

# رُوحُ الْمَعَانِي في

## تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمُبِينِ

لخاتمة المحققين وعمدة المدققين مرجع أهل العراق  
ومعقّى بغداد العلامة أبي الفضل  
شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادى  
المتوفى سنة ١٣٧٠ هـ سقى الله ثراه  
صيب الرحمة وأفاض عليه سجال  
الاحسان والنعمة آمين



### الجزء الخامس

عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الثانية باذن من ورثة المؤلف بخط وإمضاء علامة العراق  
المرحوم السيد محمود شكرى الألوسي البغدادى

إدارة الطباعة المنيرية

ولا

لحياء التراث العربى

مصر - لبنان

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ عطف على ما قبله من المحرمات .

والمراد بهن على المشهور ذوات الأزواج ، أحصنهن الزوج أو الأولاد أى منعهن عن الوقوع في الإثم ، وأجمع القراء ما قال أبو عبيدة : على فتح الصاد هنا ، ورواية الفتح عن الكسائي لا تصح ، والمشهور رواية ذلك عن طلحة بن مصرف . ويحيى بن وثاب ، وعليه يكون أمم فاعل لأنهن أحصن فزوجهن عن غير أزواجهن ، أو أحصن أزواجهن ، وقيل : الصيغة للفاعل على القراءة الأولى أيضاً ، فقد قال ابن الأعرابي : كل فاعل أمم فاعله بالكسر إلا ثلاثة أحرف أحصن ، وألفج إذا ذهب ماله ، وأسبب إذا كثرت كلامه .

وحكى عن الأزهري مثله ، وقال ثعلب : كل امرأة عفيفة محصنة ومحصنة بطل امرأة متزوجة محصنة بالفتح لا غير ، ويقال : حصنت المرأة بالضم حصناً أى عفت فهي حاصن وحصان بالفتح وحصناء أيضاً بيئة الحصانة ، وفرس حصان بالكسر يشترط التحصين والتحصن ، ويقال : إنه سمي حصاناً لأنه ضمن بمائه فلم ينز إلا على كريمة ، ثم كثرت ذلك حتى سموا كل ذكر من الخيل حصاناً ، والأحصان في المرأة ورد في اللغة ، واستعمل في القرآن بأربعة معان : الاسلام . والحرية . والزوج . والعفة ، وزاد الرافعي العقل لمعنه من الفواحش والجزر والجور ومتعلق بمحذوف وقع حالا من المحصنات أى حرمت عليكم المحصنات كائنات من النساء ، وفائدته تأكيد عمرها ، وقيل : دفع توهم شمولها للرجال بناءً على كونها صفة للانفس وهى شاملة للذكور والإناث . وليس بشئ - كما لا يخفى ، وفي المراد بالآية غموض حتى قال مجاهد : لو كنت أعلم من يفسرها لى لضربت إليه أكباد الإبل أخرجه عنه ابن جرير ، وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي السوداء قال : سألت عمرمة عن هذه الآية ( والمحصنات ) الخ فقال : لا أدري ، وللعلماء المتقدمين فيها أقوال : أحدها أن المراد بها المزوجات كما قدمناه .

والمراد بالإنسك بالإنسك بالسي خاصة فإنه مقتضى نسخ النكاح وحلها للسابق دون غيره ، وهو قول عمر . وعثمان . وجهور الصحابة . والتابعين . والآئمة الأربعة لكن وقع الخلاف هل مجرد السي محل لذلك أو سيها وحدها ؟ فعند الشافعي رحمه الله تعالى مجرد السي موجب للفرقة وحل للنكاح ، وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه سيها وحدها حتى لو سببت معه لم يحل للسابق ، واحتج أهل هذا القول بما أخرجه مسلم عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه أنه قال : أصبنا سيماً يوم أوطاس ونحن أزواج ففكرنا أن نفع عليهم فصأنا الذي صلى الله تعالى عليه وسلم فنزلت الآية فاستحلناهن ، وهذه الرواية عنه أصح من الرواية الأخرى أنها نزلت في المهاجرات ، واعترض بأن هذا من قصر العام على سببه وهو مخالف لما تقرر في الأصول من أنه لا يعتبر خصوص السبب ، وأجيب بأنه ليس من ذلك القصر في شيء وإنما خص لمعارضة دليل آخر وهو الحديث

المشهور عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها لما اشترت بريرة وكانت مزروجة (١) اشتقتها وخيرها بها فلو كان بيع الأمة طلاقاً ما خيرها فافتصر بالعام حيث غلب عليه ما كان غير البيع من أنواع الانتقالات كالبيع في أنه ملك اختياراً مترتب على ملك متقدم بخلاف السبا فإنه ملك جديد قهري فلا يلحق به غيره كذا قيل ، وأعرض أصحاب الشافعي بإطلاق الآية والخبر على الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه وجعلوا ذلك حجة عليه فيما ذهب إليه ، وأجاب الشهاب بأن الإطلاق غير مسلم في الأحكام المروى أنه لما كان يوم أو طاس لحقت الرجال بالرجال وأخذت النساء فقال المسلمون : كيف نصنع ولهن أزواج ؟ فأنزل الله تعالى الآية ، وكذا في حنين كما ذكره أهل المغازي ثبت أنه لم يكن معهن أزواج فإن احتجوا بعموم اللفظ قيل لهم : قد انفقتنا على أنه ليس بعام وأنه لا تجب الفرقة بشعده الملك فإذا لم يكن كذلك علمنا أن الفرقة لمعنى آخر وهو اختلاف الدارين فلزم تخصيصها بالمسيات وحدهن ، وليس السبي سبب الفرقة بدليل أنها لو خرجت مسلمة أو ذمية ولم يلحق بها زوجها وقعت الفرقة بلا خلاف .

وقد حكم الله تعالى به في المهاجرات في قوله سبحانه : ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) فلا يردها أورد ، وثانها أن المراد بالمحصنات ما قمتنا ، وبالملك مطلق ملك اليمين فكل من انتقل إليه ملك أمة بيع أو هبة أو سباه أو غير ذلك وكانت مزروجة كان ذلك الانتقال مقتضياً لطلاقها وحلها لمن انتقلت إليه . وهو قول ابن مسعود . وجماعة من الصحابة - واليه ذهب جمهور الامامية ، وثانها أن المحصنات أعم من المغاتب والحرائر وذوات الأزواج ، والملك أعم من ملك اليمين وملك الاستمتاع بالنكاح فيرجع معنى الآية إلى تحريم الرنا وحرمة كل أجنبية إلا بقصد أو ملك يمين ، وإلى ذلك ذهب ابن جبير . وعطاء . والسدي ، وحكى عن بعض الصحابة ، واختاره مالك في الموطأ - ورابعها كون المراد من المحصنات الحرائر ، ومن الملك المطلق والمقصود تحريم الحرائر بعد الأربع .

أخرج عبد الرزاق . وغيره عن عبيدة أنه قال في هذه الآية : وأحل الله تعالى لك أربعاً في أول السورة وحرم نكاح كل محصنة بعد الأربع إلا ما ملكت يمينك ، وروى مثله عن كثير .

وقال شيخ الإسلام : المراد من المحصنات ذوات الأزواج والموصول إماماً حسب عموم صلته ، والاستثناء ليس لإخراج جميع الأفراد من حكم التحريم بطريق شمول التثنية بل بطريق نفى الشمول المستلزم لإخراج البعض أي حرمت عليكم المحصنات على الإطلاق إلا المحصنات الثلاث ملكتموهن فانهن لمنهن المحرمات على الإطلاق بل فيهن من لا يحرم نكاحهن في الجملة وهن المسيات بغير أزواجهن أو مطلقاً على اختلاف المذهبين ، وإما خاص بالمسيات فالمعنى حرمت عليكم المحصنات إلا اللاتي يمين فإن نكاحهن مشروع في الجملة أي لغير ملاكهن ، وأما حلهن لهم بحكم ملك اليمين فمفهوم بدلالة النص لاتحاد المناط لا ببارته لأن مساق النظم الكريم إبان حرمة التمتع بالمحرمات المعدودة بحكم ملك النكاح ، وإنما ثبوت حرمة التمتع بين بحكم ملك اليمين بطريق دلالة النص وذلك بما لا يجري فيه الاستثناء قطعاً ، وأما عدهن من ذوات الأزواج مع تحقق الفرقة بينهما وبين أزواجهن قطعاً بتباين الدارين أو بالسبا فبني على اعتقاد الناس حيث كانوا غافلين عن الفرقة كما بني عن

(١) اختلفوا هل كان الزوج عبداً أو حراً ؟ فذهب الخفيفون إلى أنه كان حراً ، والأئمة الثلاثة إلى أنه كان عبداً ، وأكثر الروايات على ذلك تقديره منه .

ذلك خير أن سعيد ، وليس في ترتيب ما فيه من الحكم على نزول الآية السكرية ما يدل على كونها مسوقة له فان ذلك إنما يتوقف على إفادتها له بوجه من وجوه الدلالات لا على إفادتها بطريق العبارة أو نحوها . واعترض بأن فيه ارتكاب خلاف الظاهر من غير ما وجهه ولا مانع على تقدير تسليم أن يكون مساق النظم الكريم لبيان حرمة التمتع بالمحرمات المتعددة بحكم ملك النكاح فقط من أن يكون الاستثناء باعتبار لازم تحريم النكاح وهو تحريم الوطء فكانه قيل : يحرم عليكم نكاح المحصنات فلا يجوز لكم وطئهن إلا ما ملكت أي ما نكحتم فانه يجوز لكم وطئهن فتدبر ﴿ كُتِبَ اللَّهُ ﴾ مصدر مؤكد أي كتب الله تعالى ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ تحريم هؤلاء كتاباً ، ولا ينافيه الاضافة كما توهم ، والجملة مؤكدة لما قبلها و (عليكم) متعلق بالفعل المقدر ، وقيل : (كتاب) منصوب على الاغراء أي الزموا كتاب الله ، و (عليكم) متعلق إما بالمصدر أو بمحذوف مع حاله منه ، وقيل : هو اغراء آخر مؤكد لما قبله وقد حذف مع قوله لا للاحتمال عليه ، وقيل : منصوب بـ (عليكم) واستدلوا به على جواز تقديم المفعول في باب الاغراء وليس بشيء . وفرا أبو السميعة . كتب الله بالجمع ، والرفع أي هذه فرائض الله تعالى عليكم ، و - كتب الله - باقظ الفعل ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ ﴾ قرأ حمزة . والكسائي . وحفص عن عاصم على البناء المفعول ، والباقيون على البناء للمفعول ، وجهه أن المختار من التفرقة غير مختار لأن جملة (كتب) تأكيد ما قبله ، وهذه غير مؤكدة فلا ينبغي عطفها على المؤكدة بل على الجملة المؤسسة خصوصاً مع تناسبها بالتحليل والتحريم ينظر فيه الحلبي ، وعل وجه النظر أن تحليل ما سوى ذلك مؤكد لتحريمه معنى ، وما ذكر أمر استحسان رعاية المناسبة ظاهرة ﴿ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ إشارة إلى ما تقدم من المحرمات أي أحل لكم نكاح ما سواهن أفراداً وجماعات ، يشار اسم الإشارة على الضمير إشارة إلى مشاركة من في معنى المذكورات ، لئلا يكثر في حكم الحرمة فلا يرد حرمة الجمع بين المرأة وعمتها وكذا الجمع بين كل امرأتين أيهما فرضت ذكراً لم تحل لها الأخرى كما يشق في الفرع لأن تحريم من ذكر داخل فيما تقدم بطريق الدلالة كما مررت إليه الإشارة عن بعض المحققين ، وحديث تخصيص هذا العموم بالكتاب والسنة مشهور .

﴿ أَنْ تَبْتَغُوا ﴾ مفعول له لما دل عليه الكلام أي بين لكم تحريم المحرمات المذكورة وإحلال ما سواهن إرادة ، وطلب أن تبتغوا والمفعول محذوف أي تبتغوا النساء ، أو متروك أي فعملوا الابتغاء ﴿ بَأْمَؤَلِكُمْ ﴾ بأن تصرفوها إلى مهودهن ، أو بدل اشتغال من (ما وراء ذلك) بتقدير المفعول ضميراً .

وجوز بعضهم كون (ما) عبارة عن الفعل فالزوج والنكاح ، وجعل هذا بدل كل من كل ، والمراد عن ابن عباس تعميم الكلام بحيث يشمل صرف الأموال إلى المهور والاثان ﴿ عَصْنِينَ ﴾ حال من فاعل تبتغوا والمراد بالاحصان هنا التفة وتحصين النفس عن الوقوع فيما لا يرضى الله تعالى ﴿ غَيْرَ مُسْفَحِينَ ﴾ حال من الضمير البارز ، أو من الضمير المستكن وهي في الحقيقة حال مؤكدة ، والسفاح الزنا من السفح وهو صب الماء . وسعى الزنا به لأن الزاني لا غرض له إلا صب النطفة فقط لا النسل ، وعن الزجاج المسافحة ، والمسافح الزانيان اللذان لا يمتنعان من أحد ، ويقال للمرأة إذا كانت تزني بواحد : ذات خدن ، ومفعول الوصفين محذوف أي محصنين فردجكم أو تقوسلهم غير مسافحين الزواني ، وظاهر الآية حجة لمن ذهب إلى أن المهر لا يبتدأ

يكون مالا كالإمام الأعظم رضى الله تعالى عنه ، وقال بعض الشافعية : لا حجة في ذلك لأن تخصيص المال لكونه الأغلب المتعارف فيجوز النكاح على ما ليس بمال ، ويؤيد ذلك ما رواه البخارى . ومسلم . وغيرهما عن سهل بن سعد « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سأل رجلا خطب الواهة نفسها للنبي ﷺ ماذا معك من القرآن فقال : معنى سورة كذا وكذا وعددهن قال : تقرأهن على ظهر قلبك ؟ قال : نعم قال : اذهب فقد ملكتها بملكك من القرآن ، ووجه التأيد أنه لو كان في الآية حجة لما خالفها رسول الله ﷺ .

وأجيب بأن كون القرآن معه لا يوجب كونه بدلا والتعليم ليس له ذكر في الخبر فيجوز أن يكون مراده صلى الله تعالى عليه وسلم زوجتك تعظيماً للقرآن ولأجل مملكته منه . قاله بعض المحققين . ولعل في الخبر إشارة إليه (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ) (ما) إما عبارة عن النساء أو عما يتعلق بهن من الأفعال وعليهما فهي إما شرطية أو موصولة وأياً ما كان فهي مبتدأ وخبرها على تقدير الشرطية فعل الشرط أو جوابه أو كلاهما وعلى تقدير الموصولية قوله تعالى : (فَاتَوَهْنُ أَجُورَهُنَّ) (فاتوهن أجورهن) والفاء لتضمن الموصول معنى الشرط ثم على تقدير كونها بمعنى النساء بتقديرية العائد إلى المبتدأ الضمير المنصوب في (فاتوهن) ومن بيانية أو تبعية في موضع النصب على الحال من ضمير (به) واستعمال (ما) للمفرد لأنه أريد بها الوصف بامر غير مرة ، وقد روعي في الضمير أولاً جانب اللفظ وأخيراً جانب المعنى ، والسين للتأكيد لا للطلب ، والمعنى فأى فرد أو فالفرد الذى تمتعتم به حال كونه من جنس النساء أو بعضهن فأعطوهن أجورهن ، وعلى تقدير كونها عبارة عما يتعلق بهن . فن . ابتدائية متعلقة بالاستمتاع بمعنى التمتع أيضاً و (ما) لما لا يعقل ، والعائد إلى المبتدأ محذوف أى فأى فعل تمتعتم به من قبلهن من الأفعال المذكورة (فاتوهن أجورهن) لأجله أو بمقابلته ، والمراد من الأجور المهور ، وسمى المهر أجراً لأنه بدل عن المنفعة لاعتن العين (فَرِيضَةً) حال من الأجور بمعنى مفروضة أو صفة . مصدر محذوف أى إتياناً مفروضاً ، أو مصدر مؤكد أى فرض ذلك فريضة فهي كالقطيعة بمعنى القطع (وَلَا جُنَاحَ) أى لا إثم (عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ) من الخط عن المهر أو الإبراء منه أو الزيادة على المسمى ، ولا جناح في زيادة الزيادة لعدم مساعدة (لا جناح) إذا جعل الخطاب للزواج تعظيماً فإن أخذ الزيادة مظنة ثبوت الحق للزوجة (من بعد الفريضة) أى التنى المقدر وقيل : (فما تراضيتن به) من نفقة ونحوها ، وقيل : من مقام أو فراق موثقه شيخ الإسلام بأنه لا يساعده ذكر الفريضة إذ لا تعلق لهما بها إلا أن يكون الفراق بطريق المخالعة ، وقيل : الآية في المنعة وهى النكاح إلى أجل معلوم من يوم أو أكثر ، والمراد (ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به) من استئناف عقد آخر بعد انقضاء الأجل المضروب في عقد المنعة بأن يزيد الرجل في الأجر وتزیده المرأة في المدة ، وإلى ذلك ذهب الإمامية ، والآية أحد أدلتهم على جواز المنعة ، وأيدوا استدلالهم بها بأنها في حرف أبى (فما استمتعتم به منهن) إلى أجل مسمى ، وكذلك قرأ ابن عباس . وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم . والكلام في ذلك شهير . ولا نزاع عندنا في أنها أحلت ثم حرمت ، وذكر القاضي عياض في ذلك كلاماً طويلاً ، والصواب المختار أن التحريم والإباحة فانا مرتين ، وكانت حلالاً قبل يوم خير ، ثم حرمت يوم خير ، ثم أيسحت يوم فتح مكة وهو يوم أو طالس لاتصالها ، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاث

محرماً مؤبداً إلى يوم القيامة ، واستمر التحريم ، ولا يجوز أن يقال : إن الإباحة مختصة بما قبل خبير .  
والتحريم يوم خبير للتأيد . وإن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح إذ  
الاحاديث الصحيحة تأتي ذلك ، وفي صحيح مسلم ما فيه قطع .

وحكى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول بحلها ثم رجع عن ذلك حين قال له علي كرم الله تعالى  
وجهه : إنك رجل تائه إن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة كذا قيل ، وفي صحيح مسلم ما يدل على أنه لم يرجع  
حين قال له علي ذلك ، فقد أخرج عن عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه قام بكهك فقال :  
إن ناساً أعمى الله تعالى قلوبهم بما أعمى أبصارهم يقتلون بالمتعة يعرض رجل - يعني ابن عباس - كما قال النووي ،  
فإذاه فقال إنك لجائف جاف فلعمري لقد كانت المتعة تعمل في عهد إمام المؤمنين - يريد رسول الله ﷺ - فقال  
له ابن الزبير : فخر نفسك فوائده لئن فعلتها لأرجحك بأحجارك فإن هذا إنما كان في خلافة عبد الله بن الزبير ،  
وذلك بعد وفاة علي كرم الله تعالى وجهه ، فقد ثبت أنه مستمر القول على جوازها لم يرجع إلى قول الأمير  
كرم الله تعالى وجهه ، وبهذا قال العلامة ابن حجر في شرح المنهاج ، فالأولى أن يحكم بأنه رجع بعد ذلك بناءً  
على ما رواه الترمذي . واليهي . والطبراني عنه أنه قال : « إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم  
البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه مقيم فتعطل له متاعه وتصلح له شأنه » حتى نزلت الآية  
( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) فكل فرج سواهما فهو حرام ، ويحمل هذا على أنه اطلاع على أن الأمر  
إنما كان على هذا الوجه فرجع إليه وحكاه ، وحكى عنه أيضاً أنه إنما أباحها حالة الاضطراب والغت في الاسفار ،  
فقد روى عن ابن جبير أنه قال : قالت لابن عباس : لقد سارت بفتيك الركان ، وقال فيها اشعراء قال :  
وما قالوا ؟ قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ ما طال مجلسه يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس

هل لك في رخصة الأطراف آتية تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقال : سبحان الله : ما هذا أفنت وما هي إلا فائمة . والدم . ولحم الخنزير ، ولا تحل إلا البضاعة ، ومن هنا  
قال الحارثي : إنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن أباحها لحمهم في يومهم وأوطانهم ، إنما أباحها لهم في أوقات  
بحسب الضرورات حتى حرمها عليهم في آخر الأمر محرم تأييد ، وأما ما روى أنهم كانوا يستمتعون على عهد  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وأبي بكر . وعمر حتى نهى عنها عمر فحمل على أن الذي استمتع لم يكن  
بلغه النسخ ، ونهى عمر كان لإظهار ذلك حيث شاعت المتعة من لم يبلغه النهي عنها نوعاً من أن يحرمها في كلامه  
إن صح مظهر تحريمها لا منشئه كما يزعمه الشيعة . وهذه الآية لا تدل على الحل ، والقول بأنها نزلت في المتعة  
غلط ، وتفسير البعض لها بذلك غير مقبول لأن نظم القرآن الكريم يأباه حيث بين سبحانه أروا المحرمات  
ثم قال عز شأنه : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم ) وفيه شرط بحسب المعنى فيبطل تحليل الفرج  
وإعارته ، وقد قال بهما الشيعة ، ثم قال جن وعلا : ( محصنين غير - الخ ) وفيه إشارة إلى النهي عن كون  
القصد مجرد قضاء الشهوة رصب الماء واستفراغ أوعية المني فبطلت المتعة بهذا القيد لأن مقصود المتعة ليس  
إلا ذلك دون التأمل والاستيلاد وحماية النسل والمرض ، ولذا تجد المتعة بها في كل شهر نعت صاحب ، وفي  
كل سنة بحجر ملاعب ، فالاحسان غير حاصل في امرأة المتعة أصلاً ولهذا قالت الشيعة : إن المتعة الغير النكح



إذ ذى لا رجم عليه ، ثم فرع سبحانه على حال النكاح قوله عز من قائل : ( فإذا استمتعتم ) وهو يدل على أن المراد بالاستمتاع هو الوطء والدخول لا الاستمتاع بمعنى المتعة التي يقول بها الشيعة ، والقراءة التي ينقلونها عن تقدم من الصحابة شاذة •

ومادل على التحريم كآية ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) قطعي فلا تعارضه على أن الدليلين إذا تساوى في القوة وتعارض في الحل والحرم قدم دليل الحرمة منهما ، وليس للشيعة أن يقولوا : إن المرأة المتمتع بها مملوكة لبداية بطلانه أو زوجة لانتهاء جميع نوازم الزوجية - كال ميراث ، والعدة ، والعلاق ، والنفقة - فيها ، وقد صرح بذلك علماؤهم • وروى أبو نصير منهم في صحيحه عن الصادق رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن امرأة المتعة أي من الأربع ؟ قال : لا دلائل من السبعين ، وهو صريح في أنها ليست زوجة وإلا لكانت محسوبة في الأربع ، وبالجملة الاستدلال بهذه الآية على حل المتعة ليس بشئ كما لا يخفى ، ولا خلاف الآن بين الأئمة وعلماء الأمصار إلا الشبهة في عدم جوازها ، ونقل الحل عن مالك رحمه الله تعالى غلط لا أصل له بل في حد المتمتع روايتان عنه ، هو مذهب الأكثرين أنه لا يحد لشبهة المقدوشية الخلاف ، وما أخذ الخلاف على ما قال النووي : اختلاف الأصوليين في أن الإجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف وتصور المسألة مجتمعا عليها ، فبعض قال : لا يرفعه بل يدوم الخلاف ولا تصير المسألة بعد ذلك مجتمعا عليها أبداً ، وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني ، وقال آخرون : بأن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق وتغايه في الأصول ؛ وحكى بعضهم عن زفر أنه قال : من نكح نكاح متعة تأبد نكاحه ويكون ذكر التأجيل من باب الشروط الفاسدة في النكاح وهي مانعة فيها ، والمشهور في كتب أصحابنا أنه قال ذلك في النكاح المؤقت - وفي كونه عين نكاح المتعة - بحث ، وقد قال بعضهم باشتراط الشهود في المؤقت وعدمه في المتعة ، وانفك الزوجية أو النكاح في الأول ، واستمتع أو أتمتع في الثاني ، وقال آخرون : النكاح المؤقت من أفراد المتعة ، وذكر ابن الهمام أن النكاح لا ينعقد بلفظ المتعة ، وإن قصد به النكاح الصحيح المؤبد وحضر الشهود لأنه لا يصلح مجازاً عن معنى النكاح كما بينه في المبسوط بقي ما لو نكح مطلقاً وفيه أن لا يملك معها إلا مدة نواها فهل يكون ذلك نكاحاً صحيحاً حلالاً أم لا ؟ الجمهور على الأول بل حتى القاضي الإجماع عليه ، وهذا الأوزاعي فقال : هو نكاح متعة ولا خيرة فيه فيبني عدم نية ذلك ( **إِنْ أَقَرَ كَانَتْ عَلَيْهِ** ) بما يصلح أمر الخلق ( **حَكِيمًا ٢٤** ) فيها شرع لهم ، ومن ذلك عقد النكاح الذي يحفظ الأموال والأنساب ( **وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ** ) (من) (إما شرطية ، وما بعدها شرطية ، وإما موصولة ، وما بعدها صلته ، و) (منكم) حال من الضمير في (يستطيع) وقوله سبحانه : ( **طَوْلًا** ) مفعول به - ليستطعم - وجعله مفعولاً لأجله على حذف مضاف أي لعدم طول تطويل بلا طول •

والمراد به الغنى والسعة وبذلك فسر ابن عباس • ومجاهد بأصله الفضل والزيادة ، ومنه الطائل ، وفسره بعضهم بالاعتلاء ، والتبيل فهو من قولهم : طلك أي نكته ، ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ مَلُومَةٌ ( طالت ) فليس تالها إلا وعلالا

قوله عز وجل : - ( **أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتُ الْمُؤْمِنَاتِ** ) أي الحررات بذليل مقابلهن بالمملوكات ، وعبر عنهن بذلك لأن حريتهن أحصتهن عن نفص الإماء - إما أن يكون متعلقاً ( بطولا ) على معنى - ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات - إما أن يكون بتقدير إلى أو اللام والجار في موضع الصفة ( لطلوا ) أي - ومن

لم يستطع غنى موصلاً إلى نكاحهن - أو لنكاحهن - أو - على - على أن الطول بمعنى القدرة - كما قال الزجاج ،  
 وحمل ( أن ) بعد الحذف جر ، أو نصب على الخلاف المعروف ، وهذا التقدير قول الخليل ، وإلى ذهب  
 السكاكي ، وجوز أبو البقاء أن يكون بدلاً من ( طولا ) بدل الشيء من الشيء ، وهما لشيء واحد بناءً على أن  
 الطول هو القدرة ، أو الفضل ، والنكاح قوة وفضل ، وقيل يجوز أن يكون مفعولاً - ليستطعن - (و(طولا)  
 مصدر مؤكد له إذ الاستطاعة هي الطول أو تمييز - أي ومن لم يستطع منكم استطاعة - أو من جهة الطول  
 والغنى أي لامن جهة الطبيعة والمزاج إذ لا تعلق لذلك بالمقام ، وقوله تعالى وتقدس : ﴿ قَن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾  
 جواب الشرط أو خبر الموصول وجاءت الفاء لما مر غير مرة ، و ( ما ) موصولة في محل جر بمن التبعيض ،  
 والجار والمجرور متعلق بفعل مقدر حذف مفعوله ، وفي الحقيقة متعلق بحذف وقع صفة لذلك المفعول  
 أي فليتك امرأة كاتبة بعض النوع الذي ملكته أيما نكم ، وأجاز أبو البقاء كون ( من ) زائدة أي فليتك  
 ما ملكته أيما نكم ، وقوله تعالى : ﴿ مَن قَتَلَتْكُمْ ﴾ أي إيمانكم ( الْمُؤْمِنَاتِ ) في موضع الحال من الضمير المحذوف  
 العائد إلى ( ما ) ، وقيل : ( من ) زائدة ، و ( قياتكم ) هو المفعول للفعل المقدر قبل ، و - بما ملكت - متعلق  
 بنفس الفعل ، و ( من ) لا ابتداء الغاية ، أو متعلق بحذف وقع حالا من هذا المفعول ، و ( من ) للتبعيض ،  
 و ( المؤمنات ) على جميع الأوجه صفة ( قياتكم ) ، وقيل : هو مفعول ذلك الفعل المقدر ، وفيه بعد •

وظاهر الآية يفيد عدم جواز نكاح الأمة للمستطيع لمفهوم الشرط - فإذهب إليه الشافعي - وعدم جواز  
 نكاح الأمة الكتابية مطلقاً لمفهوم الصفة كما هو رأى أهل الحجاز - وجوزها الإمام الأعظم رضي الله تعالى  
 عنه لا إطلاقاً المقضي من قوله تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) فلا يخرج منه  
 شيء إلا بما يوجب التخصيص ، ولم ينتهض ما ذكر حجة مخرجة ، أما أولاً فالمفهوم مان - أعنى مفهوم الشرط ومفهوم  
 الصفة - ليسا بحجة عنده رضي الله تعالى عنه كما تقرر في الأصول ، وأما ثانياً فتقدير الحجة مقتضى المفهومين عدم  
 الإباحة الثابتة عند وجود القيد المبيح ، وعدم الإباحة أهم من ثبوت الحرمة أو الكراهة ، ولا دلالة للأعم على إخص  
 بمحصروه فيجوز ثبوت الكراهة عند وجود - طول - الحرمة كما يجوز ثبوت الحرمة على السواء ، والكراهة  
 أقل فتعينت قلنا بها ، وبالكراهة صرح في البدائع ، وعلى بعضهم عدم حل تزوج الأمة حيث لم يتحقق  
 الشرط بتعريض الولد للرق لثبوت الحرمة بالقياس على أصول شتى ، أو ليعين أحد فردي الأعم الذي هو  
 عدم الإباحة وهو التحريم مراداً بالأعم •

واعترض بأنهم إن عتوا أن فيه تعريضاً موصوفاً بالحرية للرق - فلما استأراه للحرمة لكن وجود الوصف  
 ممنوع إذ ليس هنا منتصف بحرية عرض للرق بل الوصفان من الحرية والرق يقارنان وجود الولد باعتبار  
 أمه إن كانت حرة حر ، أو رقيقة فرقيق ، وإن أرادوا به تعريض الولد الذي سيوجدان يقارنه الرق في الوجود  
 لإرقاقه سلبي وجوده ومعناه تأثيره في الحرمة بل في الكراهة ، وهذا لأنه كان له أن لا يحصل الولد أصلاً بنكاح  
 الآيسة ونحوها فلأن يكون له أن يحصل رقيقاً بعد كونه مسلماً أولى إذ المقصود بالذات من التنازل  
 تكثير المقرين لله تعالى بالوحدانية والالوهية وما يجب أن يعترف له به وهذا ثابت بالولد المسلم ، والحرية  
 مع ذلك كالرجوع أثره إلى أمر دنيوي وقد جاز للعبد أن يتزوج أمتين بالاتفاق مع أن فيه تعريض الولد



للق في موضع الاستثناء عن ذلك وعدم الضرورة، وكون العبد أياً لا أثر له في ثبوت ثبوت الولد لقائه لزوج حرة كان ولده حراً والمانع إنما يعقل كونه ذات الرق لأنه الموجب للنقص الذي جعلوه محرماً لأمه قيد حرية الأب فوجب استواء العبد والحرف في هذا الحكم لو صح ذلك التذليل - قاله ابن المصنف - وفيه مناقشة فما فتأمل •

وفي هذه الآية ما يشير إلى من استدلال الشيعة بالآية السابقة على حل المتعة لأن الله تعالى أمر بها بالانكاح (ومن لم يستطع) الخ لأن المتعة في صورة عدم الطول المذكور ليست قاصرة في قضاء حاجة الجماع بل كانت بحكم لكل جديد لفته لطيبوا حسن على أن المتعة أخف مؤنة وأقل طرفة فاتها مادة يكفي فيها الدم والدرهمان فأية ضرورة كانت داعية إلى نكاح الإمام؟ ولعمري إن القول بذلك أبعد بعيد كما لا يخفى على من أطلق من رتبة قيد التقليد (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَتَّبِعُكُمْ) جملة معترضة جنى بها تأييداً لقلوبهم وإزالة للفرقة عن نكاح الإمام بيان أن مناط التفاخر الإيمان دون الأحساب والأنساب، ورب أمة بخوق إيمانها إيمان كثير من الحرائر والمعنى أنه تعالى أعلم منكم بمراتب إيمانكم الذي هو المدار في الدارين فليكن هو مطمح نظركم. وقيل: جنى بها للإشارة إلى أن الإيمان الظاهر كاف في صحة نكاح الأمة ولا يشترط في ذلك العلم بالإيمان علماً يقينياً إذ لا سبيل إلى الوقوف على الحقائق إلا بالإعلام الغيوب (بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ) أي أتم وقيامكم متناسبون إمام من حيث الدين وإمام من حيث النسب، وعلى الثاني يكون اعتراض آخر مؤكداً للتأنيس من جهة أخرى، وعلى الأول يكون بياناً لتناسبهم من تلك الحيلة إثر بيان تفاوتهم في ذلك، وأياً ما كان - فبعضكم - مبتدأ والخبر والمجرور متعلق بمحذوف وقع خبراً له، وزعم بعضهم أن (بعضكم) فاعل للفعل المحذوف، قيل: وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير فليكن بعضكم من بعض الفتيات، ولا ينبغي أن يخرج كتاب الله تعالى الجليل على ذلك •

(فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ) مترتب على ما قبله ولذا صدر بالقاء أي فاذا وقعتم على جلية الأمر فأنكحوهن الخ وأعيد الأمر مع فهمه بما قبله لزيادة الترغيب في نكاحهن، ولأن المفهوم منه الإباحة وهذا للوجوب والمراد من الأهل الموالي، وحل الفقهاء ذلك على من له ولاية التزويج ولو غير مالك فقد قالوا: للأب والجد والقاضي والوصي تزويج أمة اليتيم لكن في الظاهر يقولون لوصي الزوج أمة اليتيم من عبده لا يجوز، وفي جامع الفصولين القاضي لا يملك تزويج أمة الثائب، وفي فتح القدير: للشريك المفاوض تزويج الأمة، وليس لشريك العنان والمضارب العبد المأذون تزويجها عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه. ومحمد، وقال أبو يوسف: يملك ذلك وهذا الإذن شرط عندنا لجواز نكاح الأمة فلا يجوز نكاحها بلا إذن المراد بعدم الجواز عدم النفاذ لا عدم الصحف بل هو معروف كمقد الفصولي، وإلى هذا ذهب مالك - وهو رواية عند أحمد - ومثل ذلك نكاح العبد واستدلوا على عدم الجواز فيما بما أخرجه أبو داود. والترمذي من حديث جابر، وقال: حديث حسن عن النبي ﷺ قال: «أبما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر» والمهر الزنا وهو عمول على مالنا وطن لا بمجرد العقد وهو زنا شرعي لا فقهي فلم يلزم منه وجوب الحد لأنه مرتب على الزنا الفقهي كما بين في الفروع، وبأن في تنفيذ نكاحها تعيينها إذ النكاح عيب فيها فلا يملكه إلا بإذن مولاهما ونسب إلى الإمام مالك ولم يصح أنه يجوز نكاح العبد بلا إذن السيد لأنه يملك الطلاق فيملك النكاح، وأجيب بالفرق فإن الطلاق إزالة

حبيب عن نفسه بخلاف النكاح ، قال ابن الهيثم : لا يقال : يصح إقرار العبد على نفسه بالحد والقصاص مع أن فيه ملاءمة فضلا عن تعييبه لأننا نقول : هو لا يدخل تحت ملك السيد فيما يتعلق به خطاب الشرع أمراً ونهياً كالصلاة ، والفصل ، والصوم ، والزنا ، والشرب ، وغيره إلا فيما علم إسقاط الشارع إياه عنه كالجمعة ، والحج ، ثم هذه الأحكام يجب جوازاً على ارتكاب المحظور شرعاً ، فقد أخرجه عن ملكه في ذلك الذي أدخله فيه باعتبار غير ذلك - وهو الشارع - زجراً عن الفساد وأعظم العيوب انتهى •

و ادعى بعض الحنفية أن الآية تدل على أن اللاماء أن يشارن العقد بأنفسهن لأنه اعتبر إذن المولى لا عهدهم واعترض بأن عدم الاعتبار لا يوجب اعتبار عدم فعل العاقد يكون هو المولى أو الوكيل فلا يلزم جواز عهدهن كما لا يخفى ، ولو كانت الأمة مشتركة بين اثنين مثلاً لا يجوز نكاحها إلا بإذن الكل ، وفي الظاهرية لو زوج أحد الموليين أمته ودخل بها الزوج فلا أثر للنقض فإن نقضه نصف مهر المثل وللزوج الأقل من نصف مهر المثل ، ومن نصف المسمى وحكم مقتضى البعض حكم كامل الرق عند الامام الأعظم رضي الله تعالى عنه ،

وعندهما يجوز نكاحه بلا إذن لأنه حر مديون ( وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ ) أي أدرا العين مهورهن بإذن أهله وحذف هنا القيد لتقدم ذكره لأن العطف بوجوب مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في القيد ، ويحتمل أنه يكون في الكلام مضاف محذوف أي أتوا أهلهم ، ولعل ما تقدم قرئ عليه ، قيل : ونكتة اختيار آتوهن على أتوهم مع تقدم الأهل على ما ذكره بعض المحققين إن في ذلك تأكيداً لإيجاب المهر وإشعاراً بأنه حقهن من هذه الجهة ، وإنما تأخذ الموالى بجهة ملك اليمين ، والباقي لهذا كله أن المهر للسيد عند أكثر الأئمة لأنه عوض حقه •

وقال الامام مالك : الآية على ظاهرها والمهر للأمة ، وهذا يوجب كون الأمة مالكة مع أنه لا ملك للعبد فلا بد أن تكون مالكة له بدأ كالبيد المأذون له بالتجارة لأن جعلها منكوبة إذن لها فيجب التسليم اليهن كما هو ظاهر الآية ، وإن حملت الأجور على النفقات استغنى عن اعتبار التقدير أولاً وآخراً ، وكذا إن فسر قوله تعالى •

( بِالْمَعْرُوفِ ) بما عرف شرعاً من إذن المولى ، والمعروف فيه أنه متعلق - بآتوهن - والمراد أدرا العين من غير عاطلة وإضرار ، ويجوز أن يكون حالاً أي متلبسات بالمعروف غير محمولات أو متعلقة -

- بأنكحوهن - أي فأنكحوهن بالوجه المعروف يعني بإذن أهلن ومهر مثلن ( فَتَحَصَّنَتْ ) حال إيمان مفعول ( آتوهن ) فهو بمعنى تزوجات ، أو من مفعول ( فأنكحوهن ) فهو بمعنى عفاف ، وحمله على مسلمات وإن جاز خصوصاً على مذهب الجمهور الذين لا يميزون نكاح الأمة الكناية لكن هذا الشرط تقدم في قوله سبحانه : ( فَيَأْتِيَنَّكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ) فليس في إعادته كثير جدوى ، والمشهور هنا تفسير المحصنات بالعفاف فقوله

تعالى : ( غَيْرُ مُفْضَحَاتٍ ) تأكيد له ، والمراد غير مجاهرات بالزنا - كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما -

( وَلَا تَتَّخِذْنَ أَعْدَانِ ) عطف على مسلمات ( وَلَا ) لتأكيد مافي ( غير ) من معنى النقي - والاخذان -

جمع خدن وهو الصاحب ، والمراد به هنا من اتخذ المرأة صديقاً يزين بها واجتمع للمقابلة ، والمعنى ولا مسرات الزناه وكان الزنا في الجاهلية منقسماً إلى سرور علانية ، وروى عن ابن عباس أن أهل الجاهلية كانوا يجرمون ما ظهر

منه ويقولون : إنه لؤم ويستحلون ما خفي ويقولون : لا بأس به ، ولتحريم القسمين نزل قوله تعالى : ( ولا تقر بها )

أما أحسن مظهرها (فان إذا أحسن) أي بالازواج - كما قال ابن عباس - وجمعة - وقرأ إبراهيم (أحسن) ما شاء فاعل أي أحسن منه جهر وأزواجه - وأخرج عبد بن حميد أنه قرئ كذلك ، ثم قال : إحصائهم لإسلامه ، وذهب كثير من العلماء إلى أن المراد من الإحصان على القراءة الأولى الإسلام أيضاً لا الزوج . ونص من أراه من الآية قال : لا تحمد الأمة إذا زنت ما لم تتزوج محرراً ، وروى ذلك من هذا الباب عس ، وحكى عدم الحد قبل الزوج عن مجاهد ، وطائوس وقال الزهري : هو فيها بمعنى الزوج .

واحد واجب على الأمة المسلمة إذا تم تزوج لما في صحيحين عن زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحسن قال : « اجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها » ثم يبعوها . ولو بصير « فأنزوجه بمودته بالقرآن وغيرها بالنسبة » ورجع هذا العمل بأنه سبحانه شرط للإسلام قوله من وعلا : ( من فبأنكم المؤمنين ) لحمل ما هنا على غيره أتم فائدة ، وإن جاز أنه تأكيد لمعنى الكلام .

وذكر بعض المحققين أن تفسير الإحصان بالإسلام ظاهر على قول أن حقيقة رضاه الله تعالى عنه من جهة أنه لا يشترط في تزوج الأمة أن تكون مسلمة وإن تكافر ليسوا بمخاطبين بالفروع ، وهو مشكل على قول من يقول بمفهوم الشرط من إضافة أنه يقتضي أن الأمة الكافرة إذا زنت لا تجلد ، وليس مذهبه كذلك فإنه يقيم الحد على تكافر ( فان أتيت بفاحشة ) أي فان فعل فاحشة وهي الزنا وثبت ذلك .

( فاعلم ) أي فانت عليهم شرعا ( نصف ما على أممك ) أي الحرار الأبيكار ( من العذاب ) أي الحد الذي هو جلد مائة ونصفه خمسون ولا رجم عليهم لأنه لا ينفصل : وهذا دفع لنوم أن الحد لمن يزيد بالإحصان ، وبسبب الاستدلال به على أنه قبل الإحصان لا حد عليهم كما روى ذلك عن تقدمه .

قال الشافعي : لو علم من كان حاله حال العبد لكانت له ( ١ ) فلا وجه لما قيل : إنه خلاف اليهود لأن اليهود أن يدخل النساء تحت حكم الرجال بالنسبة وكأزواجه ألدوا على الزنا فينبى أقرى وليس هذا تقليداً ودكرنا طريق التبعية حتى يتجه ما ذكر ، ويرد على وجه الخصيص أنه لو كان كذلك لم يدل على حكم العبيد بل الوجه فيه أن الكلام في تزوج الاماء فهو مقتضى الحال انتهى .

والظاهر أن المراد بالحال المعلوم بدلالة النص حال العبد إذا أورا بفاحشة لا مطعماً فان حال العبد ليس حال الاماء في مسألة نكاح من كل وجه كما بين في كتب الفروع ، وأخرج عبد بن حميد عن مجاهد أنه قرئ فان أتوا ، وأتيت بفاحشة ، هذا والفاء في ( فان أتيت ) جواب إذا ، والثانية جواب إن ، والشرط الثاني مع جوابه مترتب على وجود الأول ، و ( من العذاب ) في موضع الحال من الضمير في الحار والمجرور والله مل فيها هو العامل في صاحبها ، قال أبو البقاء : ولا يجوز أن تكون حالاً من ( ما ) لأنها محرومة بالاصافة فلا يكون لها عامل ( ذلك ) أي نكاح الاماء ( فان خشى لعنت مسكن ) أي لمن خاف الزنا بسبب غلبة الشهوة عليه ، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن نافع بن الأذرق سأله عن العنت فقال : الأثم ، فقال نافع : وهل تعرف العرب ذلك فقال : نعم أم سمعت قول الشاعر :

( ١ ) وقال بعضهم : لا حد على العبد أصلاً وإما الحد على الأمة إذا زنت محصنة ، وقال آخرون : يجلد بالحر لموم ( الزانية والزاني ) إلى آخرها لأن الآية المنسوبة وردت في الاماء اهـ .

رَأَيْتَكَ تَبْتَهِى (عَنْ) وَتَسْمَى مَعَ اسْمَاعَى عَلَى بَغِيرِ دَحَلٍ

وقيل: أصل العنت انكسار العظم بعد الجبر فاستعير لكل مشقة وضرر يعتري الإنسان بعد صلاح حاله، ولا ضرر أعظم من موافقة المآثم يارتكب أفعال القبايح، ويفهم من كلام كثير من اللغويين أنه حقيقة، في الأثم وكذا في الجهد والمشقة، ومنه - أَلْثَمُ عَسْنُوتٍ - أي صعبة المرتقى، وفسره الزجاج هنا بالهلاك، والذي عليه الأكثرون ما تقدم وهو مأثور أيضاً عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وقيل المراد به الحد لانه إذا هو بها يخشى أن يوافيها فيجده، ورجح انقول الأول بكثرة التناهي اليه مع ما فيه من الإشارة إلى أن اللائق بحال المؤمن الخوف من الرضا المفضى إلى العذاب، وفي هذا إيهام بأن المحذور عنده الحد لا ما يوجهه وأدماً كان فهو شرط آخر لجواز تروج الإمام عند الشافعي عليه الرحمة، ومذهب الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه أنه ليس بشرط وإنما هو إرشاد للاصلاح (وَأَنْ تَصْبِرُوا) أي وصبركم من انكاح الإمام متخفين.

(حَيْرٌ لَكُمْ) من تكاثرهن وإن رخص لكم فيه لأن حق الموالى فيهن أقوى فلا يخلصن للازواج خلوص الحرائر إذ هم يقدرون على استدعائهن - فقرأ وحصرأ، وعلى يعمن للحاضر والبادي، وفي ذلك مشقة عظيمة على الأزواج لاسيما إذا ولد لهم منهن أولاد، ولاهن ممتنات مبتدلات خراجات ولاجات وذلك ذل ومهانة سارية لما كن، ولا يكاد يتحمل ذلك غيور، ولأن في تكاثرهن تعريض الولد للرق.

وقد أخرج عبد الرزاق وغيره عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال: «إذا نكح العبد الحرة فقد أعتق نفسه وإذا نكح الحر الأمة فقد أرق نفسه» وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: «ما نكحناكم الأمة عن الرضا إلا ظيلاً» وعن أبي هريرة «وان جبر مثله»

وأخرج ابن أبي شيبة عن عامر قال «نكاح الأمة ظلمة والدم والحلم الخنزير لا يحل إلا للضرط» وفي مسند الديلمي - والبردوس عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: الحرائر صلاح البيت والإماء هلاك البيت» وقال الشاعر:

ومن لم تكن في بيته قهرمانة      هكذا بيت لا أبالك ضائم

وقال الآخر: إذا لم يكن في منزل المرأة حرة      تدبره ضاعات يصلح دأره

(وَأَنَّ غُفُورٌ) أي مبالغ في المغفرة فيغفر لمن لم يصبر عن نكاحهن، وإنما غير ذلك تنفيراً عنه حتى

كانه ذنب (رَحِيمٌ ٢٥) أي مبالغ في الرحمة طلباً لكم رخص لكم ما رخص.

(هذا ومن باب الإشارة لاجمالية بعض الآيات السابقة) أنه سبحانه أشار بقوله عز من قائل: (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ) إلى النهي عن التصرف في السفليات التي هي الامهات التي قد تصرف فيها الآباء العلوية إلا ما تقدم سلف من التدبير الإلهي في ازدواج الارواح لضرورة الكالات، فان الركون إلى العالم السفلي يوجب محقة الحق سبحانه، وأشار سبحانه بتحريم المحصات من النساء أي الامور التي تميل اليها النفوس إلى تحريم طلب السالك مقاماً ماله غيره، وليس له قابلية ليله، ومن هنا قول الكليم بالصديق لما سأل الرقبة، وقال شاعر الحقيقة المحمدية:

ولست مريداً أرجع من دن توى      ولست بطور كي يحركني الصدع

وقال سيدي ابن الفارض على لسانها:

وإذا سألتك أنت أراك حقيقة فاسمع ولا تجعل جوابي لى ترى  
ولقد أحسن بعض المحجوبين حيث يقول:

إذا لم تستطع شيئاً فدهه وجاوزه إلى ما تستطيع

وقال السيد بوري بالمحطات من السامانديا حرره الله تعالى على حد من عباده وأما لهم بقوله (إلا ما ملكت  
أيماكم) تنول الأمور الضرورية من المأكل والمشرب (محضين) أي حرائر من الدنيا وما فيها (غير مسالحين)  
في الطلب مياه الوجوه، ثم أمرهم إذا استتموا بشئ من ذلك بأن يؤدوا حقوقهم من الشكر والطاعة والله كرملاء  
وعلى هذا النقط ما في سائر الآيات، ولم يظهر لي في النيات والأحوال والعمات والحالات وبنات الأخ وبنات  
الأخت والمريضات والأخوات من الرضا والرضا والجمع بين الأخين ما يشرح له الخاطر وتبين به الضمان  
ولاشبهة لي في أن الله تعالى عبداً يعرفونه على التحقيق ولكنهم في الروايات، وكفى الروايات من خباياها والله يقول  
الحق وهو يهدي السبيل (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ لَكُمْ) استئناف مقرر لما سبق من الأحكام، ومثل هذا التركيب وقع  
في كلام العرب قديماً وحديثاً - قال الشهاب - على مذاهب فقيل: مفعول يريد محذوف أي تحليل ما حل  
وتحريم ما حرره ونحوه واللام للتبديل أو العاقبة أي ذلك لأجل التبيين، ونسب هذا إلى سيويه وهو جمهور الصريين،  
فعلق الإرادة غير التبيين وإعما فعلوه لتلا يتبدى الفعل إلى مفعوله المتأخر عنه باللام وهو تمتع أو صميف •  
وقيل: إنه إذا قصد التأكيدي جلا من غير ضعف، وقد قصد هنا تأكيد الاستقبال اللام للإرادة ولكن باعتبار  
التعلق والإفارقة الله تعالى قسيمة، وسمى صاحب اللب هذه اللام التكلفة وجعلها مقابلة للام التعدينية  
وذهب بعض الصريين إلى أن الفعل مؤول بالمصدر من غير سالك ذاقيل به في - تسمع بالمعدي حبر من  
أن تراه - على أنه مبتدأ والجار والمحرور خبره أي إرادتي كائنة لتبيين وفيه تكلف، وذهب الكوفيون إلى أن  
اللام هي الباصلة للفعل من غير إصهار إلى وهي وما بعدها مفعول للفعل المقدم لأن اللام قد تقام مقام إن وفصل  
الإرادة والامر، والبصريون يسمون ذلك ويقولون: إن وظيفة اللام الجر والنصب بأن مضمرة بعدها،  
ومفعول - يبين - على معنى الوجه محذوف أي (ليبين لكم) ما هو خفي عنكم من مصالحكم وأفضل أعمالكم،  
أو ما تعبدكم بما أو نحو ذلك، وجوز أن يكون قوله تعالى (ليبين) وفعله تعالى (ويهدى لكم) تنار على قوله سبحانه:  
(سَتَنُذِرُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أي ما هي من تقدمكم من الأنبياء والصالحين لتفتقروا أنتم وتقيموا سيرهم وليس  
المراد أن الحكم كان كذلك في الأمم السابقة ذاقيل به، بل المراد كون ما ذكر من نوع طرائق المتقدمين الراشدين  
وجنسها في تلك المصالح (ويؤوب عليكم) عطف على ما قبله وحيث كانت التوبة ترك الذنب مع الندم والعزم على  
عدم العود وهو مما يستحيل إسناده إلى الله تعالى ارتكبوها تأويل ذلك في هذا المقام بأحد أمور، فقيل إن التوبة  
هنا بمعنى المغفرة مجازاً لتسببها عنها، أو بمعنى الإرشاد إلى ما يعمى عن المعصية على سبيل الاستعارة التبعية لأن التوبة  
تتمع عنها فكان إرشاده تعالى كذلك، أو مجاز عن حبه تعالى عليها لأنه سبب لها عكس الأول، أو بمعنى الإرشاد  
إلى ما يكفرها على التشبيه أيضاً، وإلى جميع ذلك أشار ناصر الدين الألباني

وقرر العلامة الطيبي إن هذا من وضع المسبب موضع السبب وذلك لمطاب (ويؤوب) على (ويهدىكم)

الخ على سبيل البيان كأنه قيل : ليس لكم وبهكم كما يرشدكم إلى طاعات ، هو ضاع موضعه ( و هو سلككم ) وما برد على بعض الوجوه من لزوم تخلف المراد عن لا يردده وهي لغة بامه بدعته كون احطاب ليس بامه لجميع المكلفين بل لطائفة معينة حصلت لهم هذه التوبة في والله عنهم في ما بلغ في العلم بالاشياء فيعلم ماشرع . كما من الاحكام وما سلكه المهندوب من الامم فذلك وما يرجع عاذه المؤمنين وما يصيرهم في حكم ٢٦ في مراع في جميع افعاله الحركية والمصلحة فيبين لم يشاء ويهدي من شاء وينوب على من شاء ، ولا يدل على العمل وهو الاول في والله ان يتوب عنكم كما جعله مصعبه تكرار لما قد علمت انكم قد فعلتم وهو صهر إذا كان المراد من التوبة هناك وجه شيئاً واحداً ، وأما إذا علم ( يتوب ) أولاً بمحول التوبة والارشاد مثلاً ، وثانياً بأن يعملوا ما يستوجبونه القول فلا يكون كمرأى ، وأما إذا علمت شيئاً ذلك على كون ( يتوب ) مفعولاً مفعولاً بالاملا كمرأى أيضاً لأن تعلق الاداءة التوبة في الاول على جهة اتعنه . وفي ثانياً على جهة انفعولته وبذلك يحصل الاختلاف لا محالة في ربيهم الذين يتوبون بشيئاً . في معنى التوبة لا يردده وول مع شروات أنفسهم من غير تحش منها فكأنهم بأنهم ، كما فيهم أمرتهم . شروات بانها فاهتوا أمرها وادعوا فهو استمارة تمثيلية ، وأما التماسي لما سوجه اشرع به دون غيره فهو منسجم له لأخذه .

وروي هذا عن ابن زيد ، وأخرج مجاهد عن ابن عباس أنهم اربعة . وأخرج ابن جرير عن السدي أنهم اليهود والنصارى ، وقيل : أنهم اليهود خاصة حيث دعوا أن لا تختصم الآب حلال في آتوراه . وفيهم الأمم الخمس حيث كانوا يحملون الاحوات لآب لآبهم . منهمهم رحيم ، وبنت الاحول لا تختصم . على سبب صفة والحالة بحالهم أن أمهم لا تحمل ، فكلوا يريدون أن يصلوا المؤمنين في ذلك . ويقولون : لم يجوزتم ثلث ولة تجوزوا هذه ١٤ عززت ، وعوير بين اثنين ليهرق بين براده فانه في ذيرة بر تعين : أن في براده عن الحق عواضهم فتكونوا مثله ، وعن مجاهد أن روي ثا يرون .

وقرئ زياء التحانية فالصبر حثيث . للذين يتوبون "شروات" . في ملة عطياً ٢٧ في ماسة إلى ميل من اقترف خطيئة على مدرة واستترف بأنها خطيئة ولم يستحل في يرد الله أن يحفف ما كلف أي في التكليف في أمر النساء والسكاح بإباحة نكاح الآماء . فانه طاموس ومجاهد . وفيه يحفف في التكليف على العموم فانه تعالى يحفف عن هذه الأمة ما لم يحفف عن غيرها من الأمم أمصيه ، وفيه يحفف بقول ابنه وأخيه له . والحلة مستأفة لا يحل لها من الاعراب في وأحق الآساء صعباً ٢٨ في أي في أمر الله لا يصبر عن . فانه طاموس . وفي الخبر « لا خير في النساء الا صبر شهرين » يعني كريمةاً بعد شهرين ثم فحسب أن يكون كرامة مملوءة ولا أحب أن يكون شيئاً عاباً . وفيه يستعبره دواء وشهرته . ويستشفه حوقه وحربه . وقيل : عاخر عن مخالفة طوى وتحمس مشق طاعته ، وقيل : صعب الرأي لا يدركه الا سرار والحكمة الا سوار . وفيه . وعن الحسن رضي الله تعالى عنه أن امرأه صعب الخلة يؤلفه أن حادث رل به . ولا يحق صعب ما عدا اعقام لها فان الخلة عتراض تدبيل مسوق لتفري ما قبله من التعريف بالرحمة في سكاح الآماء ، وليس لصعب الرأي ولا لصعب لبنية مدخر في ذلك ، وكونه إشارة إلى تجهين الجوس في قبسهم على أول اتقونين يسببني ،



وانصب ضعيفاً على الحال . وقيل : على التخيير ، وقيل : على نزع الحافض أي من ضعيف وأريد به العطين أو النطعة ، وكلاهما (١) كثرى ، وقرأ ابن عباس ( وحلق الانسار ) على النساء للعامل والضمير لله عز وجل . وأخرج البيهقي في الشعب عنه أنه قال : ثمانى آيات نزلت في سورة النساء هي خير لهذه الأمة عما طاعت عليه الشمس وغربت ، الأولى ( يريد الله ليبين لكم ويهديكم - من الذين مرقبكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم ) والثانية ( والله يريد أن يتوب عليكم ) إلى آخرها ، والثالثة ( يريد الله أن يخفف عنكم ) إلى آخرها ، والرابعة ( إن تجتنبوا كبائر ما نهى عنكم سيئاتكم ويدخلكم مدخلا كريماً ) والخامسة ( إن الله لا يظلم مثقال ذرة ) والسادسة ( ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً ) والسابعة ( إن الله لا يغير أن يشرك به يعز ما دون ذلك ) إلى آخرها ، والثامنة ( والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم أولئك سوف يؤتيهم أجورهم ) الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ يار لعن المحرمات المتعلقة بالأموال والالتفات إلى بيان تحريم النساء على غير الوجوه المشروعة ، وفيه إشارة إلى حال العناية بالحدكم المذكور ، والمراد من الأكل سائر التصرفات ، وعبر به لأنه معظم المنافع ، والمعنى لا يأكل بعصم أموال بعض ، والمراد بالباطل ما يخالف الشرع كالربا ، والمهذر ، والبخس ، والظلم - قاله السدي - وهو المروي عن الباقر رضي الله تعالى عنه ، وعن الحسن هو ما كان بغير استحقاق من طريق الاعراض .

وأخرج عنه . وعن عكرمة بن جرير أنهما قالوا : كان الرجل يتخرج أن يأكل عند أحد من الناس منه الآية ففسخ ذلك بالآية التي في سورة النور ( ولا على أنفسكم أن تأكلوا من أموالكم ) الآية ، والقول الأول أقوى لأن ما أكل على وجه مكارم الاخلاق لا يكون أكلاً بالباطل ، وقد أخرج ابن أبي حاتم والطبراني بسند صحيح عن ابن مسعود ما قال في الآية : إنها محكمة ما دعت ولا تسبح إلى يوم القيامة ، و ( بينكم ) نصب على الظرفية ، أو الحالية من أموالكم ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ استثناء منقطع ، ونقل أبو البقاء القول بالاتصال وضعفه ، و ( عن ) متعلقة بمتحذوف وقع صفة لتجارة ، و ( منكم ) صفة ( تراض ) أي إلا أن تكون التجارة تجارة صادرة ( عن تراض ) كائن ( منكم ) أو إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ، والنصب قراءة أهل الكوفة ، وقرأ الباقون بالرفع على أن - كان - تامة .

وحاصل المعنى لا تنقصوا أكل الأموال بالباطل لكن اقصدوا كون أي وفوق تجارة ( عن تراض ) أو لا تأكلوا ذلك كذلك فانه مهي عنده لكن وجود تجارة عن تراض غير منهي عنه ، وتخصيصها بالذكر من بين سائر أسباب الملك لكونها أغلب وقوتاً وأوقى لقوى المروءات ، وقد أخرج الاصبهاني عن معاذ بن جبل قال : وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : أطيب الكسب كسب التجار الذين إذا أخذوا لم يكدوا وإذا باعوا لم يظفروا وإذا اشترؤا لم يظفروا وإذا يئموا وإذا باعوا لم يمدحوا وإذا كان عليهم لم يطلوا وإذا كان لهم لم يعسروا . وأخرج سعيد بن منصور عن نعيم بن عبد الرحمن الأزدي قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : تسعة أعتار الرزق في التجارة والعشر في الموائع .

وجوز أن يراد بها انتقال المال من الغير بطريق شرعي سواء كان تجارة أو إرفاً أو هبة أو غير ذلك من

في حال الخصم . اذ ان عدم وقفا . المنصوص ما هي تمنع عن صرف المال فيها لا يرصد الله تعالى وبتجارة  
صرفه فيها يرصد وهذا بعد ما قلنا . والمتراد بترصى مراعاة المتابعين من تدبيره عليه في حاشا المتابعة وقت  
الاجاب والقبول عند وعند التام مالك . وعند التام في حاشا الافتقار في عن محس مقدورين : التام  
التحيز بعد ايج . فخرج عن حد من حد من اى درجة له . اعرفه فقد قال له حله اخبر فخره ثلثا . شوق  
في حد من حد من ثلثا . ثم قال سمعت ابا هريرة رضي الله تعالى عنه يقول : هذا تبع عن تراص .

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ أي لا يقتل بعضكم بعضاً، وعبر عن بعضهم بالآدمس بانه واحد في الجرح، وقد ورد في الحديث: المؤمنون كالجسد الواحد، إذا دنا ذهب الحسن وعطاء، واستدى، وانحرف، وقيل: المعنى لا تهلكوا أنفسكم، بارتكاد الآثم ككل الأموات بالاصل، وعبر عن بعضهم في يستعدون بها العقاب، وقال: مراده الهى عن قتل الإنسان نفسه في حال غضب أو صجر، وحكي ذلك عن النبي.

وقيل : لم يأت لانتحاضروا بعوسكم في قتال فقه تلوا من لا تطقوه ، وروى ذلك عن أبي عبد الله رضي الله عنه ، وقيل : انما لا انتحروا في بلاد عدو فتعدوا بأنفسكم ، به استدلالك على كراهة التجارة إلى بلاد الحرب ، وقيل : ألم يأت لانتحروا بأنفسكم إلى أهلكم ، وأبعد أخرجه أحمد ، وأبو داود عن عمرو بن عبد الصمد : « لما بشي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام دت السلاسل احتلت في ليلة ، رده شديده البرد واشتقت إن اغسلت أن أهلك تبيمت ثم صليت ، فمخاني صلاة أصبح قد قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك له فقال يا عمرو صليت بأهلك وأنت حبيب ، قلت : نعم يا رسول الله إني أخشيت في بيته برودة شديدة فبرد فاشتقت إن اغسلت أن أهلك وذكرته قوله تعالى ( ولا تقتلوا أنفسكم ) الآية تبيمت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا ، وقرأ على كرم الله تعالى وجهه ( ولا تقتلوا ) بالشد بدلت كثير ، ولا يحيى مافي الجع بين التوضعة بحفظ المال أو توضعة بحفظ النفس من الملازمة أن الماء شقيق النفس من حث أنه سب لقوامها وتحصيل كالألأ واستيعاب فضائلها ، والملازمة بين التبيين على قول مالك أنهم ، وقدم المولى الأول ذكره " تعرض للمسمى عنه فيه

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۚ ۲۹﴾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَرَلْ مَائِدَةً فِي لَوْحِهِ، وَمِنْ رَحْمَتِهِ بِكُمْ نَهَى عَنْ أَكْلِ الْحَرَامِ وَهَذَا كَالْأَنْفَسِ، وَفِيهِ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ بِكُمْ مُحَمَّدٌ رَحِيمًا إِذْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ قَرْنٌ إِلَّا أَنْفُسُ فِي تَنْوِينِهِ كَلَفَ بِي إِسْرَائِيلَ بِذَلِكَ ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَجِدْ فِي الْقُبُورِ نَفْسًا فَقَطْ، وَأَوَّلُهُمْ وَعَاقِبُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَمْوَانِ بِأَسْطَلٍّ، أَوْ بِمَجْمُوعٍ مِنْهُمْ مِنْ الْحَرَمَاتِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَعْلُوا لَكُمْ أَنْ تَرُثُوا الْبَنِينَ كَرِهَ) أَوْ مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ إِلَى هَذَا أَقُولُ: رَوَى الْأَوَّلُ مِنْهَا عَنْ عَطَاءٍ رَوَاهُ الْأَظْهَرُ. وَفِي ذَلِكَ مِنْ أَحَدِ الْإِسْلَامِ مَقْفُوعَةٌ عَنْ النَّفْسِ وَبَعْدَ مِثْلِهِ فِي الْمَسْنَدِ، وَإِمْرَادُكُمْ لِمَا شَرَعَ عَلَى هَدْيٍ تَعَدُّ فَتَارَ إِلَيْهِ بِإِعْذَارِ تَوْبِهِ عَنْ سَبْقِهِ.

وَقِيلَ هَآئِهِ وَلَعَلَّكَ لَمَّاعِينَ ۖ وَقِيلَ أَوَلَمْ نُظَمِ الصُّلَحَى عَلَى الْغِيَرِ ۚ وَهُوَ يُظَمُّ الصُّلَحَى عَلَى الْغِيَرِ ۚ وَقِيلَ هَآئِهِ وَابْقَاكَ عَلَى الْحَايَةِ ۚ وَأَوَعَى الْعَبِيَّةَ وَقِيلَ وَحَرِّحَ ۚ وَهُوَ وَاحِدٌ وَالْخَطَا وَمَا كَانَ طَرِيقَهُ  
الْإِجْتِهَادَ فِي الْأَحْكَامِ ۚ فَسَوِّفَ نَصْبُهُ سَارًا ۚ أَيُّ يَدْخُلُهُ بِهَا ۚ وَحَرِّحَ بِهَا ۚ وَابْقَاكَ جَوَابَ السَّرَطِ ۚ

وقرئ (صلية) بالتشديد. و(صلية) بفتح الون من صلاه لغة كأصلاه، ويصلية بالياء التثنية والضمير لله عز وجل، أولذلك، والاسناد مجازي من باب الاسناد إلى اسبب.

(وَمَا كَانَ ذَلِكَ) أي إصلاؤه النار يوم القيامة (عَلَى اللَّهِ يَسِرًا ٣٠) هينا لا يمنع منه مانع ولا يدفعه عنه دافع ولا يشع فيه إلا ياديه شافع، وإظهار الاسم الحليل بطريق الالتفات لثرية المهابة وتأيد استقلال الاعتراض التذييل (إِنْ تَحْتَسِبُوا) أي تتركوا جاسا (كَبَائِرَ مَا تَهْنُونَ) أي ينهاكم الله تعالى ورسوله ﷺ (عَنْ) أي عن ارتكابه بما ذكر وما لم يذكر، وقرئ - كبير - على إرادة الجنس فيطابق القراءة المشهورة، وقبل: يحتمل أن يراد به الشرك (دُكِّفَ) أي نعفر ونمحو (١) واختيار ما يدل على العظمة بطريق الالتفات تصحيم لسان ذلك الغفران، وقرئ - (٢) يغفر - بالياء التثنية (عَنْكُمْ) أيها المجتنبون (سَيِّئَاتِكُمْ) أي صفاتكم كما قال السدي، واختلفوا في حد الكبيرة على أقوال - الأول أنها ما لحق صاحبها عليها بخصوصها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة، واليه ذهب بعض الشافعية، والثاني أنها كل معصية أوجبت الحد، وبه قال البغوي. وغيره، والثالث أنها كل مانع الكتاب على تحريره، أو وجب في جسده حد، والرابع أنها كل جريرة تؤذن بقله أكثر من تركها بالدين ورقة الدمان، وبه قال الإمام، والخامس أنها ما أوجب الحد أو توجه إليه الوعيد، وبه قال المالوردي في فتاويه، والسادس أنها كل محرم لعينه منهي عنه لمعنى في نفسه، وحكى ذلك بتفصيل مذكور في محله عن الحلبي، والسادس أنها كل فعل نص الكتاب على تحريره بلفظ التحريم، وقال الواحدى: الصحيح أن الكبيرة ليس لها حد يعر بها العباد به، وإلا لاقحم الناس الصغائر واستباحوها، ولكن الله تعالى أحق ذلك من العباد ليجتهدوا في اجتناب المهيب عنه رجاء أن تجنب الكبائر، وتظير ذلك إحقاق الصلاة الوسطى وولية القدر وساعة الإجابة انتهى.

وقال الشيخ الاسلام البارز: التحقيق أن الكبيرة كل ذنب قرن به وعيد، أو حد. أو لعن نص كتاب أو سنة، أو علم أن مفسده تفسد ما قرن به وعيد. أو حد أو لعن أو أكثر من مفسده، أو أشمر بهن أن مرتكبه في دينه إثم أصغر الكائنات المخصوص عليها بذلك كما لو قتل موصوما فظهر أنه مستحق لدمه، أو وطئ امرأة ظاناً أنه ران بها فإنا هي زوجته أو أمته، وقال بعضهم: كل ما ذكر من الحدود إنما قصدوا به التمهيد فقط وإلا فهي ليست بحدود جامعة، وكيف يمكن ضبط مالا يطعم في ضبطه، وذهب جماعة إلى ضبطها بالعد من غير ضبطها بحد، من ابن عباس. وغيره أنها ما ذكره الله تعالى من أول هذه السورة إلى هنا: وقيل: هي سم، ويستدل لمبخر الصحاحين: اجتسوا السبع الموبقات الشرك بالله تعالى. والسحر، وقتل النفس، التي حرم الله تعالى إلا بالحق وأكل مال اليتيم، وأكل الرما، والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الفافلات، وفي رواية لها: استبائر الأشرار بالله تعالى. والسحر وعقوق الوالدين. وقتل النفس. زاد البخاري

(١) قوله: «ونمحو» كذا بخطه بالواو مع أنه نصير للمجزوم فكان حذف الواو.

(٢) قوله: «وقرئ - يغفر - كذا بخطه» ولفظ القرآن (يكفر) له.

« والذين الخموس » ومسلم دخلها « وقول الزور » والجواب أن ذلك محمول على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ذكره تصدياً لبيان المحتاج منها وقت الذكر لا لخصه الكبائر فيه - وبمصر صرح بأن الكبائر سبع - على كرم الله تعالى وجهه - وعطاء - وعبيد بن عمير ، وقيل : تسع لما أخرجه علي بن الجعد عن ابن عمر أنه قال حين سئل عن الكبائر : « سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : هن تسع الاشرار بالله تعالى ، وقذف المحصنة - وقتل النفس المؤمنة ، والسرقة ، والسحر ، وأكل الربوا ، وأكل مال اليتيم ، وعقوق الوالد ، والإلحاد بالبيت الحرام فالتكليف أحياناً وأحياناً » وقيل : ابن مسعود أنها ثلاث ، وعنه أيضاً أنها عشرة ، وقيل : أربع عشرة ، وقيل : خمس عشرة ، وقيل : أربع ، وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه قال : هن الكبائر سبع ؟ فقال : هي إلى السمين أقرب ، وروى ابن جرير أنه قال له : هي إلى السمينة أقرب صحتها أكثر صحتها إلى السبع غير أنه لا كبيرة مع الاستغفار ولا صعبة نفع الإصرار . وأما جماعة من الأئمة أن في الذنوب صغيرة ، وقالوا : لم يأت المصنف كبائر منهم إلا سباً أو إسحق الأسفراييني . والقاضي أبو بكر الباقلاني . وإمام الحرمين في الإرشاد . وابن القشيري في المرشد بل حكاه ابن فورك عن الأشاعرة ، واحتاره في تفسيره فقال : معاصي الله تعالى كلها عندما كبائر ، وإنما يقال لبعضها : صغيرة وكبيرة بالاضافة ، وأول الآية بما يسوؤه ظاهراً ، وقالب المعزلة : الذنوب على ضربين : صغير وكبير ؛ وهذا ليس صحيح انتهى ، وربما ادعى في بعض المواضع اتفق الأصحاب على ما ذكره واعتمد ذلك التقى السبكي ، وقال القاضي عبد الوهاب : لا يمكن أن يقال في معصية : إنها صغيرة إلا على معنى أنها تصغر عند اجتناب الكبائر ، ويوافق هذا القول ما رواه الطبراني عن ابن عباس لكنه منقطع أنه ذكر عنده الكبائر فقل : كل ما نهى الله تعالى عنه فهو كبيرة ، وفي رواية كل ما عصى الله تعالى فيه فهو كبيرة - قاله العلامة ابن حجر - وذكر أن جمهور العلماء على الانقسام ، وأنه لا خلاف بين الفريقين في المعنى ، وإنما الخلاف في التسمية والاطلاق لاجتماع الكل على أن من المعاصي ما يندرج في العداة ، ومنها ما لا يندرج فيها وإنما الأولون فروا من التسمية فكروا تسمية معصية الله تعالى صغيرة طراً إلى عظمة الله تعالى وشدة عقابه وإجلاله عز وجل عن تسمية معصيته صغيرة لأنها إلى باهر عظمته تعالى كبيرة وأى كبيرة ، ولم يطر الجمهور إلى ذلك لأنه معلوم بل قسموها إلى قسمين - كما يقتضيه صرائح الآيات - لاخيار - لا سباً هذه الآية وكون المعنى - ( إن تجنبوا كبائر ) ما نهى عنه في هذه السورة من المحصنات الحرام وأكل الأموال وغير ذلك مما تقدم ( تكفروا عنكم ) ما كان من ارتكابها فيما سلف . ونظير ذلك من التنزيل ( قل للذين كفروا إن : هو يضرهم ما قد سلف ) - بعيد غاية البعد ، ولذلك قال حجة الاسلام الغزالي : لا يليق إنكار الفرق بين الصغائر والكبائر وقد عرفنا من مدارك الشرع ، نعم قد يقال لئلا يحد : كبير ، وصغير باعتبارين لأن الذنوب تتفاوت في ذلك باعتبار الأشخاص والأحوال . ومن هنا قال الشاعر :

لا يحقر الرجل الرقيق دققة في السوء فيها للوضع معاد

( فكبار ) الرجل الصغير ( صغائر ) وصغائر الرجل الكبير ككبار

قال سيدي ابن الفارض قدس سره :

ولو خطرت لي في سواك إرادة على خاطري سهواً حكمت بردي

وأشار إلى التفاوت من قال : حسنات الأبرار سيئات المقربين ، هذا وقد استشكلت هذه الآية مع ما في

حديث مسلم من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «الصلوات الخمس مكفرة لما بينها ما اجثت الكثرة ووجه أن الصلوات إذا كفرت لم يبق ما يكفره غير ما فلم يتحقق مضمون الآية، وأجيب عنه بأجوبة أصحابها على ما قاله الشهاب - إن الآية والحديث بمعنى واحد لأن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه - «ما اجثت» الخ دال على بيان الآية لأنه إذا لم يصل ارتكب كبيرة وأى كبيرة قد بر (وَنُدْخَلُكُمْ مَدْخَلًا) الجمهور على صم الميم، وقرأ أبو جعفر يوافق فتحها، وهو على الضم إما مصدر ومفعول (مدخلكم) محذوف أى ندخلكم اجته إدخالاً، أو مكان منصوب على الظرف عند سيويه، وعلى أنه مفعول به عند الأخفش، وهكذا كل مكان محض بعد دخل فيه الخلاف، وعلى الفتح قيل: منصوب بمقدر أى ندخلكم فتدخلون مدخلا ونصبه بامر، وجوز كونه كقوله تعالى: (أبصركم من الأرض بأتاً) ورجح حمل على المكان لوصفه بقوله سبحانه (كريمًا ٣١) أى حسناً، وقد جاء في القرآن العظيم وصف المسكن به - فقد قال سبحانه، (ومقام كريم)»

(وَلَا تَمْنُوا مَافَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ) قال القفال: لما نهى الله تعالى المؤمنين عن أكل أموال الناس بالباطل وقتل الأنفس عقبه بالهي عما يؤدي إليه من الطمع في أموالهم، وقيل: نهام أولاً عن التعرض لأموالهم بالجوارح، ثم عن التعرض لها بالقلب على سبيل الحسد لتطهر أعمهم الظاهرة والباطنة، فاللهي (ولا تمنوا) ما أعطاه الله تعالى (بعضكم) ومبره (به) عليكم من المال والجاء وكل ما يجري فيه التنافس، فإن ذلك قسمه صدارة من حكيم خبير وعلى كل من المفضل عليهم أن يرضى بما قسم له ولا يتمنى حظ المفضل ولا يحسد له لأن ذلك أشبه الأنبياء بالاعتراض على من أتم كل شئ وأحكمه ودبر العلم بحكمته البالغة ونظمه وأظم خلق الله من بات (حاصداً) لمن بات في نعماته يطلب

وإلى هذا الوجه ذهب ابن عباس. وأبو عبد الله رضي الله تعالى عنهم، فقد روى ضمه في الآية لا يقل أحدكم ليت ما أعطى فلان من المال والنعمة والمرأة الحسنة كان عندي فإن ذلك يكون حسداً ولكن ليقل: اللهم أعطني مثله، وبفهم من هذا أن التمني المذكور كناية عن الحسد، وجعل بعضهم مقتضى التمتع عنه كونه ذريعة للحسد ولكل وجهة، وزعم البعض أن المعنى لا يجوز للرجل أن يتمنى أن لو كان امرأة ولا للمرأة أن لو كانت رجلاً لأن الله تعالى لا يفعل إلا ما هو الأصلح فيكون قد تمنى ما ليس بأصلح، ونقل شيخ الإسلام أنه لما جع الله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين قالت الفسلة: نحن أحوج لأن يكون لنا سهمان وللرجال سهم واحد لا ما ضغفاهم أقوياء وأقعد على طلب المعاش منهن، ثم قال: وهذا هو الأنسب بتعليل النبي بقوله هـ

(لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ) فانه صريح في جريان التمني بين فريقى الرجال والنساء، ولعل صيغة المذكر في النبي لما عبر عنهن بالمعنى والمضى لكل من الفريقين (١) في الميراث نصيب معين المقدار مما أصابه بحسب استعداده، وقد عبر عنه بالاكْتَسَابِ على طريقة الاستعارة النعمية المنيعة على تشبيه اقتضاه حاله لنصيبه باكتسابه إياه تأكيداً لاستحقاق كل منهما نصيبه وتقوية لاختصاصه بحيث لا يتخطاه إلى غيره فإن ذلك مما يوجب الانتهاء عن التمني المذكور انتهى، وهذا المعنى الذى ذكره للآية مروي عن ابن

عباس رضى الله تعالى عنهما لكن الميثاق الذى قبلته تارة للر عشرة في سبب البر ولذا تفصله على سنده وسمى ذكره فى إحدى  
 فى ذلك ثلاثة أخبار: الأول ما أخرجه عن مجاهد قال قال ناسى أم سلمة يارسون لله تدرى الرجل ولا تدرى ولا تدرى  
 الميراث فأقول الله تعالى الآية ، والله فى ما أخرجه عن عكرمة أن النساء - أتى الجهاد فقتل - ردد أن لله جملنا  
 الغزو فنصف من الأجر ما يصب الرجال فزلت ، و الثالث ما أخرجه عن قتادة والسدى قال لا يزل قوله تعالى ،  
 (للكرم مثل حظ لاشين) قال الرجال ، إما لرجل أو نصف على النساء بحسب نتائج بعضنا بعض فى الميراث ويكون  
 أجرة ما على النصف من أحر النساء ، وقالت النساء ، إما لرجل أن يكون الورث على نصف ما على الرجال فى  
 الأجرة كذا الميراث على النصف من نصيبهم فى الدنيا فأمر الله تعالى (ولا تسمعوا) أى أحرها ، وذكر الحلال  
 السبوطى فى الدر المنثور نحو ذلك ولا يخفى أن نفي الذى نفيه ظاهر فى حق التمسك المسمى عنه على الحسد والخير  
 الأول والثانى ، أحرجه الر حدى ليد كذلك إذ عليه يجوز حمله على الحسد أو على ما هو دريع له وربما  
 يتراعى أن حمله على الثانى ظاهراً إليهما أظهر ، وأما الخبر الثالث فبأياه معنى الآية سواء كل انتهى كناية عن الحسد  
 أو ذوبه إلا نكف بعيد جداً ، ومعنى الآية على الأولين أن سكل من الرجال والنساء حفظاً من التوسع على  
 حسب ما كلفه الله تعالى من الطاعات بحسن تدبيره فلا تسمعوا خلاف هذا تدبير ، وروى ذلك عن قتادة ،  
 وفيه استعمال الاكتساب فى الخير ، وقد استعمل فى الله ، واستعمل اكتساب فى الخير فى قوله تعالى ، (فما  
 ما كسبت وعليها ما اكتسبت) وعن مقاتل وأبو جرير أمهما قالوا المراد ما اكتسبوا من الإثم ، وفيه استعمال  
 اللام مع الشر دون على ، وهو خلاف ما فى الآية بوقيل: المراد سكل على كل من المريقين مقدار من الثواب  
 والعقاب حسب رتبة الحكيم على أهله إلا أنه استغنى اللام عن على وبالاكتساب عن الكسب - وهو ما  
 ترى - ويرد على هذه المعاني أنه لا يساعدها انظم التكريم المتعلق بالموارث وقصائل الرجال ، ولعل من يذهب  
 إليها يجمع الآية معترضة فى البين .

وذكر بعضهم أن معنى الآية على الوجه الأول المروى عن أبي عبد الله ، ومن عباس رضى الله تعالى عنهم  
 أن لكل فريق من الرجال والنساء نصيباً مقدراً فى ذلك الأثر من نعم الدنيا بالإنجازات والبراعات وغير  
 ذلك من المكاسب فلا يتدن خلاف ما قسم له (وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) عطف على انتهى بعد تقرير لاتب  
 بالتعليل كأنه قيل : لا تسمعوا نصيب غيركم ولا تسمعوا من فضل عليكم وأسألوا الله تعالى من إحسانه الرائب  
 وإنعامه المتكاثرة فإن خزائنه علوة لا تعد أمداً ، والمفعول محذوف إمادة للعموم أى وأسألوا ما شئتم فانه سبحانه  
 يعطيكوه إن شاء ، أو لكوه معلوما من السياق ، أى وأسألوا الله ، ويمائ لذلك : غطة وقين : (مر)  
 زائدة أى وأسألوا الله تعالى فضله ، وقد ورد فى الخبر « لا يسمين أحداً مال أحبه ولكن ليعلم الله هم رضى  
 اللهم اعطى مثله » وذهب بعض العلماء - كما فى البحر - إلى المنع عن تسمى من سعة الغير ولو بدون أى رواله  
 لأن تلك النعمة ربما كانت مفسدة له فى دينه ومضرة عليه فى دياره ، فلا يجوز عنده أن يقول : اللهم اعطى  
 داراً مثل دار فلان ولا روجاً مثل زوجة بل يفتى أن يقول : اللهم اعطى ما يكون صلاحاً لى فى دنى ودنياى  
 ومعادى ومعاشى ، ولا تعرض لفضل عليه ، ونسب ذلك للمحققين وهم محجوجون بالخبر اللهم إلا إذا لم يسألوا  
 صحته ، وقيل : المعنى لا تسمعوا الدنيا بل أسألوا الله تعالى العبادات التى تفرقكم إليه ، وإلى هذا ذهب ابن جبر .  
 وابن سيرين ، وأخرج ابن المنذر عن الثنائى أنه إذا سمع الرجل يتمنى الدنيا يقول : قد نهاكم الله تعالى عن هذا



ويظهر لآية، وإذ هو المعلوم، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «سواء الله تعالى من فضله من الله تعالى بحسب أن سأل وإن من أفضل الله لونه انظر المخرج» وقال ابن عيينة: لم يذكر سبحانه، المسألة إلا يعطى (إن الله كان بكل شيء حسيباً ٣٢) وبذلك فصل بعض الناس على بعض حسب مراتب استعداداتهم وتفاوت قلوبهم.

وحيث أن يكون المعنى أنه تعالى لم يزل ولا يزال عليهما بكل شيء ويعلم ما تصرونه من الحمد وبما يريكم عليه في الكل جعلنا مولى لغيرك الوالدان والاقربون، فلا بد فيه من تقدير مضاف إليه أي لكل إنسان أو لكل قوم، أو لكل مال أو تركه. وبه عن هذا وجود ذكرها لشهاب نور الله تعالى مرده، لا أول أنه على التقدير الأول معناه لكل إنسان موروثة حصتها مولى أي ورثا عما تركه وهما اسم الكلام، فيكون (غيرك) معلقة بتوري أو بعض مقس، و(مولى) مفعول أولاً - لجعل - بمعنى صير، و(لكل) هو المفعول الثاني وهو مضاف إليه لتأكيد التشميم ودفع قوم مولى الجنس وبعض دون بعض، وفاعل (ترك) صير كل، ويكون (الوالدان) مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ خذوف كأنه قيل: من الوارث، فقيل: هم الوالدان والاقربون، والثاني أو التقدير لكل إنسان موروثة جعلنا ورثا عما تركه ذلك الإنسان، ثم بين ذلك لأنسان بقوله سبحانه (الوالدان) لأنه قيل: ومن هذا الإنسان الموروث؟ فقيل: (الوالدان والاقربون) وإعرابه كما قبله غير أن الفرق بينهما أن (الوالدان والاقربون) في الأول وادان، وفي الثاني موروثون، وعليهما فالكلام حملان، وذلك أن لتقدير (والكل إنسان) واثبت بما تركه الوالدان والاقربون جعلنا مولى - أي موروثة - فملوك المورث (والوالدان) مرفوع (ترك) و(ما) مخي من والخار والمجروح صفة (ما) أصيب به الكل ونكلام جملة واحد، والرابع أنه على التقدير الثاني معناه - ولكل قوم جعلنا مولى (مولى) أصيب به ما تركه والدهم وأقربهم، فلكل خبر أصيب بتقدير مؤخرأ وجعلناهم صه قوم، والتقدير الضمير المحذوف الذي هو مفعول جعل، ومولى، إما مفعول ثان، أو حال، و(عائرك) صه الخذا الخذوف، باقى صفته كصفته مضاف إليه وحذف لعائد منها.

وبطريقه قولك: لكل من خلقه الله تعالى إنساناً من رزق الله تعالى، أي لكل واحد خلقه الله تعالى إنساناً أصيب من رزق الله تعالى، والخامس أنه على التقدير الثالث معناه لكل مال أو تركه (والوالدان والاقربون) جعلنا مولى أي ورثا لونه وبحر، وبه يكون (لكل) معلقة - بحمل - و(بما ترك) صفة كل، واعتراض على الأول، والثاني بأن معناه تعليلاً النظم الكريم مع أن المولى يشبه أن يكون في الأصل اسم مكان لا صفة فكيف تكون (من) صله له؟ وأجيب عن هذا بأن ذلك لصفته معنى العمل كما أشير إليه على أن كون المولى ليس صفة محذوف الكلام الراغب فيه قال: إنه معنى افعال والمفعول أي المولى والمولى لكن ورد مفعول في الصفة أذكره قوم، وقال ابن خازن في شرح المفصل: إنه نادر، فإد أن يجعل من النادر أو مما عبر عن الصفة فيه باسم المكان مجازاً فذلكم وقررها في موصوفها، ويمكن أن يجعل من باب المحسن السامى، وعتراض على الثالث بالبعد، على الرابع أن فيه حذف لمتدالة صوف بالخار والمجروح وإقامته مقامه وهو قيل، وبأن لكل قوم من المولى جميع ما ترك الوالدان والاقربون لا نصيب وإما النصيب لكل فرد، وأجيب عن الأول بأنه ثابت مع قلته كقوله تعالى (وما من إلا له - مقام معلوم) (وما دون ذلك)؛

وعن الثاني أن ما يصدق القوم بعض الحركة لتقدم الجهيز والبر والوصية إن كانا رؤاه (ص) على البيان  
المحذوف فيعيد جده وتعتق الشهوت الجواب عن الأول بأن فيه خطأ من وجهين. أما أولاً فلأن مدرك  
لا شاهد له فيه لما قرره النجدة أن الصفة إذا كانت جملة أو طرفاً تقدم مقام مرصوم بشرط كون المنفوت  
بعض ما فيه من مجرور بمن - أو في - وإلا لم تقدم مقامه إلا في شعر ، وما ذكر داخل فيه دون الآية ، وأما  
ثانياً فلا أنه ليس المراد بمبادها مقدمه أن يكون مستأحقاً حقيقة بل المتدخّل محذوف وصاحبها كما أشير إليه في التفسير  
ولا وجه لاستعادته ، نعم مذكوره وإن كان مشهوراً غير مسلم ، فإن أن ذلك صرح بخلافه في التوضيح ،  
وجوز حذف الموصوف في السعة بدون ذلك الشرط ، فالحق أنه أعلى لا كلي ، واعتصر على أحسن بيان  
فيه اتصال بين الصفة والموصوف جملة عامة في الموصوف نحو - بكل رجل مررت تسمى - وفي جواره  
نظر ، ورد بأنه جائز في قوله تعالى (قل أغبر الله أنخذولاً فاطر السموات والأرض) فاطر صفة لاسم  
الجليس وقد فصل بينهما - يا محمد - الدال في غير - فهذا أولى ، والجواب بأن العامل لم يتحلل من المعمول تقدم  
تجاه التحلل من ذلك فلم يصف إذ حق المعمول الآخر عن عده ، وجب أن يكون الموصوف مقروناً بصحته  
تكافئ مستغنى عنه ، واحذر جمع من المحمدين هذا الجنس والذي قبله ، وجمعا خلقه مبتدأ معررة بالمعمول  
قبلها ، واعتراضوا على الوجه الأول بأن فيه خروج لأولاد لأنهم لا يدخلون في الأقرين عرفاً لا بدخل  
الوالدان بهما ، وإذا ريد المعنى اللغوي شمل الوالدين ، ورد أن هذا مشترك للورود على أنه قد أجيب عنه  
بأن ترك الأولاد لطور سطوع آية الموارث كما ترك ذكر الأزواج لذلك ، أو بأن ذكر الوالدين لشرفهم  
والاهتمام بشأهم ولا محذور من هذه الحيلة تدبر (وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ) هم موالى الخولاء

أخرج ابن جرير ، وغيره عن قتادة قال كان ارجس يعاقب الرجل في الجاهلية فيقول دمي دملك وهدى  
هدهك وتزني وأرتك وتطلب ن وأطرب بك لجعل له السمس من جمع المال في الإسلام ، ثم قسم أهل  
المير تميماتهم ، فسبح ذلك بعد في سورة الأنفال بقوله سبحانه : (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ مِنْهُمْ أَوْلَى بَعْضُهُمْ أَوْلَى بَعْضًا) «  
وروى ذلك من غير ما طريق عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ، وكذلك عن غيره ، وهذا أثر حنبلي رضي الله تعالى  
عنه أنه إذا أسلم رجل على مد رجل وتعاقدوا على أن يرثه ويقتل عنه صبح وعليه عقوبته يرثه إن لم يكرهه ورث  
أصلاً ، وغير نسخ المذكور لا تقوم حجة عليه إلا دلالة ما ادعى ما جاء في عدم إرث الخليف لا سيما وهو إجماع  
عند عدم انحصار أولى الأرحام هو الأيمن من جميع بين منى البدن ، وإيضاحه العدة ما إليها الوضعهم الأبدى والعقود  
أو هي القسم وكون العقد خلاف النكاح خلاف الظاهر إذ لم يعم فيه إضافة إلى ليين ، وفراً الكوثر (عقبت)  
بغير ألف ، والباقر (عاقبت) ، لألف ، وهن ما شديد أيضاً ، والمعول في جميع القراءات محذوف أي  
عهدهم ، والخلف تدريجي ليكون أمان المحذوف منصوباً هو الكثير المطرد ، وفي الموصول أوجه من  
الأعراب الأول إن يكون مبتدأ وجلة قوله تعالى (فَتَأْتُوهُمْ تَصِيبَهُمْ) حبره وربت العاء تضمن المتدا  
معنى الشرط ، والثاني أنه منصوب على الاستعمال ، في : ويبنى أن يكون مختاراً لتلايقم الطلب حبراً لكم  
لم يختاروه لأن مثله قبلها يقع في غير الاحتصاص وهو غير مناسب هنا ، ورد بأن يرد أن قدر العامل فيه

مؤجراً أكل الاختصاص، وإن قدر مصداقاً لغيره، ولا حصة، أن أظهرت بغيره مقدماً فلا يلزم الاختصاص والثالث أنه معطوف على (الوالدان) فإن أريد أنهم مررون على الضمير من فآتوهم - على - مواتي - وإن أريد أنهم وارثون جاز عوده على (مواتي) وعلى (الوالدين) وما عطف عليهم، قيل: ويضعفه شهرة الوصف على (الأقربون) دون (أيمانكم)، والراح أنه منصوب بالمعطوف على مواتي وهو تكاف.

وفي رواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رجلاً من البخاري، وأبي داود والنسائي، رجاعة أنه قال في الآية: كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجر الأمازي دون ذوي رحمه للأخوة التي آتى النبي ﷺ بينهم فلما نزلت (ولكل جعلنا مواتي) سخطت ثم قال: (والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) من النصر والرفادة والنصيحة - وقد ذهب الميراث ويوصى له - وروى عن مجاهد مثله، وظاهر ذلك عدم حواد العطف إذ من عطف أراد (فآتوهم نصيبهم) من لارث (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً ٢٢) أي لم يرزل سبحانه عالماً بجميع الأشياء مطمئناً عليها جليها وخفيها فيطلع على الإيتاء والمع، ويجازي ظلاً من المانع والمؤني حسب فعله وفق الجته وعدم ووعيد (الرَّجُلُ قَوَّامٌ عَلَى النَّسَاءِ) أي شأهم القيام عليهن قيام الولاية على الرعية بالامر والنهي وبحوز ذلك. واختار الحلة الاسمية مع صيغة المبالغة للإيضاح مرافقهم ورسوخهم في الانصاف بما أستاذ اليهم، وفي الكلام إشارة إلى سبب استحقاق الرجال الريادة في الميراث بأن فيما نهدم رماً إلى تعاقب مراتب الاستحقاق، وعلل سبحانه الحكم بأمر: وهي. وكسي فقال مرشأته. (مَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) قاله للسببية وهي متعلقة (قوامون) كعلى ولا محذور أصلاً، وجوز أن تتعلق بمحذوف وقع حالاً من ضمير والياء للنسبة أو للعلاصة وما مصدرية وضمير الجمع لكلا الفريقين تغلب أي قوامون عليهن بسبب تفضيل الله تعالى لإمام عليهن، أو مستحقين ذلك بسبب التفصيل، أو متكسبين بالتفضيل، وعدل عن الضمير فلم يقل سبحانه بما فضله الله عليهن للإشارة بظهور الأمر وعدم الحاجة إلى التصريح بالمفضل والمفضل عليه بالكلمة، وقيل: للإهام للإشارة إلى أن بعض النساء أفضل من كثير من الرجال وليس بشيء، وكذا لم يصرح سبحانه بما به التفضيل رمزاً إلى أنه غني عن التفصيل، وقد ورد أنه ناقصات عقل ودين، والرجال بعكسهما بالإجماع، ولذا خصوا بالرسالة والنبوة على الأشهر، وبالإمامة الكبرى والصغرى، وإقامة الأشعار والأذان وإقامة الخطبة والجمعة وتكبيرات التشريق عند ما صاموا الأعظم - والاستبداد بالعراق وبالسكاح عند الشامية - والشهادة في أمهات القضايا وزيادة السهم في الميراث والتعصيب إلى غير ذلك (وَمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) عطف على ما قبله قاله متعلقة بما تعلقت به الباء الأولى (ما) مصدرية أو موصولة وعاندها محذوف. و(من) تمييزية أو انشائية متعلقة - بأنفقوا - أو بمحذوف وقع حالاً من العائد المحذوف وأريد بالمعنى - يقال بمجاهد المهر، ويجوز أن يراد بما أنفقوه ما يعمه، والعفة عليهن، والآية - ياروي عن مقاتل - رلت في سعد بن الربيع ابن عمرو وكان من التقياء، وفي أمر أنه حبيبة بتزيد بن أبي زهير وذلك أنها نشرت عليه فاعطها فاعطى أوطا معها إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: أخرشته كريمة فاعطها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: لتقص من زوجها، فانصرفت مع أبيها لتقص منه فقال النبي ﷺ: ارجعوا هذا جبرائيل عليه السلام أتاني وأزل الله هذه الآية تلاها ﷺ ثم قال: أردنا أمراً وأراد الله تعالى أمراً والذي أَرَادَهُ اللهُ تعالى خيره.

وقال الكلبي: نزلت في سعد بن الربيع وامرأته خولة بنت محمد بن سمية وذكر قصة، وقال بعضهم: نزلت في حملة بنت عبد الله بن أرو وروحها ثابت بن أنس بن شماس، وذكر قريبه، . . . استدلالاً بالآية على أن لروح قد ثبت روحه ومعها من خروج وأن عليها طاعته لا في معصية لله تعالى. وفي الخبر ولو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لعلها . . . استدلال بها أيضاً من أحار فبيع الكعك عند الإعراس عن النعنة والكسوة. وهو مدح ذلك. وشاؤني لأنه إذا خرج عن كونه قوام عليه، فقد خرج عن أحوال المقصود بالكعك، وشدته لا يفسح لقوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة ومطرء إلى مبصرة) . . . استدلال بها أيضاً من جعل لروح الحجر على روحته في معشاه والمخافة لا تصرف فيه، لا يذهب لأنه سبحانه جعل الرجل قواماً بصيغة المدافعة وهو الناظر على الشيء. الحافظ له (فَأَصْبَحْتُ) أي مهر (فَأَصْبَحْتُ) شروع في انفصل أحوال وكيفية القيام عليهن بحسب اختلاف أحوالهن، والمراد (فأصالحات) من طبيقات الله تعالى ولا رادوا حين (حَافِظْتُ لِلْغَيْبِ) أي يحفظن أنفسهن وروجهن في حال غيبه أرواجهن، قال الثوري: وقتادة: أو يحفظن في غيبه الأرواح ما يجب حفظه في النفس وأمال، فاللام بمعنى في، والغيب بمعنى الغيب. . . . وأل عوض عن المضاف إليه على رأي، ويجوز أن يكون المراد حافظات لأوجب الغيب أي لا يجب عليهن حفظه حال الغيب، فاللام على ظاهرها، وقيل: المراد حافظات لأمرار أرو حهن أي ما يقع بينهن وبينهن في خلوة، ومنه المناسة والمندرة. والظلمة المذكورة في الخبر، وحديث لا حاجة إلى ما قيل في اللام، ولا في تفسير الغيب بالغيب إلا أن ما أخرجه ابن جرير والبيهقي وغيرهما من حديث أني هريرة قال: «وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك وإذا غدت عنها حفظتك في مالك ونفسها شمة» أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (لرجل قوامون) إلى الغيب» بعد هذا القول: ومن ناس من رعم نه أنسب بسبب النزول (بِمَا حَفِظَ اللَّهُ) أي ما حفظه الله تعالى في مهودهن، وإلزاماً راحهن العفة عليهن قاله الزجاج، وقيل: يحفظ الله صلاتهن وعصمت إياهن ولولا أن الله تعالى حفظهن وعصمتهن لما حفظ الله إمامه صولة أو مصدرية، وقرأ أبو جعفر (بِمَا حَفِظَ اللَّهُ) نصب ولا بد من تقدير مضاف على هذا المرام. كدبر الله وحفه. لأن ذاته تعالى لا يحفظها أحد، (و) (م) موصولة أو موصوفة، ومنع غير واحد المصدرية نحو حفظ حيثند عن الله تعالى لأنه كان يجب أن يقال بما حفظ الله هو أجيب عنه بأنه يجوز أن يكون فاعله صمير أم فرداً عائداً على جمع الإماء لأنه في معنى اجنس كأنه قيل: فمن (أ) حفظ الله، وجعله ابن جني كقوله: هـ هـ من الحوادث أودى بها . . . ولا يخفى ما فيه من التكلف، وشدود ترك التأنيث ومثله لا يلقى «لنظم» الكريم كما لا يخفى، ثم إن صيغة جمع السلامة هنا للكثرة أم المعرف فظاهر، وأما المنكر فلا بد من مطابقتها له في الكثرة، واللام بصدق على جميع أفرادها، وقد نص على ذلك في لند المصون . . . وقرأ ابن مسعود: «فأصالح قوائن حواظ للغيب بما حفظ الله فأصلحوا إليهن» . . . وأخرج ابن جرير عنه زيادة: «فأصلحوا إليهن» فقط (وَأَقْبَى عَاهُونَ تَشَوَّهْنَ) أي توفهن عن مطاوعتكم وعصيتن لكم، من التشو - يكون التشو وتفتحها - وهو المكان المرتفع ويكون معنى الارتفاع (فَقَطُّوهُنَّ) أي فاصحنهن

قولوا له اتق الله وارجع عما أنت عليه ، وظاهر الآية ترتيب هذا على خوف النشوز وإن لم يقع إلا لقليل شره وولعه غير مراد ولذا فسر في التيسير (تحافون) يتلون ، وبه قال الفراد - كانقله عنه الطبرسي - وجاءا بالحرف بنا في القاموس ، وقيل : المراد (تحافون) دوام نشورهن أو أقصى مرانه كالفرار منهم في المراقدة .

واختار في البحر أن في الكلام مفرداً وأصله واللذان تحافون نشورهن وشرن فمطوهر ، وهو خطاب للزوج

إرشاد لهم إلى طريق القيام عليهم ( وَاجْرُوهُنَّ فِي الْمَصَاحِمِ ) أي مواضع الاضطجاع ، والمراد أتركوهن

فردات في مصاجمهن فلا تداخلن تحت اللحف ولا تشرهن فيكون الكلام كناية عن ترك جماعهن ،

إلى ذلك ذهب ابن حجر ، وقيل : المراد اجره من في الفراش بأن تولوهن ظهوركم فيه ولا تلتصوا بهن ، يروى ذلك

عن أبي جعفر رضي الله تعالى عنه وولعه كناية أيضاً عن ترك الجماع ، وقيل : المصاحم المأوى أي اجره واحجره من

عمل ميتهن ، وقيل : (في) للسببية أي اجره من بسبب المصاحم أي بسبب تخلفهن عن المضاجعة ، وأليه يشير

إمام ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بما أخرجه عنه ابن أبي شيبة من طريق أبي الصبحي ، فالهجران على هذا

المنطق ، قال عكرمة : بأن يملط لها القول ، وزعم بعضهم أن المعنى أتركوهن على الجماع وأرطوهن من هجر

ابنهم إذا شده بالهجر ، وتعقبه الرخشري بأنه من تفسير الثقلاء ، وقال ابن المنير : لعل هذا المفسر يتأيد بقوله تعالى :

فإن أحطكم ) فانه يدل على تقدم إكراه في أمرها ، وقرينة المصاحم ترشد إلى أنه الجماع ، فأحلق الرخشري

أن أطلقه في حق هذا المفسر من الإفراط انتهى ، وأظن أن هذا لو عرّض على الرخشري لنظم قائله في ذلك

ذلك المفسر ، ولعل تركه من التفريط ، وقرئ في المضطجع والمضجع ( وَأَضْرِبُوهُنَّ ) بمعنى ضرباً غير مبرح

كما أخرجه ابن جرير عن حجاج عن رسول الله ﷺ - وفسر غير المبرح بأن لا يقطع لها ولا يكسر عظامها .

وعن ابن عباس أنه الصرب بالسواك ونحوه ، والذي يدل على السياق والقربة العقلية أن هذه الأمور الثلاثة

مرتبة فإذا خيمت نشوز المرأة تنصح ، ثم تهجر ، ثم تصرب إذ لو عكس استغنى بالأشد من الضعف ، وإلا فالواو

لا تدل على الترتيب وكذا العاء في (مغلوهن) لا دلالة لها على أكثر من ترتيب المجموع ، فالقول بأنها أظهر

لادلة على الترتيب ليس بظاهر ، وفي الكشف الترتيب مستبعد من دخول الواو على أجرة مختلفة في الشدة

والضعف مرتبة على أمر مدرج ، فإما النص هو الدال على الترتيب .

هذا وقد نص بعض أصحابنا أن للزوج أن يضرب المرأة على أربع خصال وما هو في معنى الأربع ترك

الزينة ، والزواج يريد بها ، وترك الإجابة إذا دعاها إلى فراشه ، وترك الصلاة في رواية والغسل ، والخروج

من البيت إلا لعذر شرعي ، وقيل : أنه أن يضربها متى أعصته ، فمن أساءت بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنه

كنت رابعة أربع نسوة عند الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنه فإذا غضب على واحدة منها ضربها بعود المشجب

حتى يكسره عليها ، ولا يخفى أن تحمل أذى النفس والصبر عليها أفضل من ضربها إلا لادام قوي ، فقد أخرج

ابن سعد ، والبيهقي عن أم كلثوم بنت الصديق رضي الله تعالى عنه قالت : «كان الرجال يهوا عن ضرب النساء

ثم شكروهن إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غلى بينهم وبين صريهن ، ثم قال : ولن يضرب خياركم ،

وذكر الثعراقي قدس سره ، أن الرجل إذا ضرب زوجته ينبغي أن لا يسرع في جماعها بعد الصرب ، وكأنه

أخذ ذلك مما أخرجه الشيخان ، وجماعة عن عبد الله بن زبعة قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :

أي يضرب أحدكم امرأته كما يضرب العبد ثم يحامها في آخر اليوم ، وأخرج عبد الرزاق عن عائشة رضي الله تعالى عنها بلفظ : أما يستحي أحدكم أن يضرب امرأته كما يضرب العبد يضربها أول النهار ثم يحامها آخره وللنحر محم آخر لا يخفى ( **فَأَنْ أَطِيعَكُمْ** ) أي وافقكم وانقدن لما أوجب الله تعالى عليهن من طاعتكم بذلك كما هو الطاهر ( **فَلَا تَبِعُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا** ) أي فلا تطلبوا سبيلا وطريقا إلى التمدي عليهن ، أو لا تظلموهن طريق من الطرق بالتوبيخ اللسان والادى العملي وغيره واجملوا ما كان منهن كأن لم يكن ، قالبي إما بمعنى الطلب ، و ( سبيلا ) معهولة والجار متعلق به ، و صفة النكرة قدم عليها ، وإما بمعنى العلم ، و ( سبيلا ) منصوب بزرع الخافض ، وعن سفيان بن عيينة أن المراد فلا تكلهوهن المحبة ، وحاصل المعنى إذا استغفم لكم طاهرهن فلا تعتوا عليهن بما في باطنهن ( **إِنْ قَدْ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ٣٤** ) فاحمروه فإن قدرته سبحانه عليكم أعظم من قدرتم على من تحت أيديكم منهن ، أو أنه تعالى على علو شأنه وبكال ذاته يتجاوز عن سيئاتكم ويتوب عليكم إن تبتم فتجاوزوا أثم عن سيئات أرواحكم واعفوا عنهم إذا تبين ، أو أنه تعالى قادر على الانتقام منكم غير راض بظلم أحد ، أو أنه سبحانه مع علوه المطلق وكبير يأنه لم يكلهم إلا ما تطيقون فكذلك لا تكلهوهن إلا ما باطن ( **وَأَنْ خِفْتُمْ** ) الخطاب - كما قال ابن جبير - والضحاك - وغيرهما - للحكام ، وهو وارد على بناء الأمر على التقدير المسكوت عنه للإيدان أن ذلك بما ليس ينبغي أن يفرض تحقيقه أعني عدم الطاعة وقيل : لأهل الزوجين أو للزوجين أنفسهما ، وروى ذلك عن السبي ، والمراد فإن علمتم - كما قال ابن عباس - أو فإن ظننتم - كما قيل - ( **شِقَاقَ بَيْنِهِمَا** ) أي الزوجين ، وهما وإن لم يجر ذكرهما صريحا فقد جرى ضمنا للدلالة الشور الذي هو عصيان المرأة زوجها والرجال والنساء عليهما ، والشقاق الخلاف والعداوة واشتدته من الشق وهو الجانب لأن كلا من المتخالفين في شق غير شق الآخر ، و - بين - من الظروف المسكوبة التي يقص تصرفها ، وإضافة الشقاق إليها إما لأحراء الظرف مجرى المفعول كما في قوله : يسارق الليلة أهل الدار . أو الفاعل كقولهم صام نهاره ، والأصل - شقاقا بينهما - أي أن يخالف أحدهما الآخر ، فلا يسهل بين الظرف والمطروف نزل منزلة الفاعل أو لمفعول وشبه بأحدهما ثم عومل معاملة في لاضافة إليه ، وقيل : لاضافة بمعنى في وقيل : إن - بين - هنا بمعنى الوصل الكائن بين الزوجين أعني المعشرة وهو ليس بطرف ، وإلى ذلك يشير كلام أبي البقاء ، ولم يرتض ذلك المحققون .

( **فَاتَّبِعُوا** ) أي وحيوها وأرسلوا إلى الزوجين لاصلاح ذات الدين ( **حَكَمًا** ) أي رجلا عدلا عارفا بحسن السياسة والنظر في حصول المصلحة ( **مَنْ أَمَلَهُ** ) أي الزوج ، و ( من ) إمام متعلق - باتبعوا - فهو لا ابتداء العاية ، وإما محذوف وقع صفة للتذكرة فهي للتعريض ( **وَحَكَمًا** ) آخر على صفة الاول ( **مَنْ أَهْلَهَا** ) أي الزوجة ، وخص الأهل لأنهم أطلب للصلاح وأعرف ساطن الحال وتسكن إليهم النفس فيطلعون على ما في صميم كل من حب وينقض ، وإرادة محبة ، أو فرقة وهذا على وجه الاستحباب ، وإن نصبا من الجانبين ، واختلف في أنهما هل يلبان احم والتفريق إن رأيا ذلك ؟ فقيل : لها - وهو المروى عن علي كرم الله تعالى وجهه - وإن عاس رضي الله تعالى عنهما وروى الروايتين عن ابن جبير ، وبه قال الشافعي - فقد أخرج الشافعي في الامام - والبيهقي



في السفن وغيرهما عن عبيدة السلمي قال: «جاء رجل وامرأته إلى علي كرم الله تعالى وجهه ومع كل واحد منهما قدام من الناس فأمرهم علي كرم الله تعالى وجهه أن يمشوا رجلا حكما من أهله ورجلا حكما من أهلها، ثم قال للحكيم: تدرين ما عليكما؟ عليكما أن رأيكما أن تجعلا أن تجعلا وإن رأيكما أن تفرقا أن تفرقا، قالت المرأة: رضيت بكتاب الله تعالى بما على فيه ولي، وقال الرجل: أما الفرقة فلا، فقال علي كرم الله تعالى وجهه: كذبت والله حتى تفر بمثل الذي أقرت به، وأخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في هذه الآية: (وإن خفتم) الخ هذا في الرجل والمرأة إذا تفسد الذي بينهما أمر الله تعالى أن يمشوا رجلا صالحا من أهل الرجل ورجلا مثله من أهل المرأة فيظن أن أيهما المسئ فان كان الرجل هو المسئ حبسوا عنه امرأته فسرره على النفقة، وإن كانت المرأة هي المسئ فسررها على زوجها ومنعوا النفقة فان اجتمع أمرهما على أن يفرقا أو يجعلا فأمرهما جاز، فان رأيا أن يجعلا فرضى أحد الزوجين وكره ذلك الآخر ثم مات أحد هاتين الذي رضى يرضى الذي كره ولا يرث السكارة الراضي وقبل، ليس لها ذلك، وروى ذلك عن الحسن.

فقد أخرج عبد الرزاق وغيره عنه أنه قال: إنما يمشي الحكمان ليصلحا ويشهدا على الظلم بطله، وأما الفرقة فليست بأيديهما، وإلى ذلك ذهب الزجاج، ونسب إلى الإمام الأعظم، وأجيب عن فعل علي كرم الله تعالى وجهه بأنه إمام والإمام أن يفعل ما رأى فيه المصلحة فله رأى المصلحة فبادر فوكل الحكيمين على ما رأى على أن في كلامه ما يدل على أن تنفيذ الأمر موقوف على الرضا حيث قال: للرجل كذبت حتى تفر بمثل الذي أقرت به. وأنت تعلم أن هذا على ما فيه لا يصلح جوابا عما روى عن ابن عباس، ولعل المسألة احتيادية وكلام أحد المجتهدين لا يقوم حجة على الآخر، وذهب الإمامية إلى ما ذهب إليه الحسن وكان الخبر عن علي كرم الله تعالى وجهه لم يثبت عندهم، وعن الشافعي روايتان في المسألة، وعن مالك أن لها أن يتخالعا إن وجد الصلاح فيه، ونقل عن بعض علاننا أن الاسنة إن كانت من الزوج فرقا بينهما وإن كانت مفرقا على بعض ما صدقها، والظاهر أن من ذهب إلى القول بنفاذ حكمهما جعلهما وكيلين حكما على ذلك.

وقال ابن العربي في الأحكام: إلهما قاضيان لا وكيلان فان الحكم اسم في الشرع له (لن يريدا) أي الحكمان (إصلاحا) أي بين الزوجين وتأليفا (يوفق الله بينهما) فتفق كلتهما ويحصل مقصودهما، والضمير أيضا للحكيم، وإلى ذلك ذهب ابن عباس. ومجاهد. والضحاك. وابن جبير. والسدي.

وجور أن يكون الضميران للزوجين أي إن أراد إصلاح ما بينهما من الشقاق أوقع الله تعالى بينهما الألفة والوفاق، وأن يكون الأول للحكيم، والثاني للزوجين أي إن قصد إصلاح ذات البين وكانت بينهما صحبة وقلوبهما موصلة لوجه الله تعالى أوقع الله سبحانه بين الزوجين الألفة والمحبة وألقى في نفوسهما الموافقة والصحة، وأن يكون الأول للزوجين، والثاني للحكيم أي إن رد الزوجان إصلاحا واتفقا يوفق الله تعالى شأن بين الحكيمين حتى يعملوا بالصلاح ويتحرياه (إن الله كان عليا حبيرا) ٣٥. بالطواهر والسواطين فيمل إرادة العباد ومصلحتهم وسائر أحوالهم وقد استدلل الخبر ابن عباس رضي الله عنهما بهذه الآية على الخوارج في إنكارهم التحكيم في قصة علي كرم الله تعالى وجهه، وهو أحد أمور ثلاثة علق في أذهانهم فأبطلها كلها رضي الله تعالى عنه مرجع إلى موالاة الأمير كرم الله تعالى وجهه منهم عشرون ألفا وفيها - كما قال ابن القيس -



والظاهر أن مبنى الجوار على العرف، وعن الحسن في الأدب أنه سئل عن الجار فقال أربعين داراً أمامه وأربعين خلفه وأربعين عن يمينه وأربعين عن يساره، وروى مثله عن الزهري - وقيل - أربعين ذراعاً، وبدأ بالاقرب فالأقرب، فعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قلت، يا رسول الله إن لي جاراً فإني أهدى فقال: إلى أقرب ما ملك باباً، وقرىء - والجار ذا القرى - بالصواب أي وأخص الجار، وفي ذلك تنبيه على عظم حق الجار. وقد أخرج الشيخان عن أبي شريح الخزاعي، أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره، وفيما سمعه عبدالله كفاية، وأخرجه الشيخان. وأحمد من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها (والصاحب بالجيب) هو الرقيق في السر، أو المقطع إليك برجوتك ورفدك، وظل القولين عن ابن عباس، وقيل: الرقيق في أمر حسن - كتملم - وأصرف - وصاعة - وسفر - وعدوا من ذلك من قصد مجنك في مسجد أو مجلس وغير ذلك من أدنى صفة التآمت يدك ويته، واستحسن جماعة هذا القيل لما فيه من العموم. وأخرج عبد بن حميد عن علي كرم الله تعالى وجهه - صاحب - بالجيب - المرأة، والجار متعلق بمحذوف وقع حالاً من صاحب، والعامل فيه الفعل المقدر (وَأَبْنُ السَّبِيلِ) وهو المسافر أو الضيف.

(وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) قال العقائل: من عيذك وإيمانكم، وكان كثيراً ما يوصي بهم صلى الله تعالى عليه وسلم فقد أخرج أحمد، والبيهقي عن أنس قال: كان عامة وصية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين حضرته الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم حتى جعل يترغرها في صدره وما يفيض بها لسانه، ثم الاحتمال إلى هؤلاء الأوصاف متفاوت المراتب حسبما يليق بكل واحد (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا) أي ذا خيلاء، كبرياؤه من أقاربه وجيرانه مثلاً ولا يلتفت إليهم (تَحْذَرُوا ٣٩) بعد مناقه عليهم تطاولاً وتماظلاً، والجملة تعليل للامر السابق.

أخرج الطبراني، وابن مردويه عن ثابت بن قيس بن شماس قال: «كنت عند رسول الله ﷺ فقرأ هذه الآية (إِنَّ اللَّهَ) الخ وذكر الكبر وعظمه فبكي ثابت فقال له رسول الله ﷺ: ما يبكيك؟ فقال يا رسول الله إني لأحب الجبال حتى إنه ليحبني أن يحسن شراك فبكي قال: فأتت من أهل الجنة إنه ليس بالكبر أن تحسن راحتك ورحلك ولكن الكبر من سفه الحق وغصص الناس، والأخبار في هذا الباب كثيرة»

(الَّذِينَ يَخْلُونُوا بِأَسْرَرٍ وَالْأَسْرَارُ بِالْخَلِّ) فيه أوجه من الأعراب الأولى أن يكون بدلاً من من يدل كل من كل، الثاني أن يكون صفة لها بناءً على رأي من يجوز وقوع الموصول موصوفاً، والزجاج يقول به، الثالث أن يكون نصباً على القدم، الرابع أن يكون رفعاً عليه، الخامس أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين، السادس أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي مبغضون، أو أحمقاء بكل ملامة ونحو ذلك - مما يؤخذ من السياق - وإنما حذف لذهب نفس السامع كل مذهب، وتقديره بعد تمام الصلاة أولى، السابع أن يكون كما قال أبو البقاء: مبتدأ (والذين) الآتي معلوماً عليه، والخبر (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ) على معنى لا يظلمهم عموماً بعيد جداً.

وفرق الطبري بين كونه حراماً ومبتدأ بأنه على الأول متصل بما قبله لأن هذا من جنس أوصافهم التي عرفوا بها، وعلى الثاني متقطع جيء به لبيان أحوالهم، وذكر أن الوجه الاتصال وأطال الكلام عليه، وفي البخل أربع لغات: فتح الحاء والباء - وبها قرأ حمزة - والكسائي - وضمه - وبها قرأ الحسن - وعيسى بن عمر -

وفتح الباب وسكون الخاء - وبها قرأ قتادة - وصم اباء وسكون الخاء - وبها قرأ الجمهور -

﴿وَيَكْتُمُونَ مَا بَآتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي من المال والعنفى ، أو من نعمته صلى الله تعالى عليه وسلم •

﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ٣٧﴾ أي أعددا لهم ذلك ووضع المظهر موضع المضمهر إشعاراً بأن من

هذا شأنه فهو ظاهر لنعم الله تعالى ، ومن كان كافراً لنعمه فله عذاب يهينه في أهل النعم بالحل والاحفاء ،

ويجوز من الكفر على ظاهره وذكر ضمير التعظيم للتعويض لأن عذاب العظم عظيم ، وغضب الحليم وحيم ،

والجمله اعتراض بتدليل مقرر لما قبلها ، وصوب نزول الآية ، وأخرج ابن إسحق ، وابن جرير ، وابن المنذر

بسنن صحيح عن ابن عباس قال : كان كردهم بن زيد حليف كعب بن الأشرف ، وأسامة بن حبيب ، وبه

ابن أبي مافع ، وبحري بن عمرو ، وحي بن أخطب ، ورقاعة بن زيد بن ثنابوت يأتون رجلاً من الأنصار

ينصحبون لهم يقولون لهم : لا تنفقوا أموالكم فإياكم نحشى عليكم الفقر في دهاها ولا تأسروا في أسففة فأنكم

لا تدرون ما يكون فأمر الله تعالى (الذين يخلون) إلى قوله سبحانه : (وكان الله بهم عليماً) ، وقيل : نزلت

في الذين كتبوا صفة محمد ﷺ ، وروى ذلك عن سعيد بن جبير وغيره ، أخرج عبد بن حيد ، وآخرون

عن قتادة أنه قال في الآية : هم أعداء الله تعالى أهل الكتاب يخلوا بحق الله تعالى عليهم وأتوا الإسلام ومحمداً

صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يحدونه مكتوباً عدم في التوراة والإنجيل ، والحل - إلى هذه الرواية طاهر في

البنخل بالمال ، وبه صرح ابن جبير في إحدى الروايتين عنه ، وفي الرواية الأخرى أنه لئجل بالعلم ، وأمرهم

الناس أي اتساعهم به يحتمل أن يكون حقيقة ، ويحتمل أن يكون مجازاً تنزيلاً لهم منزلة الأمرين بذلك لتعلمهم

بأنساعهم لهم ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ﴾ أي لفخر ، ولما يقال لا لوجه الله العظيم المتعال ،

ولموصول عطف على نظيره ، أو على الكافرين ، وإي شار كرم في لهم والوعيد لأن السخر والسرف الذي

هو الاتفاق لا على ما يندعي من حيث أهمها طرفاً لإعراض وتقرير سواء في الشاعة واستجلاب الدم ، وحوز

أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي قريبهم الشيطان كما يدل عليه الكلام الآتي •

و(رئاء) مصدر منصوب على المحل من ضمير (ينفقون) وإضافته إلى (الناس) من إضافة المصدر لمفعوله

أي مراعى الناس ﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الفادر على الثواب والعقاب ﴿وَلَا يَوْمَ الْآخِرِ﴾ الذي يثاب فيه

المطيع ويعانق العاصي لئلا يصدوا بالله في ما تروق به أغصانه ويختص منه ثمره وهم يهود عروى ذلك عن مجاهد ،

أو مشركو مكة ، أو المنافقون - كما قيل - ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ أَشْكُسْ﴾ والمراد به إبليس وأعدائه الداخلية والخارجية

من قبيله ، والناس التامين له أو من القوى العنسانية والهووى وصحة الأشرار ، أو من النفس والقوى الحيوانية

وشياطين الإنس والجن ﴿لَهُ قَرِيبًا﴾ أي صاحباً وحليلاً في الدنيا ﴿مَسَاءً﴾ فبئس الشيطان أو القرين •

﴿قَرِيبًا ٣٨﴾ لأنه يصدوه إلى المعصية المؤدية إلى النار - وساء - منقولة إلى باب - سم ، وبئس - فهي ملحقة

بالجائمة ، فلما قرنت بالهاء ، ويحتمل أن تكون على ماها بتقدير (قد) كقوله سبحانه (ومن جله السليقة

فكبت رجوعهم في النار) والغرض من هذه الجملة التنبيه على أن الشيطان قريبهم ، فحملهم على ذلك وزينه

لهم ، وجاء أن يكون وعداً لهم بأن يقرب بهم الشيطان يوم القيامة في النار فتلاعنوا ويتناغضون وتقوم

ثم الحسرة على ساق (وَمَا دَعَا عَلَيْهِمْ) أي ما نلتني عليهم ، أو أي وبلى وصرر بحق بهم •  
 - لو ، مؤنثه وآيؤم الآخر وأفقو ) على منة كرم الطوائف ابتداء وجه الله تعالى - بإشعرية السياق -  
 ويهيمه اسكلام (عَمَّا دَرَقَهُمُ اللَّهُ) من الأمول ، وليس المراد السؤال عن الصرر المترتب على الإيمان والإنفاق  
 في سئل الله تعالى كما هو الظاهر بإلصاقه في ذلك ليسأل عنه بل المراد توبيخهم على الجمل فكان المنفعة والاعتقاد  
 في النى على خلاف ما هو عليه ، وتعرضهم على صرف الفكر لتحصيل الجواب عنه يؤدي بهم إلى العلم بما في  
 ذلك مما هو أجدى من تداريق العضا ، وتبيهم على أن المدعو إلى أمر لا ضرر فيه ينبغي أن يجيب احتياطاً ،  
 فكيف إذا بداهته من المانع ؟ وهذا أسلوب مديع كثير ما استعملته العرب في كلامها يوم من ذلك قول من قال:  
 ما كان صررك لو مننت وربما من النعى وهو المنعيط المحقق

وفي اسكلام رد على الجهرية إذ لا يقال من ذلك من لا احتير له ولا تأثير أصلاً في الفعل ، ألا ترى أن من  
 قال لا أعمى ، ماذا عليك لو كنت بصيراً ، وللقصير ماذا عليك لو كنت طويلاً ؟ نسب إلى ما يكره •  
 واستعمله القائلون بحواز الإيمان المقلد أيضاً لأنه مشعر بأن الإيمان في غاية السهولة ، ولو كان الاستدلال  
 واحداً كان في غاية الصعوبة ، وجيب بعد تسليم الإشعار بأن الصعوبة في التفاصيل - وليست واحدة -  
 وأما الدلائل على سير الاحتمال فهذه هي الواجبة - و (لو) إما على باب والكلام محمول على المعنى أي  
 لو آمنوا لم يضرهم - وإما بمعنى أن المصدرية - كما قال أبو البقاء - وعلى الوجهين لا استنفاذ •

وجوز أن تكون الجنة مستأنسة وحوايا مصدر أن حصلت لهم السعادة ونحوه ، وإما قدم الإيمان ههنا  
 وأخر في الآية لافقده لأنه ذكر لتعديل مقوله من وقوع مصارفهم في ديارهم في غير محله ، وما للحرير  
 فيمدى أن يبدأ به بالآخرة فالآخرة قبل : أحرار الإيمان هناك وقدم لانه في ذلك الاتفاق كان بمعنى الاسراف  
 الذي هو عديم التحمل فأحرار الإيمان ثلاثا يكون فصلاً بين تعديلين لكان له وجه لاسيما إذا قلنا بالخطف •  
 (وَكَلَّا اللَّهُ بِهِمُ عِلْباً) حريرهم وعبدوا أنفسهم على سوء بو طهم ، مؤنثه تعالى مطلع على ما أخفوه في أنفسهم  
 ويحاربهم به ، وقيل : فيه إشارة إلى إثامته تعالى بإيهم لو كانوا أقدموا وأتقوا ، لا بأس من يراد - كان عليهم -  
 وأما ألهم المحققة والمعروضة فيما قبل عن الأولى وينيب على الثانية - كما نبهه عن ذلك قوله تعالى : •

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ) الخفال ، معال من الثقل ، ويطلق على المقدار المعلوم لئلا لم يختلف كما قيل :  
 جاهية وإسلاماً وهو كما أخرج ابن أبي حاتم عن أبي جعفر رضى الله تعالى عنه أربعة وعشرون غيراً ، أي على مطلق  
 المقدار وهو المراد هنا - ولذا قال السدي : أي وزن ذرة - وهي لعملة الخمر الصغيرة التي لا تكاد ترى •  
 وروى ذلك عن ابن عباس ، وابن زيد ، وعن الأول أنها رأس الحلة ، وعنه أيضاً أنه أدخل فيه في التراب  
 ثم صح به فقليل من هذلة ذرة ، وقريب منه ما قيل : إنها جرة من أحرار المياه في الكوة ، وقيل :  
 هي الخردة ، ويؤيد الأول ما أخرجه ابن أبي دؤاد في المصاحف من طريق عطاء عن ابن مسعود رضى الله  
 تعالى عنه أنه قرأ - مثقال غلة - ولم يذكر سبحانه الذرة بعد صرح لحكم عليها بل لأنها أقل شيء ما يدخل في دم البشر ،  
 أو أكثر ما يستعمل عند الوصف بالقليلة ، ولم يعر سبحانه بالمقدار ونحوه بل عبر بالثقل للإشارة بما يفهم  
 منه من الثقل الذي يعبره عن الكثرة ، والعظم كقوله تعالى : (وأما من ثقلت موازينه) إلى أنه وإن كان خفيفاً

فهو باعتبار جرمه عظيم ، واتصافه على أنه صفة مصدر محذوف كالمفعول ، أي طلقا قدر مثقال ذرة لحذف المصدر وصفته ، وأقيم المضاف إليه مقامهما ، أو مفعول ثان ليظلم أي لا يظلم أحداً أولاً يظلمهم مثقال ذرة ، قال السمين : وكأهم ضمنوا يظلم معنى ينصب ، أو ينقص فعده لاثنين •

وذكر الراغب أن الظلم عند أهل اللغة وضع الشيء في غير موضعه المختص به إما نقصان أو زيادة أو بدول عن وقته أو مكانه ، وعليه في الكلام إشارة إلى أن نقص الثواب وزيادة العقاب لا يقعان منه تعالى أصلاً وفي ذلك حث على الإيمان والاتفاق بل إرشاد إلى أن كل ما أمر به مما ينبغي أن يفعل وكل ما نهى عنه مما ينبغي أن يجتنب •

واستدل المعتزلة بالآية على أن العالم ممكن في حد ذاته إلا أنه تعالى لا يفعله لاستعاليه في الحكمة لا لاستحالة في القدرة لأنه سبحانه مدح نفسه بتركه ولا مدح بترك القبيح مالم يكن عن قدرة ، ألا نرى أن العتيق لا يمدح بترك الزنا ، واعتراض على ذلك بقوله تعالى : ( لا تأخذه سنة ولا نوم ) فانه ذكر في معرض المدح مع أن النوم غير ممكن عليه سبحانه ، قال في الكشف : هو غير وارد لأنه مدح بانتفاء النقص عن ذاته المقدسة وهو كما تقول الباري عز وجل ليس بحسم ولا عرض وإنما ما نحن فيه قدح بترك الفعل والترك الممدوح إما يكون إذا كان بالاختيار ، نعم للمانع أن لا يعلم أنه تعالى مدح بالترك بل من حيث الدلالة على النقص لأن وجوب الوجود ينافي جواز الانصاف بالظلم بتحقيقه على مذهبهم أن وضع الشيء في غير موضعه الحقيقي به ممكن في نفسه وقدرة الحق جل شأنه تسم جميع الممكنات ، لكن الحكمة - وهي الاتيان بالممكن على وجه الاحكام وعلى ما ينبغي سامعة وعن هذا قالوا الحكيم لا يفعل إلا الحسن من بين الممكنات إلا إذا دعت حاجته أو المقتضى عن الحاجات جمع يتعالى عن فعل القبح بولم نحن نقول : إنه عز اسمه لا ينقص من الأجر ولا يزيد في العقاب أيضاً بإزاء على وعده المحنوم ، فإن الخلف فيه يمتنع لكونه نفساً منافياً للألوهية وإلّا الغنى ، وبهذا الاعتبار يصح أن يسمى ظناً ، وإن كان لا يتصور حقيقة الظلم منه تعالى لكونه المالك على الإطلاق ، فالزيادة والنقص ممكنان لقائهما ، والخلف يمتنع لدانته ، ولا يلزم من كون الخلف متمماً لدانته بالنسبة إلى الواجب تعالى وتقدس أن يكون متعلقه كذلك ، وهذا على نحو ما تقرر في مسألة التكليف بالمتعم أن أحبار الله تعالى عن عدم إيمان المصروع وجوب الصدق اللازم له لا يخرج الفعل من كونه مقدور المكلف بل يحقق قدرته عليه فيحفظ فانه مهم •

(وَأَن تَكُ حَسَنَةً) الضمير المستتر في الفعل الناقص عائد إلى المثقال ، وإما أنت حملاً على المعنى لأنه بمعنى وإن تكن ذرة ذرة حسنة ، وقيل : لأن المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان جراًه نحو • كما شرقت صدر الفناء من الدم • أو صفة له نحو ( لا تنفع نفساً إيمانها ) في قراءة من قرأ بالثاء العرفانية ومقدار الشيء صفة له كما أن الإيمان صفة للمؤمن ، وقيل أنت الضمير لتأنيث الخبر ، واعتراض بأن تأنيث الخبر إما يكون لطابقة تأنيث المبتدأ ، فلو كان تأنيث المبتدأ له لزم الدور ، وأجيب بأن ذلك إذا كان مقصوداً وصفيته ، والحسنة علية عليها الإسمية فألحقت بالجوامد التي لا تراعى فيها المطابقة نحو - للكلام هو الجملة - وقيل الضمير عائد إلى المضاف إليه وهو مؤنث بلا خفاء ، وحذفت النون من آخر الفعل من غير قياس تشبيهاً لها بحروف العلة من حيث الفنة والسكون وكونها من حروف الزوائد ، وكان القياس عود الواو المحذوفة لانتقال الساكنين بعد حذف النون إلا أنهم خالفوا القياس في ذلك أيضاً حرصاً على التخفيف فيما



كثير دوره ، وقد أجاز يونس حذف النون من هذا المعنى أيضاً في مثل قوله  
 فان لم (تلك) لمرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جهة ضميم  
 وسيؤبه يدعى أن ذلك ضروره ، وفرأ ابن كثير (حسنة) بالرفع عن أن (تلك) نامة أى وإن توجد  
 أو تقع (حسنة) (بضمها) أضاعفا كثيرة حتى يوصلها - كما مر عن أبي هريرة - إلى ألف حسنة ، وعى  
 للتكثير لا للتعديد ، والمراد مضاعف ثوابها لأن مضاعفة نفس الحسنة بأن تجعل الصلاة الواحدة صلاتين  
 مثلاً بما لا يعقل ، إذ ذهب إليه بعض المحققين ، وما في الحديث - من أن عمرة الصدقة برسمها الرحمن حتى تصير  
 مثل الجبل - محمول على هذا تلفظ بأم. أكلت ، واحتمال إعادة المردوم بعد ، وكذا كثرة ثوابها مضاعفاً ،  
 وهذه المضاعفة ليست هي المضاعفة في المدة عند الامام لأنها غير متناهية ، وتضعيف غير المتناهي محال بل  
 المراد أنه تعالى يصنف بحسب المقدار مثلاً يستحق على طاعته عشرة أجزاء من الثواب فيجعلها عشرين جزءاً  
 أو ثلاثين أو أزيد ، وقيل - هي المضاعفة بحسب الله على معنى أنه سبحانه لا يقطع ثواب الحسنة في المدة  
 التعبير انشائي لا أنه يضاعف جل شأنه مدتها ليحيى حديث بحالة تضعيفه لا لانهائية ، وجعل قوله تعالى -  
 (ويؤثر من لده أجزاً عظيماً) على هذا - عطفاً لبيان الاجر المنتمض به ، وهو الزيادة في المقدار إثر بيان  
 الاجر المستحق وهو إعطاء مثله واحداً بعد واحد إلى أبد الدهر ، وتسمية ذلك أجزاً من بحار المحاورة لانه  
 تابع للاجر - زيد عليه ، وعى الأول حسنة البعض وإرداً على طريقة عطف التضعيف على معنى يضاعف ثواب تلك  
 الحسنة بإعطاء ارامد عليه من فضله ، وزعموا أن أقول بالاجر المستحق مذهب المعتزلة ولايتى على مذهب  
 الجاعة - وليس بشئ - لأن الجماعة يقولون بالاستحقاق أيضاً لكن عقتضى الوعد الذى لا يخلف ، وبه يكون  
 الاجر الموعود به كانه حق للمبدى أنه يكون كذلك أيضاً عقتضى الكرم كما قيل ، وعد المكرم دينهم  
 من الاجر على ما ذكر لا يخلو عن بعد ، وإساعى اليه عدم التكرار ، وقال الامام أيضاً : إن ذلك التضعيف  
 يكون من جنس اللذات الموعود بها في الجنة ، وأما هذا الاجر العظيم الذى يؤتى من لده فهو اللذة الحاصلة  
 عند الرؤية والاستغراق في المحبة والمعرفة .

والحق فذلك التضعيف إشارة إلى السعادات الجسمانية ، وهذا الاجر إشارة إلى السعادات الروحانية .  
 ولا يخلو عن حسن ، و - لدن - معنى عبد ، و فرق بينهما بهم أن لدن أقوى في الدلالة على القرب ، ولذا  
 لا يقال - لدنى - حال إلا وهو حاصر بخلاف عند ، وتقول : هذا أقول عدى صواب ، ولا تقول : لدنى - ولدى  
 - كما قاله الزجاج - ونظر فيه بأنه شاع استعمال لدن في غير المكان كقوله تعالى : (من لدنك) اللهم إلا أن  
 يخرج ما قاله الزجاج مخرج العالب ، وفرأ ابن كثير - وابن عمر - ويعقوب - وابن جابر - يضعفها - بضمف  
 العين وتشديد ها ، والمختار عند أهل اللغة - والمأرسي أسماءى ، وقال أبو عبيدة - ضاعف يقتضى مرراً كثيرة ،  
 وضعف يقتضى مرتين ، وزد بأنه عكس اللمة لأن مضاعفة تقتضى زيادة الثواب فإذا شددت ذلك البية على  
 التكثير يقتضى ذلك تكرير المضاعفة ، وقد تقدم من الكلام ما يعملك فذكر .

(فَكَيْفَ إِذَا حُتُّا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدٌ) انما فصيحة ، و (كيف) محال ، إما الرفع على أنها خير لمبدأ  
 محذوف ، وإما نصب بفعل محذوف على التشبيه بالحال - كما هو رأى - بيبويه - أو على التشبيه بالطرف  
 (٥٢ - ج ٥ - تفسير روح المعاني)

- كما هو رأى الاخفش - والعامل بالخرف مصمون اجملة من التبريل . فتعجم الاستفاد من الاستفهام ، أو اهل المصدر كما قرره صاحب الدر المنصور ، والجار معلق بما عنده أى إذا كان كل مليل وكثير يجازى عليه ، وكيف حال هؤلاء الكفرة من اليهود والنصارى وغيرهم ، أو كيف يصنعون ، أو كيف يكون حالهم إذا اجتازهم الله بانه من كل أمة من الأمم وطائفة من الطوائف شهيد يشهد عليهم بما كانوا عليه من فساد العقائد وقبائح الاعمال - وهو نعيم - ٤٤٤ ﴿ وَجَنَّاكَ ﴾ يا حاتم الانبياء ﴿ عَلَى هَؤُلَاءِ ﴾ إشارة إلى الشهداء المدلول عليهم نادى ﴿ شَهِيداً ﴾ (٤١) تشهد على صدفهم لذلك بما أرسلوا واستجماع شرعك بجامع ما دعوا وأصلوا . ومن إلى المكذبين المستفهم عن حالهم يشهد عليهم بالكفر والعصيان تقوية للشهادة أنبيائهم عنهم سلام ، أو كما يشهدون على أنهم ، وقبل : إلى المؤمنين لقوله تعالى : ( لتكنوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ) ومتى أقبح المشهود عليه في الكلام وأدخلت ( على ) عليه لا يحتاج تضمين الشهادة معنى التسجيل ، أخرج ابن أبي شيبة . وأحمد ، والبخارى ، ولترمذى . والسنائي . وغيرهم من طرق عن ابن مسعود قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقرأ عني قلت : يا رسول الله اقرأ عليك وعليك أزل ؟ ! قال : نعم إلى أحب أن اسمعه من غيري فقرأت سورة النساء حتى أتيت إلى هذه الآية ( فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد ) الخ فقال : حبك الآن فإذا عتاه تدر فان » فإذا كان هذا الشهيد نعيم عتاه لحوال هذه الملة وعظم تلك الحالة ، فاد لعمري يصنع المشهود عليه ؟ ! وكأنه بالعبادة وقد أمانت لديه .

﴿ يَوْمَ يَدْعُ الْبُودَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوْا الرَّسُولَ ﴾ استئناف لبيان حالهم التي أشير إلى شدتها وخطورتها ، وتنويع إذ عوض - على الصحيح - عن الجملتين السابقتين ، وقيل : عن الأولى ، وقيل : عن الأخيرة ، والطرف متعلق - بود - وجملة متعلقاً بشهد ، وجملة ( بود ) صفة ، والمائد محذوف أى فيه بعيد ، والمراد بالوصول إما المكذبون لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتعبير عنهم بذلك لعدم تنافي خبر الصلة والإشعار بعملة ما احترام من الحال العظيمة والأمر المائل ، وإبراده صلى الله عليه وسلم بعنوان الرسالة لتشريفه وزيادة تقيييم حال مكذبيه ، وإما جنس الكفرة ويدخل أولئك في زميرهم دحولا أولاً ، والمراد من ( رسول ) الجنس أيضاً ويريد شرفه تنظيماً للى ﴿ كَفَرُوا ﴾ انضماماً أولاً ، و( عصوا ) معطوف على ( كفروا ) داخل معه في حيز الصلة ، والمراد عصيانهم بتأسي الكفر ، فيدل على أن الكفار محاطون بالفروع في حق المؤاخضة ، وقال أبو البقاء : إنه في موضع الحال من ضمير ( كفروا ) وقد مرادة ، وقيل - صلة لموصول آخر أى والمذين عصوا ، فالإخبار عن نوعين : الكفرة - والعصاة ، وهو ظاهر على رأى من يجوز إصيار الموصول كالغراء ، وفي المسألة خلاف أى بود في ذلك اليوم لمزيد شدته ومضاعف هول الموصوفين بما ذكر في الدنيا .

﴿ لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ ﴾ إما مفعول ( بود ) على أن ( لو ) مصدرية أى يودون أن يبدوا وتسوى الأرض ملتبسة بهم ، أو تسوى عليهم كالموى ، وقيل : يودون أنهم بقوا تراءى على أصلهم من غير خلق ، وتمنوا أنهم كانوا هم والأرض سواء ، وقيل : تصير البهائم تراءياً فيودون حالها .

وعن ابن عباس أن المعنى يودون أن يمضى عليهم أهل الجمع يعاؤونهم بأقدامهم كما يطأون الأرض ، وقيل يودون لو يبدل بهم الأرض أى يؤخذ منهم ما عليها فدية ، وإما مستأنفة عن أن ( لو ) على بابها ومفعول ( بود ) محذوف

إدلاله الخلة، وكذا جواب (لو) أيضا بعبارة ظهوره أي يودون تسوية لأرضهم (لو تسوى) لسرواه  
وهو باق، وابن عامر، ويزيد (تسوى) على أن أصله تسوى، فأدغم التاء في السين لقربها عنها، وحركة  
والكسائي (تسوى) بحذف التاء الثانية مع الهمزة يقال: سوتته تسوي (وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ٤٣)  
عطف على (يود) أي أنهم يؤمنون بربهم لا يكتمون من الله تعالى حديثاً لعدم قدرتهم على الكتمان حيث أن جوارهم  
تشهد عليهم بما صنعوا، أو أنهم لا يكتمون شيئاً من أعمالهم بل يمتدحون بها فيدخلون النار باعترافيهم، وإنما  
لا يكتمون لعلهم بأنهم لا يفهمون الكتمان وإنما يقولون: (والله ربنا ما كنا مشركين) في بعض المواضع قاله الحسن،  
وقيل: الواو للحال أي يودون أن يفتوا في الأرض وهم لا يكتمون من الله تعالى حديثاً ولا يكذبون به وهم  
(والله ربنا ما كنا مشركين) إدروى الحاكم وصححه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنهم إذا قالوا ذلك  
حتم الله على أرواحهم أن تشهد عليهم جوارهم فيؤمنون أن (تسوى لهم الأرض) وجعلها للطف وما بعدها  
معطوف على (تسوى) على معنى - يودون لو تسوى لهم الأرض وأنهم لا يكونون كتموا أمر محمد ﷺ  
وبينه في الدنيا كما روى عن عطاء بن رباح وأقرضه الله على مفعول (يود) على معنى يودون تسوية الأرض لهم  
وانتهاء كلامهم إذا قالوا (والله ربنا ما كنا مشركين) ٥

هذا (ومن باب الإشارة) (يريد الله ليعين لكم) بأن يكشفكم بأسرار المودعة فيكم أثناء السيرة  
(ويبين لكم من الذين من فيكم) أي مقاماتهم وحالاتهم وديارهم، وأشار بهم إلى الواصلين إليه قبل المخاطبين،  
ويحور أن تكون الإشارة بالنسبة إلى التعويض والتسليم والرضا بالمقدور فإن ذلك شئنة الصديقين ونشئة  
الواصلين (ويوبى عليكم) من ذنب وجودكم حين يعصمكم فيه ويحتمل أن يكون التبيين إشارة إلى الإجمال إلى  
توحيد الأفعال، والمداية إلى توحيد الصفات. والتوبة إلى توحيد الذات (إن الله عليم) بما رتب استعدادكم  
(حكيم) ومن حكمته أن يعصمكم حسب قابلياتكم والله (يريد الله أن يتوب عليكم) تكرار لما تقدم إيدانا  
بزيادة الاعتناء لانه غاية المراتب (ويريد الذين يتبعون الشهوات) أي اللذات العانية الحاجة من الوصول  
إلى الحضرة (أن تملوا) إلى السوى (مبلا عطيا) لتكونوا مثلهم (يريد الله أن يخفف عنكم) أفعال العبودية  
في مقام المشاهدة، أو أفعال النفس بفتح باب الاستعداد للعبادة بعد الصبر عليها (وخلق الإنسان ضعيفاً) من  
حل واردات التيسر وسلطات المشاهدة فلا يستطيع حمل ذلك إلا بتأييد إلهي، أو ضعيفاً لا يطيق الحجاب عن محو به  
لحظة يولاي صبر عن مطالبة ساعة ليكامل شوقه ومزيد غرامه

والصبر يحمد في المواطن كلها إلا عليك فإنه مقوم

وكان الشئ قد سره يقول: إلهي لا معك قرار ولا منك فرار المستغاث بك إليك (بأيها الذين آمنوا) الإيمان  
الحقيقي (لا تأكلوا) أي تدبوا (أموالكم) وهو ما حصل لكم من عالم العيب بالكسب الاستعدادي (ببكم بالباطل)  
بأن تنفقوا على غير وجهه وتودعه غير أهله (إلا أن تكون تجارة) أي إلا أن يكون التصرف تصرفاً صادراً  
(عن تراص مسكم) واستحسان ألقى من عالم الإلهام إليكم فإن ذلك مباح لكم (ولا تأكلوا أنفسكم) بالعقله منها فإن  
من غفل عنها فقد غفل عن ربه ومن غفل عن ربه فقد هلك، أو لا تأكلوا أنفسكم أي أرواحكم القدسية بمباشرة تم  
مالاً بليق فإن مباشرة ما لا يليق بمنع الروح من طيراتها في عالم المشاهدات ويوجب عنها أنوار المكشفات (إن الله كان)  
في أول الأزال (بكم رحيماً) فلذا أرشدكم إلى ما أرشدكم (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) وهي عند العارفين رؤية

المودية في مشهد الروية وطلب الاعراض في الخدمة وميل النفس إلى السوى من العرش إلى الأثرى ، و "سكون في مقام الكرامات ، ودعوى المقامات السامية قبل الوصول إليها

وأكبر الخبايا إثبات وجود غير وجود الله تعالى ( تكفر عنكم سيئاتكم ) أى ، مع عنكم تلوناكم بظهور نور التوحيد ( وندحكم مدخلا كريماً ) وهى حضرة عين النجم ( ولا تتموا ما فضل الله به عنكم عن بعض ) من الكمالات الهامة للاستعدادات فان حصول كمال شخص لا يحصل إلا لم يكن مستعداً له ، ولهذا عبر بالثنى للرجال وهم الأفراد أو اصليون ( نصيب مما اكسبوا ) بمرور استعدادهم ( وللنساء ) وهم النصوص القاصرون ( نصيب مما اكسبن ) حسب استعدادهم ( واسألوا الله من فضله ) بأن يفيض عليكم ما تقتضيه قابلياتكم ( إن الله كان بكل شئ عليماً ) ومن جملة ذلك ما أنتم عليه من الاستعداد معطاكم ما يلقى بكم ( ولكل جسد موالى بآثارك الموالدان والأقربون ) أى ولكل قوم جسدكم موالى نصيب من الاستعداد بثبوت به بآثاركم والهدام - وهما الروح والقلب - والأقربون هم القوى الروحية - ( والذين عقدت أيمانكم ) وهم المریدون ( فأتوهم نصيبهم ) من الفيض على قدر نصيبهم من الاستعداد ( إن الله كان على كل شئ شهيداً ) إذ كل شئ مظهر لاسم من أسمائه ( الرجال قوامون على النساء ) أى الكاملون شأنهم القيام بتدبير التقصير والاعتق عليهم من ميوصلاتهم ( بما فضل الله بعضهم على بعض ) بالاستعداد ( وبما أنفقوا في سبيل الله ) تعالى وطريق الوصول إليه من أموالهم أى قوام أو معارفهم ( فالصالحات ) للسلوك من النساء بالمعنى السابق ( قانتات ) مطيعات لله تعالى بالعبادات القلبية ( حافظات للغيب ) أى القلب عن دنس الاحلاق البدنية ، ولعله إشارة إلى العبادات القلبية ( بما حفظ الله ) لهم من الاستعداد ( واللاتى يخافون نشوزهن ) ترفههن عن الانقياد إلى ما ينفعهن ( فعظوهن ) بذكر أحوال الصالحين ومقاماتهم فان النفس تميل إلى ما يمدح لها غالباً ( واهجروهن في المضاجع ) أى امنعوا دخول أبواب فيوضاتكم إلى حجرات قلوبهن ليستوحشن فربما يرجعن عن ذلك الترفع ( واضربوهن ) حصى القهر إن لم يتجمع ما تقدم هي ( فان أضعنكم ) بعد ذلك ورجعن عن الترفع والأناية ( فلا تنفوا عليهن سبيلاً ) بتكلمهن فوق طاقتهن وخلاف مقتضى استعدادهن ( إن الله كان عيماً كبيراً ) ومع هذا لم يكف أحد أفرق طاقته وخلاف مقتضى استعدادهن ( وإن حقتم ) أي المرشدون فكأن ( شقاق بينهما ) أى بين الشيخ والمرید ( فابشوا حكماً من أهله وحكام أهلها ) فابشوا مرسطين من المشايخ السالكين ( إن يريدوا إصلاحاً ) ويعصاه ( يوفق الله ) تعالى ( بينهما ) وهمة الرجل تطلع الجبال •

ويمكن أن يكون الرجال إشارة إلى العقول الكاملة والنساء إشارة إلى النفوس الناقصة ، ولا شك أن العقل هو القائم بتدبير النفس وإرشادها إلى ما يصلحها ، وبراد من الحكيم حينئذ ما توسط بين العقل والنفس من القوى الروحية ( واعبدوا الله ) بالتوجه إليه والبقاء فيه ( ولا تشركوا به شيئاً ) بما تحسبونه شيئاً وليس بشئ إذ لا وجود حقيقة لغيره سبحانه ( وبالوالدين ) الروح والنفس اللذين تولد بينهما القلب أحسوا ( إحساناً ) فاستفيضوا من الأول وتوجهوا بالتسليم إليه وزكوا الثاني وظهروا برديه ( وبذئ القربى ) وهم من يناسبكم بالاستعداد الأصلي والمشاهدة الروحية ( والنسأ ) المستعدين المنقطعين عن نور الأب وهو الروح بالاحتجاب ( والمساكين ) العاملين الذين لاحظ لهم من المعارف ولذا سكنوا عن السير وهم الناسكون ( والجار ذي القربى ) القريب من مقامك في السلوك ( والجار الجنب ) العبد فله من مقامك ( والصاحب بالجنب )

الذي هو في عين مقامك (وإن السبيل) أي الذي لك لتغرب عن ماوى النفس الذي لم يصل إلى مقام بعد (وما ملكك أيماكم) من المتتمين إليكم بالحجة والارادة، وقيل الولد إشارة إلى المشايخ وإحسان المرید اليهم إطاعتهم والاقادة اليهم، ومثال أوامرهم فإهم أطاع القلوب وهم أعرف بالذواء والدواء ولا بدأدون إلا بما يرضى الله تعالى وإن خفى على المرید وجهه •

ومن هنا قال الخليل قدس سره: أمرى ربى أمراً وأمرنى السرى أمراً فقدمت أمر السرى على أمر ربى وكل ما وجدت فهو من بركانه، وأول (الجاردى اقربى) بالروح الناعقة العارفة العاشقة المملوكة التي خرجت من العدم سببى التقدم، واتحدت من نور الادل وهي أقرب كل شئ وهى جبار الله تعالى المصوغة نوره والاحسان إليها أن تعطفها من شدة الطيبة وتقدس مسكنها من حظوظ البشرية لطيف بجناح المعر وه والشوق إلى عالم المشاهدة (والجار الحب) بالصورة الحاملة للروح والاحسان إليها أن تعظم جوارحها من رضع صرع الشهوات (والصاحب الجنب) وهو القلب الذى يصحبك في سفر اعيب والاحسان إليه أن يقره من الحدثن ونشوقه إلى حال ارحم، وقيل: هو النفس الأمارة، وفي الخبر: «أعدى عدوك نفسك اتق من جنيتك» والاحسان لها أن تحسبها من محب العودية ونحرقها بغير ان المحبة، وأول (إن السبيل) بالولى الكامل فانه لم يزل ينقل من نور الافعال إلى نور الصفات ومن نور الصفات إلى نور الذات والاحسان اليه كتم سره وعدم الخروج عن دائرة أمره. وقال بعض العارفين: وإن شئت أوات (ذا القرنى) بما ينصل بالشخص من المحدثات (واليتامى) بالقوى الروحانية. (والمساكين) بالقوى انسانية من الخواص الظاهرة وغيره (والجار ذى القرنى) بالعقل (والجار الجنب) بالوهم (والصاحب الجنب) بالشوق والارادة (وإن السبيل) بالفكر والمالك بالملكات استكسبه لى هى مصادر الافعال الجلية، وياتى التاويل واسم حياً وإن الله لا يحب من كان مختالاً (يسى بالملك في نفسه) (غوراً) بأحواله ومقاماته محتجاً برؤيته (الدين يعطون) على أنفسهم وعلى المستحقين فلا يعملون بعلومهم ولا يعملون بها (وأمرون الناس بالبخل) قالوا أو حالاً (ويكتمون ما آتاهم الله من فضله) فلا يشارون بعمدة الله، أو يكتمون ما أتوا من المعارف فى كتم الاستعداد وطلبه القوة حتى كأنها معدومة (وأعدنا للكافرين) بالناس السارين أوار الوحدة بطله لكثرة (عذاب مهيناً) بينهم فى ذلك وجودهم وشين حوائثهم (والذين يتفقون أمواتهم) أى يبررون كالاتهم (رثة الناس) مرائين الناس بأنهم لهم (ولا يؤمنون بالله) الإيمان الحقيقى ليسوا أن لا يكال إلا له (ولا اليوم الآخر) أى الفناء فيه سبحانه ليبرز رآقه الواحد الفهار (ومن يلى الشيطان) النفس وقواها (له قرماً صاً قريباً) لأنه يضله عن الحق كقوله (وماذا عليهم) ما كان يضرهم (لو آمنوا بالله واليوم الآخر) فصدقوا بالثوحيد والمعاد فيه (وأفغوا بما رزقهم الله) ولم يروا كالا لأنفسهم (وكان الله بهم عليماً) فيجاريهم بالمعنى بعد الفناء (إن الله لا يعلم متعال درة) مقدار ما يظهر من الهياه (وإن تلك حسنة) ولا تكون كذلك إلا إذا كانت له فإن كانت له يضاعفها بالتأييد الحقيقى (ويؤت من لده أجر عظيم) وهو الشهود الدائم، أو العلم الدائم (فكيف إذا جئت من كل أمة بشيعة) وهو ما يحصر كل أحد ويظهر له بصورة معتقده فيكشف عن حاله (وجئت لك على هؤلاء) وهم المحمديون (شهداء) ومن لوازم الاتيان بالحقيقة المحمدية شهاداً بالمحمدين معرفهم الله تعالى عند التحول فى جميع الصور فليس شهيدهم فى الحقيقة إلا الحق سبحانه يومئذ (يوز الذين كفروا) بالاحتجاب (وعصوا الرسول) بعدم متابعتها (لو تسوى بهم الارض)

لنفسهم قلوبهم أو تصير سادجة لا تقش فيها من المفاسد والروايل الموبقة (ولا يكتفون الله حديثاً) أي لا يقدرون على كتم حديث من تلك النفوس وهيات أي يحضون شيئاً منها ، وقد صارت الجبال كالعهن المنفوش سهم أصاب وراميه بذى سلم من بالعراق لقد أبعدت مراك

واقه تعالى بتولى الحق وهو يهدي السبيل .

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ) إرشاد لاختلاص الصلاة التي هي رأس العبادة من شوائب الكدر ليجتمعوا بين إختلاص عبادة الحق ومكارم الاخلاق التي بينهم وبين الخلق الميئنة فيما تقدم وبهذا يحصل الربط ، ويجوز أن يقال لما هموا فيما سلف من الاشرار به تعالى هموا ههنا عما يؤدي إليه من حيث لا يحسبون ، فقد أخرج أبو داود . والترمذي وحسنه . والنسائي . والحاكم وصححه عن علي كرم الله تعالى وجهه قال : صنع لنا عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه طعاماً فدعانا وسقانا من الخمر فأخذت الخمر منا وحضرت الصلاة فقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما نعبدون فزلت . وفي رواية ابن جرير . وابن المنذر عن علي كرم الله تعالى وجهه «إن إمام القوم يومئذ هو عبد الرحمن وكانت الصلاة صلاة المغرب وكان ذلك لما كانت الخمر مباحة ، والخطاب للصحابة وتصدير الكلام بحرفي النداء والتثنية اعتناءً بشأن الحكم ، والمراد بالصلاة عند الكثير الهيئة المخصوصة ، وبقرئها القيام ليلاً والتلبس بها إلا أنه نهي عن القرب مبالغة ، وبالسكّر الحالة المقررة التي تحصل لشارب الخمر ، ومادته تدل على الاسداد ومنه سكرت أعينهم أي اندست ، والمعنى لا تصلوا في حالة السكر حتى تعلموا قبل الشروع ما تقولونه قبلها إذ بذلك يظهر أنكم ستعلمون ما تقرؤونه فيها ، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن جبير أن المعنى لا تقرؤوا الصلاة وأنتم تشاؤون من الشراب حتى تعلموا ما تقرؤونه في صلاتكم - ولعل مراده حتى تكونوا بحيث تعلمون ما تقرؤونه وإلا فهو يستدعي تقدم الشروع في الصلاة على غاية النهي وإذا أريد ذلك رجع إلى ما تقدم ولك فيه تطويل بلا طائل على أن إشاراً (ما تقولون) على ما تقرؤون حيث يكون عارياً عن الداعي ، وروى عن ابن المسيب . والضحاك . وعكرمة . والحسن أن المراد من الصلاة هو وضعها هو مجاز من ذكر الحال وإرادة الحمل بقرينة قوله تعالى فيما يأتي : (إلا عارى سبيل) فانه يدل عليه محسب الظاهر ، فالآية مسوقة عن نهي قربان السكران المسجد تظيلاً له ، وفي الخبر «جنبوا ما جدم صبيانكم ومجانينكم وبأبواه ظاهر قوله تعالى : (حتى تعلموا ما تقولون) وروى عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه حل الصلاة على الهيئة المخصوصة وعلى مواضعها مراعاة للقولين ، وفي الكلام حيثما اجتمع بين الحقيقة والخبر ومحى لا نقول به ، وروى عن جعفر رضي الله تعالى عنه . والضحاك - وهو إحدى الروايتين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - أن المراد من السكر سكر الناس وغلبة النوم ، وأيد بما أخرجه البخاري عن أنس قال : «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : إذا نكس أحدكم وهو يصلي فليصرف فليعلم ما يقول» وروى مثله عن عائشة رضي الله تعالى عنها - وفيه بعد - وأبعد منه حمله على سكر الخمر وسكر النوم لما فيه من الجمع بين الحقيقة والمجاز ، أو صوم المجاز مع عدم القرينة الواضحة على ذلك وأياً ما كان عليس مرجح النهي هو المقيد مع بقاء المقيد من خصا بمحله بل إنما هو المقيد مع بقاء المقيد على حاله لأن المقيد مسبب للنهي والنهي في كلامهم ولأنه مكلف بالصلاة فأمرها والنهي ينافي ، نعم لا مدح عن النهي عنها للسكران مع الأمر المطلق إلا أن مرجحه إلى هنا .

والخاص بالآية التي فيها إنكار مكلف في كل حال ، وزوال علة العمل لا يمنع كونه واجباً ورفع طلاقه ونحوه . ولو لم يكن مأموراً بما لم يلزمه إلا علة إذا استغرق السكروقتها . وقد نص عليه الجصاص في الأحكام وفصله انتهى ، وزعم بعضهم أن النهي عن الصلاة نفسها نكح المراد بها الصلاة جماعة مع الذي يتأتى نفعها له عليه الصلاة والسلام وتوفيراً ، ولا يخفى أنه لا يخلو عن ذلك ، ولا يصح ولا يصح ولا يصح ، وسبب التروك ، وقد روى أنهم كانوا بعد ما أزلت الآية لا يشربون أخرى أوقات الصلاة فلا يصلون المشاء شربوها فلا يصحون إلا واد ذهب عنهم تسكر وعلموا ما يقولون ، وقرأ ( سكارى ) انتح الذين جمع سكاراً كدمان ومدامى ، وهما لا عشم - سكرى - عظم أنسب عن أنه صفة - كحلى - وقع صفة لجماعة أى وأنتم جماعة سكرى ، ولحمى - سكرى - بالفتح ، وهو إما صفة مفردة صفة جماعة كإلى الصم ، وإما جمع تكسير كحرمى ، وإما جمع سكران عليه لما فيه من الآفة اللاحقة للعقل ، والصيغة على قراءة الجمهور جمع تكسير عند سيوريه . وأما جمع عند غيره لأنه ليس من أبيه اجمع ، ورجح لأول ( ولا جنباً ) عطف على قوله تعالى : ( وأنتم سكارى ) فإنه في حين انتصب كأنه قيل : لا تقربوا الصلاة سكارى ولا جنباً - فإنه غير واحد - وقال الشهاب بقلاصى البحر : إن هذا حكم الأعراب ، وأما المعنى فمفرق من قولنا جاء القوم سكارى وجاءوا وهم سكارى إذ معنى الأول جاءوا كذلك ، والثاني جاءوا وهم كذلك باستئناف الإتيان - ذكره عند القاهر - ويعنى بالاستئناف أنه مفرق في نفسه مع قطع النظر عن دى الخلو هو مع مقارنته له يشعر بغيره في نفسه ، ويحوز تقدمة وسمرانه . ولذا قال السبكي في الاشياء : لو قال : الله تعالى على أن أعكف صائماً لا بد له من صوم يكون لأجل ذلك اندر من غير سبب آخر فلا يحرثه الاعتكاف بصوم رمضان ، ولو قال : وأنا صائم أجراه ، ولعل وجه لفرق أن الحال إذا كانت حلة دلت على المقاربة ، وأما تصادف بعضهما فقد يكون وقد لا يكون محو - جاء زيد وقد خلعت الشمس - والحال الممردة صفة معنى هذا قال : الله تعالى على أن أعكف وأنا صائم بدر مقارنته للصوم ولم ينذر صوماً فيصيح في رمضان ، ولو قال : صائماً نذر صومه فلا يصح فيه وهذه المسألة قلبها الاستوى في التمهيد ولم يبين وجهها . ولم ر لا تنتفها كلاماً انتهى كلامه .

ولم يبين وجهه تعالى السر في مخالفة هذين الحالين على وجه يتضح به ما ذكره في المسألة ، وبين العلامة الطيبي فائدتها غير أنه لم يعرض لهذا المرق فهل فائدتها - ولعل عند الله تعالى - الاشعار بأن قربان الصلاة مع السكر مذهب السلف ، ومن يسجى الحصره اعتمادية ذلك عليه خطب بأنهم وطنوا قوله سبحانه : ( حتى تعلموا ) الخ ، ولجنون لا يعدمون إحضار القاب ، ومن تم رخص لهم بالأعداد فأمس جداً ، - والجب - من أصابته الخنابة سئى فيه على اللغة العصبية المذكر والمؤنث - ولو احدث والتثنية والجمع لجريانه بحرى المصدر وإن لم يكنه - كما قاله بعض المحققين - ومن العرب من يثنيه ويجمعه فيقول جنن وأجناب وحوب ، واشتقاقه كما قال أبو البقاء : من المجابة وهي المبالغة في ( لا عبرى ) أى يحذر فى ( سبيل ) أى طريق ، والمراد بالإساهر من وهو استثناء مفرغ من أعم الأحوال محله انتصب على أنه حال من ضمير ( لا تقربوا ) باعتبار تفسيده بالحال الثانية دون الأولى ، والعامل فيه معنى النهي أى لا تقربوا الصلاة جنداً في حاله الأحوال إلا حال كرمكم مفرق على معنى أنه في حالة السكر ينتهى حكم النهي لكن لا بطريق شمول للنفي لجميع صورته بل بطريق نفي الشمول في الجملة من غير دلالة

على انتفاء خصوصية البعض المنتفى ولا على بقاء خصوصية البعض الباقي ولا يثبت تقيضه لا كلياً ولا جزئياً فان الاستثناء لا يدل على ذلك عبارة، نعم يشير إلى مخالفة حكم ما منه لما قبله إشارة إجمالية يكتفي بها في المقامات الخطائية لا في إثبات الأحكام الشرعية فإن ملاك الأمر في ذلك إنما هو الدليل، وقد ورد عقيب على طريق البيان، قاله المولى شيخ الإسلام، وقيل: هو صفة لجنباً على أر (إلا) بمعنى غير، واعترض بأن مثل هذا إما يصح عند تعذر الاستثناء ولا تعذر هنا لعدم السكرة بالنسبة، وأجيب بأن هذا الشرط في التوضيف ذكر ما بن الحاجب، وقد عالجناه فيه النجاسة، ورجع بعضهم الوصفية هنا بناءً على أن الكلام على تقدير الاستثناء يفيد الحصر ولا حصر لورود المريض إشكالا عليه بخلافه على تقدير الوصفية، وادعى البعض إفادة الكلام له مطلقاً وأن المريض يرد إشكالا إلا أن يؤلفا مستحرفه - ومن حمل الصلاة على مواضعها صر العبور بالاجتياز بها وجوز للجنب عبور المسجد، وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى - والمشهور عندما منع الجنب المسجد مطلقاً، وورخص على كرم الله تعالى وجهه في غير الترمذي عن أبي سعيد بناءً على ما صرحه ضرار بن مردد حين سأله عن معناه على بن المنذر، وكونه كرم الله تعالى وجهه رخص ثم منع لم يثبت عندى، وإن نقله البعض، ونقل الجصاص في الأحكام أنه لا يجوز الدخول إلا أن يكون الماء أو الطريق فيه، وعن البيث أن الجنب لا يمر فيه إلا أن يكون ماله في المسجد، فقد روى أن رجلاً من الأصهار كانت أبوابهم في المسجد وكان يصيهم الجنب ولا يجدون مراً إلا فيه فرخص لهم في ذلك (حتى تغسلوا) غاية للنهي عن قربان الصلاة حال الجنابة، ولعل تقديم الاستثناء عليه - كما قال شيخ الإسلام - لا يلائم من أول الأمر بأن حكم النهي في هذه السورة ليس على الإطلاق كما في سورة السكر تشويهاً إلى البيان كوروماً لزيادة تقربه في الإذعان، وقيل: لما لم يكن لقوله مسحاه: (حتى تغسلوا) مدخل في المقصود إذ المقصود إنما هو صحة الصلاة جنأ آخر ما قدم الاستثناء عليه، وكان الظاهر عدم ذكره لذلك إلا أنه ذكره تنبيهاً على أن الجنابة إنما ترقع بالاغتسال، وفي الآية الكريمة رمز إلى أنه ينبغي للصلى أن يتحرز عما يليه ويشغل قلبه بأن يزي نفسه عما بدسها لانه إذا وجب تطهير البدن تطهير القلب أولاً لانه إذا صحت وضعت الصلاة عن به حدث فلان يسان القلب الذي هو عرش الرحمن عن خاطر غير ظاهر ظاهر الأولوية (وإن كنتم مرضى) تعميل للأهل في الاستثناء وبيان ما هو في حكم المستثنى من الإحصار، والاقصاء فيما قبل على استثناء السفر مع مشاركة الباقي له في حكم الترخيص للإشعار بأنه المفرد الغالب المبني على الضرورة الذي (١) يدور عليها أمر الرحمة، ولهذا قيل: المراد بغير (عطري سبيل) غير معذورين بغير شرعي إما بطريق الكناية أو بإيماء النص ودلالته • وبهذا يندفع الإيراد السابق على الحصر - وإن لم يقل: إلا عابري سبيل أو مرضى فاقضى الماء حساً أو حكماً - لما أن ما في الظلم الكريم أبلغ وأوكد منه لما فيه من الاجمال والتفصيل، ومعرفة تفاضل العقول والافهام، والمراد بالمرض ما يمنع من استعمال الماء مطلقاً سواء كان بتعذر الوصول إليه أو بتعذر استعماله، وأخرج ابن جرير عن ابن مسعود أنه قال: المريض الذي قد أرخص له في التيمم الكبير والجريح فلذا أصحابه الجنابة لا يحمل جراحته إلا جراحة لا يشفى عليها، وأخرج البيهقي في المعرفة عن ابن عباس يرميه وإذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله تعالى أو الفروع أو الجدرى فيجب فيخاف إن اغتسل أن يموت فليتمم، والذي تقرر في المروع:



إن المريض الذي يخاف إذا استعمل الماء أن يشتد مرضه يتيمم ، ولا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحرك كالمبطون - أو بالاستعمال - كمن به حصية ، أو جدرى - ولم يشترط أصحابنا خوف التلف لظاهر النص وهو ما لا يبيح التيمم لكل مريض إلا أن في بعض الآيات ما أخرج من لا يشتد مرضه ، وتفصيل ذلك في كتب الفقه •

(أو على سفر) عطف على مريض أى أو كنتم على سفر ما طال أرقصه، ولعل احتياط هذا على نحو مسافرين لأنه أوضح في المقصود منه ، وفي الهداية : ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو خارج المصر بينه وبين المصر ميل أو أكثر يتيمم ، والظاهر أن حكم من هو خارج المصر غير مسافر كما يقتضيه العطف معلوم بالقياس لا بالنص وإيراد المسافر صرحاً مع سبق ذكره بطريق الاستثناء لسه الحكم الشرعى عليه وبيان كونهه . فان الاستثناء - كما أشار إليه شيخ الإسلام - معزول من الدلالة على ثبوته فضلاً عن الدلالة على كونهه ، وقيل : ذكر السفر هنا للحاق المريض به والنسوية بينه وبينه بالحاق الواحد بالفاقد مجامع المعجز عن الاستعمال ، وهذه الشرطية ظاهرة على رأى من حل الصلاة على مريضها ، وفرض العمود بالاجتياز بها إذ ليس فيها حيلة ما يقوم منه شائبة التكرار بل هي عنده بيان حكم آخر لم يذكر قبل ، وأيد بأن اقراء كلهم استحبوا الوقف عند قوله سبحانه : (حتى تعذروا) ويتقدمون بقوله تعالى : (وإن كنتم) الخ بن التمييز بالقرب يرمي إلى حل الصلاة على ذلك لأن حقيقة القرب والبعد في المكان وكفا التمييز (ما يرى سبيل) هناك ، و(على سفر) هنا فيه إجماع إلى الفرق بين ما هنا وما هناك إلا أن الكثير على خلافه ، وإما قدم المريض على السفر للإبقاء بأصالة واستقلاله بأحكام لا توجد في غيره ، وقيل : لأنه سبب النزول ، فقد أخرج ابن جريج عن إبراهيم النخعي قال : « قال أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جراحة ففشت فيهم ثم انزلوا بالحطابة فشكروا ذلك إلى النبي ﷺ فزلت (وإن كنتم مريضاً) الآية كلها » وهذا خلاف ما عليه الجمهور حيث روي أن رويها في غزوة المريسيع « حين عرس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة فمقطت عن عائشة رضى الله تعالى عنها قلادة لأسما هذا ارتحلوا ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فبث رجلين في طلبها فمروا ينتظرونها فأصحوا وليس معهم ماء فأغلظ أبو بكر على عائشة رضى الله تعالى عنها ، وقال حبست رسول الله ﷺ والمسلمين على غير ما فعلت فلما صلوا ما تيمم جهه أسيد بن الحضير إلى مضرب عائشة فجعل يقول ما أكثر ترككم يا آل أبي بكر وفي رواية - يرحمك الله تعالى يا عائشة مازل بك أمر تركه إلا جعل الله تعالى فيه للمسلمين رجاء وهذا يدل على أن سبب النزول كان فقد الماء في السفر وهو ظاهر (أو جاء أحدكم من العائط) هو المكان المنخفض بوجه العيط فتح العين وسكون الباء ، وبه قرأ ابن مسعود رضى الله تعالى عنه - وهو في رأى - مصدر ينوط - وكان القياس غوطاً فقلبت الواو ياءاً وسكنت وانفتح ما قبلها لحقتها ، ولعل الأولى ما قبل : إنه تمهيف غيط كمين ومين ، والعيط العائط ، والنحن منه كناية عن الحادث لأن العادة إن من يريد يذهب إليه ليوارى شخصه عن أعين الناس - وفي ذكر (أحد) فيه دون غيره إجماع إلى أن الإنسان يتفرد عند قضاء الحاجة كما هو دأبه وأدبه هو قيل : إنما ذكر وأسند المجيء إليه دون المخاطلين تقادياً عن التصريح بسببهم إلى ما يستحق منه أو يستهجن التصريح به والفعل عطفت على (كنتم) ، والجار الأول متعلق بمحذوف وقع معه للكرة قلبه ، والثاني متعلق بالفعل أى وإن جاء (أحد) كائن (منكم من العائط) (أو لأمس النساء) يريد سبحانه أو جامعهم النساء إلا أنه (٦٢ - ج ٥ - تفسير روح المعاني)

كفى بعلامته عن الخلق لآء ما يستهجر انصرح به أو يسبح به . وفي ذلك ذهب على كرم الله به إلى وجهه . وأن  
عاش رضي الله تعالى عنها . واخسر فيكون إشارة إلى الحدث الأكبر . فأن الأول إشارة إلى الحدث الأصغر .  
وعن ابن مسعود . والنخعي . والشعبي أن المحدث بعلامته مادون الخلق أي ما ستم بشرته بشرتهم .  
به استدلال الشافعي رضي الله تعالى عنه على أن اللبس ينقض الوضوء . وهو قال الزهري . والأوداعي . وقال  
مالك . والليث بن سعد . وأحمد في إحدى الروايات عنه . إن كان اللبس شهوة نقص والإفلا . وذهب  
أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه إلى أنه لا ينقض الوضوء . فلو شهوة . قيل . عالم يحدث الانشأ . وانصف  
قول الشافعي رضي الله تعالى عنه في لمس المحارم كالآدم واللبث والأخت . وفي لمس الأجنبية الصغيرة وأصبح  
. ونسب : به لا ينقض لمس نحو اللبس والظفر والشعر . وينتقص عنه وضوء المدرسة فاللبس في الظاهر  
لا يتراهما في مصبه الله كاشتركي في الخلق . وربما لم ينقض وضوء المتوسر فرجه على مذهبه لأنه لم يوجد  
منه من لمطه له أصلاً بخلافه هنا . ودليل القول بعدم بطلان وضوء المتوسر حديث عائشة رضي الله تعالى  
عنها أنها وضعت يدها على قدميه صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ساجد . ووجه استدلاله في الآية على ما استدلل  
عليه أن جنس على الجملة هو المراجع لاسمها في قرأه حمزة . وانكسبني . أو لمسه . إذ لم يشتر اللبس في  
الخلق بعلامته . ورجح بعضهم الخلق على الجماع في الله أدنى ترجيحاً للمجاهد المشهور وعلامته . إذ لا مضافة  
وهو لا وفق عندها . وقال بعض المحققين : إن المنع أن الملامة حقيقة في تماس اليدين شئ من أجزائهما  
من غير تقيد باليد . وعلى هذا فاختار من أراد معنى الحقيقة في الله لا الملامة حقيقة . وإنما يكون محاذراً أو أقصر  
على إرادته باللفظ . وادعى الحلال المحلى أن الملامة حقيقة في الخس باليد محاذ في الوطء . وأن الشافعي  
رحمته الله تعالى حمده . على المعيين حمداً . الحقيقة والمحاذ . وصاهر عبارة الآم أن الشافعي لم يجعل الملامة  
على الوطء بل على ما عده من أنواع انقاء بشرية . وأنه إن ذكر الجنس باليد تنبأ للملامة تنوع من نوعها  
لا تفسيراً لها بذكر حال معناه . الحقيقة والمحاذ . أن شريف فليهم . ثم من بضم هـ في الأمر في  
سلك . يبي سقوط تطهارة والمصير إلى التيمم مع كونه . سيق وجوبه ليس باعتبار أحدهما . بل باعتبار كليهما  
المستند من قوله سبحانه : **فَلَمْ تَحْنُوا مَا أَنَ** . هو السبب في الحقيقة وإما ذكرنا تمهيداً له . تنبأ على أنه  
سبب للرخصة بعد انقضاء سبب الطهارة فمفهوم كونه في : أو لم تكونوا مرضى أو مفترين بل كنتم فاقدين  
للعاء بسبب من الأسباب مع تحقق ما يوجب استحالة من الحدث الأصغر أو الأكبر .  
قيل . ونخصيص ذكره بهذه الصورة مع أنه غير أصح في صورة المرض والسرعة مرة وقوعه . وسبب فهمه عن  
ذكره لأن الجدية معتبره فيها فضلاً قبل من حكمها حكم الحدث الأصغر بدلالة النص لأن تقدير الظلم لا يعرفوا  
بصلاحه في حال الجدية إلا حال كونكم مسافرين من كنتم كذلك . أو كنتم مرضى . الحج . وفيه من هذا المعنى راجع  
للكل . وقيد وجوب التطهر إذا كنتم من الجن من العائظ واللامعة معتبر فيه أيضاً . واعترض بأن الظلم  
الكريم لا يبر عنه . لا . كشف عن بعضهم أن الآية نفعية وتأخيراً . والتقدير لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى .  
ولا حياً ولا حاجات . أحدكم من غائط أو لا مسأ . ولا محدثين . ثم قيل . ولين كنتم مرضى أو على سفر فمضوا .  
وفي الفصل بين الشرط والجاء والمعطوف والمعطوف عليه من غير مكتة . ثم قال . وما أن نفر ما عترضه .  
ولعل الأوجه في تقرير الآية . والله تعالى أعلم . أن يجعل عدم لوحدان عبارة عن عدم القدوة على استعمال

الماء ، لتفقد الماء ، أو لمنع ليصح أن يكون قدماً للكل ، أو يحصل على ظاهره ، ويجعل قيدا للخيرين لأن عموم الإعراف في حق المسافر عالياً ، والمنع من القدرة على استعمال الماء القائم مقامه في حق المريض بمنع عن التقييد لفظاً ، وأن بقي قوله سبحانه : ( مرضى أو على سفر ) على إطلاقه من غير تقييد بكونهم محدثين أو مجبيين لأن المقصود بيان سبب العدول عن الطهارة بالماء ، إلى التيمم ، أم المشترك بين الطهارة بين فلا يحتاج إلى ذكر مقصداً وأن يجعل ذكر المحدثين من غير التيمم بياناً لسبب العدول وهو فقد القدرة من غير سفر ولا مرض لأن الحدوث سبب وإن أعاد ذلك ضمناً ولم يقل أولم تجدوا دون ذكر السبب تنبيهاً على أن عدم الوجدان مرخص بعد اعتقاد سبب الطهارة ، وأفيد ضمناً أنهما معتبران أيضاً في المريض والمسافر إذ لا فرق بين المرض والسفر وبين سائر الإصدار في ذلك انتهى ، ولا يخفى أن الخل على الظاهر أظهر وما ذكره على تقدير الخل عليه ليس بالبعد عما قدمناه ، نعم الآية من معضلات القرآن ، ولعلها تحتاج بعد إلى نظر دقيق ، والفاء في ( ظم ) عاطفة ، وأما الفاء في قوله سبحانه : ( فَيَتِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً ) فواقعة في جواب الشرط ، والظاهر أن التيمم راجع إلى جميع ما اشتمل عليه ، وجه تعليق الخطاب على النية ، ومثله في ذلك ( تجدوا ) فلا حاجة إلى تقدير فليتيمم جزأماً لقوله سبحانه : ( جاء أحد منكم ) والتيمم لغة القصد قال الأعشى :

( تيممت قيساً ) وكـ دونه من الأرض من مهمه ذي شرن

والصعيد وجه الأرض كما دوى عن الخليل . وتعلب بمقال الزجاج : لا أعلم خلافاً بين أهل اللغة في أن الصعيد وجه الأرض وسمى بذلك لأنه نهاية ما يصعد إليه من باطن الأرض ، أو لصعوده وارتفاعه فوق الأرض ، والطيب الطاهر ، وعن سفيان الخليل ، وقيل : التمت دون السبعة كما في قوله تعالى : ( والطيب يطيب بريح مائه باذن ربه ) والخل على الأول هو الأنسب بمقام الطهارة ، والمحق فتعدوا واقتصدوا شيئاً من وجه الأرض طاهراً ، وهذا دليل واضح لجوار التيمم بالكحل ، والآجر ، والمرداسنج ، والياقوت . والقردورج . والمرجان . والمرز ونحو ذلك ، وإن لم يكن عليه غبار وإلى ذلك ذهب الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه . ومحمد في إحدى الروايتين عنه ، وفي رواية أخرى عنه هو قول أبي يوسف . والشافعي . وأحمد رضي الله تعالى عنهم . أنه لا يجوز التيمم إلا أن يعلق باليد شيء من التراب لتقييد المسح - به - في المائدة ، وكلمة ( من ) للتبصيص وهو بفتح التراب ، والخفية يحملونها على الابتداء أو الخروج مخرج الأغلب ، وقيل : التيمم للحدث المعلوم من السياق ، و ( من ) للتعليل ، وأمر الإمام مالك فأجار التيمم بالثلج ، وقد شنع الشيعة عليه بذلك ، وقد اعتذروا عنه في كتابنا - الأجوبة العرافة عن الأسئلة البرانية - ونصب ( صعيداً ) على أنه مفعول به . وقيل : إنه منصوب برفع الخافض أي تيمموا بصعيد ( فَمَسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ) أي ووجوهكم وأيديكم على أن البناء صلة ، والمراد استيعاب هذين النصبين بالمسح حتى إذا ترك شيئاً منهما لم يجز كما في الوضوء وهو طاهر الروية ، وفي رواية الحسن عن الإمام رضي الله تعالى عنه أن الأكثر يقوم مقام الكل لأن الاستيعاب في الممسوحات ليس شرط كما في مسح الخف والرأس ، ووجه الظاهر أن التيمم قائم مقام الوضوء ، ولهذا قالوا بخلل الأصابع وينزع الخاتم لئيم المسح ، والاستيعاب في الوضوء شرط في كل ما فيها قام مقامه ، والأيدى جمع يد ، وهي مشتركة بين مائة من أطراف الأصابع إلى الرسغ وإلى المرفق وإلى الأبط ،

وهل هي حقيقة في واحد منها مجاز في غيره ، أو حقيقة فيها جميعاً ؟ رجع بعضهم الثاني ، ولذا ذهب إلى كل منها بعض السلف ، فأخرج ابن جرير عن الزهري أن التيمم إلى الأباط ، وأخرج عن مكحول أنه قال: التيمم صرة للوجه والكفين إلى المكوع ، وأخرج الحاكم عن ابن عمر في كيفية تيممهم مع رسول الله ﷺ أنهم مسحوا من المرافق إلى الألف على منابت الشجر من طاهر وباطن ، ومن حديث أبي داود أن رسول الله ﷺ تيمم مسح يديه إلى مرفقيه - وهذا - ونحن - ومذهب الشافعي - والجمهور - ويشهد لهم القياس - على الوضوء الذي هو أصله ، وإن كان الحدث - والجنابة فيه كيفية سواء ، وكذا جوازاً على الصحيح المروي عن المعظم ومن الناس من قال : لا يتيمم الجنب - والحائض - والنفساء وهو المروي عن عمر - وإنه وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم - قيل : ومشا الخلاف فيما بينهم محل الملاسة فيما سبق على الوقاع . أو المس باليد ، فذهب الأولون إلى الأول . والآخرون إلى الآخر ، وقالوا : القياس أن لا يكون التيمم طهوراً وإنما أباحه الله تعالى للحدث فلا يباح للجنب لأنه ليس معقول للمعنى حتى يصح القياس ، وليست الجنابة في معنى الحدث لتعلق به بل هي فوقه . وأنت تعلم أن الآية فالصريح في جواز تيمم الجنب وإن لم تحمل الملاسة على الوقاع - فأشير إليه تفسير هائله - على أن الأحاديث ناطقة بذلك ، فقد أخرج البخاري عن عمران بن حصين «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأى رجلاً معزلاً لم يصل في القوم فقال : يا فلان ما منعك أن تصل ؟ فقال : يا رسول الله أصابني جلبة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » وروى «أن قوماً جاءوا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقالوا : إنا قوم سكن هذه الرمال ولم نجد الماء شهراً أو شهرين وقتنا الجنب - والحائض - والنفساء . فقال صلى الله تعالى عليه وسلم : عليكم ، رخصكم ، إلى غير ذلك ، وهو هل يرفع التيمم للحدث أم لا ؟ خلاف ، ولادلالة في الآية على أحد الأمرين عند من آمن النظر ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ) لتعليل لما بينهما الكلام من الترخيص والتيسير وتقرير لهما فإن من عادته المستهرة أن يعفو عن الخطئين ويقفر للذين لا بد أن يكون ميسراً لا معسراً ، وجور أن يكون كناية عن ذلك فإنه من روادف العفو وتوابع الغفران ، وأدعى فيه أن الأصل انطهارة الكماله وأن غيرها من الرخص من العفو والغفران ، وقيل : الدمع هنا بمعنى التيسير - كما في التيسير - واستدل على وروده بهذا المعنى بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم «عموت لكم صدقة الخيل والرقيق» وذكر المغفرة للدلالة على أنه غفر ذنب المصائب سكارى ، وما صدر عنهم في القراءة ، وأنت تعلم أن محل العفو على التيسير في الحديث غير متعين وكون ذكر المغفرة لما ذكر بعيد .

( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نُصِيحاً مِّنَ الْكِتَابِ ) استئناف لتعجيب المؤمنين من سوء حالهم والتحذير عن موالاتهم إثر ذكر أنواع التكاليف والاحكام الشرعية ، والخطاب لكل من يتأق منه الرؤية من المؤمنين ، وفيه إيدان بكامل شهرة شناعة حالهم ، وقيل : لسيد الخطابين صلى الله تعالى عليه وسلم ، وخطاب سيد القوم في مقام خطابهم والرؤية بهرية ، وتعديها إلى حملها على النظر - أي ألم نظر إليهم - وجعلها عليه وتعديها إلى تضمينها معنى الانتهاء - أي ألم ينته عليك إليهم - منخط في مقام التعجيب وتشهير شاتمهم ، وظنها في تلك الأمور المشاهدة ، والمراد من الموصول يهود المدينة . وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنها نزلت في رفاعة ابن زيد . ومالك بن دغشم كانا إذا تكلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لوبا لسانهما وعاباه ، وعنه أنها

زلت في حين كانا يأتيان رأس المكفبين عند الله بن أبي زرعة يابطانهم عن الإسلام •  
والمراد من الكتاب التوراة ، وقيل الجنس ونحوه فيه دخولاً أولياً وفيه تطويل لنفسه ،  
وقيل : القرآن لأن اليهود علموا أنه كتاب حق أي به نبي صادق لاشبهة في نبوته ، وبه أنه خلاف لظاهره ،  
و( بالذي أوتوه ) ما بين لهم فيه من الأحكام والعلوم التي من حلتها ما عبوه من حيث الله تعالى عليه وسلم ،  
والتميز عنه بالنصيب المشعر بأنه حق من حقوقه التي تجب مراعاتها واحاطة عدائها لا يزال برؤية آرائهم  
في الإجمال ، والتنوين للتصحيح ، وهو مؤيد للتشريع ، ومثله ما لو حمل على الكثير ، و( من ) متعلقة بمحذوف  
وقع صفة لنصيباً مية لمخاطبة الافتية إثر فصاحة الذئبة ، وقيل : متعلقة - أوتوا - وقوله تعالى :

( يَشْتَرُونَ الضَّلَاةَ ) استضاف من لحاظ التشيع ومدار التعجب المهورين من صدور الكلام مبنى على  
سؤال تشاؤمه كأنه قيل : ما ذا يصنعون حتى ينظر إليهم ؟ فقيل : يعمدون الضلالة على الهدى أو يستبدلون  
به بعد تمكنهم منه المنزل ، وفرة الحصول ، أو حصوله لهم بالعمل بسكارهم نوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم •  
وقال الزجاج : المعنى يأخذون الرشاً ويحرفون التوراة ، فالضلالة هو هذا التحريف أي اشتروها بآمال  
الرش ، وذعب أبو الفداء إلى أن حلة ( يشترون ) حال مقدرة من صميم ( أوتوا ) أحوال من ( الذين ) ،  
وتعقب الوجه الأول بأنه لا ريب في أن اعتزالهم اشتراهم المذكور في الآية ، لا يليق بالمقام ، والثاني  
أنه حال عن إفادة أن مادة التشيع والتعجب هو الاشتراء المذكور ، وما عطف عنه من قوله تعالى :

( وَرِيدُونَ أَنْ تَتَلَوُا السُّحُرَ ) فالأوجه الاستئناف والمطوف شريك للمطوف عليه فيما سبق له ،  
والمعنى أنهم لا يكتفون ضلال أنفسهم بل يريدون بما فعلوا من تكذيب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتكمير  
نعمته الناطقة بها التوراة أن تكونوا أتم أيضاً صالين الطريق المستقيم ، اوص إلى الحق ، والتعدير بصيغة  
المضارع في الموضعين لا يدل بالأسرار التجديدي فان تجديد حكم اشتراهم المذكور وتكرار العمل بموجبه  
في قوله تجديد نفسه وتكرره ، وفي ذلك أيضاً من التشيع ما لا يخفى ، وقرأ ( أن تملأوا ) بالياء بفتح الصاد  
وكسرها ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَكْرِكُمُ الْيَوْمِ ) أي ( أَعْدَائِكُمْ ) الذين من جملتهم هؤلاء ، وقد أحبركم بعدوتهم  
لكم وما يريدون فاحذروهم ، والحلة معترضة لتأكيد بيان التعدير وإلا لأعلية الله تعالى مدعوة ، وقيل : المعنى  
أنه تعالى أعلم بحالهم ومآل أمرهم فلا تلتفتوا إليهم ولا تنكروا في فكر منهم ( وَآتَى اللَّهُ الْكَلْبَ عَلَى أَمْرِكُمْ  
وَيَنْفَعُكُمْ بِمَا شَاءَ ) وكفى بالله نصيباً • ( يَرْمِضُ عَنْكُمْ مَكْرَهُمْ وَهُمْ لَا يَأْتُونَ ) وهو قوله ولا تالوا  
بهم ولا تنكروا في ضيق ، أي يكرون ، وفي ذلك وعد للعزمين ورعد لاعدائهم ، والجملة معترضة أيضاً ،  
والياء مزبدة في فاعل ( كفى ) تأكيداً لنسبها بعيد الإجمال وهو تاء ، لا لصاقية ، وقال الزجاج : إنما دخلت  
هذه الـ ( ل ) لأن الكلام على معنى : كنتموا بالله • و ( ولي ) و ( نصيراً ) منصوبان على التمييز ، وقيل : على الحال ،  
وتكرر الفعل في الحلتين مع إظهار الاسم الجليل لتأكيد كفايته عن وحل مع الإشعار بالعلية •

( مَنْ الَّذِينَ هَادُوا ) قيل : هو بيان - للذين أوتوا - المتناول بحسب المفهوم لأهل الكتابين ، ووسط بينهم  
ما وسط لمزيد الإغناء ببيان محل التشيع والسعيب والمداخلة إلى تغير المأزعين عنهم والاعتناء بهم على

الثمة بالله تعالى والاكتفاء بولايته وحبرته، واعترضه أبو حيان بأن الهادسي قد منع الاعتراض بجملة من فاطتك بالثلاث ١٩ وأجاب المجلي بأن الخلاف إنما ينشأ عن عطف - والحل هنا متعاطفة - وبه بصير التثنية شيئاً واحداً، وقيل إنه يأتى لأعدادكم. وفيه أنه لا وجه لتخصيص عليه سبحانه طائفة من أعدائهم لاسيما في معرض الاعتراض، وقيل: إنه صله - لتصير - أي يصركم (من الدين هادوا) وفيه تحجير لواسع نصرته الله تعالى مع أنه لا داعي لوضع الموصول موضع ضمير الأعداد وكون مافي حيز انصلة وصفاً ملائماً للنصر غير ظاهر، وقيل: إنه خبر مبتدأ محذوف، وقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ صفة له أي (من الدين هادوا) قوم (يحررون) ويتعين هذا في قرائه عبد الله و (من الدين) وقد تقرر أن المشتد إذا وصف بجملة أو ظرف، وكان بعض اسم مجرور بمن أوفى مقدم عليه يطرد حذفه، ومنه قوله:

وما الدهر إلا نار مات فيها أموت وأحرى أنتي العيش أكدح

والفراء يجعل المشتد المحذوف اسماً موصولاً، و (يحررون) صفة أي (من الدين هادوا) من (يحررون) والبصريون يمنعون حذف الموصول مع حذف صفة الإله بزيادة مافي مصحح حفصة رضي الله تعالى عنها - من يحرفون - واعتراض هذا أيضاً بأنه يقتضي ظاهره كون الفريق السابق مجزول من التحريف الذي هو المصدق لا شترائهم في الحقيقة، و (الكلم) اسم جنس واحد، كلمة كلغة ولغة، وبقوة نطق وقيل: جمع وليس شئ على المختار - ولعل من أطلقه عليه أراد المعنى اللغوي أعني ما يدل على ما فرق الاثنين مطلقاً، وتذكر ضمير باعتبار أفراده لفظاً، وجميعه باعتبار تعدده معنى، وفريق بكسر الكاف وسكون اللام جمع - كلمة - تخفف كلمة بقل كسرة اللام إلى الكاف، وقرئ (يحررون) الكلام، والمراد به مها إما مافي التوراة وإما ماهر أعمنه، وما يحكي عنهم من الكلمات الواضحة منهم في أثناء محاورهم مع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، والاول هو المأثور عن السلف كان عيسى ومجاهد وغيرهما، ويحرف ذلك إما إزارته عن مواضعه التي وضعه الله تعالى فيها من التوراة كحريههم - ربعة - في نصت النبي ﷺ، ووضعهم مكانه حوالاً، وكتبريهم - الرجم ووضع الحد ووضع، وإما صرفه عن المعنى الذي أزيل الله تعالى فيه إلى ما لا يصلح له بالنسبة لبلات المساعدة والتجملات الزائفة كما فعله المبتدع في الآيات القرآنية المخالفة لمذهبهم، ويؤيد الأول ما رواه البخاري عن ابن عباس قال: كلف تدألون أهل الكتاب عن شئ وكتابكم الذي أرسل على رسوله أحدث ترمونه محصاً لم ينشأ وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتب الله تعالى وغيره وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا هو من عند الله لشقوا به بما قبلنا، واشتكل بأنه كيف يمكن ذلك في الكتاب الذي بلغت أحاد حروفه وطلحاته مبلغ التواتر وانتشرت نسخه شرقاً وغرباً ٢٠

وأجيب بأن ذلك كان قبل شهر الكتاب في أفاق ولو غره مبلغ تواتره بعد ما إن أيد وقوع الاختلاف ونسخ التوراة التي عند طوائف اليهود، وقيل: إن اليهود فعلوا ذلك في نسخ من التوراة ليصلوا بها ولما لم ترجع عدلوا إلى الأول، والمراد من (مواضعه) على تقدير إرادة الأعم ما يليق به مطلقاً سواء كان ذلك بعينه على صريحاً كواضع مافي التوراة أو تعيين العقل والدين كواضع غيره، وأصل التحريف إمالة الشئ إلى حرف أي طرف فإذا كان (يحررون) بمعنى يربلون كان كثرة لأنهم إذا بدلوا (الكلم) ووضعوا مكانه غيره لزم أهم أمله عن مواضعه وحروفه، والعرف بين ماها وما يأتي في سورة المائدة من قوله سبحانه: (من يبدل مواضعه) أن الثاني أدل على ثبوت مقام (الكلم) واشهرها بما هو كذلك لأن الطرف يدل على أنه بعد ما ثبت الموضع

وتقرر حرفه عنه، واحذر ذلك هائل لأن فيه مائة نصي الانبياء بالآل لا سمع - ويقولون - عطف عن (مخوفون) وأكثر الغناء على أن المراد به القول ليس بمحصن التي صلى الله تعالى عليه وسلم واحذر البعض حبه على ما يراه ذلك وما يترجمه عنه عقابهم ومكارهم يندرج فيه مناصفة به أسنة حاله عند تحريف لور ولا يقيد جابت رمان أو مكان ولا يخصص مائة دون مادة ويحتاج إلى زكيات عموم المخور لنلا يترجم جمع بين جميعه ونحوه وأدعى عليهم بذلك التحريف يقولون ويجهلون في كل أمر يخلف لاهوتهم القسود سوء كان محصر التي صلى الله تعالى عليه وسلم أو لم يكن الحال أو يقال عدداً وتحققاً للمخالفة (سمع) أي فهمنا (وعصينا) أي لم نأمر بذلك فصره لراغب بر وجمع غير مسمع - عطف عن (سمع) دخل معه بحس القول لكن باعتبار أنه ليس في أوله، محطته ويعتبر - وهو كلام ذو وجهين - أحسن للنشر وأخبر، ويسمى في الدين بالوجه الثاني غير واحد، ومنه قوله بقره:

خطب في عمرو فله ثبت عصبه مساواة

واحتياله للنشر أو بحال على معنى استمع مدعوا عليك لا سمعت، أو (استمع غير) يجب إلى ما تدعوا إليه، أو (استمع) نال السمع عما سمعه الكرامة عليك، أو (استمع) كلاماً غير مسمع، أي أنك لأن أدبت، وهو عنه فغير به - لا غير، وإياه مفعول به وصحت الحاجة على الاحتمال الأول - عار أن السماع هو المقصود لهم وأنهم ما صدر - لهم الله تعالى - إجماع صار كانه واقع مفرد، واحتماله لتخبر بأن يحتمل على معنى (استمع) أي (غير مسمع) مكروه من قوله: أسمعه فلا بد منه، وكان أصبه أسمعه ما يكره تخلف مفعوله نسباً ليس و معروف في ذلك، وقد كانوا عنهم الله تعالى يحاطون بذلك رسول الله ﷺ ستر ما مظهر له ﷺ المعنى الأخير وهم يهضمون - واهترور عا - عطف على ما قبله أي ويقولون أنص في أثناء خطابهم له يتبع هذا وهو ذو وجهين كما أنه، فاحتماله للتخبر عن معنى أمهلاً واحتراماً، أو انظرنا بكامله، واحتماله نشر محطه على النسب في التفسير: أي راعا نبيته ما يتسبون به وهو للوصف بالزناوة، وقيل: به يشبه كلمة سب عندكم عبرانية أو سرابية وهي راعينا، وقيل: بل كانوا يشبهون كبراً من ويسرن - أهم الله تعالى - له - وحاشاه ﷺ - منزلة حبيبهم وراعاه غمهم، وقد كانوا يقولون ذلك مظهرين الاحترام والتوقير مصرين ما يستحقون به جهنم، وبفس الخبير.

وهذا نوع من الشقاق لا يفيده نصر محهم، انصاف لما قيل، إن جميع الكفار يحاطون التي ﷺ بالشكر ولا يخاضونه بالنسب والنداء عليه عليه الصلاة والسلام، وانه ص يانه جابت لاوجه لإيراد السماع والعصيان مع التعريف، إن شاء الله الكلام المحتمل احتمالاً، وأجيب بأنه يمكن أن يقال المقصود على هذا عدم صدمهم الدبيمة لا مجرد التحريف والاحتمال فكأنه قيل: يخبرون كسبهم ويجهلون يسكن نبوة محمد ﷺ قالوا وحالا - رعايتهم بعد سماع ما منهم ونعمته لديهم ويحرون في منه صلى الله تعالى عليه وسلم، وقيل: إن قوله (سمعنا وعصينا) لم يكن محضه عليه نصلاه وسلام بل كان فيه بينهم فلا يأتى مداهم في الجليلين بين ربه صلى الله تعالى عليه وسلم، وقيل: أنهم ظنوا إلى أخله الأولى حتى وإلى الجليلين الأخيرين ليس، وقيل: إن الأول أيضاً دلت وجهين فالأخيرتين إذ يحتمل أن يكون مرادهم أمهنا أمرك وعصنا أمر قومنا،

ويجوز أن يكون مرادهم ما تقدم .

ومن الناس من حور أن يراد بتحريف الكلم إيمانها عن موطنها سواء كانت موضوعة وضعت أو تعدي  
فيها أو جعلها المقام والعرف موضع لذلك فيكون المعنى هم قوم عادتهم التحريف ، ويكون قوله سبحانه .  
( ويقولون ) لح تعداداً لبعض تحريفاتهم ، والمراد بهم يقولون لك ( سمعنا ) وعند قومهم ( عصياً )  
ويقولون كذا وكذا بظهور لك شيئاً ويصلون خلافه ( لئلا نأستقيم ) التي يكون معنى الاستمرار  
والإلتفات ولا عطف عن جهة إلى أخرى ، ويكون معنى ضم إحدى نحو صفات الخلق على الأخرى .  
والمراد به ها إياصرف الكلام من جانب الخير إلى جانب الشر ، وإياهم أحد الأمر إلى الآخر ،  
وأصله لوى قلقت أولو باماً وأدغمت ، ونصه على أنه معمول له - يقولون - باعتبار تعلقه بالقول الآخرين ،  
وقيل : لا أقوال بعدهم ، أو على أنه حاسى - لا يؤين - ومثله في ذلك قوله تعالى : ( وَطَعْنَاهُ فِي لَدُنِّهِ ) أى قدحاً  
فيه بالاستهزاء والسخرية ، وكل من الضرفين متعلق بما عنده ( وَلَوْ نَهَمُّ ) عند ما سمعوا شيئاً من أوامر الله تعالى  
ونواهيه ( قَالُوا ) معان المبالغة هو اظاهر أوبه وسائر الحال كما قيل ( سَمِعْنَا ) سماع قولهم كقولهم :  
( سَمِعْنَا ) المراد به سماع الرد ( وَأَطَعْنَا ) مكن قولهم : ( عَصَيْنَا ) ( وَأَتَمَّمْنَا ) بدل قولهم ( سَمِعْنَا )  
( وَأَنْظَرْنَا ) بدل قولهم : ( رَاعَيْنَا ) ( لَنَكُنَّ ) قولهم هذا ( سَيِّئَاتِهِمْ ) وأمع من قولهم ذلك ( وَاقْضُوا )  
أى أعدد في نفسه ، وصيغة التفضيل إما على بابهم وإعبار أصل الفعل في المفصل عليه سائماً على اعتقادهم  
أو طريق اليهم ، وإما معنى اسم الماعل فلا حاجة إلى تقدير من ، وفي تقديم حال القول بالنسبة إليهم على  
حاله في نفسه إيمان إلى أن هم اليهود لعنهم الله تعالى طمأينة إلى ما يفتهمهم ، والمنسك من أن وما بعدهما فاعل  
تست المقدر لدلالة أن عليه أي لو ثبت قولهم : ( سمعنا ) الخ وهو مذهب المبرد ، وابن - عند الأخير له ، وقيل :  
خبره مقدر ( وَلَكِنْ لَّعَنَهُمُ اللَّهُ مَكْرَهُمْ ) أى ولكن لم يقولوا إلا نفع والأفوم ، واستمر راعى ذلك عندهم  
لأنه تعالى وأعدم عن الهدى بسبب كفرهم ( فَلَا يَرْجُونَ ) بعد ( إِلَّا قَلِيلًا ) احتار العلامة الثاني  
كونه استثناء من صير المفعول في ( لعنهم ) أى لا يمكن لعنهم الله تعالى إلا قليلاً فليلا مهم فانه سبحانه  
لم يلعنهم فلهذا آمن من آمن منهم كعد الله بن سلام وأضرابه ، وقيل : هو منسكى من فاعل ( يَرْجُونَ ) يرجعه  
عنه أن الوجه حيقظ الرفع على الدل لانه من كلام غير موجب مع أن القراء قد انفقوا على النصب ، وبعد  
منهم الاتفاق على غير المختار مع أنه يقتضى وقوع إيمان من لعنه الله تعالى وخذله إلا أن يحمل ( لعنهم الله  
بكفرهم ) على لعن أكثرهم وهو كما ترى ، وقيل : إنه صفة مصدر محذوف أى إلا إيماناً قليلاً لأنهم وحدوا  
وكفروا بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم وشرعته ، والإيمان بمعنى التصديق لا الإيمان الشرعى ، وجوز على  
هذا الوجه أن يراد بالقلة العدم كما في قوله :

قليل التمسكى للهم يصيه كثر الهوى شتى ادوى والمسالك

والمراد أنهم لا يؤمنون إلا إيماناً معدوماً إما عن حد ( لا يدفون فيها الموت إلا الموتة الأولى ) أى إن  
كان المعدوم إيماناً فهم يحدثون شيئاً من الإيمان فهو من التعليق بالمحال ، أو أن ما أحدثوه منه لما لم يشتمل



على ما لا بد منه كان معدوماً انعدام شكل بحرته ، والوجه هو الأول في أساليب أوتوا الكتاب .  
 زلت كما قال السدي : في زيد بن النخعي . ومالك بن النخعي .

وأخرج السدي في التلخيص ، وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : «كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم رؤساء من أحرار يهود منهم عبد الله بن صوريا . وكذب برأسه فقال لهم يا معشر يهود ، فوالله والله وأسألو ، فوالله إنكم لتعلمون أن الذي جئتكم به لحق بقاتلوا ما عرف ذلك يا محمد فأمر الله تعالى فيهم الآية ، ولا يخفى أن العبارة لعموم المأخذ وهو شامل من حديث أسواقهم وأقوالهم ولغيرهم وجعل الخطاب ثلاثين خاصة - طريق الالتفات ، وأن وجههم ما يتنازع الكتاب نارة وما يشاء نصيب منه أخرى توفيقه من انفاذهم حظه - بعيد جداً ، ولا كان تفصيل هاتيك الأحوال والأحوال من مطلق إقلاص من وجه الخطاب إليهم عما هم عليه من الضلالة غلب ذلك بالامر بالمبادرة إلى سلوك محجة الهدى مشفوعاً بالتحذير والتخويف والوعيد

التشديد على المخالفة فقال سبحانه ﴿ آمَنُوا ﴾ إيماناً شرعاً ﴿ بِمَا نَزَّلْنَا ﴾ أي بالذي أنزلناه من عندنا على رسول محمد ﷺ من القرآن ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ من التوراة الغير المبدلة وقد تقدم كيفية تصديق القرآن لذلك وعبر عن التوراة بما ذكره للابتن بكمال وقوفهم على حقيقة الحال المؤدى إلى العلم بكون القرار مصدقاً لها ﴿ مَنْ قُلْ أَنْ نَقُصَّ وَجْهًا ﴾ متعلق بالامر مفيد للمساغة إلى الامتثال لما فيه من الوعد الوارد على أبلغ وجه وآكد حيث لم يعلق وقوع الموعد به بالمخالفة ولم يصرح بوقوع عقدها تسبباً على أن ذلك أمر محقق غنى عن الاخبار به . وأنه على شرف الوقوع متوجه نحو المحطيين ، وفي تكثير وجوه هويل للخطب مع لطيف ، وحسن استدعاء ، وأصل الطمس استئصال أثر الشيء والمراد آمنوا من قبل أن يحومل خصه الباري بقلم قدرته في صحائف الوجوه من نون الحجاب ، وصاد البصير ، وألف الآف ، وميم الميم فاجعلها كحرف البير أو كحرف النابة ، وروى هذا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما .

وقال الفراء ، والباقي . وحسين المغربي : إن المعنى آمنوا من قبل أن نجعل الوجوه منابت الشعر كوجوه القردة ﴿ فَرُدَّهَا عَلَى أَدَارِهَا ﴾ أي فجعلناها على هيئة أديارها وإيقافها . وطورسة مثلها فان ، خلف الوجه لا تصور فيه وهو مدت الشعر أيضاً هو العطف بالفاء إما على إرادة نريد الطمس أو على جعل العطف من عطفها لمحصل على المحمل ، وعن عطية العوفي : أن المراد تنكسها عند الطمس يحمل الحيون التي فيها وما معها في الفقاء ، لعطف بالفاء ظاهر ، وقيل : المراد بالوجوه الوجوه على أن الطمس يعني مطلق التعبير أي من قبل أن تغير أحوال وجهاً ففسلب وجهاً منهم وإقبلهم ونكسهم صغاراً وإداراً ، أو ردهم من حيث جلدوا منه ، وهي أذرعان انشيم ، فالمراد بذلك إجلال بني النضير ، وإلى هذا المراد ذهب ابن زيد ، وصنف بأنه لا يساعد مقام تشديد الوعيد ، وتعميم التهديد للجميع .

وقد خلت في أن الوعيد من كان بوقوعه في الدنيا أو في الآخرة . فقال جماعة : كان بوقوعه في الدنيا وأيد بما أخرجه ابن جرير عن عيسى بن المغيرة قال : تذاكر ما عبد إبراهيم إسلام كعب فقال : أسلم كعب ورماني عمر رضي الله تعالى عنه أبيل وهو يريد بيت المقدس فر على المدينة فخرج إليه عمر فقال : يا كعب أسلم قال : أسلمت فتموتون في كتابكم (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفراً) وأنا قد حملت التوراة

متركة ثم خرج حتى انتهى إلى حصن فسمع رجلا من أهلها يقرأ هذه الآية فقال: رب آمنت برب أسلمت بحافة  
أن يصيبه وعيدها ثم رجع فأبى أهله باليمن ثم جاء بهم مسلمين ، وروى أن عبد الله بن سلام لما قدم من الشام  
وقد سمع هذه الآية أتى رسول الله ﷺ قبل أن يأتي أهله فأسلم ، وقال : يا رسول الله ما كنت أرى أن أصل  
إليك حتى يتحول وجهي إلى قفائي ، ثم احتلقوا فقال المبرد : إنه منتظر بعد ولا بد من طمس في اليهود ومسح  
قبل قيام الساعة ، وأيد بتكثير وجوه ، والتعير بضمير العيبة فيما يأتي ، واعترضه شيخ الإسلام بأن انصراف  
العذاب الموصوف عن أولئكهم وهم الذين باثروا أسباب نزوله وموجبات حلوله حيث شاهدوا شواهد النبوة  
في رسول الله ﷺ فكذبوها وفي التوراة فعرعوها وأصروا على الكفر والصلاة ، وتعلق بهم خطاب  
المشاهدة بالوعد ثم نزوله على من وجهه بعد ما فات من السنين من أعقابهم الضالين بإضلالهم العاملين بما مهدوا  
من قوائين النواية بعيد من حكمة العزيز الحكيم ، والجواب بأن عادة الله سبحانه قد جرت مع اليهود  
بأن ينتقم من أخلافهم بما صنعت أسلافهم وإن لم يعلم وجه الحكمة فيه على تقدير تسليمه لا يزيل العقاب  
هذه الصورة ، وقال البرقي : إن هذا الوعد كان متوجها إليهم لولم يؤمن أحد منهم ، وقد آمن جماعة من  
أخبارهم فلم يقع ورغم عن الباقي ، واعترض أيضا بأن إسلام البعض إن لم يكن سببا لتأكيد نزول العذاب  
على الباقي لتعديدهم التكثير والعناد بعد ازدياد الحق وصوحا وقيام الحجة عليهم بشهادة أماناتهم العدول فلا  
أقل من أن لا يكون سببا لرفعه عنهم ، وقيل : في الجواب إنه إذا جاز أن ينزل سبحانه البلاء على قوم بسبب  
عصيان بعض منهم كما يشير إليه قوله تعالى : ( واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظننوا متكم خاصة ) فلا يجوز أن  
يرفع ذلك عن الكل بسبب طاعة البعض من باب أولى لأنه سبحانه الرحمن الرحيم الذي يسبق رحمته غضبه  
وقد ورد في الأخبار ما يدل على وقوع ذلك ، ودعوى الفرق بالانكاد تسل ، وقيل : فإن الوعد « قوع أحد  
الأميرين » ينطبق به قوله تعالى : ( أو نلهم كما نلنا ) الصحيح السبب ) فإن لم يقع الأمر الأول فلا راع في  
وقوع الأمر الثاني فإن اليهود ملعونون بكل لسان وفي كل زمان ، فالله بعثه الطاهر : والمراد من التشبيه  
بلعن أصحاب السبت الاغراق فيوصفه ، واعترض بأن الله الواقع عليهم ما تداولته الألسنة وهو يعزل من  
صلاحية أن يكون حكما لهذا الوعد أو مزججه عن حاله للعنيد ، فالله هنا الجزى بالمسح وطمسهم قرعة  
وخنابز كما أخرج ابن المنذر عن الضحاك ، وابن جرير عن الحسن ، ويؤيده ظاهر التشبيه وليس في عطفه  
على الطمس والرد على الأدبار شائبة دلالة على إرادة ذلك ضرورة أنه تعير مغاير لما عطف عليه ، والاستدلال  
على مغايرة اللعن للمسح بقوله تعالى : ( قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه  
وجعل منهم القرعة والخنابز ) لا يفيد أكثر من مغايرته للمسح في تلك الآية ، وذهب البخاري . والجائي  
إلى أن الوعد إنما كان بوقوع ما ذكر في الآخرة عند الحشر وسيقع فيها أحد الأمرين أو كلاهما على سبيل التوزيع  
وأجيب عما روي عن الحشرين الظاهر في أن ذلك في الدنيا بأنه « بى على الإحباط وعلية الخوف اللاتق بشأنها ،  
وقد ورد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكثر الدخول والخروج في الحجرات ولا يكاد يقره قرار  
إذا اشتد الهواء ، ويقول : أخشى أن تقوم الساعة » مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم بأن قبل قيامها الغائم  
وعيسى عليه السلام . والرجال عليه اللعنة . والدابة . وطلوع الشمس من مغربها إلى غير ذلك مما قصه ﷺ  
علينا ، وجوز بعضهم على تقدير كون الوعد بالوقوع في الآخرة أن يراد بالطمس والرد على الأدبار الحتم

على المؤمنين والنعم والطعم عليهما ، فقد قال الله تعالى : ( لعلنا على أعينهم ) ( اليوم نختم على أفواههم ) وحوز نحو هذا بضم من ادعى أن ذلك في الدنيا فقال : إن المني آتوا من قبل أن تخلص وجوهاً بأن معنى الانصار عن الاعتبار ، ونعم الاسماع عن الاصفاء إلى الحق بالطلع ، ونزدها عن الهداية إلى الضلالة . وروى ذلك عن الضحاك ، وأخرجه أبو الجرود عن أبي جعفر رضي الله تعالى عنه ، والحق أن الآية ليست بنص في كون ذلك في الدنيا أو في الآخرة بل المصدر منها محسب المقام كونه في الدنيا لأنه أدخل في الزجر ، وعنه ما روى عن الخبرين لكن لما كان في وقوع عذوب خفاء واحتمال أنه وقع ولم يلغنا - على ما في التيسير - بما لا يثبت اليه ، ورجح احتمال كونه في الآخرة ، وأياً ما كان فلعن السر في تحصيلهم بهذه العقوبة من بين العقوبات - كما قال شيخ الاسلام - مراعاة المشاكلة بينها وبين ما أوجبها من جانيهم التي هي التحريف والتغيير والفعال والراضي سو . ، ولضمير المنصوب في - منهم - لأصحاب الوجوه ، أو - للذين - على طريق الالتفات لانه بعد تمام التذات يقتضى الظاهر الخطاب ، وأما قوله الظاهر الغيبة ، ويجوز الخطاب لكنه غير نصيح كقوله : يا من يعز علينا أن نفارقهم وحداننا ( كل شيء ) بديكم عدم

أو لوجوه إن أريد به الوجهاء ( وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ ) ما يقع شيء ، فامر الاشياء ، فالمراد بالامر معناه المنة . وبمحتمل أن يراد به واحد الامور ولعله الاظهر أي كان وعيده أو ما حكم به وقضاء ( مَفْعُولاً ) باهلاً واقعاً في الحال أو كائناً في المستقبل لا محالة ، ويدخل في ذلك ما أوعدهم به دخولا أو لياً بالجملة اعراض تدبيري مقرر لما سبق ، ووضع الاسم لجليل موضع ضمير بطريق الالتفات لما مر غير مرة .

( إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ) كلام مستأنف مقرر لما قبله من الوعيد ومؤكد وجوب امثال الامر بالإيمان حيث أنه لا مغفرة بدونه كما زعم اليهود ، وأشار إليه قوله تعالى : ( تخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا ) وفيه أيضاً إرادة خوفهم من سوء الكثرة السابقة إذا آتوا والشرك يكون بمعنى اعتقاد أن الله تعالى شأنه شريكاً إما في الألوهية أو في ربوبية ، وبمعنى الكفر مطلقاً - وهو المراد هنا - كما أشار إليه ابن عباس فيدخل فيه كفر اليهود دحولا أو بياً فان اشرع قد نص على إشراك أهل الكتاب قاطبة ونصى بملود أصناف الكفرة كيف كانوا ، ونزول الآية في حق اليهود على ما روى عن مقاتل لا يقتضى الاختصاص بكفرهم بل يكفي الاندراج فيما يقتضيه عموم اللفظ ، والمشهور أنها نزلت مطلقة ، فقد أخرج ابن المنذر عن أبي جعفر قال : لما نزل قوله تعالى : ( قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ) الآية قام أبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المنبر فتلاها ، على الناس فقام إليه رجل فقال : يا الله ؟ سكنت ، ثم قام إليه فقال : يا رسول الله والشرك بالله تعالى ؟ سكنت مرين أو ثلاثاً فزلت هذه الآية ( إن الله لا يستر أن يشرك به ) والحق والمعنى أن الله تعالى لا يعفو الكفر لمن اتصف به بلا توبة وإيمان لانه سبحانه بت الحكم على خلود عذابه ، وحكمه لا يتغير ، ولأن الحكمة التشريعية مقتضية عدم باب الكفر ولذا لم يبعث نبي إلا لسده وجوار مغفرته بلا إيمان بما يؤدي إلى فتحه ، وقيل : لأن ذنبه لا يمحى عنه أثره فلا يستعد للعفو بخلاف غيره ، ولا يخفى أن هذا مبني على أن فعل الله تعالى تابع لاستعداد المحل ، وإليه ذهب أكثر الصوفية وجميع الملاسفة فان ( يشرك ) في موضع

النصب على المصونية ، وقيل المفعول محذوف والمعنى لا يغفر من أجل أن يشرك به شيئا من الذنوب فيفيد عدم محض الشريك من باب أولى ، والذي عليه المحققون هو الأول .

وَقَدْ مَادُونِ ذَلِكَ عَطَفَ عَلَى خَيْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الشَّرِكِ ، وَفِيهِ إِثْنَانُ يَبْعُدُ دَرَجَتَهُ فِي تَجَمُّعِ أَيْ عَمَرِ مَادُونِهِ مِنَ الْمَدْحِ وَإِنْ عَطَفَتْ وَكَانَتْ كَرَمَلٍ عَالِمٌ ، وَلَمْ يَكُنْ عَنْهَا تَفَضُّلاً مِنْ لَدُنْهِ وَإِحْسَاناً مِنْ بَشَاءٍ ، أَنْ يَغْفَرَ لَهُ مَنْ أَتَصَفَّ عَمَّا ذَكَرَ فَقَطْ ، فَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِغَفْرِ الْمُتَعَلِّقِ ، وَالْآيَةُ ظَاهِرَةٌ فِي التَّمَرُّقَةِ بَيْنَ الشَّرِكِ وَمَادُونِهِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ إِلَّا لِلَّذِينَ لَا يُشْرِكُونَ ، وَبِمَعْرِفَةِ الْإِسْلَامِ ، وَالْجَمَاعَةُ يَقُولُونَ بِذَلِكَ عَدَمُ التَّوْبَةِ فَحَدِّثُوا لَهُ عَلَيْهِ بَعْرِيَةِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى قَبُولِ التَّوْبَةِ مِنْهُمَا جَمِيعاً ، وَمَعْرِفَتُهُمَا عَدَمُهَا بِإِلَافٍ خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ ، وَذَهَبَ الْمُعْتَمِدُ إِلَى أَنَّهُ لَا رُفْقَ بَيْنَ الشَّرِكِ وَمَادُونِهِ مِنَ الْكِبَارِ فِي أَهْمَا يَغْفِرُ مِنَ التَّوْبَةِ وَلَا يَغْفِرُ مِنَ مَدُونِهَا فَحَمَلُوا الْآيَةَ بِإِقْلٍ ، عَلَى مَعْنَى - إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ إِلَّا لِلَّذِينَ لَا يُشْرِكُونَ - مِنْ شَيْءٍ أَنْ لَا يَغْفَرَ لَهُ وَهُوَ غَيْرُ النَّاسِ وَيَعْمَرُ مَا دُونَ شَيْءٍ أَنْ يَغْفَرَ لَهُ وَهُوَ النَّاسُ وَجَمْعُهَا (لَمْ يَشَأْ) مُتَعَلِّقاً بِالْمَعْلُومِ وَيَقْدِرُ عَلَى قِيْدِهِ الْمُتَعَلِّقُ عَلَى قَاعِدَةِ ذَلِكَ زَعَمَ الْكَلِمَ (مِنْ شَيْءٍ) فِي الْأَوَّلِ الْمَصْرُورِ بِالْإِتِّفَاقِ فِي الثَّانِي النَّاسُونَ فَصَدَّقَ الْخَلْقَ الْفَائِلَ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ اسْتَعْمَالِ الْقَصْدِ الْوَاحِدِ فِي مَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ إِتِمَاماً حَسْبَ الْثَانِي وَقَدَّرَ فِي الْأَوَّلِ شَيْءَهُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ لَكِنْ يَقْدَرُ مَفْعُولُ الشَّيْءِ فِي الْأَوَّلِ عَدَمُ الْمَعْرِفَةِ فِي الثَّانِي الْعَمْرُوفُ بِقَرِينَةٍ سَبَقَ لَذِكْرِهِ لَا يَنْبَغِي أَنْ كُونَ هَذَا مِنَ التَّنَازُعِ مَعَ اخْتِلَافِ مُتَعَلِّقِ الْمُشْتَبَهِ بِمَا لَا يَكُنْ يَتَوَدَّ بِهِ فَاضِلٌ وَلَا يَرْتَضِيهِ كَامِلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا جِهَةَ لِتَحْصِيصِ كُلِّ مِنَ الْقَائِدَيْنِ بِمَخْصَصٍ لِأَنَّ الشَّرِكَ أَيْضاً يَغْفِرُ لِلنَّاسِ وَمَادُونُهُ لَا يَغْفِرُ لِلْمَعْرِفَةِ عِنْدَهُمْ مِنْ غَيْرِ فَرَقَ بَيْنَهُمَا ، وَاسْتَوْقَى الْآيَةَ بِإِذْنِهَا بِالْفَرْقَةِ وَتَقْيِيدِ مَعْرِفَةِ (مَادُونِ ذَلِكَ) ، بِالتَّوْبَةِ عَمَّا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِذْ لَيْسَ عَمْدُ آيَاتِ الْوَعْدِ بِالْحِفَافَةِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَاتِ الْوَعْدِ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَمْدَى فِي أَسْكَارِ الْأَذْكَارِ أَنَّهُ رَاحِحَةٌ عَلَى آيَاتِ الْوَعْدِ ، لَا عَتَارُ مِنْ مَحْنَةٍ أَوْ جَهْدٍ مَرْدَاهَا هَذَا وَرَعَمَ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَقِيدْ ، وَقِيلَ : بِجَوَارِ الْمَغْفَرَةِ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْعَبْدِ بِالْمَعْصِيَةِ لِسَهولَتِهَا عَلَيْهِ حَيْثُ وَالْإِغْرَاءُ بِذَلِكَ قَبِيحٌ بِسْتَحِيلِ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ نَيْسَ بَشْيٍ ، أَمَّا أَوْلَا فَلَا يَنْبَغِي عَلَى الْقَوْلِ بِالْحَسَنِ وَتَجَمُّعِ الْفَائِلَيْنِ وَقَدْ أَصْلَحَ فِي مَحَلِّهِ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ يَزُومُ مِنْهُ تَقْيِيدُ اللَّهِ وَشَاهِدُ الْخِلَافِ إِحْدَاثُ الْعَقْلِ ، وَأَمَّا ثَلَاثًا فَلَا يَنْبَغِي مِنْهُ التَّوْبَةُ فَهَمُّ قَالُوا : يَوْحُو بِقَبُولِهَا ، لَا يَنْبَغِي أَنْ ذَلِكَ ، يَسْهَلُ عَلَى الْعَامِيِّ الْإِفْدَامُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ أَيْضاً ثَقَّةً مِنْهُ بِالتَّوْبَةِ حَسْبَ وَثُوقِهِ بِالْمَغْفَرَةِ بِنِزَاجٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّوْبَةَ مَقْدُورَةٌ لَهُ بِخِلَافِ الْمَغْفَرَةِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَقْبَلَ تَوْبَتُهُ مَا فِيهِ مِنَ الْإِغْرَاءِ وَهُوَ خِلَافُ الْجَمَاعَةِ حَيْثُ قَالُوا : هُوَ غَيْرُ وَائِقٍ بِالْإِهْمَالِ إِلَى التَّوْبَةِ فَلَنَا هُوَ غَيْرُ وَائِقٍ بِالْمَغْفَرَةِ لِأَنَّهُمْ الْمَوْصُولُ ، وَالْقَوْلُ : بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ تَشْتَرِطِ التَّوْبَةَ لَمْ يَحْتَاجْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْغَفْرِ أَنَّ الْبَعْضَ دُونَ الْبَعْضِ وَالْحَاجَّاهُ غَيْرُ حَاجَّتِهِ عَلَيْهِ نَدَايُ السَّاقِطِ مِنَ الْقَوْلِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَعَالَى فَهَذَا فَضْلٌ بِالْغَفْرِ وَالْمَغْفَرَةِ أَنْ يَفْضَلَ عَلَى قَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ وَإِنَّمَا دُونَ إِنْسَانٍ وَهُوَ عَدْلٌ فِي تَعْدِيْبٍ مِنْ يَدِهِ ، وَلَيْسَ يَنْبَغِي الْعَقْلُ وَالشَّرْعُ مِنَ الْقَصْلِ وَالْعَدْلُ لَا يَنْبَغِي ، وَمِنْ الْمُعْتَمِلَةِ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْمَغْفَرَةَ قَدْ جَدَّتْ عَمِّي تَأْخِيرَ الْعَقْرِ دُونَ إِسْقَاطِهَا فَاقُولُ تَعَالَى : (وَيَسْتَعْبِلُونَكَ) ، لَسَيِّئَةٌ قُلُوبُ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ قِيَامِهَا الْمَثَلَاتُ وَإِنْ رُبَّمَا لَدُونِهَا مَغْفَرَةٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظُهُلِهِمْ ) فَانْهَ لَا يَصِحُّ مَا حَمَلُوا عَلَى إِسْقَاطِ الْعَقْرِ لِأَنَّ الْآيَةَ فِي الْكُفَّارِ وَالْعَقْرِ غَيْرُ سَاقِطَةٍ عَنْهُمْ إِسْمَاعَاً وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤْخَذُ بِمَا كَسَبُوا لَعَجِلَ لَهُمُ الْعَذَابُ ) فَانْهَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَغْفَرَةَ بِمَعْنَى تَأْخِيرِ الْعَقْرِ

فلذلك جعل فيها محسوساً على ذلك، فربما إن الله يعاقب صاحب الكفر وحدهم، ويجعل العقوبة عن ترك الإيمان، ثم قال سبحانه: (إن الله لا يغفر أن يشرك به) الخ، فيكون المعنى: إن الله تعالى لا يؤخر عقوبة الشريك بين عباده، ويؤخر عقوبة ما دونه لم يشركه، فلا تمحض لأية دلالة على ما هو محل النزاع على أنه وسلاماً أن يغفر قوماً مع إسقاط العقوبة لا يحصل الغرض أيضاً لأنه إما أن يراد إسقاط كل واحد واحد من أنواع العقوبة، أو يراد إسقاط حصة العقوبات، أو يراد إسقاط بعض أنواعها لا يسقط إلى الأول اسم لا لفظ، فلهذا لم يلق عليه في الاحتمال الآخر، وعلى الأول سبها لا، ثم من كونه لا يعاقب بكل أنواع العقوبات أن لا يعاقب بعضها، وعلى الثاني لا يلزم من إسقاط بعض الأنواع إسقاط البعض الآخر.

وأجيب أن حمل المغفرة على إسقاط العقوبة أولى من حملها على التخيير لثلاثة أوجه: الأول، أن المعنى المتبادر من إطلاق لفظ، الثاني أنه لو حمل لفظ المغفرة في الآية على التخيير لزم منه تخصيص في أن الله لا يغفر أن يشرك به لأن عقوبة الشريك مؤخر في حق كثير من المشركين برز، كانوا في أراء عيش وأطعمه بالنسبة إلى عيش بعض المؤمنين وأن لا يفرق في مثل هذه الصورة بين شرك وما دونه بخلاف حملها على الإسقاط، الثالث أن الأمة من الناس قبل ظهور المخالفين لم يزاوا مجمعين على حمل لفظ المغفرة في الآية على سقوط العقوبة وما وقع عليه الإجماع هو الصواب وصحة لا يكون صواباً وفوطهم لا يحصل الغرض أيضاً لو حملت على ذلك لأنه إما أن يراد إجماعاً بل المراد إسقاط كل واحد واحد وبأنه أن قوله سبحانه: (إن الله لا يغفر أن يشرك به) سلب للفرائق فإذا كان المفهوم من العمران إسقاط العقوبة فسلب العفران سلب السلب فيكون إيجاباً، ومعناه إقامة العقوبة، وبعد ذلك إذا ما أن يكون المفهوم إقامة كل أنواع العقوبات، أو بعضها لا، بل إلى الأول لاستحالة الجمع بين المعومات المتصادمة ولأن ذلك غير مشروط في حق الكفار إجماعاً لم يبق إلا الثاني، ويلزم من ذلك أن يكون العمران فيما دون الشريك إسقاط كل عقوبة وإلا لما تمخضت الفرق بين شرك وما دونه، ومنهم من وقع في حيز يصح في هذه الآية حتى رعم أن (ويغفر) يطف على المحسوس الذي مسح عليه، والآية للتسوية بين شرك وما دونه لا للمفرقة، ولا يحسب أنه من تحريف كلام الله تعالى ووضع في غير موضعه، ومن الحاجة من قال في الرد على المعتزلة: إن التفتيد بالمشيئة يناقض وجوب التمييز في التوبة ووجوب الصلح بعده، ونعفه صاحب الكشف بأنه لم يصدر عن ذلك لأن الوجوب لا ينافي كمال المشيئة عندهم، وأيضاً قد أشير الزمخشري في هذا المقام إلى أن المشيئة بمعنى الاستحقاق هي تقتضي وجوب توكيده فلا يرد ما ذكره أسد، ثم إن هذه الآية كما يرد بها على المعتزلة يرد بها على الخوارج الذين يزعمون أن كل من يشرك وأن حبه حال في الدنيا، وذكر الجلال السيوطي أن فيها رداً أيضاً على المرجئة القائمين: إن أصحاب الكبائر من المسلمين لا يعدون، وأخرج ابن الصريس وابن عدي بسند صحيح عن ابن عمر قال: «كننا نملك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمع من نبينا ﷺ (إن الله لا يغفر أن يشرك به) الآية، وقال: إن أذحرت دعوتك وشهدت لأهل الكبائر من أمي فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا ثم طلعنا ورجونا ما قد استبشر الصحابة رضي الله تعالى عنهم بهذه الآية جداً حتى قال علي كرم الله تعالى وجهه فيها أخرجه عنه أنه مفي وحسب: أحب آية إلى في القرآن (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)».

(وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ) استئناف مشعر بدليل عدم عفران شرك، وإظهار الاسم الجليل في موضع الضمارة

لا يدخل الروعة وزيادته فيجب لا شرارك ، وتضع حال من يصفه ، أو من يشرك بالله تعالى الجامع لجميع صفات الكمال من الخصال والجلال أى شركك قال ( **وَقَدْ أَقْرَبَىٰ إِلَىٰ عَصِيَاءَ ٤٨** ) أى ارتكبت ما يستحق دونه لأنام فلا تتعلق به بالمفردة قطعاً ، وأصل الافتراء من العري وهو القطع ونكون قطع الشيء مفردة له غالباً عار على الابداء ، واستعمل في القرآن بمعنى الكذب ، والشرك والعلم بما قاله الراغب ، فهو ارتكابت ما لا يصح أن يكون قولاً أو فعلاً . يقع على اختلاف الكذب وارتكاب الإثم ، وهو المراد هنا وهو هل هو مشترك من اختلاف الكذب وافتعال ما لا يصح أم حقيقة في الأول بحار مرسل ، أو سعة في الثاني ، قولان أظهرهما سد المحضر الثاني ، لا يلزم الجمع بين الحقيقة والجمود لأن الشريك أعظم من القول وتعمد لأن المراد معنى عام وهو ارتكابت ما لا يصح ، وفي مجمع أساليب التفرقة بين عريت وأقربت في أصل المعنى بأنه يقال ، وبيت الأديم إذ قطعت عن وجهه لإصلاح ، وأقربت إذ قطعت على وجه الإفساد ( **إِلَىٰ الَّذِينَ يُكُونُ أَنفُسُهُمْ** ) قال الكلبي : نزل في رجال من اليهود أتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أطلب لهم فقالوا : يا محمد هل على أولادنا هؤلاء من ذنب ؟ فقال لا فقالوا : والذي يحلف به من نحن فيه إلا كهنتهم ممن ذنب فعمله بأشهر إلا كهراً ، يا بئيل وعامس ذنب بمعه بالليل ، لا كهر ، ما نهار هذا الذي ركوا به أنفسهم ، وأخرج ابن جرير عن الحسن « أما نزلت في اليهود والنصارى حيث قالو : ( نحن أبناء الله وأحباؤه ) وقالوا : ( لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ) والمعنى انظر إليهم فتعجب من ادعائهم أنهم أركياء عند الله تعالى مع ما هم عليه من الكفر والاثم العظيم ، أو من ادعائهم أن الله تعالى يكفر ذنوبهم النبيلة والتهورية مع استعانة أن ينظر للكافر شيء من كفره أو مصاديه ، وفي معناه من زكى نفسه وأثنى عليها لغير غرض صحيح كالتمسك بالجنة ونحوه ، بل الله يرى من يشامك يطالب بتركية أنفسهم وإثبات التزكية الله تعالى وكون ذلك للاضرار عن دمهم بل التزكية في دمهم بالعدل والخسدة بعيد لفظاً ومعنى ، وإثبات عطف على مقدر يتساق إليه الكلام كأنه حين : هم لا يركونها في الحقيقة بل الله يرى من يشامك يركبته عن يستأهل من عبادة المؤمنين (إد هو العليم الحليم ) وأصل التزكية التطهير ، وتزكته من القبيح فولاها هو ظاهر - أو فعلاً كقولنا سأل . ( قد أفرح من ركاها ) . ( وحذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ) ( **وَلَا يَطْلُبُونَ قَدِلاً ٤٩** ) عطف على حمة حدث تعويلاً على لالة الحال سألها ، وإيداناً بأنها عينة عن الذكر أى به أقبور تلك العلة الشنيعة ولا يطلوبون في ذلك العقاب أدى حاله ، وأصعره ، وهو المراد بالفضل ، وهو الخيط الذى في شق "نوا" وكثيراً ما يصرب به الحشر في العلة والحذارة - فانهير للشمرة التى في ظهرها - والعطير - وهو قشرتها الرقيقة ، وقيل : الفين ماخرج بين إصبعك وكفيلك من الوسخ ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وأبو مالك . والسدى رضى الله تعالى عنهم ، وحذ أن تكون جملة (ولا يفسون) في موضع الحال والضمير راجع إلى من حمل له على المعنى أى والحال أنهم لا يفتنون من ثوابهم أصلاً ، يعطونه يوم القيامة كلاً مع ما كلفهم الله تعالى ومدحهم في الدنيا وقبل . هو استئناف ، والضمير عائذ على موصولين من زكى نفسه ، ومن ركاها الله تعالى أى لا يفتن هذا من ثوابه ولا ذلك من عقابه ، والأول أسبق مقام الوعيد ، وانتصاب (فبئس) على أنه معمول ثان كقولك : ظلمته حقاً ، قال علي بن عيسى : ويحتمل أن يكون تمييزاً كقولك : تصييت عرفاً .

(انظر كيف يفترون على الله الكذب) في زعمهم أنهم أركبوا عند الله تعالى المنصير لإزعمهم قول الله تعالى وارتصاه إبراهيم ولشدة هذا لما فيه من نسيه تعالى إلى ما يحل عليه بالكية وجه النظر إلى كيفية تشديداً للتشيع وتأكيذاً للنهي عن الكلام والافتراء أيضاً معترفون على أنفسهم بأذعانهم الاتصاف بما هم متصفون به، و(كذب) في موضع نصب إما على التشبيه بالظرف أو بالخال على الخلاف المشهور بين سيويه، والاحفش، والعامل (يفترون) و(به) متعلق به \*

وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً من الكذب، وقيل هو متعلق به، والجملة في موضع نصب بعد زرع الخاضع وصل النظر معلق بذلك والتصریح بالكذب مع أن الافتراء لا يكون إلا كذباً للمبالغة في تعقيب حليم (وكنى به) أي بافترائهم، وقيل: هذا الكذب الخاص (بإثباتاً) لا يحكي كونه مائتاً من بين آفائهم وهذا عبارة عن كونه عطياً مكرراً، واجلة كما قال عصم المنة: في موضع الحال بتقدير قد أي - كيف يفترون الكذب والحال أن ذلك ينال معصيته لأنه ثم مبین - والآثم بالآثم المبین غير المتحاشي عنه مع ظهوره لا يكون ابن الله سبحانه وتعالى وحبيه ولا يكون (كياً) عند الله تعالى، واتصاف (بإثباتاً) على التميز.

(ألم تر إلى الذين أوتوا حياً من الكذب يؤمنون بالجنات والطغوت) تعقيب من حال أخرى لهم ووصفهم بما في حيز الصلة تشديداً للتشيع وتأكيذاً للنهي، وقد تقدم نظيره، والآية رأت - كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في حبي بن أحطب - وكعب بن الأشرف - في جمع من يهود، وذلك أنهم خرجوا إلى مكة بعد رفعه أحد ليحالفوا قريشاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقتضوا العهد الذي كان بينهم وبين رسول الله ﷺ فزنى كعب على أبي سفيان فأحس مشواه ورات اليهود في دور قريش فقال أهل مكة: ركب أهل كتاب ومحمد ﷺ صاحب كتب فلا يؤمن هذا أن يكون مكرراً منكم فإن أردت أن تخرج معك فاجعلهم من الصميين وآمن بهما ففعل، ثم قال كعب يا أهل مكة لحي منكم ثلاثون ومنا ثلاثون فتلقوا أكباداً بالكفة فهدرت البت لنجد على قتال محمد ﷺ ففعلوا ذلك فما فرغوا قال أبو سفيان لكعب: إنك امرؤ تقرأ الكتب وتعلم ونحن أميون لا نعلم ما يلهي أهدى طريقاً وأقرب إلى الحق ممن أم محمد؟ قال كعب: اعرصوا على دينكم، فقال أبو سفيان: نحن نتحرر للنجيع الكوماء ونسقيهم اللبن ونفري غضيب ونعك الناعى ونصل الرحم ونعمر بيت ربنا ونطوف به ونحب أهل الحرم ومحمد ﷺ فارق دين آبهته ونفعلهم الرحم وفارق الحرم ودينتهم ودين محمد الحديث، فقال كعب: أنتم والله أهدى سبيلاً مما عليه محمد ﷺ فأمر الله تعالى في ذلك الآية - و - الجئت - في الأصل اسم صنم فاستعمل في كل معبود غير الله تعالى، وقيل: أصله الجلس، وهو كما قال الراغب: الرذيل الذي لا خير فيه فقبلت سيده تماً في قول عمرو بن يربوع: شرار الناس - أي الناس، وإلى ذلك ذهب قطرب - والطاغوت - يطلق على كل ما ضل من معبود أو غيره \*

وأخرج القرطبي وغيره عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال: «الجبب ساحر والطاغوت الشيطان» \* وأخرج ابن جرير عن طريق عن مجاهد مثله: ومن طريق أبي الليث عنه قال: الجبب كعب بن الأشرف، والطاغوت الشيطان كان في صورة إنسان، وعن سعيد بن جبب الجبب الساحر بلسان الحفصة، والطاغوت الكاهن وأخرج ابن حميد عن عكرمة أن الجبب الشيطان لغة الحفصة، والطاغوت الكاهن - وهي رواية

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - وفي رواية أخرى الحديث حتى من أخطأ ؛ وإخطأوت كعب من الأشراف ،  
وفي أخرى الحبث الأصنام ، والطاغوت الذين يكونون بين يديها يعبدون عنها الكذب يضلوا الدس ، ومعنى  
الإيمان بهما إما التصديق بأهمل آلهة وإشراكهم بالعبادة مع الله تعالى - وإما طاعتها وهو افتقارها على ما هما عليه  
من الباطل ، وإما التقدير المشترك بين المعنيين كالله عليهم مثلا ، والمتبادر المعنى الأول أي أنهم يصدقون كونه  
هذين الداخلين ويشركونهما في العبادة مع الإله الحق ويسجدون لهما ، ويقولون الذين كفروا أي لا جبرهم  
وفي حقهم فاللام ليست صلة القول وإلا لقل أنتم بدل قوله سبحانه ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ أي الكفار من أهل مكة ،  
﴿ أَقْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سِيلًا ﴾ أي أقوم ديناً وأرشد طريقة ، قيل : وإظهار أنهم أخطؤوا أفعال التفصيل  
ولم ينعصوا معنى التشريك فيه ؛ أو قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء لشكركم وإيراد الذي صلى الله تعالى عليه وسلم  
وأناعه بتوابع الإيمان ليس من قس القائلين بل من جهة افتقارهم تعالى تعريفاً لهم بالوصف الخبيث وتخطئة لمن  
رجح عليهم انصفين بفتح الفتح ﴿ أُولَئِكَ ﴾ القائلون المبدعون في الضلالة ﴿ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ﴾ أي  
أبعدهم عن رحمته وحردم ، وإسم الإشارة مبتدأ والموصول خبره ، والجملة متناهية لبيان حالهم وإظهار ما لهم  
﴿ وَمَنْ يَلْعَنُ اللَّهُ ﴾ أي يبعده ﴿ مِنْ رَحْمَتِهِ ﴾ فإن نجد له نصيراً أي ناصراً يمنع عنه العذاب دنيوياً كان  
أو آخروياً شفاعاً أو غيرهما ، وفيه بيان حرمانهم ثمرة الاستغفار بمشركي قرين وإيماء إلى وعد المؤمنين بأنهم  
المنصرون حيث قالوا ضد هؤلاء هم الذين قرهم الله تعالى ومن يقره الله تعالى هل نجد له محادداً ،  
وفي الآيات بكلمة لـ وتوجيه الخطاب إلى كل واحد يصلح له وتوحيد النصير منكراً والتعير عن عدمه وعدم  
الوجدان المأذون بسبب الطاب مستنداً إلى المخاطب العام من الدلالة على حرمانهم الأبدى عن الظفر بما آمنوا  
بالكلية مالا يحفى وإن أعيدت المنة في نصير - مترجمه للنفي في ذلك في قوله سبحانه (ومار بك ضلام)  
قوى أمر هذه الدلالة ﴿ أَمْ لَمْ نَصِيبْ مِنَ الْمَلِكِ ﴾ شروع في تفصيل بعض آخر من قد منحهم ، (وأم)  
منقطعة فتقدر من ، والمهرة أي بل آلهم ، والمراد إسكار أن يكون لهم نصيب من الملك ، وحده لما تدعيه  
اليهود من أن الملك يعود إليهم في آخر الزمان .

وعن الجاني أن المراد بالملك ههنا النبوة أي ليس لهم نصيب من النبوة حتى يزعم الناس اتباعهم وإطاعتهم  
والأول أظهر لقوله تعالى شأنه ﴿ فَبَدَأَ لَا يُؤْتُونَ نَاسًا ﴾ أي أحداً أو ألقياً أو محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم  
وإتباعه - كما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ﴿ فَفَعَّرْنَا آسَ ﴾ أي شيناً قتيلاً وأصله ما أثر ما إليه آمناً .  
وأخرج ابن جرير عن طريق أبي العالية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال هذا القبر فوضع  
طرف الأبهام على باطل السبابة ثم قرأها وحاصل المعنى على ما قيل : إسم لا نصيب لهم من الملك لعدم استحقاقهم  
له بل لاستحقاقهم حرمانه بسبب أنهم لو آمنوا نصيباً منه لما أعطوا الناس أقل قيل منه ، ومن حق من أوتي  
الملك الإيتاء وهم ليسوا كذلك ، فالعلاء (فبدأ) فليسبه والجزائية لشره محذوف هو أن حصل لهم نصيب  
لا لو كان لهم نصيب كما قدره الزمخشري لأن الفاء لا تقع في جواب أو سيما مع إذا والمضارع ويجوز أن تكون  
الفاء عطفاً والمهزة لانكار المجموع من المعطوف والمعطوف عليه معنى أنه لا ينبغي أن يكون هذا الذي



وقع وهو أهم قد أوتوا نصيباً من الملك حيث كانت لهم أموال وبساتين وقصور شديدة فالملك ويعطيه مهم البخل بأقل قليل، وفائدة (إذا) زيادة الإنكار والتوبيخ حيث يحلون ثبوت النصيب الذي هو سبب الاعطاء سبباً للنعم، والفرق بين الوجهين أن الإنكار في الأول متوجه إلى الجملة الأولى وهو معنى إنكار الوقوع، وفي الثاني متوجه للمجموع الأمرين وهو بمعنى إنكار الواقع، (وإذا) في الوجهين ملغاة، ويحذف إعمالها لأنه قد شرط في إعمالها الصدارة فإذا نظر إلى كونها في صدر جملتها أمحت، وإن نظر إلى العطف وكونها تابعة لغيرها أمحت، ولذلك قرأ ابن عباس - وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم - فإذا لا يؤتوا الناس - بالنصب على الإعمال \*

{ أم يحسدون الناس } انتقال عن توبيخهم بالبخل إلى توبيخهم بالحسد الذي هو من أوجع الرذائل المهلكة من اتصف بها دينا وأخرى، يود كره بعده من باب الترفي، و(أم) متقطعة والهمزة المقطرة بعدها لإنكار الواقع، والمراد من الناس سيدهم بل سيده الخليفة على الإطلاق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وإلى هذا ذهب عكرمة . ومجاهد . والضحاك . وأبو مالك . وعطية ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: «قال أهل الكتاب: زعم محمد أنه أوتي ما أوتي في تواضع وله تسع لسوة وليس همه إلا الإنكاح فأى ملك أفضل من هذا فأزل الله تعالى هذه الآية» \*

وذهب قتادة . والحسن . وابن جريج إلى أن المراد بهم العرب، وعن أبي جعفر . وأبي عبد الله أنهم النبي وآله عليهم أفضل الصلاة وأزكى السلام بوقيل: المراد بهم جميع الناس الذين بعث إليهم النبي ﷺ من الأسود والأحر أي بل يحسدونهم { على ما آتاهم الله من فضله } يعني البوة وإباحة تسع سواه أو بعث النبي ﷺ منهم ونزول القرآن بلسانهم أو جمعهم ثلاث قصص عنها الأمان . أو تهيئة سبب رشادهم بعث النبي ﷺ إليهم، والحسد على هنا مجاز لأن اليهود لما نادعوه في نبوته صلى الله تعالى عليه وسلم التي هي إرشاد لجميع الناس فكأنما حسدواهم جمع { فقد آتاهم } تعليق للإنكار والاستقباح وإحراء الكلام على سنن الكبرياء بطريق الالتفات لإظهار كمال العناية بالأمر، والماء كاقيل: فصبحة أي أن يحسدوا الناس على ما أوتوا فقد أخطأوا إذ ليس الإيتاء يدع منا لا ما قد آتينا من قبل هذا { وال آراهم أكتب } أي جنسه والمراد به التوراة والإنجيل وهما والربور { والحكمة } أي النبوة، أو إنفاق العلم والعمل . أو الأسرار المودعة في الكتاب أقوال { وآياتهم } مع ذلك { ملكاً عظيماً } لا يقادر قدره، وجوز أن يكون المعنى أنهم لا يتقنعون بهذا الحسد وإنما قد آتاهم لا ما آتينا مع كثرة الحساد الجبارة من نمرود وفرعون . وغيرهما فلم يتقنع الحاسد ولم تنضر المحسود، وأن يراد أن حسدواهم هذا في غاية القبح والبطان فأن قد آتينا من قبل أسلاف هذا النبي المحسود ﷺ وآباء عمه ما آتيناهم فكيف يستبعدون سوته عليه الصلاة والسلام ويحسدونه على إيتائها وتكرير الإيتاء لما يقتضيه مقام التخصيل مع الأشعار بما بين الملك وما قبله من المغيرة ، والرد من الإيتاء إما الإيتاء بالفتات وإما ما هو أعم منه ومن الإيتاء بالواسطة ، وعلى الأول فالمراد من آل إبراهيم أنبياء دبرته، ومن الضمير الراجع إليهم من { آتيناهم } بعضهم ، فمن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أجمعين الملك في آل إبراهيم ملك يوسف . وداد . وسليمان عليهم السلام ، ونحوه السدي بما أحل لداود . وسليمان من النساء فقد كان الأول تسع وتسعون امرأة أولاده

نشأته امرأة ومنها سرية» وعن محمد بن كعب قال: «بلغني أنه كان لسليمان عليه السلام ثمانية امرأة وسبعة بنات سرية» وعلى الثاني فالمراد بهم ذريته كلها فإن تشریف المصطفى ذكر تشریفه لكل لا اعتناء بهم بأثر ذلك واقتصاصهم من أنواره

ومن الناس من درس الحكمة بالعلم، والملك العظيم بالنبوة، ونسب ذلك إلى الحسن ومحامده، ولا يخفى أن إصلاح الملك العظيم على النبوة في غاية البعد والحسن على المتبادر أولى (قوله) أي من جنس هؤلاء الخاسرين وآبائهم (من آمن به) أي محمد أو آل إبراهيم (ومنهم من صدق) أي أعرض (عنه) ولم يؤمن به وهذا في رأى حكاية لما صدر عن أسلافهم عقيب وقوع المحكي من غير أن يكون له دخل في الإلزام، وقيل له دخل في ذلك ببيان أن الحسد لو لم يكن قبيحاً لاجتمع عليه أسلافهم فلم يؤمن منهم أحد كما أجمعهم عليه فلم يؤمن أحد منهم، وقيل معناه من آل إبراهيم من آمن به ومنهم من كفر، ولم يكن في ذلك توهم أمره فكذلك لا يبرهن كفر هؤلاء أمره فخصمير (به) و (عنه) على هذا لإبراهيم، وفيه تسلية له عليه الصلاة والسلام ورجوع الضميرين لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم وحسن الكلام متعرجاً على قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا الكتاب) أو على قوله سبحانه: (لم تر إلى الذين) أخ في غاية البعد وكذا جعل الضميرين لما ذكر من حديث آل إبراهيم (وكنى بجهنم سعيراً ٥٥) أي بارأ مسعره موقفة إيماداً شديداً أي إن انصرف عنهم بعض العذاب في الدنيا فقد كفاهم ما أعطاهم من سعي جهنم في العقب

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا تَأْتِيَنَّهُمْ سَوَافِرٌ) استئناف وقع تاليفاً والتقرير لما قبله، والمراد بالموصول له الذين كفروا برسول الله ﷺ وإما ما يعصمهم وغيرهم من كفر سائر الأنبياء عليهم السلام، وبذلك أولئك دخولاً أولاً، وعلى الأول فالمراد بالآيات إما القرآن أو ما يعصم كله وبعبارة أو ما يعصم سائر معجزاته عليه الصلاة والسلام، وعلى الثاني فالمراد بها ما يعصم المذكورات وسائر الشواهد التي أتت بها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على مدعاهم، و (سوف) كما قال سيوريه: طه تذكر للتهديد والوعيد، وتوب عنها الذين كما في قوله تعالى: (سأصليه سقر) وقد تذكر للوعيد كما في قوله سبحانه: (ولسوف يعطيك ربك فترضى) (وسوف أستغفر لكم ذنوبكم) وكثيراً ما تفيد هي والسين توكيد الوعيد، وتكثير (ناراً) للتعظيم أي يدخلون ولا بد (ناراً) هائلة (طعناً فصحت جلودهم) أي احترقت ونهت وتلاشت، من نصج لثر واللحم صجاً وضجاً إذ أدرك، و (كل) عارف زمان والعامل فيه (بدنسهم جنوداً غيرهما) أي أعطاهم مكافئاً لكل جلد محترق عند احتراقه جوداً جديداً معديراً للمحترق صورة وإن كانت مادته الأصلية موجودة بأن يزال عنه الإحراق فلا يرد أن الجلد الثاني لم يعد فكيف يعدب، وذلك لأنه هو العاصي لما عصى أصله فإنه لم يبدل إلا صفته، وعدي أن هذا السؤال مما لا يكاد يسأل عنه عقل صلا عن فاضل، وذلك لأن عصيان الجلد وطاعته وأمله وتلذذه غير مفعول لأنه من حيث ذاته لا فرق بينه وبين سائر المحامد من جهة عدم الإدراك والشعور وهو أشبه لاشياء بالآلة فليس كائن لها مثل آلة له كالسيف الذي قتل به ولا فرق بينهما إلا بأن اليد حاملة للروح، والسيف ليس كذلك، وهذا لا يصلح وحده سبباً لإعادة اليد بذاتها وإحراقها دون إعادة السيف وإحراقه لأن ذلك

الحل غير اختياري ، فالحق أن العذاب على النفس الحساسة بأي بدن حلت وفي أي جلد كانت وكذا يدل في النعم ، ويؤيد هذا إن من أهل النار من يأخذ زاوية من زوايا جهنم وأن من الجحيمى كجبل أحد ، وأن أهل الجنة يدحلون بها على طول آدم عليه السلام ستين ذراعاً في عرض سبعة أذرع ، ولا شك أن العريقين لم ياتسروا الشر والخير بتلك الأجسام بل من أنصف رأى أن أجزاء الأبدان في الدنيا لا تبقى على قبتها كهولة وشيوخه وكون الماهية واحدة لا يفيد لأننا ندع فيها نحن فيه أن الجلد الثاني يعاير الأول كغاية العرض للجوهر أو الإنسان للحجر بل كغاية زيد المطيع لعمر والعاصي مثلاً على أنه لو قيل : إن الكافر يعذب أولاً بدن من حديد تحمله الروح ، ومائتا بدن من غيره كذلك لم يسف لآحد أن يقول : إن الحديد لم يهص فذيف أحرق بالثار ولولا ما علم من الدين بالضرورة من المعاد الجسماني بحيث صار إنكاره كفراً لم يمد عقلاً للقول بالنعم والعذاب الروحانيين فقط .

ولما توقف الأمر عقلاً على إثبات الأجسام أصلاً ولا يتوهم من هذا إلى أقول باستحالة إعادة المعدوم معه إذ الله تعالى ، ولكي أقول بعدم الحاجة إلى إعادته وإن أمكنت ، والنصوص في هذا الباب متعارضة ، فمنها ما يدل على إعادة الأجسام بعينها بعد إعدامها ، ومنها ما يدل على خالق مثلاً دفن الأولى ، ولا أرى بأساً بعد القول بالمعاد الجسماني في اعتقاد أي الأمرين كان ، وسأبقى إن شاء الله تعالى الكلام في الآيات التي يدل ظاهرها على إعادة العين مثل قوله سبحانه : ( يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ) وما في شرح البخاري للسعدي من أنه لا تزال الخصومة بين الناس حتى تختصم الروح والجسد يوم القيامة ، فتقول الروح للجسد : أنت فعلت وأني كنت دجماً ولولاك لم أمتطع أن أصنع شيئاً ، ويقول الجسد للروح : أنت أمرت وأنت سولت ولولاك لكنت بمنزلة الجذع الماتى لا أحرك بدأ ولا رجلاً ، فيمت الله تعالى ملكاً يقضى بينهما فيقول لهما : إن مثلكما كمثل رجل مقعد يصبر وآخر ضرير دخلاً بستانا فقال المقعد للضرير : إني أرى ههنا مزاراً لكن لأصل إليها فقال له الضرير : أر كني فتناولها فأبدا المتعدي ؟ فيقولان كلاهما فيقول لهما الملك : فأنكما قد حرمتما على أنفسكما - لا أراه صحيحاً لظهور الفرق بين المثال والممثل له فإن الحمل فيما نحن فيه لا اختيار له ولا شعور بوجه من الوجوه اللهم إلا أن يكون هناك شعور لكن لا شعور لنا به ، ولعل لنا عودة إن شاء الله تعالى لتحقيق هذا المقام ، ثم إن هذا التبديل كيفما كان يكون في الساعة الواحدة مرات كثيرة . فقد أخرج ابن مردويه ، وأبو نعيم في الحلية عن ابن عمر قال : فرئى عند عمر هذه الآية فقال كذب : عندي تصيرها قرأتها قل الإسلام فقال هاتها يا كعب فإن جئت بها سمعت كما سمعت من رسول الله ﷺ صدقتك قال : إني قرأتها قل ( كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ) في الساعة الواحدة عشرين ومائة مرة فقال عمر : هكذا سمعت من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن قال : « بلغني أنه يحرق أحدهم في اليوم سبعين ألف مرة كلما نضجتهم النار وأكلت لحومهم قيل لهم : عودوا فنادوا : »

( لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ) أي ليدوم ذوقه ولا ينفطم كقولك للعزيز : أعزك الله والتعبير عن إدراك العذاب بالدوق من حيث أنه لا يدخله نقصان بدوام الملازمة ، أو للاشعار بمرارة العذاب مع إيلاؤه أو لتنبية على شدة تأثيره من حيث أن القوة الذاتية أشد الحواس تأثيراً أو على سرائته للباطن ، ولعل السر في تبديل الجلود مع قدرته تعالى على إبقاء إدراك العذاب وذوقه بحال مع الاحتراق أو مع بقاء أبدانهم على حالها مصونة عنه أن

النفس ربما تنوّر دوافع الإدراك بالأحرار ولا تستبعد كل الاستبعاد أن تكون مصوبة عن أناليم والذباب صيانة منها عن الاحتراق قاله مولانا شيخ الإسلام بوقيل: لسرق ذلك أن في تنضج والتبديل نوع إياض فهم وتحديد حزن على حزن، وأذكر بعضهم نصح العلود بالمعنى المتبادر وتبديلها راعماً أن التبديل إنما هو للبرائين التي ذكرها الله سبحانه بقوله: (سراياهم من قطران) وسميت إسرائيل علوداً للحاورة، وفيما ترك للظاهر، ويوشك أن يكون خلاف المعلوم ضرورة، وأن السرايل لا توصف بالصبح وكانها مادعاد إلى هذا الرعم سوى استبعاد القول، يظهر، وليس هو بالبعيد من قدرة الله سبحانه وتعالى (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزاً) أي لم يزل متبعلاً بآلهام ولا يمانح، وقيل: إنه قادر لا يمتنع عليه ما يريد مما تواعد أو وعده (حَكِيمٌ ٥٦) في تدبيره وتقديره ومديب من يعذبه، واحدة تعبل لما فيها من الإصلاح والتبديل، وإظهار الاسم الحليل لتعليق الحكم مع ماسر مراراً.

(وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) عقب بيان سوء حال الكفرة ببيان حسن حال المؤمنين تكميلاً للسلسلة والمسرة، وقدم بيان حال الأولين لأن الكلام فيهم، والمراد بالموصول إما المؤمنون بفينا (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وسائر من آمن من أمة الأنبياء عليهم السلام أي إن الذين آمنوا بما يجب لإيمان به وعملوا الأعمال الحسنة (وَسَدَّخَلَهُمْ جَنَّاتُ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) رأ عبد الله - سيدخلهم - بالباء والضمير الاسم الحليل، وفي السنين تأكيد للوعد، وفي اختيارها هنا واختيار (سوف) في آية الكفر ما لا يحصى.

(جَنَّاتُ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) إعظاماً لثبته وهو حال مقدرة من الضمير المنصوب في (سَدَّخَلَهُمْ) وقوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مِمَّنْ أَرْوَجُ مَصْهُرَةً) أي من الخبيث والفساد وسائر المعايير والادباس والاختلاق الدينية والسماع الرديئة لا تفعل ما يوحش أرواحهم ولا يوجد فيهم ما يفر عن في محل الصب على أنه حال من جنات، أو حال ثانية من ضمير المنصوب أو أنه صفة لحيات بعد صفة، أو في محل الرفع عن أنه خبر للموصول بعد خبره والمراد أرواح كثيرة كما تدل عليه الأخبار (وَيَدْخُلُهُمْ طَلَاظِيلٌ ٥٧) أي فيبأناً لا جوب به، ودائماً لا يسجد الشمس ومجسداً لآخرة ولا فز، ورق: الله تعالى التميز فيه برحمته إنه أرحم الراحمين، والمرد بذلك إما حقيقة ولا يمتنع مع عدم الشمس وإما أنه إشارة إلى انتمه التامة الدائمة، والصليل صفة شتغف من لفظ الظن للتأكيد كما هو عاداتهم في نحو - يوم أيوم، وليل أليل - وقال الإدم المرزوق: إنه مجرد لفظ تابع لما اشتق منه وليس له معنى وصحى بل هو - كس - في قولك: حسن بسن، وقرئ (يدخلهم) بالباء عطف على (سيدخلهم) لا على أنه غير الإدخال الأول بالذات بل بالمتوان كما في قوله تعالى: (ولما جاء أمرنا ننجينا هوداً والذين آمنوا معه برحمة منا وننجيناهم من عذاب غلظ) .

هذا ومن باب الإشارة (يا أيها الذين آمنوا لا تعربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) خطاب لأهل الإيمان العلى، ونهر لهم أن يتأجروا رهم أو يقربوا مقام الحضور والمجاهة مع الله سبحانه وتعالى في حال كونهم سكارى حر الهوى ومحة الدب، أو يوم الغفلة حتى يصحوا ولا يشتغلوا بغير مولاهم، والمقصود النهي عن إشغال القلب بسوى الرب، وقيل: إنه خطاب لأهل المحبة والعشق الذين أسكرم

شراب ليل ومسامي ، بقوا حيارى مهوتين لا يميزون الخي من الخي ولا يعرفون لأوقات ولا يقدر على أدائه شرائط أصول فكأنهم فيهم : يا أيها المارة في وبعصا في السماوي السكارى من شراب محبتي وساميل أنسى ونسيهم قديم وزجيج قرس ومدمام عشقى وعقار مشاهدتى إذا كشفت لك حجابى وأنستكم فى مقام ربوبى ولا تكلموا بهوسكم أداء الرسوم الظاهرة لأنكم فى حجاب مشهدي ، وليس فى الحجاب تقييد ، وإذا سكتكم من سركم وصرتهم صاحبين بنعت التفكير وأدوا ما فرضت عليكم (وقوموا لله قانتين) وحاصله رفع التكليف عن المحدثين الغارقين فى حمار المشاهدة إلى أن يعقلوا ويصحووا ، فالإيمان على هذا محمول على الإيمان المعين والمعنى الأول أولى بالإشارة (ولاحظاً) أى ولا تقربوا الصلاة فى حال كونه بعداء عن الحق لشدة الميل إلى النفس ولذاتها (إلا عارى سبيل) أى سالكى طريق من طرق بتمتعها بقدر الضرورة كمورد طريق الاعتداء ، فأقل والمشرب لسد الرق أو الأكسار لعدم ضرورة الحر والقر وستر العورة ، أو المباشرة لحفظ النسل (حتى يذهبوا) وتطهروا ببناء التوبة والاستغفار وحسن التنصل والاعتذار (وإن كنتم مرضى) بأدواء الرذائل (أو على سفر) فى بداء الجهالة والحيرة لطلب الشهوات (أو جاء أحد منكم من الغائط) أى الاشتغال بوث المال ملوثاً بمحسنة (أو لامستم النساء) أى لارتمت النفوس وباشرتوها فى قضاء وطرها (فلم تجدوا ماء) عداً يمدكم إلى انقطاع عن ذلك (فتيمموا صعيداً طيباً) أى فاقصدوا صعيد استعدادكم أو ارجعوا إلى المرشدين أرباب الاستعداد (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) أى امسحوا ذوائكم وصحاتكم بما يتصاعد من أنوار استعدادهم فخلقوا بأخلاقهم واسلكوا سالكهم حتى تمنحى عنكم تلك الهيئات المهيمنة وتبقى أنفسكم صافية (إن الله كل سفواً) وهو محاصر منكم بمقتضى تلك الهيئات (غفوراً) يستتر الشين بالبر (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً) أى بعضاً (من الكتاب) وهو اعترافهم بالحق مع احتياجهم برؤية الحق (يشتركون فى الضلالة) ويتركون التوحيد الحقيقي (ويريدون) مع ذلك (أن تضلوا السبل) الحق وهو للتوحيد الصرف وهدم رؤية الأعباء تكونوا مثلهم (والله أعلم) أعدائكم وعيهم أولئك الموصوفين بما ذكره سبب عداوتهم لهم اختلاف الأسماء الطاهرة فيهم ، ولذا ودوا فكفيرهم (ركن بالله وإياً) بل أمورهم بالتوفيق لطريق التوحيد (وكفى بالله نصيراً) يصركم على أعدائكم فلا يستطيعون إيذكم وردكم عما أنتم عليه من الحق (من الذين هادوا) رجعوا عن مفضى الاستعداد من نقي السوى إلى مساوات لهم أنفسهم واستنتجته أفكارهم وأيديته أضلهم ودعت إليه سلوكهم الرسمة (بحرفون الكلم عن مواضعه) بمحمل أن يراد بالكلم معناها الظاهر أى أنهم يقولون جميع ما يشعر ظاهره بالوحدة على حسب إرادتهم ذاعين أنه لا يمكن أن يكون غير ذلك مراد الله تعالى لا نصيباً ولا دعماً لا عبارة ولا إشارة ويحتمل أن يراد بها هذه الممكّنات فإنها كلم الله تعالى بمعنى الدوال عليه ، أو كلمه بمعنى آثار كلمه أغنى كل المتعددة حسب تعدد تعلقات الإفادة ومعنى تحريفها عن مواضعها إمامتها عما وضعها الله تعالى فيه من كونها ظاهراً اسمياً ويشترط لها وجوداً غير وجود الله تعالى (ويقولون سمعنا) ما يشعر بالوحدة أو سمعنا ، يقال فى هذه الممكّنات (وعصية) فلا تقول بما تقولون ولا تنقد ما تعقدون (ويقولون) أيضاً فى أثناء مخاطبتهم للمعارف مستحيين مستهزئين به (اسم) ما يعارض ما تدعيه (غير مسموح) أى لا أسمك الله (وراع) يسوء رعيه ، لرعيته وهى حماقه (لياً) بأنفسهم رطعناً فى الدين) الذى عليه المدعى به (يا أيها الذين آمنوا أوتوا الكتاب) أى هموا به الظاهر ولم يفهموا ما أشار إليه

من علم الماخذ (آمنوا به) على قلوب أوليائى من العلم القديس (مصدقاً لما معكم) من علم الظاهر إذ كل باطل يخالف الظاهر فهو باطل (من قبل أن نطس وجوهاً) وهى وجوه القلوب بالعلم (فردناها على أديارها) نظرة إلى الدنيا وادخارها بعد أن كانت فى أصل الفطرة متوجهة إلى ما فى الميثاق الأول (أو سجنهم) فإلما أصحاب السبت) فمسخ صورهم المعصومة كما مذهبنا صور اليهود الحسية، ويحتمل أن يكون هذا خطأ من أوتى كتاب الاستعداد أمرهم بالإيمان الحقيقى وهم مدمم ما زالوا استعدادهم وردمهم إلى أسفل سافلين، وإلما دمهم بالمسخ وإن الله لا يفسد أن يشرك به) إلا بالتوبة عنه كشدته غيرته، لا أحد أغير من الله (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) أن يغفر له تاب أو لم يتب، وقد ذكروا أن الشرك ثلاث مراتب ولكل مرتبة توبة: فترك جلى بالأعيان، وهو لهوام كعبدة الأصنام والكواكب مثلاً، وتوبته يظهر اليهودية فى إثبات الرواية مصداقاً يسر والملائية، وشرك خفى بالأوصاف، وهو الخواص وهو رشوب لعبودية بالاتفات إلى غير الرواية - وتوبته بالاتفات عن ذلك الالتفات وشرك أخفى لخواص الخواص وهو الآتية - وتوبته بلوحدة هو فى فناء الناسوتية فى بقاء اللاهوتية (ومن يشرك بالله) أى شرك كل من هذه المراتب (فقد افترى) وارتكب حسب مرتبته (إثماً عظيماً) لا يقدر فسه (ألم نرى إلى الذين يزكون أنفسهم) كعلماء السوء من أهل أقطار الدين لم يحصلوا من علومهم سوى لعجب والكبر والحسد والحقد وسائر الصفات لردية (بل الله يزي من يشاء) فالعارفين به الدرب لا يرون لأنفسهم فعلاً، ويحتمل أن يكون هذا تعجباً عن يرى نفسه نفسه وسلك فى مسالك القوم على رأيه غير معتمد على مرب مرشد له من ولى كامل أو أنارة من علم يلى كعص المتفاسفين من أهل الرياضات (أنظر كيف يفترون على الله المكذب) مادعاء تركية نفوسهم من صفاتها وما تركت أو بالتعدل صفات الله تعالى إلى أنفسهم مع وجودها (وكنى به إثماً صيداً) طاهرراً لاجتماعه فيه (ألم نرى إلى الذين إتوا نصيلاً) نصاً من الكتاب الجاهل، وأشير به إلى علم الظاهر (يؤمنون بالجنات) أى عجمت النفس (والطغوت) أى طاغوت الحوى فيميلون مع أنفسهم وهوهم (ويقولون للذين كفروا) أى لاجل الذين سترؤ الحق (هؤلاء أهدى من الذين آمنوا) الإيمان الحقيقى (سبيلاً أولئك الذين لهم الله) أى أبعدهم عن معرفته وقربه (ومن يلى) أى يبعده الله عن ذلك (ولن نحده له نصيراً) يهديه إلى الحق (أه له نصيب من المثلث فإذا لا يؤتون الناس شيئاً) ذمهم بليلخل الذى هو الوصية الكبرى عند أهل الله تعالى (أم يحسدون الناس على ما أتاهم الله من فضله) من المهره وإعزازهم بين خلقه وإرشادهم لمن استرشدتم (فقد آتينا آل إبراهيم) وهم المتبعون له على ملته من أهل الحق والخلة (الكتاب) أى علم الظاهر أو الجمع له ولعلم الباطن (والحكمة) علم الباطن أو بطلن الباطن (وآتيناهم ملكاً عظيماً) وهو الوصول إلى العين وعدم الوقوف عند الآخر (إن الذين كفروا آياتنا) أى حجبوا عن تجليات صفاتنا وأفعالنا أو أنكروا على أوليائنا الذين هم مظاهر الآيات (سوف نصليهم ناراً) عظيمة وهى نار القهر والحجاب، أو نار الحسد (لما نصبت جلودهم) وتقطعت أمانى نفوسهم الأمانة ومقتضيات هواها (بدلهم جلوداً غيرها) بتجدد نوع آخر من أنواع تجليات القهر أو تتجدد نعمة أخرى تظهر على أوليائنا الذين حسدوهم وأنكروا عليهم (ليدفعوا العقاب) ماداموا منغمسين فى أحوال الرذائل (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات) أى الأعمال إلى يصلحون بها لقول التجليات (ست نخلعهم جنات تجري من تحتها الأنهار) من ماء الحكمة ولبن الفطرة وخمر الشهود وعس استكشف (عالمين فيها أبداً) إلهاماً ورواحهم

المناضة عليها ما يروى بها (لهم فيها أرواح) من التحليات التي يلبسون بها (مظهره) من لوث القصر وندخلهم طلائعاً طليلاً وهو ظل الوجود والصفات الإلهية وذلك عمود انشراحهم ، أسأل الله تعالى من فضله فلا يصل إلا فضله ، ثم إنه سبحانه وتعالى أرشد المؤمنين بأفع وجهه إلى بعض أمهات الاحتمال الصالحة فقال عز من قائل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ أخرجه ابن مردويه عن طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : لما فتح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكة دعا عثمان بن أبي طلحة فلما أتاه قال : أرني المفتاح فأنا به فلما بسط يده إليه قام عباس فقال : يا رسول الله بأي أمت وأي أجملة لي مع السقاية فكشف عثمان يده فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : أرني المفتاح يا عثمان فبسط يده يعطيه ، فقال العباس مثل كلمته الأولى فكشف عثمان يده ، ثم قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : يا عثمان إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فهي المفتاح ، فقال : هاهنا بأمانة الله تعالى فقام فصيح الكعبة فوجد فيه أمثال إبراهيم عليه السلام معه قداح يستقسم بها فقال رسول الله ﷺ : ما للمشركين قائلهم الله تعالى وما مشرك إبراهيم عليه السلام وشأن القداح وأز ذلك ، وأخرج مقام إبراهيم عليه السلام وكان في الكعبة ، ثم قالوا أنها الناس هذه المظنة ، ثم خرج صفاف مائيت ، ثم نزل عليه جبريل عليه السلام - فيما ذكر لنا - برد المفتاح فدعا عثمان ابن أبي طلحة فأعطاه المفتاح ثم قال : (إن الله يأمركم) الآية .

وفي رواية الطبراني وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال حين أعطى المفتاح : خذوها يا بني طاحنة خالدة تالفة لا يزعها منكم إلا ظالم » يعني سدانة الكعبة ، وفي تفسير ابن كثير وأن عثمان دفع المفتاح بعد ذلك إلى أخيه شيبة بن أبي طلحة فهو في يد ولده إلى اليوم ، وذكر الثعلبي ، والبعري ، والواحدي « أن عثمان استمع عن إعطاء المفتاح للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال : لو عدت أنه رسول الله لم أؤمنه فلو على كرم الله تعالى وجهه يده وأخذه منه فدخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الكعبة وصلى ركعتين فلما خرج سأله العباس أن يجمع له السدانة والسقاية فزات فأمر علياً كرم الله تعالى وجهه أن يرد ويعتذر إليه وصار ذلك سبباً لاسلامه ونزول الوحى بأن السدانة في أولاده أبداء وما ذكرناه أوى بالاعتبار .

أما أولاد عثمان لا يشعرون إلا المعروف عند أهل السير أن عثمان بن طلحة أسلم قبل ذلك في هذه الحضيبة مع خالد ابن الوليد . وعمر بن العاص كما ذكره ابن إسحق ، وغيره . وجرم به ابن عبد البر في الاستيعاب . والنووي في تهذيبه . والذهبي وغيرهم ، وأما ثاب فلما فيه من المخالفة لما ذكره ابن كثير ، وقد نصوا على أنه هو الصحيح ، وأما ناكلاً فلا أن المفتاح على حد لا يبعد أمانة لأن علياً كرم الله تعالى وجهه أحسن منه تهرأ وما هذا شأنه هو العصب لا الأمانة فقولنا بأن اسمية ذلك أمانة لأن الله تعالى لم يرد نزعها منه وأمر للاشارة إلى أن العاصب يجب أن يكون فائزاً في قصد الرد ، أو إلى أن علياً كرم الله تعالى وجهه لم قصد أخذه الخير وكان أيضاً يأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل كالمؤمن في أنه لا دس عليه لا يخلو عن بعد ، وأياً ما كان فالخطاب بهم كل أحد - كما أن الأمانات ، وهي جمع أمانة مصدر سمي به المقبول - نعم الحقوق المتعقبة بينهم من حقوق الله تعالى وحقوق العباد سواء كانت فعلية أو قولية . أو اعتقادية ، وعموم الحكم لا تنافي خصوص السبب وقد روى ما يندل على العموم عن ابن عباس ، وأبي . وابن مسعود . والبراء بن عازب . وأبي جعفر . وأبي عبد الله رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وإليه ذهب الأكثر ، وعن زيد بن أسلم - واحتاره الجبتي . وغيره .

أن هذا خطاب لولاة الأمر أن يقوموا برعاية أربعة وجوههم على موجب الدين والشرعة ، وعدوا من ذلك توليه المذنب مستحقها ، وحلوا الخطاب الآتي هم أيضا ، وفي تصدير الكلام - بأن - الدلالة على التحقيق وإظهار الاسم الجليل وإيراد الأمر على صورته الإخبار من الصخامة وتأنيده وجوب الامتثال والدلالة على الاعتناء بشأه مالا مزيد عليه ، ولهذا ورد من حديث ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :

« لا إيمان لمن لا أمانة له » .

وأخرج البيهقي في الشعب عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « أدمع إذا كر بك فلا عليك فيما فأنك من الدنيا حفظ أمانة وصدق حديث . وحسن خليفة . وعنه طبعه » .

وأخرج عن ميمون بن مهران « ثلاث تؤدين إلى البر والفاجر - الرحم توصل مرة فانت أولاهجرة . والامانة تؤدى إلى البر والفاجر . والعهد يوفى به للبر والفاجر » ، وأخرج مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : ثلاث من كثر فيهن فهو منافق وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم - من إذا حدث كذب . وإذا وعد أخلف . وإذا أؤتمن حن » ، والأخبار في ذلك كثيرة ، وفرت الأمانة بالامراد ، والمراد الجس لا اليهود أى يأمركم بأدائه أى أمانه كانت .

( وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ) أمر بإيصال الحقوق المتعلقة بدم الغير إلى أصحابها إثر الأمر بإيصال الحقوق المتعلقة بدمهم ، قالوا للمعطف ، والظرف متعلق بما بعد أن وهو معطوف على ( أن تؤدوا ) والجار متعلق به أو بمقدروهم حالا من ما قبله أى يأمركم ( أن تحكموا ) بالأحاف والسوية ، أو متلبسين بذلك إذا قضيت بين الناس من يتعد عليه أمركم أو يرضى بحكمكم ، وهذا مبنى على مذهب من يرى جواز تقدم الظرف المعمول لما في حين انوصول الحرفي عليه ، والفصل بين حرف المعطف والمعطوف بالظرف ، وفي التسهيل الفصل بين المعطف والمعطوف إذا لم يكن فعلا بالظرف والجار والجرور جاز وليس ضرورية خلافا لأبي علي ، ولقباهم الخلاف في المسألة ذهب أبو حبان إلى أن الظرف متعلق بمقدور يفسره المذكور أى - وأن تحكموا إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا - ليسل بما تقدم ، ولا يجوز تعلقه بما قبله لعدم استقامة المعنى لأن تأدية الأمانة ليست وقت الحكومة ، والمراد بالحكم مكان عن ولاية عامة أو خاصة ، وأدخلوا في ذلك ما كان عن تحكيم .

وفي بعض الآثار أن صيين ارتعدوا إلى الحسن رضى الله تعالى عنه بن على كرم الله تعالى وجهه في حط كتبه وحكماء في ذلك لحكم أى الخفايا أجود فيصره على كرم الله تعالى وجهه فقال يا بنى أنظر كيف تحكم فإن هذا حكم والله تعالى سائلك عنه يوم القيامة ( إِنَّ اللَّهَ نَعِمَ بِعَظَمِكُمْ ) جملة مستأنفة مقررة لمضمون ما قبلها متضمنة لمزيد اللطف بالمخاطبين وحسن استعانتهم إلى الامتثال وإظهار الاسم الأعظم اثرية المهابة هو اسم ( إن ) وجملة ( نعم بعظمتكم ) خبرها ، و ( ما ) إما بمعنى الشئ معرفة بامة ، و ( يعظمتكم ) صفة موصوف محذوف وهو المخصوص بالمدح ، أى نعم الشئ شئ يعظمتكم ، ويجوز - نعم هو أى الشئ شئ يعظمتكم به - والمخصوص بالمدح محذوف ، وإما بمعنى الشئ وما بعده صلتها وهو فعل - نعم هو المخصوص محذوف أيضا ، أى نعم الذى يعظمتكم به تأدية الأمانة والحكم بالعدل - قاله أبو البقاء - ونظر فيه بأنه قد تقرر أن فعل - نعم - إذا كان مظهرا لزم أن



يكون محلي بلام الجلس أو مضاعف إلى كافي المقصود، وأجيب أن سيوفه جورقة (ما إذا كانت معرفة قلعة  
معناه، وأن السراج أيضا جورقاً، فقام الموصولة لأنها في معنى المعروف، اللام هو مختص بقول يرفوع (ما)  
تيميراً بأيتها مساوية للمضمر في الألف، فلا تيمير لأن التيمير لا يلزم الجس المجزأ، أجب منع كما هي مساوية له لأن  
المراد بها شيء عظيم، والضمير لا يدل على ذلك، من العرب ما قل (ما) كلمة فديرة، وقد تقدم الكلام  
فيها في (لما) من القراءات قرآن الله كأل سمياً، بجميع المسموعات ومنها أو لك بصير ٥٨، وكل  
شيء، ومن ذلك أمثالكم، في الجملة وعد ووعيد، وهو روى أن النبي ﷺ قال لعلى كرم الله تعالى وجهه، سؤرين  
لخصمين في لحظك ولقطك، يأتى به الذين آمنوا بعد الأمر - بحانه ولأن الامور بالعموم والخصوص  
أداء الأمانة والعدل في الحكومة أمر الناس بإطاعتهم في ضمن إطاعته عز وجل وإطاعة رسوله ﷺ حيث  
قادر من قائل: (طيعوا الله) أي الزموا طاعته فيما أمركم به ونهاكم عنه (طيعوا الرسول) أي لموت  
لبليغ أحكامه إليكم في كل ما يأمركم به ونهاكم عنه أيضاً، وعن السكاوي أن المعنى (أطيعوا الله) في أمثالكم  
(وأطيعوا الرسول) في السب، والأول أولى وأعاد الفعل وإن كانت طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله تعالى  
اعتقادهما بآياته عليه الصلاة والسلام وقصداً لثبوتهم أنه لا يجب امتناع ما ليس في القرآن وإذاً ما كان له استقلاله  
بالطاعة لم يثبت لغيره، ومن ثم لم يعد في قوله سبحانه (وأولى الأمر منكم) أي إذا ما نهىهم لا استقلال لهم  
فيها استقلال الرسول ﷺ، وأحلف في أمرهم هم خصيصاً، أمر المؤمنين في عهد الرسول ﷺ وعده ويذكر  
فيهم الخلفاء والسلاطين والقضاة وغيرهم، وقيل: المراد بهم أمراء السرايا، وروى ذلك عن أبي هريرة، ويمعن  
ابن مهران، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن السدي، وأخرج ابن عباس عن أبي صالح عن ابن عباس  
وصى الله تعالى عليهما قال: بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد في سرية، وفيها عمار بن ياسر مساروا على  
القوم ليس يريدون قتلاً بل هو قريباً منهم عرسوا وأنهم ذرأه عيسى (١) فأحرقهم فأصبحوا قد هربوا غير  
رجل أمر أهله جمعوا متاعهم ثم أهل يمشي في طلبه الليل حتى أتى عسكر خالد يسأل عن عمار بن ياسر فأره  
فقال يا أبا اليقظان إني قد أسلمت وشهدت أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن قومي لم يسمعوا  
بكم هربوا وإني، فثبت فهل إسلامي باقى عندك وإلا هربت؟ فقال عمار بن ياسر: نعم فأتهم فأقام فما أصبحوا  
أغار خالد فلم يجد أحداً غير الرجل فأخذه وأخذ ماله فباع عماراً الخبر فأتى خالد فحدثه عن الرجل فانه  
قد أسلم وهو في أمان فني، قال خالد: ومم أنت نجير؟ فاستأجره وأرسله إلى أبي موسى صلى الله تعالى عليه وسلم فاجاز  
أمان عمار، ونهاه أن يجر الكنية عن أبي موسى فاستأجره عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال خالد: يا رسول الله  
أتترك هذا العبد الأجدع يشتمني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: يا خالد لا تنسب عماراً قال من سب  
عماراً أسسه الله تعالى ومن أسفه عماراً أمضته الله تعالى ومن من عماراً أسسه الله تعالى فذهب عمار فقام معه خالد  
حتى أحد ثوباً فاعتذر إليه فرضى، فأمر الله تعالى هذه الآية ووجه التخصيص عن هذا أن في عدم إصابتهم  
ولا سلطان ولا حضرة مفصلة عظيمة، وقيل: المراد بهم أهل أعم، وروى ذلك عن ابن عباس،  
وجازى عبد الله، ومجاهد، والحسن، وعطاء، وحده، واستدل عليه أبو حنيفة بقوله تعالى: (ولو رزوه

إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم بالدين والسياسة (فإن العلماء هم المستنبطون المستخرجون للأحكام، وحمله كثير - وليس بعيد - على ما يعبر لجميع لساوئ الأسماء لهم لأن للأمر تدبيراً من الحس والقتال وللعلماء حفظ الشريعة وما يجوز وما لا يجوز، واستشكل رادة العلماء لقوله تعالى ﴿فَإِنْ تَرَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَانْصِبُوا عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الْأَرْشَادِ أُولِي الْأَرْشَادِ﴾ والمعنى فإن تارعتهم أيها المؤمنون أنتم وأولو الأمر من أمور الدين ﴿فَرُدُّوهُ﴾ فارجعوا فيه ﴿إِلَى أَهْلِ كِتَابِهِ﴾ أي إلى كتابه ﴿وَالرُّسُولِ﴾ أي إلى رسوله، ولا شك أن هذا ما يلائم حل أولي الأمر على الأمراء دون العبد لأن الناس والدمعة منارة الأمراء في بعض الأمور وليس لهم منارعة العلماء إذ المراد بهم المجتهدون والناس من سواهم لا يبادعونهم في أحكامهم. وجعل بعضهم الخطاب فيه لأولي الأمر على الاستفاضة ليصح إرادة العلماء لأن المجتهدين أن يتارع بعضهم بعضاً بجدة ومهاجة ويكون المراد أمرهم بالتمسك بما يقتضيه الدليل، وبإل على إرادة الأعم يجوز أن يكون الخطاب للمؤمنين وتكون المنارعة بينهم وبين أولي الأمر باعتبار بعض الأفراد وهم الأمراء، ثم إن وجوب الطاعة لهم ما داموا على الحق فلا يجب طاعتهم فيما يخالف الشرع، فقد أخرج ابن أبي شيبة عن عبيد بن كرم الله تعالى وجهه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا طاعة لأمر في معصية الله تعالى»، وأخرج هو وأحمد، والشيخان، وأبو داود، والنسائي عنه أيضاً كرم الله تعالى وجهه قال: «عند رسول الله ﷺ سريره واستعمل عليهم رجلاً (١) من الأنصار فأمرهم عليه الصلاة والسلام أن يسمعوا له ويطيعوا فأعضوه في شئ فقال: اجعلوا لي خطبة فجمع له خطبة قال: أودعوا بارأ فأودعوا بارأ قال: ألم يأمركم ﷺ أن تسمعوا له ويطيعوا؟ قالوا: بلى قال: فادخلوها فظفر بعضهم إلى بعض وقالوا: إنا أمرنا بالسمع والطاعة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم من الناس من سكن عصبه وطفئت النار فله قدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له ذلك فعزل عليه الصلاة والسلام لو دخلوها ماخرجوا منها إنما لطاعة في المعروف».

وهل يشمل المباح أم لا؟ فيه خلاف، قيل: إنه لا يجب طاعتهم فيه لأنه لا يجوز لأحد أن يحرم ما حله الله تعالى ولا أن يحبس ما حرمه الله تعالى، وقيل: يجب أيضاً كما أمر عليه الحصكفي وغيره، وقال بعض عظمى الشافعية: يجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ما لم يأمر بحرم، وقال بعضهم: الذي يظهر أن ما أمر به تعالى فيه مصلحة عامة لا يجب امتثاله إلا طاهراً فقط بخلاف ما فيه ذلك فإنه يجب ما طاهراً أيضاً، وكذا يقال في المباح الذي فيه ضرر لمأمور به، ثم هل العبرة بالمباح والمنسوب للأمور به باعتقاد الأمر، فإذا أمر بمباح عند من عند الأمر يجب امتثاله طاهراً وهو طاهر أو المأمور يجب طاهراً أيضاً وبالعكس وبالعكس ذلك كل محتمل؟ وظاهر إطلاقهم في مسألة أمر الإمام أساس بالصوم للاستسقاء الذي لا لهم لم يفصلوا بين كون الصوم بالمأمور به هناك من عدم الأمر أو لا، وأبدنا فرده في باب الاعتقاد من أن العبرة باعتقاد المأمور لا بالإمام، ولم أقف على ما قلته أصحابنا في هذه المسألة فليراجع هذا، واستدل بالآية من أنكر القياس وذلك لأن الله تعالى أوجب الرد إلى الكتاب والسنة دون القياس، والحق أن الآية دلل على إثبات القياس بل هي متضمنة لجميع الأدلة الشرعية، فإن المراد بالطاعة لله العمل بالكتاب، وبطاعة الرسول العمل بالآية، وبالرد إليهما القياس

لأن رد المحتلف فيه الغير المعلوم من النص إلى المخصوص عليه إنما يكون بالتخييل والبناء عليه ، وليس المقاس شيئاً وراء ذلك ، وقد علم من قوله سبحانه : (إن تازعتم) أنه عند عدم التراجع به لم يأتوا اتفاق عليه وهو الاجماع (إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) متعلق بالآمر الأخير الوارد في محل النزاع إذهاب المحتاج إلى التعداد عن المخالفة ، وجواب الشرط محذوف عند جمهور البصريين ثقة بدلالة المذكور عليه ، والكلام على حده - إن كنت أباي فأصمى - فإن الإيمان بالله تعالى يوجب امتثال أمره ، وكذا الإيمان باليوم الآخر لما فيه من العقاب على المخالفة (ذلك) أي الرد المأمور به العظيم الشأن ولو حمل - كما قيل - على جميع ما سبق على التصريح لمحسن وقال الطبرسي : (له إشارة إلى ما تقدم من الأدامر أي طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأول الأمر ، ورد المشارع فيه إلى الله والرسول عليه الصلاة والسلام) (خير) لكم وأصلح (وأحسن) أي أحمد في نفسه (تأويلاً ٥٩) أي عاقبة ، قاله قتادة ، والسدي ، وأبريد ، وأصل التفضيل في الموضوعين للأيذان بالسكالك على خلاف الموضوع له ، ووجه تقديم الأول على الثاني أن الأغلب تعلق أنظار الناس بهمهم ، وقيل : المراد (خير) لكم في الدنيا ، (وأحسن) عاقبة في الآخرة ، ووجه التقديم عليه أظهر . وعن الزجاج أن المراد (أحسن تأويلاً) من تأويلكم أتم إياه من غير رد إلى أصل من كتاب الله تعالى وستة بنية عليه السلام ، فالتأويل إما بمعنى الرجوع إلى المآل والمآفة ، وإما بمعنى بيان المراد من اللفظ الغير الطاهر منه ، وكلاهما حقيقة ، وإن غلب الثاني في العرف ولذا يقابل التفسير .

(الم تر) خطاب للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وتعييب له عليه الصلاة والسلام أي ألم تنظر أو ألم يته عليك (إلى الذين يرعون) من الزعم ، وهو كما في القاموس ثلاث القول : الحق والباطل والكذب ضد ، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه يوم من هذا قيل : إنه قول بلا دليل ، وقد كثرت استعماله بمعنى القول بالحق ، وفي الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم «رعم جبريل» وفي حديث صمام بن ثعلبة رضى الله تعالى عنه «رعم رسولك» وقد أكثر سيويه في الكتاب من قوله : «رعم الخليل كذا» في أشياء يرخصها - وفي شرح مسلم للنووي أن رعم نزل هنا بمعنى القول ، والمرد ، هنا مجرد الادعاء أي يدعون (أنهم) آمنوا بما أنزل إليك كما في القرآن .

هو ما أنزل إلى موسى عليه السلام (مر قبلك) وهو التوراة ، ووصفوا بهذا الادعاء لنا كيد التعجيب وتشديد التوبيخ والاستفاح ، وقرئ (أنزل) و(أنزل) بالياء ليعاقل (يريدون أن يتعاضدوا إلى الطغوت) بيان محل التعجيب على قيس بطائره : أخرج الترمذي وابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رجلاً من المدافعين يقال له بشر : خاصم يهودياً فدعاه اليهود إلى النبي ﷺ ودعاه المنافق إلى كعب بن الأشرف ، ثم اتفعا احتكما إلى النبي ﷺ فضلى لليهودى فلم يرخص المنافق وقال تعدل تعاضداً إلى عمر بن الخطاب فقال لليهودى لعمرك رضى الله تعالى عنه : قضى لارسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يرخص بخصائمه ، فقال للمنافق أ كذا ؟ قال نعم ، فقال عمر : مكانك حتى أخرج اليكما فدخل عمر فاشتم على سيفه ثم حرج فضرب عنق المنافق حتى يرد ثم قال : هكذا أقضى لمن لم يرخص بقضاء الله تعالى ورسوله ﷺ «نزلت» ، وفي بعض الروايات «وقال جبريل عليه السلام إن عمر فرق بين الحق والباطل وسماه النبي ﷺ النار ورضى الله تعالى عنه» ، والطاغوت على هذا كعب

ابن الاشراف ، وإطلاقة عليه حقيقة بناء على أنه بمعنى كثير الطعنان ، أو أنه علم لقب له كالصديق - لعمري رضي الله تعالى عنه ، ولعله في مقابلة الطاغوت ، وفي معناه كل من يحكم بالباطل ويؤثر لآلئيه ، ويحتل أن يكون الطاغوت بمعنى الشيطان ، وإطلاقة على الآخر من الاشراف إما استعارة أو حقيقة ، والتجوز في إسناد التحاكم إليه بالسنة الإيقاعية بين العمل ومفعوله ، بواسطة ، وقيل لأن التحاكم له تحاكم إلى الشيطان من حيث أنه العمل عليه فله عن الشيطان إليه على سبيل المجاز المرسل وأخرج الطبراني سند صحيح عن ابن عباس أيضاً قال : كان أبو يرزة الأسلمي كاتب يقضى بين اليهود فيما يتنافرون فيه فتنازل إليه فأس من المسلمين فأقول الله تعالى فيهم الآية .

وأخرج ابن جرير عن السدي كان الناس من يهود قريظة هم النصير قد أسلموا ووافق بعضهم ، وكانت بينهم خصومة في قتل أبي الماهون منهم إلا التحاكم إلى أبي يرزة فباطلوا إليه فسألوه فقال أعظموا المقمة ، فقالوا ذلك حشرة أو ساق فقال : لا بل مائة رسق ، فأبوا أن يعطوه فوق العشرة ، فأمر الله تعالى فيهم ما تسمعون ، وعلى هذا في الآية من الإشارة إلى نفع التحاكم نفسه لا يحق ، وهو أيضاً بأسبب بوصف المنافقين : دعاء الإيمان بالتوراة ، ويمكن حمل خبر الطبراني عنه بحمل المسلمين فيه على المنافقين من أسلم من قريظة ، والنصير هو قوله **وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ** .

في موضع الحال من ضمير (يريدون) وفيه تأكيد للتعجيب طالع السابق ، والضمير المحمور وراجع إلى الطاغوت وهو ظاهر على تقدير أن يراد منه الشيطان ، ولا فهو عائذ إليه باعتبار الوصف لا الذات ، أي أمروا أن يكفروا بمن هو كثير الطعنان أو شبيه بالشيطان ، وقيل الضمير للتحاكم المضموم من (بعد كوا) - وفيه بعد هو قرأ عباس ابن المفضل بهاء قرئ من ، والضمير أيضاً للطاغوت لأنه يكون للواحد والجمع ، وإذا أريد الثاني أنت باعتبار معنى الجماعة ، وقد تقدم **(وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ٦٠)** عطاف على الجملة الحالية داخلة في حكم التعجيب ، وفيها على بعض الاحتمالات وضع المطهر موضع المضمر على معنى (يريدون أن يتحاكوا إلى الشيطان) وهو بصدد إرادة إصلاحهم ولا يريدون أن يتحاكوا إليك وأنت تصدد لإرادة هدايتهم ، (ضلالاً) إما مصدر مؤكد للفعل المذكور بحذف الزوائد على حد ما قيل في (أنتكم من الأرض ناساً) وإماماً أكد لفعله المنطوق عليه بالمدكور أي يفضلون ضلالاً موصفه بالبعد الذي هو نعت موصوفه للبالغة **(وَأَدَّاهُ قِيلَ لَهُمْ)** أي لأولئك الزاعمين **(تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ)** في القرآن من الأحكام **(وَأِلَى الرَّسُولِ)** اسمعوا للحكم بذلك **(وَأَيَّتْ)** أي أصبرت أو عذبت **(الْمُتَّقِينَ)** وهم الراعون ، والاصهار في مقام الإصهار للتسهيل عليهم بالنفاق وضعهم به والإشعار بعة الحكم أي رأيتهم لما فهم **(يَصُدُّونَ)** أي يعرضون **(عَنْكَ صُدُّوا ٦١)** أي إعراساً أي إعراض هو مصدر مؤكد لفعله وتوحيته للتفخيم ، وقيل : هو اسم المصدر الذي هو الصد ، وعري إلى الخليل ، والظاهر أنه مصدر لصد اللارم ، والصد مصدر للتدعى ، ودعوى أن يصدون هنا متعد حذف مفعوله أي يصدون المتحاكين أي يمنعونهم عما لا حاجة إليه ، وهذه الجملة تكملة لمادة التعجيب ببيان إعراضهم صريحاً عن التحاكم إلى كتاب الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم إثرياً ببيان إعراضهم عن ذلك في ضمن التحاكم إلى الطاغوت ، وقرأ الحسن (تعالوا) بضم اللام على أنه حذف لام الفعل اعتباراً بما قالوا إنما باليت به بآلة ، وأصلها بالية كد فيه ، وكما قال الكسائي في آية : إن أصلها آية كفاعلة فصارت اللام فاللام خصمت للواو من ذلك قول أهل مكة : (تعال) بكسر اللام للرافة وهي لغة مسدوعة أثبت ابن جني فلا عبرة بمن من داهن هشام الحدادي



من الذنوب ، ثم اختلف في ذلك فقال الجبائي : لا يكون ذلك إلا عقوبة في التائب ، وقال أبو هاشم : يكون ذلك لطفاً •

وقال القاضي عبد الجبار : قد يكون لطفاً وقد يكون جراً وهو موقوف على الدليل •

( وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ) تهديد لبيان خطئهم باشتغالهم بستر تارجانياتهم بهشيم اعتذارهم الباطل وعدم إطاعتها بما التوبة أي وما أرسَلنا رسولا من الرسل لشي من الأشياء إلا ليطاع بسبب إذنه تعالى وأمره المرسل إليهم أن يطيعوه لأنه مؤد منه مرشاه طاعته طاعته ومعصيته أو بتيسيره وتوفيقه سبحانه في طاعته ، ولا يعني مافي المدول عن الضمير إلى الاسم الجليل ، واحتج المعتزلة بالآية على أن الله تعالى لا يريد إلا الخير والشر على خلاف إرادته ، وأجاب عن ذلك صاحب التيسير بأن المعنى إلا ليطيعه من أذن له في الطاعة وأرادها منه ، وأما من لم يأذن له فمريد عدم طاعته فلذا لا يطيعه ويكون كافراً ، أو بأن المراد إلزام الطاعة أي وما أرسَلنا رسولا إلا لإلزام طاعته الناس لثبات من اتقاد ويماقب من سلك طريق العناد فلا تنهض دعواه الاحتجاج بها على مدعاهم ، واحتج بها أيضاً من أثبت الغرض في أفعاله تعالى وهو ظاهر ، ولا يمكن تأويل ذلك بكونه غاية لا غرضاً لأن طاعة الجميع لا تقترب على الإرسال إلا أن يقال إن العاية كونه معطافاً بالإذن لا للكل إذ من لا إذن له لا يطيع ، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة ( وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ) وعرضوها للدار بالنعاق والتعاكم إلى الطاعات ( جَاهِدُوا ) على إثر ظلمهم بلا ريث متوسلين بك تائبين عن جانيهم غير جامعين - حشماً وسوء كيلة - باعتذارهم الباطل وأيمانهم الفاجرة ( فَاسْتَخَفُّوا اللَّهَ ) لذنوبهم وزعموا محام عليه وندموا على ما فعلوا •

( وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ) وسأل الله تعالى أن يغفر ذنوبهم ويغفر ذنوبهم ، وفي التفسير - باستغفر - الخ دون استغفرت فحيم لئلا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث عدل عن خطابه إلى ما هو من عظيم صفاته على طريق - حكم الأمير بكنا - مكان حكمت ، وتعظيم لاستثماره عليه الصلاة والسلام حيث أسنده إلى لفظ منى عن علوم مرتبة ( لَوْ جَفَّوْا اللَّهَ تَوَاباً رَحِيماً ) أي لعلوه قابلاً لذنوبهم متمضلاً عليهم بالتجاوز مما سلف من ذنوبهم ، ومن غفر - الوجدان - المصادقة كان الوصف الأول حالاً ، والثاني بدلاً منه ؛ أو حالاً من الضمير بهاد مثله ، وفي وضع الاسم الجامع موضع الضمير إيدان بفضامة القبول والرحمة ( فَلَا وَرَبِّكَ ) أي - فوديك - و ( لا ) مزيدة لتأكيد معنى القسم لتأكيد الذي في جوابه أعني قوله تعالى : ( لَا يَزِيدُكَ ) لأنها زادت في الإثبات أيضاً كقوله تعالى : ( فَلَا أَقْسَمُ بمواقع النجوم ) وهذا ما اختاره الزحشرى ومتابعوه في ( لا ) التي تذكر قبل القسم ، وقيل : إنها ردلفقد أي لا يكون الأمر بما زعمتم ، واختاره الطبرسى ، وقيل : مزيدة لتأكيد النفي في الجواب ولتأكيد القسم إن لم يكن نفي ، وقال ابن المنير : الظاهر عندي أنها هنا لتوطئة النفي المقسم عليه ، والزحشرى لم يذكر مانعاً من ذلك سوى مجئها لغير هذا المعنى في الإثبات وهو لا يأتى مجئها في النفي على الوجه الآخر من التوطئة على أنها لم ترد في القرآن إلا مع صريح فعل القسم ومع القسم بنفي الله تعالى مثل ( لَا أَقْسَمُ بهذا البلد ) ( لَا أَقْسَمُ بيوم القيامة ) ( فَلَا أَقْسَمُ بالشئ ) قصداً إلى تأكيد القسم

وتعظم المقسم به ، إذ لا يقسم بالشئ إلا إعظاماً له ، فكأنه يدحوظه يقول إن إعظامي هذا الأشياء ، بالقسم بها . فلا إعظام - يعني أنه تستوحش من العظيم فوق ذلك - وهو لا يحس في القسم به معنى إذ لا يؤمن بزجاج . ولم يسمع ريدتها مع القسم بالله إلا إذ كانت تجوب متعباً عن ذلك عن أنها معه رائدة موحشة لدنو الواقع في الجواب ، ولا تكاد تجوز في غير مكتاب من ريد دجلة على قسم حدث ، ربما كثر دحوظها على القسم وجوابه من كقولها :

( فلا وأيك ) منه أم مري ( لا يدعي ) القوم أم مري

( وقوله )

ألا نادت أماناً برحائب شحرتي ( فلا لك ما أمانى )

( وقوله )

رأى برقاً (١) فوضع فوقكم ( فلا لك ما أسأل ) ولأماناً

إلى ما لا يحصى كثرة ، ومن هنا يعلم الفرق بين المقسمين ، والخراب عن قولهم إنه لا فرق بينهم فتأمل ذلك فهو حقيقه لأن ( حَيَّيْكُمْ ) أي يحكموك حكماً أو حاكماً ، وفان شيع الإسلام يحاكموا إليك ويتراحموا ، وإذ أجن بصيص التحكيم مع أنه عليه السلام حاكم بأمر الله إيدانه بأن اللائق بهم أن يحكموه عليه الصلاة والسلام حكماً فيما بينهم ، يوصوا بحكمه وإن قطع الطر عن كونه حاكماً على لأطلاق عليه السلام أي فيما اختلف بينهم من الأمور واحتفظ دونه الشجر لشاغل أعصابه ، وقيل للسرعة تشاجر لأن المتنازعين يختلف أحوالهم وتعرض دعواهم ويحافظ بعضهم ببعض - ثم لا يجدوا - عصب على مقدر يذائق الله - كلام أي فتحكم بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم - ونومهم - حرجاً أي شكاً - كما قاله مجاهد أو صبة - كما قاله الجدي - أو إيماناً - كما روى عن فضلك - وختار بعض المحققين تفسيره ضيق الصدر لشدة الكراهة والإيمان أن بعض الكهنة كانوا يستنبطون الآيات لأشب وكن محدودة وعراً فلا يكونوا موقنين ، ومادري عن الصدك منك رجاءه في أي الأمور حدثت رضى وجدان أخرج الفخ من ملى أخرج كما لا على ، وهو معمول به - ليحدوا - والطرف قصر - حاله أو متعلق - عده - وقوله تنس - ثم مما قصبت - متعلق بمحذوف وقع صفة لخرسا ، وجو رأب الثقل تعلقه به ، وربما يحسن أن تكون موصولة وسكرة موصولة ومصدرية أي من الذي قصبت أي قصبت به أو من شئ قصبت أو من صائغهم ويسموا تسليماً ٩٥ - أي بقادر لا مرك ويدعوا له بطهرهم راضينهم كما يشعر به التأكيد - ولحق حكم هذه الآية باق إلى يوم القيامة وليس محصوراً بالبين كما هو في عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإن قصبت شريعتهم عليه الصلاة والسلام فضاؤه ، فقد روى عن الصادق رضى الله تعالى عنه أنه قال - لو أن قوماً عداوا الله تعالى وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وصاموا رخصاً وحجوا ألبت ثم قالوا الشئ صعب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأصبح خلاف ما صنع أو وجدوا في أنفسهم حرجاً لكانوا مشركين ثم تلا هذه الآية ، وسبب نزولها - كما قال الشعبي ، ومجاهد - عامر من قصة بشر -

واليهودى والذين قضى بينهما عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بما قضى هـ

وأخرج الشيخان - وأبو داود - وترمذى - والنسائى - وابن ماجه - والبيهقى من طريق الزهري هـ أن عروة بن الزبير حدثه عن الزبير بن العوام أنه خاضع (١) رجلا من الأنصار إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في شراج (٢) من الخرة كان يسميان به كلاهما الخيل وقال الانصارى بسرح الماء يرفأ على عليه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: اسق يادير ثم أرسل الماء إلى جارك معصب الانصارى وقال: يا رسول الله إن كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال: اسق يادير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر (٣) ثم أرسل الماء إلى جارك، واستوى رسول الله ﷺ الزبير حقه وكان رسول الله عليه الصلاة والسلام قل ذلك أشاد على الزبير برأى أراد فيه السعة له وللانصارى فما أحفظ (٤) رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الانصارى استوى للزبير حقه في صريح الحكم وقال الزبير: ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك (فلا وربك) الخ هـ

(وَلَوْ أَنَا كُتِبْنَا عَلَيْهِمْ) أى فرضنا وأوجب (يَأْتُوا أُمَّمَكُمْ) أى تأمرنا بنى إسرائيل وتفسير ذلك بالتعرض له بالجهاد بعيد (أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دَرُكُمْ) أى تأمرنا بنى إسرائيل أيضا بالخروج من مصر، والمراد إما كتب عليهم إطاعة رسول والانتقاد لحكمه والرضا به ولو كتبنا عليهم القتل والخروج من الديار كما كتبنا ذلك على غيرهم (مَا قَوْلُهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ) وهم المخلصون من المؤمنين كما نبى بكر رضى الله تعالى عنه هـ

فقد أخرج ابن أبي حاتم عن عامر بن عبد الله بن الزبير قال: لما نزلت هذه الآية قال أبو بكر يا رسول الله لو أمرتني أن أقتل نفسي لمعلت فقال: صدقت يا أبا بكر هـ وكبد الله بن رواحة، فقد أخرج عن شريح بن عبيد هـ أنها لما نزلت أشار ﷺ إليه بيده فقال: لو أمر الله تعالى كتب ذلك لكان هذا من أولئك لقتل هـ، وكأس أم عبد، فقد أخرج عن صفوان بن أبي يحيى قال: قال له لو نزلت كان منهم هـ، وأخرج عن الحسن قال: لما نزلت هذه الآية قال أياس من الصحابة: لو فرض رب العالمين ذلك لكانت في قلوب أهل من الجبال الرواسى هـ وروى أن عمر رضى الله تعالى عنه قال: والله لو أمرنا بعمل فالحمد لله الذى علانا فبلغ ذلك الذى ﷺ فقال: إن من أمى رجلا لا إيمان أثبت في قلوبهم من الجبال الرواسى هـ

وفي بعض الآثار أن الزبير، وصاحبه لما خرج بعد الحكم من رسول الله ﷺ مرا على المقداد فقال: لمن القضاء؟ فقال الانصارى: لابن عمته ولوى شدة وهوى يهودى كان مع المقداد فقال: فأتى الله تعالى هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويذهبونه في قضاء يفضى بينهم وأمر الله تعالى لقد أودسا ذبا مرة في حياة موسى عليه السلام فدعانا إلى التوبة منه، وقال (اقْتُلُوا أُنْفُسَكُمْ) ففعلنا فبلغ قتلنا سبعين ألفا في طاعة ربنا حتى رضى عنا هـ فقال ثابت بن قيس: أما والله إن الله تعالى يعلم منى الصدق لو أمرنى محمد ﷺ أن أقتل نفسي لقتلها، وروى أن قاتل ذلك هو: وابن مسعود وعمار بن ياسر، وأنه بلغ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنهم فقال: هو الذى نفسى بيده إن من أمى رجلا لا إيمان أثبت في قلوبهم من الجبال الرواسى وإن الآية نزلت عليهم، وفي رواية البخارى

(١) قبل: هو حاطب بن أبى بلتة وقيل: ثعلبة من حاطب وقيل: حاطب بن راشد، وقيل: ثاس بن قيس أمته

(٢) جمع شرجة مبدل الماء أمه (٣) بالآل والقال - المساء - حول لزرع، ويقال لها: المرزاه منه

(٤) أى أغضب الله منه هـ



الاقتصر على ثابت بن قيس وعلى هذا الاثر وجه مناسبة ذكر هذه الآية بما لا يخفى، وكأنه لذلك قال صاحب الكشف في مع ما يلو أو جئنا عليهم من ما وجئنا على بني إسرائيل من قتلهم أنفسهم، أو خروجهم من ديارهم حين استقيموا من عبادة العجل ما فعلوه إلا قليل، وقال بعضهم إن المراد إنما قد جفف عليهم حيث اكتفينا منهم في توبتهم بتحكيك التسليم له ولو جعل توبتهم كونه بني إسرائيل لم يتوبوا، والذي يفهم من غوى الاحبار المعول عليها أن هذه الآية لا تتعلق لها بالاستقامة، ولعل المراد من ذلك مجرد التنبيه على قصور كثير من الناس ووهن إسلامهم إثر بيان أنه لا يتبرأ منهم إلا أن يسلموا حق التسليم، وظاهر ما ذكره الرعشدي من أن بني إسرائيل أمروا بالخروج حين استقيموا لا يكاد يصح، إذ أريد به ديار الديار المصرية لأن الاستقامة من عبادة العجل إنما كانت بعد الخروج منها وبعد اطلاق البحر - وهذا لا امتزاج فيه - على أنها لا تسلم أنهم أمروا بالخروج استقامة في وقت من الاوقات، وحمل الآية على الخروج من الديار لأن دل العربية مثل مضروب في قوله تعالى (إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة) لا يفيد إلا الآية لا تدل على الأمر به واتخاذ فيه على أن في كون هذه الآية في التائبين من عبادة العجل براءة، وقد حقق بعض المحققين أنها في المصريين المستمرين على عبادته كما سئل إن شاء الله تعالى، والعجب من صاحب الكشف كيف لم يتعقب كلام صاحب الكشف بأكثر من أنه ليس مصروحاً في القرآن، ثم نقل كلامه في الآية.

هذا والكلام في (لو) ما أشهر من ناز على علم، وحققنا فوار أن يبينها فعل، ومن هنا قال الطبرسي: التقدير لو وقع كتبنا عليهم، وقال الزجاج: إنما وإن كان حقها ذلك إلا أن لشديدة تقع بعدها لا، توب عن الاسم والخبر، فقوله ظلت أمك عالم كما تقول: فلنذكرك عذراً أي طابت عذرك فثابتة هي هنا ثابته عن الفعل والاسم كما أنها ثابتة عن الاسم والخبر، وصمير أجمع في (عليهم) وما بعده قل: للمعاقبين، ونسب إلى ابن عباس، ومجاهد، واعترض أن فعل القتل معهم غير متصور إذ هم المناقون الذين لا تطيب أنفسهم بما دون القتل عمراً، وكل شيء دون المنة سهل، فكيف تطيب بالقتل ويمثلون الأمر به؟ وأجيب بأن المراد كتبنا على المنافقين ذلك ما فعله إلا قليل منهم رياءاً وسعة، وحشد بصفت الأمر عليهم ويستكشف كفرهم، فاذ لم يفعل بهم ذلك بل كل ما هم لأشبه السهولة هبتر كوالعاق وليرموا بالإخلاص، ونسب ذلك للبخي.

ولا يخفى أن قوله <sup>وَيَسْأَلُونَكَ</sup> في عدد الله من راحة: «لو أن الله تعالى كتب ذلك» كان معهم، وكذا غيره من الأحاديث السائرة تأتي هذا الوجه عليه إلا أنها مسوقة للدعوى ولا مدح في كون أولئك المدكوريين من القليل الذين يمثلون لأمر رياءاً وسعة بل ذلك غاية في لذم لهم وحشاشهم، وقيل: للناس مطلقاً، والقلة إحدى هذه لأن المرد بالعبيل المؤمنون وهم وإن كثروا فيلون بالنسبة إلى من عد هم من المنافقين، والكفر من المتعدين (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) وحيث لا يرد أنه يزعم من الآية كون بني إسرائيل أقوى إيماناً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث منشوا أمر الله تعالى لهم بمثل أنفسهم حتى بلغ قتالهم سبعين ألفاً، ولا يمثل له لو كان من العدد الأول إلا قليل ومن الناس من جعل الآية بآثار السكال اللطيف بهذه الامة حيث أنه لا يقبل القتل منهم إلا القليل لأن الله تعالى يهفو عنهم بقتل قليل ولا مدعهم أن يقتل الكثير كبنو إسرائيل لأنهم لا يفعلون إلا ما فعل بنو إسرائيل لقلة المخلصين فيهم وكثرة المخلصين في بني إسرائيل ليرم التفتيش.

وقيل: يحتمل أن يكون قتل كثير من بني إسرائيل لأنهم لم ينفقوا ولا هلكهم عذاب الله تعالى، وهذه

الامة ما، ونون إلى يوم القيامة فلا يقدمون يا أقدموا لعدم خوف الاستئصال لآلئهم دون ، وأن نبي إسرائيل  
أقوى منهم إيماناً ، وأنت تعلم أن الآية بمراحل عن إفادتها كإل اللفظ ، والساق والسياق لا يشعران به أصلاً ،  
وأن خوف الاستئصال وعدمه لا يكاد يحظر ما لا لا ينبغي على من عرف الرجال بالحق والحق بالرجال ،  
والضمير المنصوب في ( فعلوه ) المكتوب الشامل للقتل والخروج لدلالة الفعل عليه ، أو هو عائد على القتل  
والخروج والمعلق - بأو - لزوم توحيد الضمير لأنه عائد لأحد الأمرين ، وقول الإمام الرازي : إن الضمير  
عائد إليهما معاً بالتأويل تنبؤ به الصناعة ، و( قليل ) لكون الكلام غير موجب بدل من الضمير المرفوع  
في ( فعلوه ) ، وقرأ ابن عامر ( إلا قليلاً ) بالنصب وجعله غير راخذ على أنه صفة لمصدر محذوف ، والاستثناء  
مفرغ أي ما فعلوه إلا قليلاً قليلاً ، و - من - في ( منهم ) حينئذ للابتداء على نحو ما ضربته إلا ضرباً منك  
مريحاً ، وقال الطيبي : إنها بيان للضمير في - فعلوا - كقوله تعالى : ( لعمري الذين كفروا منهم ) على التجريد  
وليس بشئ ، وكان الذي دعاهم إلى هذا والعدول عن القول بنصبه على الاستثناء أن النصب عليه غير موجب  
غير مختار ، فلا يحمل القرآن عليه - كما يشير إليه كلام الزجاج - حيث قال : النصب جائز في غير القرآن لكن  
قال ابن الحاجب : لا بعد في أن يكون أقل القراء على الوجه الأقوى ، وأكثرهم على الوجه النقي هو دونه بل  
لزم بعض الناس أنه يجوز أن يجمع القراء غير الأقوى وحقه الحصى . وقيل : بل يكون إجماعهم دليلاً على  
أن ذلك هو أقوى لأنهم هم المفتنون الآخرون عن مشكاة النبوة ، وأن تحليل الحجة غير ملغى إليه  
ورجح بعضهم أيضاً النصب على الاستثناء من بأن فيه توافق القراءتين معنى وهو ما يتم به ، وبأستوجيه  
الكلام على غيره لا يخلو عن تكلف ودغدغة ، وقرأ أبو عمرو . ويعقوب - أن اقتوا - بكسر النون على الأصل  
في التخلص من الساكنين ، و( أو اخرجوا ) بهم الواو للتابع ، والتشبيه بواو الجمع في نحو ( ولا تسوا  
المفضل ينكم ) ، وقرأ حمزة . وعاصم بكسرهما على الأصل ، والباقون بهما وهو ظاهر ، و( أن ) كيفما كانت  
نونها إما مفسرة - لانا كتننا - في معنى أمرنا ولا يضر تعديه بعل لأنه لم يخرج عن معناه ، ولو خرج فتعديه باعتبار  
معناه الأصلي جائز كما في - نطقنا الحال بكنا - حيث تعدى الفعل بالباء مع أنهم قد يريدون به دلوه هو يتعدى بعل  
وإن آيت هنا ولا أظن قلنا : إنه معنى أو شيئاً وإما مصدرية وهو الظاهر ولا يضر ذوال الأمر بالسبك  
لأنه أمر قد يري ( وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ) أي ما يؤمرون به مقرونًا بالوعد والوعيد من متابعة  
الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والالتقاء إلى حكمه ظاهراً وباطناً ( لَكَانَ ) فعلهم ذلك ( خَيْرًا لَهُمْ )  
عاجلاً وآجلاً ( وَأَشَدَّ تَبِيحًا ٦٦ ) لهم على الحق والصواب وأمنع لهم من الضلال وأبعد من الشبهات كما قال  
سبحانه : ( والذين اهتدوا زادهم هدى ) ، وقيل : معناه أكثر انتفاعاً لأن الانتفاع بالحق يدوم ولا يطل لانصافه  
بثواب الآخرة ، والانتفاع بالباطل يطل ويصمحل ويتصل بعقاب الآخرة .

( وَإِذَا لَأْتَيْنَاهُمْ ) لا عطيناهم ( مِن لَّدُنَّا ) من عندنا ( أَجْرًا ) ثواباً ( عَظِيمًا ٦٧ ) لا يعرف أحد مبداه ولا يبلغ  
منتهاه ، وإنما ذكر من لدنا تأكيداً ومبالغة وهو متعلق بالثبات ، وجوز أن يكون حالاً من ( أجراً ) والواو للمعطف  
و - لا تيناهم - معطوف على لكان خيراً لهم لفظاً و( إذا ) مفعمة للدلالة على أن هذا الجزاء الأخير بعد ثوب  
التالي السابق على المقدم ولا يطار ذلك وتحقيقه قال المحققون إنه جواب لسؤال مقدركم : قيل نوماذا يكون

له بعد التثبيت ؟ فقيل : (ولإذا) لو تنزلوا لأنفسهم وليس مرادهم أنه جواب لسؤال مقتر لفظاً ومعنى . وإذا لم يكن لاقتراحه بالواو وجه ، أو طهار (و) ليس لأنها مقصورة بل لتحقيق أن ذلك جواب للشرط لكن بعد اعتبار جوابه الأول والمراد بالخواب في قولهم جميعاً إن إيداً حرف جواب دلتها أنها لا تكون في كلام مبتدأ بل هو في كلام مبدئ على شيء مقدّم مفعول ، أو مقدر سواء كان شرطاً ، أو كلام سائل ، أو محو به أنه ليس المراد بالجراه اللزوم له ، أو العذاب إلا ، يكون مجازة لعمل فاعل سواء السائل وغيره ، وهذا تندفع الشبهة الموردة في هذا المقام ، ورغم لطو أن ما أشبهه ناله من التقديم تكلم من ثلاثة أوجه . وهو تروم ، شأه ، النعمة غير المراد . كلدي رحمه العلامة الثاني قدس سره **﴿وَقَدْ يَسْأَلُهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾** وهو المراتب . بعد الإيمان الذي تفتح أبوابها للعادلين . وقد أخرج أبو نعيم في الحلية عن أسد قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من عمل بما أمره الله تعالى علم ، علم يعلمه ، وقال الجنائي : المعنى ولهذا سأل في الآخرة إلى طريق الجنة **﴿وَمَنْ يَطْعَمْهُ﴾** بالانقياد لأمره ونهيه **﴿وَالرُّسُولُ﴾** المانع ما لو حى إليه منه بدناع شريعته والرصا بحكمه . والكلام مستأنف به . من ترعيب في الطاعة . ومزيد تشويش إليها ببيان أن يتجنبها أقصى ما تنهى إليه هم الامم ، وأز مع ما تمند إليه أعناق أمانتهم ، وتشرباب إليه أعين عزائمهم من محوورة أعظم اغلاقات مقداراً وأرهم مزاراً ، ومتضمن لتفسير ما فهم وتفصيل ما أجمل في جواب الشرطية أسابعه (ومن) شرطية وإفراد ضمير (يطعم) مراعاة للفظ ، والجمع في قوله سبحانه **﴿فَأُولَئِكَ﴾** مراعاة للمعنى أي فالطاعون الذين علت درجاتهم وبعدت منزلتهم شرفاً وفضلاً . **﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾** : تنقصر اعتبارهم عن تفصيله وبيان **﴿مَنْ التَّائِبِينَ﴾** بيان للنعم عليهم فهو حال إما من (لذين) أي مقارنتهم حال كونهم (من التائبين) وإما من ضميره والتمريض لعمدة الانقياد . نور نبينا صلى الله عليه وسلم خاصة مع ن الكلام في بيان حكم طاعته عليه الصلاة والسلام لخريان ذكرهم في سبب النزول مع الإشارة إلى أن طاعته متضمنة لطاعتهم ، أخرج الطبر في أو أنعم . والصلاة المقدسة وحسب قال : **﴿سَلَامٌ رَحِلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾** فقال يا رسول الله إنك لأحب إلي من نفسي وإنك لأحب إلي من ولدي وإن لا يكون في البيت فأذكرك فما أصبر حتى آتي فأظفر إليك وإذا ذكرت موثق وموذك عرفت أنك إذا دخلت الجنة رومت مع التائبين وإن إذا دخلت الجنة خشيب أن لا أراك هم يرد عليه الي صلى الله عليه وسلم شيئاً حتى يرل جبريل بهذه الآية (ومن يطعم الله) ، الخ . وروى مثله عن ابن عباس . وقال السكلي : إن ثومان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان شديد الحب له عليه الصلاة والسلام قابل الصبر عنه ، وقد نحل جسمه وتمير لونه خوف عدم رؤيته صلى الله عليه وسلم بعد المرات تذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأزل الله تعالى هذه الآية ، عن مسروق «إن أصحاب رسول الله **﴿صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ﴾** قالوا : ما ينبغي لنا أن نفارقك في الدنيا فأنك إذا فارقنا رفضت فوقنا مزلت ، وبدأ بذكر الذين لعلو درجاتهم وارتفاعهم على من عداهم ، وقد نقل الشعراني عن مولاها الشيخ لا كبير مدبر سره أنه قال : «دفع في قدر خمر إرم من مقام البوة تجلياً لادحولا سكوت أحرق ، ثم عطف عليهم على سبيل التذلل قوله سبحانه :

**﴿وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ﴾** فالنارل أربعة بعضهم دون بعض الأول منازل الانبياء وهم الذين عدم قوة

إلهية وصحة لهم. سر في أعلى مراتب القدسية ومثلهم كمن يرى الله تعالى من قريب. ولذلك قال تعالى في صفة النبي ﷺ: «رأى أفعاراً ونه على ما يرى»، والثاني منازل الصديقين وهم الذين يتأخرون على الأنبياء عليهم السلام في المهرجة ومثلهم كمن يرى الله تعالى من بعيد، وإياه عي على كرم الله تعالى وجهه حيث قيل له: هل رأيت الله تعالى؟ قال: كنت لأعبد ربه، لم أراه، ثم قال: ثم نره العيون بشواهد الديان ولكن رأته القلوب بمخافتة الأيمان، والثالث منازل الشهداء وهم الذين يدعوا الله والشئ بالبراهين، ومثلهم كمن يرى الله تعالى في المراتب من مكان قريب كمال من قرب، كما في أفضل إلى عرش ذي جوار، وإياه قصد النبي ﷺ بقوله: «أعبد الله تعالى كأنك تراه»، والرابع منازل الصالحين وهم الذين يعلمون الشئ بالنقل الجارم، ومثلهم كمن يرى الله تعالى من بعيد، ورآه وإياه قصد النبي ﷺ بقوله: «فإن لم تكن تراه فله رآك»، قاله الراضب، ونقله الطائي وغيره، ونقل بعض تلامذه مولانا الشيخ خالد بن محمد بن قيس سره عنه: «أنه فرد يوماً أن مراتب الكمال أربعة: دوة، وقطب مدارها، ثم صديق، ثم صديق، ثم صديق مدارها، أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، ثم شهدة، وقطب مدارها، عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه، ثم ولاية، وقطب مدارها، سالي كرم الله تعالى وجهه، وأما الصلاح في الآية إشاراً إلى الولاية فسأله بعض الحاضرين عن عثمان رضي الله تعالى عنه في أي مرتبة هو من مراتب الثلاثة بعد النبوة فقال: إنه رضي الله تعالى عنه قد ألت حطام رتبة الشهادة وحض من رتبة الولاية، وأن معنى قوله هذا النورين هو ذلك عند العارفين أسى.

وأما مستند الولاية تعالى، ومستند أمن القوم قدس الله تعالى أسرهم أقول: إن الولاية هي المحيطة العامة وأما ذلك الذي ذكره «الذكرى»، وأن الولي من كل على يده من ربه في حاله يعرف ماله باختيار الحق بإياه على أوجه الذي يقع به التصديق عنه ويصدق على أصناف كثيرة إلا أن المذكور من في هذه الآية أربعة: انصف الأول الأنبياء والمراد بهم هنا الرسل أهل الشرع سواء دعوا أو لم يدعوا أعني طريق له جوب عسهم ولا بحث لأهل الله تعالى من عبادتهم وأحوالهم إلا لادوق لهم فيها وظلمهم مؤثرهون بذلك غير أنهم يقولون: إن السوة عامة وخاصة والتي لادوق هم فيها من الخاصة أعني دوة الشريعة وهي مقام خاص في الولاية.

وأما الدوة العامة فهي مستمرة سارية في أكابر الرجال غير منقطعة دية وأخرى سكر باب الإطلاق فتأسد، وعلى هذا يخرج مداراه النور السليكي لعمدة الشيوخ بشر عن القطب عبد القادر الجيني قدس سره أنه قال: «عشر الأنبياء أو تيمم ألف وأوتين الماتقون» - قال معنى قوله: «أو تيمم ألف» أنه حجب علب إطلاق لفظ أتى، وإن كانت «سوة العامة أندية» وقوله: «أو تيمم ألف» على حد قول الخضر لموسى عليه السلام، هو أفضل منه - بموسى أنا على علم عليه الله تعالى لا تعلمه أنت، وهذا وجه آخر غير ما أسلفنا من قبل في توجه هذا الكلام.

والصديق: «بني الصديقين وهم المؤمنون بالله تعالى ورسوله عن قول المحبر لا عن دليل سوى الذوق اليماني الذي أعده في قلوبهم ولوجود المصدق به أدم لم من ردد، أو شكك بدخلها في قول المحبر الرسول ولو متعلقه في الحقيقة الإيماني بالرسول لو يكون لا يمان بالله تعالى على وجه «القرعة لا على إيمانه إذ كان بعض الصديقين قد ثبت عدم وجود الحق حلي، وعلا ضرورة أو بطرأ لكن ما ثبت كونه قرعة وليس بين السوء والصديقية كما قال حجة الاسلام وغيره مقام، ومن تحطى رقب الصديقين وقع في السوة وهي باب مغلق، وأنت لتشيخ الأكبر قدس سره مقاماً بينهما سماه مقام القرعة، وهو السر الذي ذكر في قلبه أني ذكر رضي الله تعالى عنه المشار إليه في الحديث «طيس بين لبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر رضي الله تعالى عنه» حل أصلاً، لأنه ليس بين الصديق والنبوة

مهامها آجره على عدد شعب الايمان ، وفرضه بعضهم بها نور أخضر يبر نورين يحصل به شهود عيون مجاهد به الخمر من حلق حجاب الغيب بنور الكرم وبين ذلك بما يطول .

والصنف الثالث الشهداء ، تولاهم الله تعالى بالشهادة وجعلهم من المهيئين ، وهم أهل الحضور مع الله تعالى على بساط العلم به فقد قال سبحانه . ( شهد الله انه لا اله الا هو والاعتراف به ) وأولو العلم ( فجمعهم مع الملائكة في بساط الشهادة فهم موحدون عن حصور إلهي وعناية أرواحه فان مثل الله تعالى رسولا وآمنوا به فهم المؤمنون العباد ولهم الاجر الدائم يوم القيامة ) وإلا فليس هم الشهداء المنعم عليهم وإيمانهم بعد العلم بما قاله الله سبحانه : إن ذلك قرينة اليه من حيث - قاله الله سبحانه ، أو قاله الرسول الذي جاء من عنده - فقدم الصديق على الشهيد وجعل يبراه النبي فاه لا واسطة بينهما لا اتصال نور الايمان بنور الرسالة ، والشهداء لهم نور العلم مساو لنور الرسول من حيث هو شاهد لله تعالى بتوحيده لا من حيث هو رسول فلا يصح أن يكون بعده مع المساواة فلا يظن ولا أن يكون معه ليكون رسولا ، والشاهد ليس به فلا بد أن يتأخر فلم يبق إلا أن يكون في الرتبة التي تلي الصديقية فان الصديق أهم نورا منه في الصديقية لا بصديق من وجهين . وجه التوحيد . ووجه التمرية . والشهيد من وجه التمرية خاصة لأن توحيده عن عدم الايمان فزل عن الصديق مراتبه الايمان وهو هو في مرتبة العلم فهو المتقدم في مرتبة العلم المتأخر برتبة الايمان ، والتصديق فاه لا يصح من العالم أن يكون صديقا ، وقد تقدم العلم مرتبه الخبر فهو يعلم أنه صادق في توحيد الله تعالى إذا بلغ رسالة الله تعالى والصديق لم يعلم ذلك إلا بنور الايمان المعتمد في قلبه فعند ما جاءه الرسول أتبعه من غير دليل ظاهر . والصنف الرابع الصالحون تولاهم الله تعالى بالصالح وهم الذين لا يدخرون في عملهم بالله تعالى ولا يبدون به وتما جاء من عنده سبحانه خال فاذا دخله مظل كونه صالحا ، وكل من لم يدخله خيل في صديقته فهو صالح ، ولا في شهادته فهو صالح . ولا في توفيقه فهو صالح ، وكل أحد أن يدعو بتحصين اصلاح له في مقامه لدى يكون فيه لجر ردح حول لخلل عليه في مقامه لأن الأمر اختصاص إلهي وليس بذاتي مجرد ردح حول لخلل فيه ، ويجوز رفعه ، فصيح أن يدعو بالصالح بأن يجعل من الصالحين أي ليس لا يدخل صلاحهم حل في زمانه ، وقد ذكر أنه مأمور أن يذكر أنه صالح أو أنه دعا أن يكون من الصالحين كونه نبيا ، ومن هنا قيل : إن مرتبة الصلاح خصوص في النبوة وقد تحصل لمن ليس بنبى . ولا صديق . ولا شهيد .

هذا ما وفتت عليه من كلام القوم قدس الله تعالى أسرارهم ، ولم أظن ما تفصيل الذي ذكره . ولا ما أشرح ففسره قدر ، وقد ذكر أصحابا رسميون الصديق صيغة مألوفة . كالسكر - بمعنى المتقدم في التصديق المبالغ في الصديق والاخلاص في الأقوال والأفعال ، ويطلق على كل من فاضل أصحاب الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأما ما غواصهم كأبي بكر . صلى الله تعالى عنه . وأن الشهداء جمع شهيد والمراد بهم الذين بدوا أرواحهم في طاعة الله تعالى وإعلاء كلمته وهم المقتولون بسيف - كقصار من المسلمين ، وقيل : المراد بهم هما ما هو أهم من ذلك ، فمن أب هريرة روى الله تعالى عنه قال . « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ما بعدون الشهيد فكم ؟ قالوا : يا رسول الله من قتل في سبيل الله تعالى فقال صلى الله تعالى عليه وسلم : إن شهداء أمتي إذا قتل من قتل في سبيل الله تعالى فهو شهيد ، ومرمات في الطاعون فهو شهيد ، ومن مات مبطوما فهو شهيد ، وعد بعضهم الشهداء أكثر من ذلك بكثير ، وقيل : الشهيد هو الذي يشهد لدين الله تعالى ثبوتة بالحجة والبيان ، وأخرى

بالسيف والسيار ، وزعم اليساري أنه لا يبعد أن يدخل كل هذه الامة في الشهادة لقوله تعالى : ( وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكروا شهداء على الناس ) وليس شئنا لا نخفي ، وأن المراد بالصلحين الصالحين (١) أعمارهم طاعة لله تعالى ، والهم في رحمتهم ، ويقال : الصالح هو الذي صلحت حاله واستقامت طريقته . والمصلح هو العامل لما فيه الصلاح قال الصديقي : ولذا يجوز أن يقال : مصلح في حق الله تعالى دون صالح ، وليس المراد بالهمة اتخاذ الدرجه ولا مطلق لاشتراك في دخول الجنة بل كونهم فيها بحيث يتمكن كل واحد منهم من رؤية الآخر ويأمره متى أراد ، وإن مدت المسافة بينهما ، وذكر غير واحد أنه لا مانع من أن يرفع الأدنى إلى منزلة الأعلى متى شاء تكريمه له ثم يعود ولا يرى أنه أرغد منه عيشا ولا أكل له كئلا يكون ذلك حسره في قلبه ، وكذلك لا مانع من أن ينحدر الأعلى إلى منزلة الأدنى ثم يعود من غير أن يرى ذلك له صالحا ، ذلك أو حطام مدره . وقد ثبت في غير ما حدث أن أهل الجنة يتراءون ، وادعى بعضهم أن لا تراهم مع رؤيته كل واحد . الآخر ، وذلك لأن عالم الأنوار لا تمنع فيها ولا تدفع وينعكس ، منها على بعض المراب المجردة المتقابلة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى : ( إخوانا على سرر متقابلين ) وزعم أنه التحقيق وهو بعد عنه ، وأبعد من ذلك بمراحل أقبل . يحتمل أن يكون المراد أن معنى كون المطيع مع هؤلاء أنه معهم في سلوك طريق لاخر فيكون مأمويا من قطاع الطرق ومحروط الطاعة عن الهيب ( وحسن ) أو لئلا يترك رقيقا أي صاحباه وهو مشتق من الرقيق ، وهو لين الجانب واللطافة في المعاشرة قولا وعلا ، بالاشارة بحتمل أن تكون إلى السنين ، ومن بعدهم وما فيها من معنى البعد لما مر أرا ( ورفيقا ) حيث إن إمامهم أو حال على معنى أنهم وصفوا بالحسن من جهة كونهم رفاقا للمطيعين ، أو حال كونهم رفاقا لهم ولم يجمع لأن معيلا يستوى فيه الواحد وغيره أو اكتماء بالوحد عن الجمع في باب تغيير لاهم المعنى ، وحسنه ، فترتبه الفاصلة أو لانه يتأويل حسن كل واحد منهم أو لانه قصد بيان الحسن مع قطع النظر عن الأنواع ، ويحتمل أن تكون إلى - من يطع - والجمع على المعنى ( ورفيقا ) حيث إنهم وصفوا بحسن الرفيق من " تفرق الأروع لانه نفس الحسن . فلا يجوز دخول - من - عليه فلا يجوز في الوجه الأول .

والجمله على الاحتمالين تدبيل مقرر لما قبله مؤكدا للترغيب والتشويق وفي الكشف فيه معنى العجب قائمه قيل : وما أحسن أولئك رفيقا ولا استقلاله بمعنى انه محبوب قريه ( وحسن ) تكون السير يقول المتعجب : حسن الوجه وجهك وحسن الوجه وجهك بالفتح والضم مع التمكن انتهى . وفي الصحاح يقال : حسن الشئ ، وإن شئت جمعت الضمة قلت : حسن الشئ . ولا يجوز أن تعمل الضمة إلى الحاء لانه خبر ، وإنما يجوز النقل إذا كانت بمعنى المدح أو المديح لانه يشبه في جوار لفعل نعم وبش ، وذلك أن الأصل فيهما نعم وبش فسكن ثانيهما ، وفات حر كته إلى ما قبله وكذلك كل ما كان في معهما قال الشاعر :

لم يمنح الناس مني ما أردت وما أعطيتهم ما أرادوا ( حسن ذا أدما )  
أراد حسن هذا أدما بفتح دال ، وأراد أنه ، فنزل إلى الإشاء حسن أن يعبر فيها على مكان القلب  
وفي الارشاد : إن فعل المحول ، ذهب القاري ، وأكثر المحولين إلى الحذف بابت نعم وبش فقط وإجراء

أحكامه عليه ، وذهب الاخفش ، والمبرد إلى إلحاقه باب التعجب ، وحكى الاخفش الاستعمالين عن العرب  
ويجوز فيه ضم المين وتسكين ، ونقل حركتها إلى الفاء ، وظاهره تعدد المنهين ، وفي التسهيل إنه من باب  
نعم وبئس ، وفيه معنى التعجب ، وهو يقتضى أن لا تغاير بينهما واليه يميل كلام الشيخين فافهم ، والحسن عبارة  
عن كل مخرج مرفوض إما عقلاً ، أو هوى ، أو حساً ، وأكثر ما يقال في متعارف العامة في المستحسن بالبصر ،  
وقد جاء في القرآن له والمستحسن من جهة البصرة ( ذلك ) إشارة إلى ما ثبت للطبعين من جميع ما تقدم ،  
أو إلى فضل هؤلاء المنعم عليهم ومزيتهم وهو مبتدأ ، وقوله سبحانه : ( الفصل ) صفة ، وقوله تعالى :  
( من الله ) خبره أي ذلك الفصل العظيم كثر من الله تعالى لا من غير وهو محور أبو البقاء أن يكون ( الفصل )  
هو الخبر ، ( من الله ) متعلق بمحذوف ومع حالته والعامل فيه معنى الإشارة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً  
أي ذلك الذي ذكر الفصل كائناً ، أو كائن من الله تعالى لأن أعمال العباد توحه ( وكفى بالله عليماً ٧٠ )  
بثواب من أطاعه وبمقادير الفضل واستحقاق أهله بمقتضى الوعد فتقوا بما أخرجكم به ( ولا يبينك مثل خير ) •  
وقيل : وكفى به سبحانه علماً بالمعاصي والمطمين والمخلصين ، ومن يصلح لمرافقة هؤلاء ومن لا يصلح  
( يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم ) أي عذتكم من السلاح . قاله مرة ثل - وهو المروى عن أبي جعفر رضى  
الله تعالى عنه ، وقيل : الحذر مصدر كالخدر ، وهو الاحترار عما يخاف هناك المكنايه والتخزين بتشبيه الحذر  
بالسلاح وآلة الوفاية ، وليس الأحذ مجازاً يلزم انجم بين الحقيقة والمجاز في قوله سبحانه : ( ويا أيها الذين آمنوا خذوا حذرهم  
وأستحيهم ) إذ التجوز في الإبداع ، وقد صرح المحققون بحوار الجمع فيه ، والمعنى استعدوا لاعدائكم أو تيقظوا  
واحترزوا منهم ولا تمكنوهم من أهلككم ( فأنفروا ) بكسر الفاء ، قرئ ضمها أي اخرجوا إلى قتال عدوكم . الجهاد  
منه عند خروجكم ، وأصل معنى الفرع بالمرة ، ثم استعمل فيه ذكر ( ثبات ) جمع - ثبة - وهي الجماعة  
من الرجال فوق العشرة ، وقيل : فوق الاثنين ، وقد نطق على غير الرجال ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

فأما يوم خشيتنا عليهم فتصبح خيلنا عصاً ( ثباتاً )

وزنها في الأصل فعلة - كحطمة - حدثت لامها وعوض عنها ما أنشأت به هل هي راو من - ثباتيو ، كمدى  
يعلو - أي اجتمع ، أو يامن - ثبت - على فلان معنى أثبت عليه مذكر محاسنه وجمعها : قولان ، وثبة الخوض  
وسطه واوية ، وهي من ثاب يثوب إدارج ، وقد جمع جمع المؤنث ، وأعرب إعرابه على اللغة الفصحى . وفي لغة  
ينصب بالفتح ، وقد جمع أيضاً جمع المذكر السالم يقال : ثبون ، وقد اطرده ذلك فيما حذف آخره إن لم يستوف  
الشروط خبراً له ، وفي ثابته جئت لعتان : الضم - واسكر ، واجتمع هن في موضع الحال أي انصرفوا جماعات  
متفرقة جماعة بعد جماعه ( أو أنفروا جميعاً ٧١ ) أي مجتمعين جماعة واحدة ، ويسمى الجيش إذا اجتمع  
ولم ينتشر كتيبه ، والقطعة المنتحبة المقطعة منه سرية نوع عن بعضهم أنها أتى تخرج يلا وتعود إليه وهي من مائة  
إلى خمسمائة ، أو من خمسة أنفس إلى ثمانية وأربعين ، وما راد على السرية - منفر - فجلس ومنزل إلى الثمناثة  
فإن زاد يقال له : جيش إلى أربعة آلاف ، فإن زاد يسمى مجفلاً - ويسمى الجيش العظيم - نجيباً - وما تفرق  
من السرية - بعثاً - وقد تطلق السرية على مطلق الجماعة ، والآية وإن زلت في الحرب لكن فيها إشارة إلى الحى

على المبادرة إلى الخيرات كلها كما أمر قبل القوات ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَيْطَانٌ﴾ أى ليطانين وليأخرن عن الجهاد من بطأ بمعنى أبطأ إذا أبطأه والخطاب لسكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وموهمهم ومناقهم والمبطون هم المناقون منهم ، وجوز أن يكون مقولا لفظاً ومعنى من بطر نحو نقل من نقل ، فيراد ( ليطان ) غيره وليبطنه عن الجهاد كما ثبت ابن أبى ناساً يوم أحد ، والأنايب (١) بما بعده ، واللام الأولى لام التأكيد التى تدخل على خبر إن أو اسمها إذا تأخر ، والثانية جواب قسم ، وقيل : رائدة ، وجلة القسم وجوابه صفة الموصول وهما كثنى واحد فلا يرد أنه لارابطة فى جملة القسم فلا يرد أنها إنشائية فلا تنقسم صفة لأن المقصود الجواب ، وهو خبرى فيه عائد ، ولا يحتاج إلى تقدير أنفسهم على صيغة الماضى ليعود ضميره إلى المطلقين هو خلاف الظاهر •

وجوز فى - من - أن تكون موصوفة ، والكلام فى الصفة كالكلام فى الصلة ، وهذه الجملة قيل : عطف على (خذوا حذركم) عطف القصة على القصة ؛ قيل : إنها معترضة إلى قوله سبحانه : (ليقاتلن) وهو عطف على (خذوا) ، وقرئ (ليطان) بالتحفيف (فَأَنْ أَصَبْتُمْ مَصِيبَةً) من العدو كقتل وهزيمة (فَأَنْ) أى المبطن فرحاً بما فعل وحامداً لرأيه ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ بالعمود (إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيداً ۖ ٧٢) حاضر أمهم فى المعركة فيصير مثل الذى أصابهم من البلاء والشدة ، وقيل : يحتمل أن يكون المعنى إذ لم أكن مع شهدائهم شهيداً ، أو لم أكن معهم فى معرض الشهادة ، فالاسم هو النجاة عن القتل وحرقه عبر عنه بالشهادة تهكماً ولا يخفى بعده ، والفاء فى الشرطية لترتيب مضمونها على ما قبلها فإن ذكر التبطنة مستلزم لذكر ما يترتب عليها كما أن نفس التبطنة مستدعية لشيء يقتظر المطلقين وفوقه (وَلَنْ أَصَبَكُمْ فَضْلٌ) كفتح وغيبه (مَنْ اللَّهُ) متعلق بأصابكم أو بحذركم وقم صفة لفضل ، وفى نسبة إصابة الفضل إلى جانب الله تعالى دون إصابة المصيبة تسليماً لحسن الأدب مع الله تعالى وإن كانت المصيبة فضلاً فى الحقيقة ، وتقديم الشرطية الأولى لما أن مضمونها لمقصدهم أوفق ، وأثر نفاقهم فيها أظهر (لَيَقُولَنَّ) ندامة على تبطله وتهلكا على حطام الدنيا وحصره على فوائده ، وفى تأكيد القول دلالة على فرط التحسر المفهوم من الكلام ولم يؤكد القول الأول ، وأتى به ماضياً إما لأنه لتحقيقه غير محتاج إلى التأكيد أو لأن العدول من المضارع للماضى تأكيد ، وقرأ الحسن ليقولن : بضم اللام مراعاة لمعنى (من) وذلك شائع سائغ •

وقوله تعالى : ﴿كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ من كلامه تعالى اعتراض بين القول ومقوله الذى هو • (يَلْبِثُنَّ كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ۖ ٧٣) ثلاث يوم من مطلع كلامه أن تنمية المعية للنصرة والمظاهرة حسبما يقتضيه ما لبث بين من المودة بل هو للحرص على حطام الدنيا كما ينطق به آخره فإن الفوز العظيم الذى عناه هو ذلك ، وليس إثبات المودة فى الدين بطريق التحقيق بل بطريق التهمك ، وقيل : الجملة التشبيهية حال من ضمير يقول ، أى ليقولن : مثلاً بمن لا مودة بينكم وبينه حيث لم يمتن نصرتمكم ومظاهرتكم ، وقيل : هى من كلام المبطىء داخلة بكلمة التمنى فى القول أى ليقولن المبطىء لمن يشبطه من المنافقين وضعفة المؤمنين كأن لم تكن بينكم وبين محمد ﷺ مودة حيث لم ينصحكم معه فى الغزو حتى تمردوا بما كان به المستصحون (بالبقي كنت معهم) الخ ، وفرضه إلقاء العناوة



يذهبون بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأكيداهم وإلى ذلك ذهب الخنزي وذهب أبو علي الهارمي .  
والزجاج . ونسبه لما يريد إلى أنها مصنوعة بالجملة الآية إلى أعني قال : قد أنتم النج أي قال ذلك (فإن لم يكن) النج  
ورده الرابع . والأصحها أن بأنها إذا كانت متصلة بالجملة الأولى فكيف يهمل بها من أبعاد الجملة الثانية . ومنه  
مستفح . واعتذر بأن مرادهم أنها معترضة بين أجزء هذه الجملة ومعناها صريحاً متعلق بالأولى وضماناً بـهـ .  
(فإن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وهو محذوف . وقيل : إنها لا تعمل إذا حقت .

وهذا ابن كثير . وحقق عن عاصم . ورويس عن يعقوب (نك) قالتا : لتأبث أعظم لؤدة . وناقون . يكره  
داليا . للفصل ولأنها بمعنى الود . والمنادى في (بالي) عند الجمهور محذوف أي نادى . وأبو علي يقول في نحو  
هذا : ليس في الكلام ممدى محذوف بن تدخل . يـ . خاصة على العمل وحرف مجرد التاء . ووصف . أفور .  
على جواب التقي . وعن يزيد الشعمي . والحسن (أفور) بالرفع على تقدير . فـ . أفور في ذلك الوقت . أو العطف  
على خبر ليت فيكون داخلاً في التقي ﴿ فَلْيَقْضُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ حَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾  
الموصول فاعل الفعل وقدم المفعول الغير الصريح عليه للاهتمام به . و (يشرون) مضارع شري . ويكون معنى  
باب واشترى من الأضداد . فإن كان معنى . يشرون . فالمراد من الموصول المناقون أمروا بترك البيع . وبالمجاهدة  
مع المؤمنين . والله . للتعقيب أي ينبغي بعد ما صدر منهم من التشيطو لفتل تركه . وبارك ما جسد من المجاهد .  
وإن كان معنى . يبيعون . فالمراد منه المؤمنين الذين يركون الدنيا واحتراروا الآخرة أمروا بترك البيع . والله .  
وعلم الالتفات إلى تنبؤ المبطنين . والله . جواب شرط مقدر أي إن صدم المناقون فليتركوا . ولا .

﴿ وَمَنْ يُقْضَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ تُؤْتِيَهُ ﴾ ولا بق . وفي الالتفات مزيد النعمات

﴿ أَحَرَّاءَ ظِلْمًا ٧٤ ﴾ لا يكاد يعلم كنية وكيفية يوفي تعقيب القتل بما ذكر نفسه على أن المجاهد ينبغي أن يكون  
حمة أحد الأمرين إما إكرام نفسه بالقتل والشهادة . أو إعرار ليدن وإعلاء كلمة الله تعالى بالنصر ولا يحدث  
نفسه بالموت بوجه . ولنا لم يصر . يجعل . (أو يعقب) . وتديم لقتل الإيذان بتقدمه في استنباط الآخر . وفي  
الآية تكذيب لظن بقوله : (فإن أجمع الله) الخ . ﴿ وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَخُفْ سَبِيلَ اللَّهِ ﴾ . فقتل على طريقة الالتفات  
مبالغة في التحريض والحث عليه وهو انقصود من الاستعظام . و (ها) مستأد . و (لكم) حرة . وقوله تعالى :

﴿ لَا تَقْسِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ في موضع الحال والعامل فيها الاستقراء . أو الظرف لتضمنه معنى الفعل

أي أي شيء سكم عبر معانين والمراد لا عذر لكم في ترك إماماته ﴿ وَالْمُتَضَمِّنِينَ ﴾ إما عطف على الاسم  
الجليل أي في سبيل المستضعفين وهو تخليصهم عن الأسر ومحوهم عن العدو . وهو المروي عن ابن شهاب . واستند  
بأن تخليصهم سبيل الله تعالى لاستيلائهم . وفيه أنه وإن كان سين الله عز وجل به نوع اختصاص بهم فلا مانع من  
إضافته إليهم . واحتمل أن يراد بالمقاتلة في سبيلهم . لأنه في فتح طريق مكة إلى المدينة . ودفع سد اشركين  
إليه لينتهي خروج المستضعفين . مستضعف جداً . وإذ اعطى على سين بحذف هاء . والله ذهب المراد  
أي وفي خلاص المستضعفين . ويجوز نسبه بتقدير أعني . أو أحص فان سين الله تعالى بهم أبواب الخير  
وتخلص المستضعفين من أيدي المشركين من أعظمها وأحدها . ومعنى المستضعفين الذين طلبوا لشركون صدهم  
وذهب أو الضعفاء منهم والسين للخالفة ﴿ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَلَدَانِ ﴾ بيان للمستضعفين وهم المسلمون الذين

بقوا مكة لمنع المشركين لهم من الخروج، أو صدفهم عن الهجرة. وعاش عيسى رضي الله تعالى عنها  
كنت أمي من المستضعفين، وقد ذكر أن منهم ستة من الوليد بن الوليد، وأما جندل بن سهيل، وإما  
ذكر أولادان تكميلاً للاستعطاء والتبعية على ناهي ظلم المشركين، والإيدان بإحاطة الله الآتي واقتراب زمان  
لخلاص وفي ذلك مبالغة في الحث على القتال.

ومن هنا يعلم أن الآية لا تصح دليلاً على صحة إسلام الصبي بناءً على أنه لولا ذلك لما وجب تحليصهم  
على أن في انحصار وجوب التحليص في المسلم نظراً لأن صبي المسلم يتوقع إسلامه فلا بعد وجوب تحليصه  
لبالمرتبة السعداء، وقيل: المراد - ما أولاد العبيد والإماء - وهو على الأول جمع وليد ووليدة بمعنى صبي وصبية.  
وقيل - إنه جمع ولد كورل وورلال، وعلى الثاني كذلك أيضاً إلا أن الوليد والوليدة بمعنى العبد والخيرية  
وفي اصطلاح: الوليد الصبي، والعبد، والجمع ولدان، والوليدة الصبية والإماء، والجمع ولائد، وتعبير  
- بالولدان - على طريق التعذيب لتشمل المذكور والإماء (الذين) في محل جر على أنه صفة للمستضعفين،  
أو لما في حيز البيان، وجوز أن يكون نصياً باختيار فعل أي أعني، أو أخص (الذين) .

(يَقُولُونَ رَبَّنَا أَجْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الطَّالِمِ أَهْلُهَا) بالشرك الذي هو ظلم عظيم، وأذية لمؤمنين ومنعهم  
عن الهجرة والوصف صفة قرية وتذكيره لتذكير ما أسند إليه فإن اسم الفاعل والمفعول إذا أجرى على غير من  
هو له فتذكيره وتأييده على حسب الاسم الظاهر الذي عمل به، ولم يسبب الظلم إليها مجازاً كما في قوله تعالى:  
(وَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ بَطُرَتْ مَعِيشُهَا) وقوله سبحانه: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمَنَةً مَطْمَئِنَةً) إلى قوله عز وجل:  
(فَكُفِّرَتْ بَأْسَ اللَّهِ) لأن المراد بها مكة كما قال ابن عباس، والحسن، والسدي، وغيرهم، فوُفِّرَتْ عن سببه  
انظمت إليها تشريعاً لها شرعها الله تعالى (وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) على أمرنا حتى يخلصنا من أيدي الظلمة،  
وتلا الجارين متعلق - بجعل - لاختلاف معيبيهما وتقديمهما على المفعول لصريح إظهار الاعتداء، وهذا إيراد  
الرعة في المؤخر بتقديم أحواله، وتقديم اللام على (من) للمسارعة إلى إبراز كون المسؤول، فعلاً لهم مرغوباً  
فيه لديهم، وجوز أن يكون (من لَدُنْكَ) متعلقاً بمحذوف وقع حالاً من (ولياً) وكذا الكلام في قوله تعالى:

(وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ۝٧٥) أي حجة ثابتة قاله عكرمة، ومجاهد، وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما:  
المراد ولّ عبيداً وألّا من المؤمنين يوال ويقوم بمصالحنا ويحفظ عبادنا ديننا وشرعنا وينصرنا على أعدائنا،  
ولقد استجاب الله تعالى شأه دعائهم حيث يسر لبعضهم الخروج إلى المدينة وجوس من بقي منهم خير ولي وأعز  
ناصر، ففتح مكة على يدي نبيه صلى الله عليه وسلم فتولاهم أي تولّى، ونصرهم أي نصرة، ثم اسعمل  
عليهم عتاب بن أسيد، وكان ابن ثمانى عشرة سنة فمأهم ونصرهم حتى صاروا أعز أهلها، وقيل: المراد جعل  
لنا من لَدُنْكَ ولاية ونصره أي كسب ولياً ومناصرنا. وتكرر فعل ومنعفتيه للمبالغة في الضرر والابتهايل  
هذا (ومن باب الإشارة في الآيات) (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا) أمر للعالمين أن  
يظهروا ما كوشفوا به من الأسرار الإلهية لأمتهم ويكتبوا ذلك عن الجاهلين، أو أن يؤدوا حق كل ذي  
حق إليه فيعطوا الاستعداد حقه وألفوا حقه وآجر الامانات أداء أمانة الوجود فليؤده العبد إلى سيده سبحانه  
وليكن فيه عز وجل (وإذا حكمتم بين الناس) بالارشاد ولا يكون إلا بعد العلم والرسوم إلى المقادير (فاحكموا  
بالعدل) وهو الإقصة حسب الاستعداد (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله) تظهروا كفة تحليمه وهو القلب عن

أصنام السوى (وأطيعوا الرسول) بالمجاهدة وإتباع البدن أداء رسوم العبادة التي شرعها لكم (وأولى الأمر منكم) وهم المشايخ المرشدون بامثال أمرهم فيما يرونه صلاحاً لكم وتهدياً لأخلاقكم •

وربما يقال : إنه سبحانه جعل الطاعة على ثلاث مراتب، وهي في الأصل ترجع إلى واحدة : فمن كان أدلاً لرباط شرفه وفهم خطاب الحق بلا واسطة فائقاً لآخذتهم عليكم ميتاً عن ميت ، ونحن أخذناه من الحي الذي لا يموت ، فليطلع الله تعالى بمراده وليتشبه فهمه منه ، ومن لم يبلغ هذه الدرجة فليرجع إلى بيان الوسطة العظمى وهو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم إن فهم برأيه ، أو استطاع الآخذ منه كعض أهل الله تعالى ، وليطعمه فيما أمر ونهى ، ومن لم يسع إلى هذه الدرجة فليرجع إلى بيان أكبر علماء الأمة وليتقيد بمذهب من المذاهب وليتق به في الأوامر والنواهي (فإن تدعتم في شيء) أنتم والمشايخ ، وذلك في مبادئ السلوك حيث النص قوية (مردوه إلى الله) تعالى (والرسول) فارجعوا إلى الكتاب والسنة فيها ما يزيل النزاع عبارة أو إشارة أو إرادة وقع عليكم حكم من أحكام انقياب المشابهة ، وظهر في أسراركم مدارجات الأوصاف فارجعوا إلى خطاب الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فإن به بحر علوم الحقائق ، فكل خاطر لا يوافق خطاب الله تعالى ورسوله ﷺ فهو مردود (ألم تر إلى الذين يرمعون أنهم آمنوا بما أنزل إليك) من علم لتوحيد (وما أنزل من قبلك) من علم المداد والمعاد (يريدون أن يتحاقوا إلى الطاغوت) وهو النفس الإمارة الخالصة بما تؤدي إليه أفكارها الغير المستندة إلى الكتاب السنة (وقد أمروا أن يكفروا به) ويخالفوه إن (النفس لا مرة بالسوء إلا من رحم ربي) (ويريد الشيطان) وهو الطاغوت (أن يصلهم ضلالاً بعيداً) وهو الانحراف عن الحق (فكيف إذا أصابهم مصيبة) وهي مصيبة التحير وفقد الطريق الموصل (بما قدمت أيديهم) من تقديم أفكارهم الفاسدة وعدم رجوعهم إليك (ثم جاءوك يجلون بالله إن أردنا إلا إحساناً) بما يستنقش على التصديق حتى يكون لهم ملكة استنباط الأسرار والحقائق من عباراتك وإشاراتك (وتوفيقاً) أي جمعا بين العقل والعقل أو بين الخصمين بما يقرب من عقولهم ولم يزد محالة تلك (أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم) من رين تشكوك فيجاءهم على ذلك يوم القيامة (فأعرض عنهم) ولا تنقل عنهم (وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً) مؤثراً ليرتدعوا أو كلمهم على مقادير عقولهم ومتحمل طاقهم (ولو أنهم إذ ظنوا أنفسهم) بأشتغالهم بمحظوظهم (جاءوك فاستغفروا الله) صلوا منه ستر صفات نفوسهم التي هي مصادر تلك الأفعال (واستغفر لهم الرسول) بإمداده إياهم بأنوار صفاته (لوجدوا الله توابعاً رحيماً) مطهراً لنفوسهم مقيصاً عليها الكمال اللائق بها •

وقال ابن عطاء في هذه الآية : أي لو جعلوك الوسيلة لبدى لوصاروا إلى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في ألسنتهم حسرة عما فعلت ويسلموا تسليماً) قال بعضهم : أظهر الله تعالى في هذه الآية على حبيبه خطيئة من خلق الروية فجعل الرضا بحكمه ساء أم ستر سيئاً لإيمان المؤمنين كما جعل الرضا بقضائه سيئاً لإيمان المؤمنين فسقط عنهم اسم الوسطة لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم متصف بأوصاف الحق متخلق بأخلاقه ، ألا ترى كيف قال حسان :

وشق له من اسمه ليجله فقلو العرش محمود وهذا محمد

وقال آخرون : سد سبحانه الطريق إلى نفسه على الكافة إلا بعد لإيمان بحبيبه صلى الله تعالى عليه وسلم فمن لم يش تحت قدمه فليس من الله تعالى في شيء ، ثم جعل جل شأنه من شرط الإيمان زوال المعارضة

بالكلية فلا بد للمؤمن من تلقى المهالك بقلب راض ووجه ضاحك (ولو أمانا كتبنا عليهم أن يقتلوا أنفسهم) بسيف المجاهدة لتحيى حياة طيبة (أو أخرجوا من دياركم) وهو الملاذ التي ركنتم إليها وخيمتم بها وعكفتم عليها ، أو لو فرضنا عليهم أن اذهبوا الطوى . أو أخرجوا من مقاماتكم التي حبستم بها من التوحيد النصف كالصبر والتوكل مثلاً ( ما فعلوه إلا قليل منهم ) وهم أهل التوفيق والمهم العالية ، وأبد الاحتمال الثاني بما حكى عن بعض العربيين أنه مثل إبراهيم بن آدم عن حاله فقال إبراهيم : أحور في الصحارى وأطوف في البرارى حيث لا ماء ولا شجر ولا روض ولا مطر فهل يصح حالى في التوكل فقال له : إذا أذيت عمرك في عمران باطلك فأين الفتاة في التوحيد ؟ ( ولو أنهم فعلوا ما يوعدون به لكان خيراً لهم ) لما فيه من الحياة الطيبة (وأشد تشبهاً بالاستقامة بالدين ) وإذا لا يتداهم من لدا أجراً عظيماً ( وهو كشف الجبال ) ولهديتهم صراطاً مستقيماً ( وهو التوحيد ) ومن يعلم ان الله الرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم ) بما لا يدخل في حيطه العكر ( من الدين ) أرباب ان شريم الدين ارتفعوا قدراً فلا يدرك شأومهم ( والصديقيين ) الذين قادهم نورهم إلى الانحلاع عن أنواع الرئوب والشكوك فصدقوا بما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من غير دليل ولا توقف ( والشهداء ) أهل الحضور ( والصالحين ) أهل الاستقامة في الدين ( يا أيها الذين آمنوا حلوا حذركم ) من أنفسكم فاما أعدى أعدائكم ( فانفروا ثبات ) اسلكوا في سبيل الله تعالى جماعات كل فرقة على طريقة شيخ كامل ( أو انفروا جميعاً ) في طريق التوحيد والاسلام واتبعوا أفعال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتخفوا بأخلاقه ( وإن منكم من ليبطن ) أى ليبطن المجاهدين المرتاضين ( فان أصابكم مصيبة ) شدة في السير ( قال قد أنعم الله على ) حيث لم أصح ما صلوا ( ولئن أصابكم فضل من الله ) مواهب غنية وعلوم مبدئية ومراتب منية وقبول عدا الحواصص والموام ( ليعول كأن لم تكن بينكم وبينه مودة ) أى حسداً لكم ( يا ليتى كنت معهم فأفوز ) دونهم ( بوراً عظيماً ) وأقال ذلك وحدى ( ومن يقتل نفسه ) في سبيل الله فيقتل ( بسيف الصدق ) ( أو يقتل ) عليها بالنظر لتسلم على يده ( فسوف تزيه أجراً عظيماً ) وهو الوصول إليها ( وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله ) وخلاص المستضعفين ( من الرجال ) المقول ( والنساء ) الأرواح ( والولدان ) القوى الروحانية ( الذين يقولون وما أخرجنا من هذه القرية ) وهى قرية الدين ( الظالم أهلها ) وهى النفس الأمارة ( واجمل لنا من ذلك ولياً ) على أمورنا ويرشدنا ( واجعل لنا من لدنك نصيراً ) ينصرنا على من ظلمنا وهو الفيض الإلهي ، نسأل الله تعالى ذلك بمنه وكرمه .

﴿ الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ كلام مستأنف سبق لتشجيع المؤمنين وترعيمهم في الجهاد أى المؤمنون لما يقاتلون في دين الله تعالى المرسل لهم إليه عز وجل وفي إعلانه كفته فهو وليهم وناصرهم لا محالة .  
 ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ ﴾ فيما يلغ بهم إلى الشيطان وهو الكفر فلا ناصر لهم سواه .  
 ﴿ فَقَاتِلُوا ﴾ يا أولياء الله تعالى إذا كان الأمر كذلك . ﴿ أُولَئِكَ أَشْيَاطُ ﴾ جميع الكفار فانكم تقاتلونهم .  
 ﴿ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ في حد ذاته فكيف بالقباس إلى قدرة الله تعالى (الذى يقاتلون في سبيله) وهو سبحانه وليكم ، ولم تعرض لبيان قوة سبحانه تعالى إذ باناً ظهورها ، وفائدة ( كان ) التأكيد ببيان أن كيده مذ أن ضعيف ، وقيل : هي بمعنى صار أى صار ضعيفاً بالاسلام ، وقيل : إنها رائقة وليس بشئ .

(ألم تر إلى الذين قبل لهم كموا أيديكم) رُلت كما قال الكلبي. في عبد الرحمن بن عوف الزهري، والمعداد ابن الأسود الكندي، وفداه بن مضمون الجعفي، وسعد بن أبي وقاص كان يلقون من المشركين أذى شديداً وهم بمكة قبل الهجرة فشكوا إلى رسول الله ﷺ ويقولون: إنا نرى أن بارئاً لله في قتال هؤلاء طائفة قد آذوا وإننا نرى ﷺ يقول: كفوا أيديكم وامسكوا عن القتال فإني أمركم بذلك، وفي رواية: إني أمرت بالفرار (وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) واشتعلوا أي أمرهم به، وبطل أمرهم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة تنبيهاً على أن الجهد مع النفس مقدم ولم يتمكن المسلم في الانقياد لأمر الله تعالى بالجلود بالمال لا يكاد يتأق منه الجلود بالنفس، والجلود بالنفس أقصى غاية الجود، وساء القول للمعمول مع أن القاتل هو الذي ﷺ لأن المقصود والمنع في التعجب المشار إليه في صدر الكلام إنما هو كمال رغبته في القتال وكوهم بحث استجوا إلى النبي عنه، وإما ذكر في حيز الصلة الأمر بكف الأيدي لتحقيقه وتصويره بطريق الكتابة فلا يتعلق ببيان خصوصية الأمر عريض، وقيل: لا يدان بكون ذلك بأمر الله تعالى (فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ) وأمروا به بعد أن هاجروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة (إِذَا مَرِيقُ مَنَّهُمْ يَحْشُونَ النَّاسَ) أي الكفار أن يقتلهم، وذلك لما ركز في طباع البشر من خوف الهلاك في خشية الله في أي حال يحشون الله تعالى أن ينزل عليهم بأسه، واتعا عاطفة وما بعدها عطف عن (قيل لهم كموا أيديكم) باعتبار معناه الكفاة إذ حينئذ يتحققان بين مدلولي المعطوفين، وعليه يدور أمر التعجب كأنه قيل: ألم تر إلى الذين كانوا حراساً على القتال فلما كتب عليهم كرهه - يقتضي الشبهة - جماعة منهم، وتوحه التعجب إلى الكل مع أن ذلك الكراهة إنما كانت من المعض الإبدان، أنه ما كان ينبغي أن يصدر من أحدهم ما ينال حياته الأولى، و(إذا) للمعاجاة وهي ظرف مكان، وقيل: زمان وليس شئ، وفيها تأكيد للأمر التعجب، و(فريق) مبتدأ، و(منهم) صفة، و(يحشون) خبره. وجوز أن يكون صفة أيضاً أو حالاً، والخبر (إذا) و(خشية الله) في موقع المصدر أي خشية الله. وجوز أن يكون حالاً من فاعل (يحشون) ويقدر مضاف أي حال كونهم مثل أهل خشية الله تعالى أي مشبهين بأهل خشيته سبحانه، وقيل: وفيه مدح - إنه حال من صميم مصدر محذوف أي يحشونها الناس كخشية الله (أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً) عطف عليه إن جعلنا حالاً أي أنهم (أشد خشية) من أهل خشية الله، بمعنى أن خشيتهم أشد من خشيتهم، ولا يعطف عليه على تقدير المصدرية - على ما قبل - بناءً على أن (خشية) منصوب على التمييز وعن أن التمييز متعلق بالفعل، وأن انحرور من الفصيالية يكون مقابلاً للموصوف بأفعل التفصيل فيصير المعنى إن خشيتهم أشد من خشية غيره، ويؤول إلى أن خشية خشيتهم أشد، وهو غير مستقيم اللهم إلا على طريقة جذبه - على ما ذهب إليه أبو علي، وابن جني - ويكون كقولك: زيد جنداً جداً نصب جنداً على التمييز لأنه بعيد، بل مطلق على الاسم الجاهل فهو محذور بالفتحة منع صرفه، والمعنى - يحشون الناس خشية كخشية الله، أو خشية كخشية أشد خشية منه تعالى - ولكن على سبيل الترض إذ لا أشد خشية عند المؤمنين من الله تعالى، ويؤول هذا إلى تفصيل خشيتهم على سائر الخشيات إذا فصلت واحدة واحدة، وذكر ابن الخجب أنه يجوز أن يكون هذا العطف من أجل - أي يحشون الناس كخشية

الناس، أو يحشون أشد خشية - على أن الأول، مصدر والثاني حال، وقيل عليه: إن حذف المضاف أهون من حذف الحلة وأوفى بمقتضى المقابلة وحسن المطابقة؛ وجوز أن يكون (خشية) منصوبا على المصدرية، و (أشد) صفة له قدمت عليه، فانصب على الحالية، ذكر بعضهم أن التمييز بعد اسم التفضيل قد يكون نفس ما انصب عنه نحو (الله خير حافظاً) فإن الحافظ هو الله تعالى قالوا قلت: الله خير حافظاً ما الجر، وحيث لا مانع من أن تكون الخشية من الموصوف ولا يلزم أن يكون للخشية خشية بمنزلة أن يقال: أشد خشية بالجر، والقول - بأن جواز هذا إذا كان التمييز نفس الموصوف بحسب المعهوم واللفظ - محل نظر محل نظر، إذ اتحاد اللفظ مع حذف الأول ليس فيه كبير محذور.

وهذا إيراد قوي على ما قبل، وقد نقل ابن المنير عن الكشاف ما يصدره فتأمل، و (أو) قيل: للتنويع، وقيل للابهام على السامع، وقيل: للتخيير، وقيل: بمعنى الواو، وقيل: بمعنى (وَقُلُوا) عطفت على جواب (لما) (قلنا كتب عليهم القتال) طاعاً بعضهم بالاستئذان، أو قلوبهم، وحكاية الله تعالى عنهم على سبيل تمجيد التخصيص لا الاعتراض على حكمه تعالى، ولا إنكار لإيجابه، ولذا لم يوجعوا عليه (رَبِّمَا كُنْتُ عَلِيّاً الْقِتَالِ) في هذا الوقت

(لَوْلَا آخِرَتَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ) وهو الأجل المقدر، ووصف بالقرب للاستعطف أي أنه قليل لا يمتد من مثله، والجملة كالبان لما قلها، ولذا لم تعطف عليه، وقيل: إن لم تعطف عليه للإيذان بأنها مقولان مستقلان لم يفخارة قالوا الحلة الأولى، وتارة الحلة الثانية، ولو عطفت لنادر أهم قلوا بمجموع الكلامين يعطى الثانية على الأولى (قُلْ) أي رهيدا لهم فيما يؤمنونه بالعمود عن القتال، والتأخير إلى لأجل المقدر من المتاع الفاني وترغبا فيما يالونه بالقتال من الدميم الباقي (مَتَّعْ لَنِيْسًا) أي جميع ما يستمتع به، ويستمتع في الدنيا (قُلْ) في نفسه سريع الزوال وهو أقل قليل بالنسبة إلى ما في الآخرة (وَالْآخِرَةُ) أي ثوابها المتوط بالاعمال التي من جلتها القتال (خَيْرٌ) لكم من ذلك المتاع القليل لكثرة عدم انقطاع صفاته عن الكدورات، وفي اختلاف الأسلوب حالاً يخفى، وإيما قال سبحانه: (لَمَن أَقْبَى) - ثأ لهم وترغيباً على الاتقاء والاحلال بتوجب التكليف، وقيل: المراد أن نفس الآخرة خير ولكن للثقلين، لأن للكافر وانعاض هناك نيراناً وأهوالاً، ولذا قيل: الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر، ولا يخفى أن الأول أنسب بالسياق (وَلَا تَطْلُبُون قِتْلًا ۖ ۷۷) عطفت على مقدر أي نجزون فيها ولا تبجسون هذا المقدر اليسير فضلا عما راد من ثواب أعمالكم فلا ترغبوا عن القتال الذي هو من عرورها، وقرأ ابن كثير، وكثير (وَلَا تَطْلُبُون) بالياء إعادته للصير إلى ظاهر من.

(أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) يحتمل أن يكون ابتداء كلام مسوق من قبله تعالى بطريق تلويح الخطاب وصرفه عن سيد المخاطبين (يُرَادُ) إلى من ذكر أولا اغناماً بالرامهم إثرياً من حفلة الدنيا وفعامة الآخرة بواسطة (يُرَادُ) فلا محل للجدلة من الاعراب، ويحتمل أن يكون داخلاً في حين القول بالمأمور به، فحل الجملة نصب، وجعل غير واحد ما تقدم جواباً للجملة الأولى من قولهم، وهذا جواب الثانية منه، فكانه لما قالوا: (لم كنت علينا القتال)؟ أجابوا ببيان الحكمة بأنه كتب عليكم ليكثر تمتعكم ويكظم فتمتعكم لأنه يوجب تمتع الآخرة، ولما قالوا: (لولا آخرتنا)؟ أجابوا بأنه (أينما تكونوا) في السفر، أو في الحضر (يدرككم الموت) لأن الأجل مقدر

ولا يمنع عنه عدم الخروج إلى القتال ، وفي التعبير بالأدراك إشعار بأن القوة لشدة نه عنهم عن أسباب الموت وقرب وقت حلوله إليهم ، عمر الألفس والآيات كآتهم في الحرب منه وهو محدد في طمأنينة نفساً وحداً في التوجه إليهم ، وقرأ طلحة بن مالك (بدر كرم) بالرفع بواجب في تحريكه فقبل به على حذف الفاء كما في قوله - على ما أشد سيبويه - .

من بعض الحسنات لله يشكرها "و" بشر بالشر عبد الله (مثلان)

وطاهر كلام تكشف لا كتمان تقدير الماء ، وقد رتبهم مبتدأ معها أي فأنتم بدر كرم ، وقيل هو مؤخر من تقديم وجوب الشرط محذوف أي - بدر كرم الموت أيما تكونوا بدر كرم - واعتبر من أن هذا إنما يحسن فيما إذا كان ما قبله طلياً له كما في قوله .

أفرع بن حارس يا أفرع إنك إن (بصرع أحوث تصرع)

أرغم إذا لم تكن لأداة اسم شرط ، وأجيب بأن الشرط لا أول ولا ثقل عن سيبويه إلا أنه نقل عنه أربف الأطلاق ، والشرط الثاني لم يعمل عليه المحققون - وقيل : إن الرفع على موهم كون الشرط صياً فإنه حينئذ لا يجب ظهور الجزم في الجواب لأن الأداة لما لم يظهر أثرها في تقرير لم يجب ظهوره في البعيد وما قيل عليه من أن كون الله ط ماضياً والحراء مضارعاً إن يحسن في كلامه - أن - لقائها الماضي إلى معنى الاستفاد فلا يحسن - أيما كنتم بدر كرم الموت - إلا على حكاية الماضي وقصد لاستحضار وجه طر ، نعم يرد عليه أن فيه تعسفاً إن اتهم - كما قال ابن سير - أن يكون - يتوهم هو الأصل - أو ما كثر في الاستعمال حتى صار كالأصل ، وما توهمه ما ليس كذلك ، وقيل إن (بدر كرم) كلام مبتدأ (أيما) فتكونوا ماضياً (الانظرون) ، واعتراض كما قال شهاب بأنه ليس مستقيم معنى وصناعة ، أما الأول فلا لأنه لا يتناسب اتصاله بما قبله لأن (لا تنظرون ويلاً) المراد منه في آخره فلا يسه "تعميم" ، وأما الثاني فلا يلزم عليه محسن ما قبل اسم الشرط فيه وهو غير صحيح صديقه . وأجيب عن الأول بأنه لا مانع من تعميم (ولا تنظرون) للدنيا والآخرة أو يكون المعنى لا يعصون شيئاً من مدة الأجل المعهود لأمم الأجود ، وبه ينتظم الكلام ، وعن الثاني بأن المراد من الاتصال بما قبله - كما قال الخليل - والسفاسي نصه به معي لاعتلا على أن (أيما تكونوا) شرع جوابه محذوف تقديمه (لا تنظرون) وما قبله دليل الجزم ، وأب تعلم أن هذا التخرج وإن ائتمر لم يلب عنه مما ترى خلاف الظاهر المستقر في الأدب ، وأولى التحريجات أنه على حذف الفاء وهو الذي احتاره ألفرد ، والقول بأن الحذف ضرورة في جيز المنع (ولو كنتم في ربح) أي مصور ، قاله مجاهد . وقاده ابن جريب ، وعن السدي . والرفع رضي الله تعالى عنهم أب قصور في السماء الدنيا ، وقيل : المراد بها روج السماء المعصومة ، وعن أبي علي الحائلي إن البيوت التي فوق القصور ، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : إنها الحصون والقلاع . وهي جمع . ج وأصله من لترح وهو الاظهار ، ومنه تبرحت المرأة إذا ظهرت حسنها (مشتبه) أي معصية بالشيد وهو الجص . قاله عكرمة . أو مطوئة بارفاج - قاله الزجاج - فهو من شيد أبه إذا رفعه ، وقرأ مجاهد (مشيدة) بفتح الميم وبضم الياء كما في قوله تعالى : (وقصر مشيد) وقرأ أبو نعيم بن ميسرة (مشيدة) بكسر الهمزة على الثور (كريمة) وضم الياء (واقعية) وقصيدة شعرة ، والحلة مطرقة

على أخرى مثله أي لو لم تكونوا في بروج (ولو كنتم) الخ، وقد اطرده الحذف في مثل ذلك لوضوح الدلالة  
 ﴿وَأَن تُصِبَّهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِّنْ عِندِكَ﴾ رلت على ما روى  
 عن الحسن . وابن زيد في اليهود وذلك أنهم كانوا قد بسط عليهم الرزق فلما قدم النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم المدينة فدعاهم إلى الإيمان فكفروا أمسك عنهم بعض الامساك فقالوا : ما زلنا نعرف القصر في ثمارنا  
 ومزارعنا منذ قدم علينا هذا الرجل، فلعنى إن تصبهم نعمة أو رخاء نسوها إلى الله تعالى وإن تصبهم بلية  
 من جندب وعلاء أضافوه اليك متشاككين كما حكى عن أسلافهم بقوله تعالى . ( وَإِن تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا  
 بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ) وإلى هذا ذهب الزجاج . والقراء . والبخي ، والجبائي ، وقيل : نزلت في المنافقين ، أن أي .  
 وأصحابه الذين تخلفوا عن القتال يوم أحد ، وقالوا : للذين قتلوا ( لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا ) فلعنى إن  
 تصبهم غيبة قالوا : هي من عند الله تعالى ، وإن تصبهم هزيمة قالوا : هي من سوء تدبيرك ، وهو المروي  
 عن ابن عباس . وقتادة ، وقيل : نزلت فيمن تقدم رئيسه الصحيح ، وصحح غير واحد أنها نزلت في اليهود  
 والمنافقين جميعاً لما تشابهوا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين قدم المدينة وقطعوا ، أو على هذا فالتباين من  
 الحسنة والسيئة هنا النعمة والبلية ، وقد شاع استعمالها في ذلك كما شاع استعمالها في الطاعة والمعصية ، وإلى  
 هذا ذهب كثير من المحققين ، وأيد باستناد الإصالة إليها بل حملة صاحب الكشف دليلاً بيناً عليه وبأنه  
 أنسب بالمقام لذكر الموت والسلامة قبل ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ أمر له صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بأن يرد عنهم الدليل واعتقادهم الفاسد ويرشدهم إلى الحق ببيان إسناد الكل إليه تعالى على الإجمال أي كل واحدة  
 من النعمة والبلية من جهة الله تعالى خلفاً وإيجاداً من غير أن يكون في مدخل في نوع شيء منها بوجه من الوجوه  
 كما تزعمون ، بل وقوم الأولى منه تعالى بالذات تفضلاً ، ووقوع الثانية بواسطة ذنوب من اجتلب بها عقوبة  
 كما سيأتي بيانه .

وهذا الجواب المجمل فيه معنى ما قيل : ردأ على أسلاف اليهود من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا طَائِرُكُمْ عِندَ اللَّهِ ﴾ أي إنما سبب  
 غيرهم وشركهم عند الله تعالى لا عند غيره حتى يستند ذلك إليه ويطيروا به . فله شيخ الاسلام . ومنه يعلم ارتفاع  
 ما قيل : إن القوم لم يعتقدوا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاعل السبئية كما اعتقدوا أن الله تعالى فاعل الحسنة  
 بل تشابهوا به وحاشاه عنه الصلاة والسلام فكيف يكون هذا ودأ عليهم ولا حاجة إلى ما أجاب به العلامة  
 الثاني من أن الجواب ليس بمجرد قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ بل هو إلى قوله سبحانه . ( وما أصابك من سيئة ) الخ  
 وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا اتَّخَذَ آلُ الْفُورِ ﴾ أي اليهود والمنافقين المختقرين ﴿ لَا يَسْكَدُونَ يَفْقَهُونَ ﴾ أي يفهمون  
 ﴿ حَدِيثًا ٧٨ ﴾ أي كلاماً يوعظون به وهو القرآن ، أو كلاماً قاطعاً أو كل شيء حدث وقرب عهده كلام من قبله  
 تعالى معترض بين المدين وبيانه ، وسوق لتعريفهم بالجهل وتضييق حالهم والتعجب من حال غيائهم ، والثناء لترتيب  
 ما بعدها على ما قبلها . والجملة المنفية حالية والعامل فيها مافى الطرف من الاستقرار أو الطرف نفسه ، والمعنى  
 حيث كان الأمر كذلك نأى شيء حصل لهؤلاء حال كونهم بمحل من أن يفقهوا نصوص القرآن الناطقة بأن  
 الكل بائس من عند الله تعالى ، أو بمحل من أن يفهموا . حديثاً . مطلقاً حتى عدوا كالبهايم التي لا أنفهام لها ،  
 أو بمحل من أن يعقلوا حروف البهر وتغيره حتى يعلوا أنه لها فعلاً حقيقياً يبدء جميع الأمور ولا مدخل



لأحدهم ، ويجوز أن تكون الجملة مستقفاً مسياً على سؤال نشأ من الاستفهام وهو ظاهر . وعلى التقديرين  
فالكلام مخرج مخرج المبالغة في عدم فهمهم فلا ينافي اعتقادهم أن الحسنة من عند الله تعالى ، وفهمهم من كلام  
بعضهم أن المراد من الحديث هو ما نفوهوا به أي ما حيث أنه يلزم منه تعدد الخلق المستلزم بالنسبة للتوحيدي إلى  
فساد العالم . وإن ( ما ) في حين الأمر رد لهذا الكلام ، وقدم لذكره أهم ثم استأنف بما هو حقيقة الجواب أعني  
قوله سبحانه : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ وعلى ما ذكرنا - والله الأول -  
يكون هذا بيانا للجواب المجمل المأمور به ، والمخاطب فيه كما قال الجاني . وروى عن قتادة عام بكل من يقف  
عليه لآل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كقوله :

إذا أنت أكرمت (الكريم) ملكته وإن أنت أكرمت الله تمردا

ويدخل فيه المذكورون دخولاً أولياً ، وفي إجراء الجواب أولاً على لسان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
وسوق البيان من جهة تعالى ثانياً بطريق تدوين الخطاب ، واللفظان يبدآن بمراد الاعتناء به والاهتمام به . واعتقادهم  
الباطل وزعمهم الفاسد ، والإشهاد بأن مضمونه مني على حكمة دقيقة حرية بأن يتولى بيانها علام الغيوب  
عر وجل ، والعدول عن خطاب الخبيث كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ للمبالغة في  
الحقيق بقطع احتمال السببية بعضهم لعمارة الآخرين ، و ( ما ) كما قال أبو إبيقاء شرطية ( وأصاب ) بمعنى يصيب  
والمراد - بالحسنة والسيئة - ما ما أريد به من قبل ، أي مآصياك أيها الإنسان من نعمة من النعم فهي من  
الله تعالى بالذات تفصيلاً وإحساناً من غير استيجاب لها من قبلك كيف لا وكل ما يعمل به العبد من الطاعات التي  
يرجع كونها ذريعة إلى إحسانه نعمة قاهرة بحيث لا تكاد تكافئ نعمة الوجود ، أو نعمة الإقذار على أدائها مثلاً فضلاً  
عن أن تسوجب نعمة أخرى ، ولذلك قال صلى الله تعالى عليه وسلم فيما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة :  
« لن يدخل أحداً عملها الجنة قيل : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا إلا أن يتغمدني الله تعالى بفضل رحمته » ( وما  
أصابك من ) بنية قامة من البلايا فهي بسبب اقتراف نفسك للمعاصي والمفقرات المقتضية لها ، وإن كانت من حيث  
الاجتماع مثبته اليه تعالى نزلة من عنده عقوبة وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾  
ويغزو عن كثير ، وأخرج الترمذي عن أبي موسى قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : لا يصيب  
عبداً نكبة فاقفوها - أو مادوسها إلا بذنب وما دفع الله تعالى عنه أكثر » .

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه قال في الآية : ما كان من نكبة فيذكرك وأما قدرت ذلك عليك ،  
وعن أبي صالح مثله ، وقال الزجاج : الخطاب لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، والمقصود منه الأمانة ، وقيل :  
له عليه الصلاة والسلام لكن لا لبيان حاله بل لبيان حال الكفرة طريق التصوير ، ولعل العدول عن خطابهم  
لاظهار حال السخط والغضب عليهم ، والإشعار بأنهم لمرط جهلهم ولادتهم بعدول من استحقاق الخطاب  
لأسيما بمثل هذه الحكمة الأنيفة ، ثم اعلم أنه لا حاجة لنا ولا للمعتزلة في مسألة الخير والشر بهاتين الآيتين لأن  
إحداهما بظاهرهما ، والآخرة لهم فلا بد من الأول وهو مشترك للإلزام ولأن المراد بالحسنة والسيئة  
النعمة والبلي لا الطاعة والمعصية ، والخلاف في الثاني ، ولا تعارض بينهما أيضاً لظهور اختلاف جهتي التقى  
والإثبات ، وقد أطلب الإمام الرازي في هذا المقام كل الاطناب بتعدد الأقوال والترجيح ، واختار تفسير  
الحسنة والسيئة بما يعم النعم والطاعات والمعصيات والبيات ، وقال بعضهم : يمكن أن يقال : لما جاء قوله تعالى

( وإن تصهّب حسنة ) مد قوله سبحانه : ( إنما تكونوا بآئدركم الموت ) ناسب أن نحصي الحسنة الأولى على النعمة ، والسيئة عن الذبّة ، ولذا أرفق قوله عز وجل : ( وما أصابك من حسنة ) مما سيأتي ناسب أن يحمله على ما يعلق بالشكليات من المصلحة والطاعة - كما روى ذلك عن أبي داود - ولهذا عبر الآل لموت فعبر بالخاص بعد أن عبر بالمتضارع ، ثم نقل عن الراغب أنه فرق بين قولك : هذا من عند الله تعالى ، وقولك : هذا من الله تعالى ؛ بأن من عند الله أعم من حيث أنه يقال فيما كان برضاء سبحانه وسخطه ، وبما يخص ، وقد أمر به وهى عنه ؛ ولا يقال ، من الله إلا فيما كان برضاه وأمره ، وبهذا النظر فالمرضى أنه تعالى عنه . وإن أصبت من الله وإن أخطأت من الشيطان ، فقدر .

وقيل أبو حيان عن طائفة من العلماء (أن أصلك) الخ على تقرير القول أي (فلهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً) يقولون (ما أصلك من حصة) الصبح والداعي لهم على هذا التحمل توهم التماسا، ص. وقد دعا آخرس إلى جعل الخلة بدلاً من (حديثاً) أي معنى أصم لا يفقهون هذا الحديث أي (ما أصلك) الخ فيقولون أنه غير متطابقين عما يلزمه من تعدد الخلق وآخرس إلى تقدير استعظام إكسكارى أي (من نفسك) ورعوى أنه قرئ به وقد عذت أن لا تعارض أصلاً من غير حجب في إرمكاس لا يكاد يدوعه اللوق السليم، وكذا لا حاجة للمثثلة في قوله سبحانه: (حديثاً) على كون القرآن محدثاً لمحدث من أنه ليس به في لفرق، وعلى فرض تسليم أنه ليس لا يدل على حدوث الكلام النسبي والزراع فيه، فهو حجة ارتباط هذه الآيات بما قبلها على ما قبل إنه سبحانه بعد أن حكى عن المسلمين ما حكى ورد عنهم ما رده عن الكفار ما رده عليهم أيضاً وبين تخمين مناسبة من حيث شبه لها على إمتداد ما يكره إلى بعض الأمور وكون ذكره له بسبب ذلك وهو بما ترى ۞

وفي الكشف أن جملة (وإن نصهم) الح مبطونة على جملة قوله تعالى (فإن أصابكم مصدة) (وإن أصابكم  
فضل) دلالة على تحقق التبطل والتعطيل ، أما دلالة الأولين فلا خلاف ، وأما الثانية فلا شبهة إذا اعتقدوا  
في الداعي إلى الجهاد <sup>بغير</sup> ذلك الاعتقاد العام قطعوا أن في تباعه لا سيما فيما يجر إلى ماعدوه سيئة الخلال  
والفساد ولهذا قلب الله عليهم في قوله سبحانه (فمن عصت) ليصير ذلك كالألم عن استبطان التبطل ، وأما  
ذكر ما هم فيه من التعيس في شأن من هو رحمة مرسده لناس كونه ، وذكر أمر الله به أن جعل طاعه <sup>بغير</sup>  
ضاعة الله تعالى مع ما أمده به من التهديد الداع إلى النص في قوله سبحانه (فمن عز) ثم قال ولا يخفى أن ما وقع  
بين المصطفين ليس بأجنبي - وإن كان كذلك - شديد التعاقب سابقه ، ولا يلزم من هذا التسبق تفسير المرسول إليهم  
إلى كافر مطعون ، وهو من قوى وجهه استأناف تقسيمهم مرة أخرى في قوله سبحانه (الذين) (ويقولون) في  
الناس المرس إلى موت هو الأول ، ومد مع هو الثالث ، ومن رجع إليه هو الثاني ههنا وجه النص والارتباط  
بين الآيات السابقة وتلاحق انتهى ، ولا يخفى عن حسن وليس بمغيب في لا يخفى •

هذا وقب أبو عمرو . والكتابي خلافه على ( ما ) مرقوله تعالى : ( فقلوا ) رجاعة على لام الحر -  
وعقب ذلك السمين : ( يسي ) لا يجوز كلا الوقيين إذ لا يكون وقف على المتد دون خبره ، والثاني  
على الجرد دون مجروره ، وقرأ أن : ( وان مسعود ) وان عاص ( وما أصابت من دينك ) وأما كتبها  
عظك . ( وأومئتك ) للناس : ( سولاً ) : ( بان ) الحلالة منه صلى الله تعالى عليه وسلم ومكانه عند ربه سبحانه  
بعد اللب عه بأنهم وجهه ، ويبرداً به صلى الله عليه وسلم اختصاص رسالته عليه الصلاة والسلام بالعرب فعرّف به . الناس -

للاستغراق ، والجاء متعلق بـ (رسولا) قدم عليه للاختصاص الناظر إلى قيد العموم أي مرسلًا لكل الناس  
للمضمر فقط كما ذهبوا ، و (رسولا) حال مؤكدة لمعاملها ، وجوز أن يتعلق الجار بما عنده ، وأن يتعلق  
بمحذوف وقع حالاً من (رسولا) وجوز أيضاً أن يكون (رسولا) مفعولاً مطلقاً إما على أنه مصدر كما في قوله :

قد كذب الوشوان ما فتت عندهم بشئ ولا أرسلتهم (رسول)  
وإما على أن الصفة قد تستعمل بمعنى المصدر مفعولاً مطلقاً كما استعمل الشاعر خارجاً بمعنى خروجها في قوله :  
على حافة لا أشتم الدهر مسلماً ولا (خارجاً) من في زور كلام

حيث أراد كما قال سيويه : ولا يخرج خروجاً (وكنى بالله شهيداً ٧٩) على رسالتك ، أو على صدقك  
في جميع ما تدعيه حيث نصب المعجزات ، وأنزل الآيات البينات ، وقيل : المعنى كفى الله تعالى شهيداً على عباده  
بما يعملون من خير أو شر ، والالتفات لقرية المهابة (من يطلع الرسول فقد أطاع الله) بيان لأحكام رسالته  
صلواته تعالى عليه وسلم إقراراً بان تحققها ، وإنما كان كذلك لأن الأمر والنهي في الحقيقة هو الحق سبحانه ،  
والرسول إنما هو مبلغ للأمر والنهي فليست الطاعة له بالذات إنما هي لمن يبلغ عنه .

وفي بعض الآثار من مقاتل وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول من أحبني فقد أحب الله تعالى  
ومن أطاعني فقد أطاع الله تعالى فقال المناقشون ألا تسمعون إلى ما يقول هذا الرجل لقد قارف الشرك ، وهو  
نهي أن يجرد غير الله تعالى ما يريد إلا أن نخذه رباً كما انحدر النصراني عيسى عليه السلام ؟ فزلت ، فالمراد  
(بالرسول) نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم والتعبير عنه بذلك ووضع موضع المضمر للاشتغال بالعلية هو قيل :  
المراد به الجنس ويدخل فيه نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم دخولا أولياً ، وبأباه تخصيص الخطاب في قوله تعالى :

(وَمَنْ تَوَلَّى قِبَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا ٨٠) وجعله من باب الخطاب لغير معين خلاف الظاهر هو (من)  
شرطية وجواب الشرط محذوف ، والمذكور تطيل له قائم مقامه أي من أعرض عن الطاعة طأعرض عنه لأننا  
إنما أرسلناك رسولاً مبليفاً لا حفيظاً مهيمناً تحفظ أفعالهم عليهم وتعاليمهم عليها ، ونفى - كما قيل - كونه حفيظاً  
أي مبليفاً في الحفظ دون كونه حافظاً لأن الرسالة لا تنفك عن الحفظ لأن تبليغ الأحكام نوع حفظ عن  
المعاصي والآثام وانتصاب الوصف على الحالية من الكاف ، وجعله مفعولاً ثانياً لأرسلنا لتضمينه معنى جعلنا  
بما لا حاجة إليه ، وعليهم متعلق به وقدم رعاية للفصلة ، وفي أفراد ضمير الرفع وجمع ضمير الجر مراعاة للفظ  
- من - ومعناها ، وفي المدول عن - ومن تولى فقد عصاه - الظاهر في المقابلة إلى ما ذكره لا يخفى من المبالغة ،

(وَيَقُولُونَ) الضمير للمنافقين كما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما . والحسن . والسدى ، وقيل :  
المسلمين الذين حكى عنهم أنهم يخشون الناس خشية الله أي ويقولون إذا أمرتهم بشئ (طاعة) أي أمرنا  
وشرأتنا طاعة على أنه خير مبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير طاعتك طاعة خلاف الظاهر أو عندنا أو منا طاعة  
على أنه مبتدأ وخبره محذوف وكان أصله النصب كما يقول المحب : سمعاً وطاعة لكنه يجوز في مثله الرفع . كما  
صرح به سيويه . للدلالة على أنه ثابت لهم قبل الجواب (فَإِذَا بَرِّزُوا مِنْ عِنْدِكَ) أي خرجوا من مجلسك  
وفارقوك (يَتَّطَعُونَ طَائِفَةً) أي جماعة (منهم) وهو وسأؤم ، والتبعية إما من اليقظة لأنه تدبير الفعل

ليلاً واحزماً عليه ، ومعه تهيئة الصيام ويقال : هذا أمر ثبت بلبس ، وإيمان من بيت الشعر لأن الشعر يدبره  
وسويه ، وإيمان من البيت المسمى لأنه يسرى ويدبر ، وفي هذا بعد - وإن أثبتته الراغب لغة - والمراد زورت  
وسوب ﴿ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾ أي خلاف ما قلت لها أو ما قالت لك من القبول وصحاح الطاعة ، واستدول عن  
المأصلي قصد الاستمرار ، وإسناد الفعل إلى طائفة منهم لسان أهم المتصدون له مالدات ، والباقيون أتباع لهم في  
ذلك لا أنهم ثابتون على الطاعة ، وتذكيره أولاً لأن تأييد لفعل غير حقيقي ، وقراً أبو عمرو ، وخزنة  
(بيت حاتفه) بالإدغام لقربهم في المخرج ، وذكر بعض المحققين أن الإدغام هنا على خلاف الأصل والقياس ،  
ولم تدغم تاء متحركة غير هذه ﴿ وَاللَّهُ يَكْتُبُهَا يُبَيِّنُونَ ﴾ أي يثبت في صحفهم ليجازيهم عليه ، أو فيما يوحيه  
إليك فطنتك على أسرارهم وبعضهم - كما قال الزجاج - والقصد على الأول تهديدهم ، وعلى الثاني لتحذيرهم  
- فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ - أي تخلف عنهم ولا تصد للانتقام منهم ، أو قلل المبالاة بهم والغاء لسيئة ما قبلها لما بعدها  
﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ أي عرض أمرك إليه وتوكل به في جميع أمورك لا سيما في شأنهم - وإظهار الاسم الجليل  
للإشارة بعلو الحكم ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ٨١ ﴾ قائماً بما فرض اليه من التدبير فيكفيك مضرتهم ويفهم لك  
مهمهم ، وإظهار لما سبق والإيمان باستقلال جملة واستعانتها عما عداها من كل وجه ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرِيقَانِ ﴾  
أعلاه جواب سؤال نشأ من جعل الله تعالى شهيداً كأنه قيل : شهادة الله تعالى لاشبهة فيه ولكن من أين يعلم  
أنه ذكرته شهادة الله تعالى بحكمة عنه ؟ فأجاب سبحانه بقوله : ( أفلا يتدبرون ) وأصل التدبر التأمل في أحوال  
الأمور وعواقبها ثم استعمل في كل تأمل سواء كان نظراً في حقيقة الشيء وأجرائه وأورسوابقه وأسببه ، أو لواقفه  
وأعقبه ، والغاء ليعطف على مقدو أي - أيشكون في أن ماذكر شهادة الله تعالى فلا يتدبرون أنقرآن الذي  
حله به هذا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المشهود له به يعلموا كونه من عند الله فيكون حجة وأى حجة على المقصود -  
وقيل : المعنى أيمرضون عن القرآن فلا يأملون فيه ليعلموا كونه من عند الله تعالى بمشاهدة ما فيه من الشواهد  
التي من حيثها هذا لوحى الصادق والنص الناطق بمقام المحكي على ما هو عليه ﴿ وَلَوْ كَانَ ﴾ أي القرآن •  
﴿ مِنْ عَدُوِّ اللَّهِ ﴾ كما يزعمون ﴿ لَوَحْدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ٨٢ ﴾ أن يكون مضر إخباراته انقيبية بالإخبار  
عما يسره المذمومون غير مطابق للواقع لأن العيب لا يعلمه إلا الله تعالى بحيث اطرد الصدق فيه ولم يمع ذلك  
قط علم أنه بعلامه تعالى ومن عنده ، وإلى هذا يشير كلام الأصم - والزجاج - وفي رواية عن ابن عباس أن  
المراد لو جدوا فيه تناقضاً كثيراً ، وذلك لأن كلام البشر إذا طال لم يكن - بحكم العادة - من التناقض ، وما يظن  
من الاختلاف كما في كثير من الآيات ، ومعه ماسق آتفاً ليس من لاختلاف عدد المتدبرين ، وقيل - وهو  
بما لا بأس به خلافاً لوجه - : المراد سكان الكثير منه محسباً متاقصاً قد تفاوت طمعه وبلاغته فكان بعضه  
بالأخذ الإيجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن مدهشته ، وبعضه إخباراً بغيب قد وافق الخبر عنه ، وبعضه إخباراً بحال  
للخبر عنه ، وبعضه دالاً على معنى صحيح عند علماء المعاني ، وبعضه دالاً على معنى باسده غير ملتزم فله تجاوب  
كله بلاغة معجزة فائقة لقوى العلماء وتناصر صحة مدان وصدق أحبار علم أنه ليس إلا من عند قادر على ما لا يقدر  
عليه غيره علم بما لا يحسنه سواه انتهى •

وهو متى على كون وجه الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن في مرتبة الأعلى من البلاغة، وكون المقصود من الآية إثبات القرآن كله وبعضه من الله تعالى، وحيث لا يمكن وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف حيث لا يأتى يكون البعض منه معجزاً، والبعض غير معجز، وهو حتماً واحد لا يزداد (ووجدوا) متعبداً إلى مفعولين أولهما (كثيراً)، وثانيهما (اختلافاً) بمعنى مختلفاً، وأنه يشير قوله: لكان الكثير منه مختلفاً وإنما جعل اللازم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير مختلفاً مع أنه يلزم أن يكون الكل مختلفاً اقتضاراً على الأقل كما في قوله تعالى: (يحيىكم، يميتكم) وهو من الكلام المصحف، وهذا يدفع ما أورد من أن الكثرة صفة الاختلاف والاختلاف صفة للكل في النظم، وقد جعل صفة الكثرة والكثرة صفة الكثير، لأننا لا نسلم أن الكثرة صفة الاختلاف بل هما مفعولان (ووجدوا) ركناً ما أورد من أنه يفهم من قوله: لكان بعضه بالتمام أحد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لا بما لا نسلم ذلك فإن المقصود أن القرآن كلاً وبصاً من الله تعالى أى بعض الذي وقع به اتحدى وهو مقدراً أقصر سورة منه ولو كان بعض من أبعاضه من غيره تعالى لوجدوا فيه الاختلاف المذكور، وهو أن لا يكون بعضه بالتمام أحد الاعجاز كما قاله بعض المحققين وقال بعضهم: لا يحصى من الإرادة الأخير سوى أن يحمل الكلام على الفرض والتقدير أى لو كان فيه مرتبة الاعجاز في المصغر خاصة على أن يكون ذلك التقدير مأخوذاً من كلام الله تعالى كما في القياس ونحوه - إلا أنه لا يخفى بعده، وإلى تفسير الاختلاف بالتفاوت بلاعة وعدم بلاعة ذهب أبو علي الجاني إلى هنا ونقل عن الرخشى أن في الآية فوائد وجوب النظر في الحجج والدلالات، وبطلان التقليد، وبطلان قول من يقول: إن المعارف الدينية ضرورية، والدلالة على صحة القياس، والدلالة على أن أعمال العباد ليست بحلق الله تعالى لوجود التناقض فيها انتهى.

ولا يخفى أن دلالتها على وجوب النظر في الجملة وبطلان التقليد للكل، وقول من يقول: إن المعارف الدينية كلها ضرورية إما على صحة القياس على المصطلح الأصولي، وإما تقرير الأخير على ما في الكشف، ولأن اللازم كل مختلف من عند غير الله تعالى على قولهم أن لو عكس لولا ولو كان أفعال العباد من حلقه كانت من عنده بالضرورة، وكذبت القصيدة أو بعض المختلف من عند غير الله تعالى على ما حققه الشيخ أن الحاجب، والمشهور عند أهل الاستدلال فيكون بعض أفعال العباد غير مخلوق له تعالى ويكفي ذلك في الاستدلال إذا لاقتل بالفرق بين بعض وبعض إذا كان اختيارياً، وأجاب به بأن اللازم كل مختلف هو قرآن من عند غير الله تعالى على الأول، وحيث لا يتم الاستدلال، وقد ذكر أن معنى (ولو كان من عند غير الله) تعالى عند الحاجة ولو كان قائماً بغيره تعالى ولا مدخل للخلاف في هذه الملاممة، وأنت تعلم أنه غير ظاهر الإرادة هنا وكذا استدلال الآية على فساد قول من ذهب إلى أن القرآن لا عنهم معناد إلا لتفسير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أو الإمام المعصوم - كما قال بعض الشيعة - (وَأَدَّاهُمْ) أى المفاقيم - كما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما. والصحيح، وأبى معاد - أو ضمه المصلين - كما روى عن الحسن، وذهب إليه غالب المفسرين - وأر الطائفتين كما نقله ابن عطية - (أمر من الأمر أو الخوف) أى بما يوجب الأمن والخوف (أدعوا) أى أشبهوا، والباء مزبلة، وفي الكشف يقال: أدع الشراً وأذاع به، ويجوز أن يكون المعنى فدعوا به الإذاعة وهو

أبلغ من أدعوه لدلائله على أنه يفعل نفس الحقيقة كما في نحو - فلان يعطي ويمنح - ولما فيه من الإلهام والتفسير، وقيل: الباء لتضمن الإذاعة معنى التحديث وجعلها بمعنى مع والضمير للجن مما لا ينبغي تخريج كلام الله تعالى الجليل عليه •

والكلام مسوق لبيان جناية أخرى من جنابات المنافقين، أو لبيان جناية الضعفاء إثريان جناية المنافقين وذلك أنه إن اغترت سرية من المسلمين خبر الناس عنها فقالوا: أصاب المسلمون من عدوهم كذا وكذا، وأصاب العدو من المسلمين كذا وكذا فأشوه بينهم من غير أن يكون الذي صلى الله تعالى عليه وسلم هو الذي يحرم به، ولا يكاد يحلو ذلك عن معصية، وقيل: كانوا يقفون، من رسول الله ﷺ. وأولى الأمر على أمن ووثوق بالظهور على بعض الأعداء، أو على خوف فيذبهونه فينشر فيسمع الأعداء فتعود الإذاعة مفسدة، وقيل: الضعفاء يسمعون من أمراء المنافقين شيئاً من الخبر عن السرايا مضون غير معلوم الصحة فيذبهونه قل أن يحقوه، يسود ذلك وما على المؤمنين، وفيه إنكار على من يحدث بالشيء قبل تحقيقه، وقد أخرج مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ بَلَغَ بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْدُثَ كُلَّ مَا سَمِعَ، وَاجْتَلَى عِنْدَ حَسْبِ الْمَكْشُوفِ مَعْلُوقَةً عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ)» وقوله سبحانه: (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ) = تراض تحديراً لهم عن الاضمار لم يخالف الظاهر، فإن في تدبر القرآن جواراً إلى طاعة المنزل عليه أي جاز، وقيل: الكلام مسوق للبلغ ما عسى أن يتوهم فيه من المواد من شأنه لاختلاف بدءاً على عدم فهم المراد ببيان أن ذلك لعدم وفهمهم على معنى الكلام لا لتعطف مدلوله عنه، وذلك أن ما من ضعة المسلمين الذين لا حبرة هم بالأحوال كانوا إذا أخبرهم الذي ﷺ عما أوحى، الله من وعد الطفر أو نحو يفهم الكفرة يذيعونه من غير فهم لمعناه ولا غلط لهواه على حسب ما كانوا يسمعون به، ويحمله به عليه من الخناس، وعلى تقدير الفهم قد يكون ذلك مشروطاً بأمور تدور بالإذاعة فلا يظهر أثره المتوهم فيكون ذلك عائداً لهم لاختلاف ولا يخلو عن حسن، غير أن روايات السلف على خلافه، وأما ما كان فقد نفي الله تعالى ذلك عنهم، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾ أي ذلك الأمر الذي جهم ﴿إِلَى رَسُولِهِ ﷺ﴾ ﴿وَأَيُّ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ وهم كثر أصحابه رضي الله تعالى عنهم البصراء في الأمور وهو الذي ذهب إليه الحسن، وقتادة، وحلق كثيره

وقال السدي، وابن زيد وأبو علي الجعفي: المراد هم أمراء السرايا والولاء، وعلى الأول لمعول ﴿لَعَلَّهُ﴾ أي لعلم تدبير ذلك الأمر الذي أخبروا به ﴿الَّذِينَ سَتَقُطُّوهُ مِنْهُمْ﴾ أي يستخرجون تدبيره فطعنهم ونحارهم ومعرفةهم بأمر الحرب ومكايده، أو لو روده إلى الرسول ﷺ ومن ذكر، وفوضه إليهم وكانوا كأن لم يسمعوا لعلم الذي يستنبطون تدبيره كيف يدرونه وما يأتون وما يدرون، أو (لو رده إلى الرسول) ﷺ وإلى كبار أصحابه رضي الله تعالى عنهم، وقالوا: بسكت حتى سمعهم منهم، والله هل يذاع أولاً يذاع لعلم صحته، وهل هو بما يذاع أولاً هؤلاء المذيعون وهم الذين يستنبطونه من لرسول وأولى الأمر أي يتلفونه منهم ويستخرجون عليه من جهتهم، أو لو عرضوه على رأيه عليه الصلاة والسلام مستكشفين لماءه وما ينبغي لهم من التدبير، وإلى أجله صحبه رضي الله تعالى عنهم لعلم الرادين معناه وتديره وهم الذين يستنبطونه ويستخرجون عليه وتديره من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام، ومن تشرف بالمطالع عليه، والتعير بالرسالة لأنها من وجبت الرده وكلمة من إله ابتدائية والطرف لغو متعلق يستنبطونه، وإما بعوضية أو بإية تجريدية والطرف حال، ووضع

الموصول موضع الصبر في الاحتمالين الأخيرين للإيد - بأنه يدعي أن يكون المعنى بالرد استكشاف المعنى واستيضاح المعنى ، والاستقطاب في الأصل استخراج الشيء من مأخذه - كالماء من الثمر ، والجوهر من المعدن - ويقال ليستخرج : نبط بالتحريك ثم يحوز به فأطلق على كل أحد وتقر ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ خطاب للطائفة المذكورة - بما بها على أنهم ضائعة المؤمنين على طريقة الالتفات ، والمراد من الفصل والرحمة شئ واحد أي لولا فضله سبحانه عليكم ورحمته بإرشادكم إلى سبيل الرشاد لدى هو إرداء الرسول ﷺ وإلى أولى الأمر ﴿ لَا تَتَّبِعُوا الشَّيْطَانَ ﴾ وعلمنا بأمرناكم الصميمة ، أو أخذنا ، راء المنافقين فيما تكونون وتدرؤن ولم نهندوا إلى صوب الصور ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وهم أولوا الأمر المستبيرة عقولهم بأنوار الإيمان الرشح ، أو يعون على الأسرار السخون في معرفة الاحكام ، واسطة الاقتباس من مشكاة النوة ، فالاستثناء مقطوع أو انخطب للنس أي (ولو لا فضل الله تعالى - النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (ورحمته) ياتون الصرا - فافسرهما بذلك السدى. والصحاك - وهو اختيار الجاني ، ولا يعد العكس (لا بدتم) ظلم (الشيطان) يوقنهم على الكفر والضلالة (إلا قليلا منكم) قد متصل عليه مقل راجع فاعتدى به إلى طريق الحق ، وسلم من هوى الضلالة وعصم من متابعة الشيطان من غير إرسال الرسول عليه الصلاة والسلام وإزالة الكتاب كقوس مساعدة الأبدى .

وزيد بن عمرو بن ميل . وورقه من بوقل (١) وأصرامهم - فالاستثناء متصل ، وإلى ذلك ذهب لأدري • وقال أبو مسلم المراد بفضل الله تعالى ورحمته الصبر والمعوثة مرة بعد أخرى ، والمعنى لولا حصول الصبر والظفر - كما على سبيل التسامح (لا تتبع الشيطان) فيما يبقى أيكم من الوسواس والخواطر الفاسدة المؤدية إلى الجبن والنفس والركون إلى الضلال وترك الدين (إلا قليلا) وهم أهل الصائر المأهولة ، والعزائم المنمكة والسات الخالصة من أصل المؤمنين الذين يعمون أنه ليس من شرط كون الدين حقا حصول الدعوة في الدنيا أو ما طلا حصول الانكسار والانهزام ، بل مدد الأمر في كونه حمود بطلا على إبدليل ولا يرد أنه يلزم من جعل الاستثناء من الجملة التي يليها جواز أن ينفلخ الإنسان من الكفر إلى الإيمان ، ومن تنازع الشيطان إلى عصيانه وحره ، وليس لله تعالى عليه في ذلك فصل ومعاد الله تعالى أن يعتمد هدم مسم موحدا سيدا كان أو معتزيا ، وذلك لأن (ولو لا) حرف امتناع لوجود ، وقد أدلت أن امتناع تنازع المؤمنين للشيطان في الكفر وغيره إما كان بوجود فضل الله تعالى عليهم ، فالفضل هو السبب المانع من امتناع الشيطان فإذا حصل الاستثناء ما ذكره فقد سلبت تأثير فضل الله تعالى في امتناع الاتباع عن البعض المستثنى ضرورة ، وحملهم مستبدين بالإيمان وعصيان الشيطان الدعي إلى الكفر بأنفسهم لا بفضل الله تعالى ، إلا أن الإيد قد قلنا نذكره محققا عليه : لولا مساعدتي لك لسببت أوالك إلا قليلا كيف لم تعمل لمساعدتك أثر في فناء قليل بل خطيب ، وإستغنى عليه في تثيره مساعدتك في بقاء أكثر ماله لافى كله ، لا ما تقول هذا إذا عم الفضل لا إذا خص كما أثرنا إليه لأن عدم الاتباع إذا لم يكن بهذا الفصل المخصوص لا بد في أن يكون بعض آخر ، نعم طاهر عارء الكتب في هذا المقدم مشكل حيث جعل الاستثناء من الجملة لا خبرية ، وزاد التوفيق في البيان ، ويمكن أن يقلل أيضا أراد به توفيقا خاصا بشا مجابهة ، وهذا أولى من الاصطلاح ودفع الاشكال بأن عدم الفصل والرحمة على الخبيح لا يلزم منه العدم على

بعض لما فيه من التكلف ، وذهب بعضهم للخص من الإراد إلى أن الاستثناء من قوله تعالى : (أذاعوا به) ، وروى ذلك عن ابن عباس - وهو اختيار المبرد - والكسائي ، والفراء ، والباقي ، والطبري - واتخذ القاضي أبو بكر الآية دليلاً في الرد على من جرم بعود الاستثناء عند تعدد الجمل إلى الأخيرة .

ومن بعض أهل اللغة أن الاستثناء من قوله سبحانه : ( لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ) وعن أكثرهم أنه من قوله تعالى : ( لعلمه الذين ستره ) ، واعتزله الفراء ، والمبرد بأن ما يعلم بالاستنباط غالباً قبل بطله والأكثر بجهله ، وحرف الاستثناء إلى ما ذكره يقتضي حذو ذلك ، وتعقب ذلك الزجاج بأنه غلط لأنه لا يراد بهذا الاستنباط ما يستخرج بنظر دقيق وفكر غامض إنما هو استنباط خبر ، وإذا كان كذلك فلا كثرون يعرفونه ولا يجهله إلا البالغ في البلادة - وفيه نظر - وبعضهم إلى جعل الاستثناء مفعلاً من المصدر فابعد ( إلا ) منصوب على أنه مفعول مطلق أي لا يهتموه كل اتباع إلا اتباعاً قبلياً بأن تبقوا على إجراء الكفر وآثاره إلا البقاء القليل النادر بالنسبة إلى البعض ، وذلك قد يكون بمجرد الطبع والمادة ، وأحسن الوجوه وأقربها إلى التحقيق عند الإمام ما ذكره أبو مسلم ، وأيد التحصيل بما ذهب إليه الأتباري بأن قوله تعالى : ( ومن يطع الرسول ) الح ، وقوله سبحانه : ( أفلا يتدبرون القرآن ) يشهدان له ، وفي الذي بعده بأن قوله عز وجل : ( وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف ) الخ ، وقوله جل وعلا : ﴿ قَتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ ﴾ يشهد له ، وأنت تعلم أن قرينة التخصيص بهما غير ظاهرة ، والفاء في هذه الآية واقعة في جواب شرط محذوف ينساق إليه العظم الكريم أي إذا كان الأمر كما حكى من عدم طاعة المناهضين وتقصير الآخرين في مراعاة أحكام الإسلام فقاتل أنت وحدك غير مكثر بما فعلوا .

وقال الطبري في اتصال الآية قرأتين : أحدهما أنها متصلة بقوله تعالى : ( ومن يقاتل في سبيل الله فقتل ) أو يظلم فسوف نؤتيه أجراً عظيماً ) والمعنى فإن أردت الأجر العظيم فقاتل ، ونقل عن الزجاج ، وثانيهما أنها متصلة بقوله عز وجل : ( ومآلكم لا تقانون في سبيل الله ) والمعنى إن لم يقاتلوا في سبيل الله فقاتل أنت وحدك ، وقيل : هي متصلة بقوله تعالى : ( فقاتلوا أولياء الشيطان ) ومعنى ( لا تكلف إلا نفسك ) لا تكلف إلا فعلها إذ لا تكليف بالذوات ، وهو استثناء مقرر لما قبله فإن اختصاص تكليفه عليه الصلاة والسلام بفعل نفسه من موجبات مباشرته صلى الله تعالى عليه وسلم للقتال وحده ، وفيه دلالة على أن ما فعلوه من التخييط والتفاعد لا يضره صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يؤاخذ به ، وذهب بعض المحققين إلى أن الكلام بحار أو كناية عن ذلك فلا يرد أنه مأمور بتكليف الناس ، فكيف هذا ولا حاجة إلى ما قيل ، بل في ثبوته فقال : إنه عليه الصلاة والسلام كان مأموراً بأن يقاتل وحده أولاً ، ولهذا قال الصديق رضي الله تعالى عنه في أهل الردة : أقاتلهم وحدي ولو حالته يميني لقاتلتها شمالاً ، وجعل أبو البقاء هذه الجملة في موضع الحال من فاعل - قاتل أي فقاتل غير مكلف إلا نفسك مرقى ( لا تكلف ) بالجزم على أن لانهية والعمل مجزوم بها أي لا تكلف أحداً الخروج إلا نفسك ، وقيل : هو مجزوم في جواب الأمر وهو بعيد ، ولا تكلف بالون على بناء الفاعل نفسك مفعول ثانٍ تقديره مضاف ، وليس في موقع المفعول الأول أي لا تكلفك إلا فعل نفسك لا أما لا تكلف أحداً إلا نفسك ، وقيل : لا مانع من ذلك على معنى لا تكلف أحداً هذا التكليف إلا نفسك ، والمراد من هذا التكليف مقاتلته وحده ( وَحَرَّضَ الْمُؤْمِنِينَ ) أي حثهم على القتال وحثهم فيه وعظمهم



هذا أنهم آمنون بالحذف لرضه عليهم قبل هدم سين، وأصل الحديث إني أرى أمة أخرج من دمه لا خير فيه ولا يمتد به، فتمسك بالسبب والارالة - كحديثه - وجعله - وفي ذكر المحرر عليه ثمانية ظهوره •  
 عن النبي أن مكافئ في الدين كغيره وأما ومنهم قريش (وعلى) من الله تعالى - فقال  
 الحسن - ونجده - تحقيق - قد فعل سبحانه ما وعد به - فوالله إن عمار رضي الله تعالى عنهم ما وعد عليه السلام أن يأسف  
 بعد حرب أحد مواسم بدر الصغرى في ذي القعدة فلما سمع المناء دعا الناس إلى الخروج فكرهه بعضهم فمرت  
 خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع جماعة من أصحابه صلى الله تعالى عليهم حتى أتى موسم بدر فكشفهم  
 الله سبحانه بأس العدو وم يوفهم أبوهم - وألقى الله تعالى الرعب في قلوبهم ولم يكن قتال يومئذ وانصرف  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن معهما سائرين وأما أشد بأساً من الدين كروا في وأشد تسليلاً ٨٤  
 أي تعدياً - وأصله التعديت بالكل وهو قيدوم - وقصد من بركة الشهيد والشيخ - وظهر الاسم  
 للحل للربة الهامة - وتعين الحكم وتقوية استقلال بركة - وتذكر كبر الله كيد الشهيد - وقوله تعالى :  
 من يشمق شحمه يَكُ لهُ نصيبٌ - أي حظ وافر في شأني أي من ثواب - حبة مستأجرة سبقت  
 لبيان أن له عليه الصلاة والسلام في أمره من تحريض المرمين حصاً موفوراً من الثواب به - ربط الآية  
 بما قبلها كما قال لقاضي •

وقال عز بن عيسى: به سبحانه لما قال (لا تكلف إلا نفسك) مشيراً به إلى أنه عليه الصلاة والسلام غير  
 مؤخذ بما عمل غيره كان مطع ثوبم أنه كما لا يؤخذ بفعل غيره لا يريد عمله بفعل غيره أيضاً فدفع ما عسى أن  
 يتوهم بذلك - وليس بشئ كما لا يخفى - و - الشبهة - من التوسعة بالقول في وصول الشخص ولو كان أعلى  
 قدراً من الشيع إلى ممة من المشايخ الدسوية أو الأخرية أو خلاصه عن مضرة قائل ذلك من التسمع  
 صد - وتر كان المشهور له كان وزراً لحمله التسمع شمع - ومنه التسمع في الملك لأنه يسم منك غيره بنفسه  
 أو يدع عنه إلى من يشتر به وبطله منه الحسنة - وهذا كات في أمر مشروع روعي - حق مسلم انضماماً  
 وجه الله تعالى - وعب الدماء المسلمين فانه شمع عني عدته تعالى - روي مسلم - وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من  
 دعا لأخيه المسلم صهر "عيب اسحب له" وقال الملك - ذلك - فانه يأنقذ - النصيب الموعود ولا أدى  
 حسناً لإصلاحه - شمع على الدعاء الذي يبيح بال لا أكاد أسوغه - وإن كانت مفعة له صلى الله تعالى عليه وسلم كما  
 أن به مفعة لنا على الصحيح •

وتفسيرها بالدعاء - كما هل عن انجاني - أو بانصالح يراني - كما روى الكلبي عن ابن عباس رضي الله تعالى  
 عنهما - لعله من باب التخييل لا التخصيص - وكون تحريض الذي فعله صلى الله تعالى عليه وسلم من باب الجماعة  
 ظاهر فإن المؤمنين خصوا بدنت من مصرة التبطل وتغيير العدو وحبب الدل وروى بالأحرز حزين المجرى  
 لهم يوم القيامة - ورحموا أمه الا جسيمة بسبب ذلك - وروى أنه عليه الصلاة والسلام لما وافى بجيشه بدرأ  
 ولم يره أحد من العدو أقام ثمنى بيان وكان معهم تحارات فدعوا وأصابوا أحراً كثيراً - ومن الناس من  
 فسر الشفاعة هنا أن يصير الإنسان شمع حبه في طاعة أو معصية - واحسنة مهذبة في طاعة فالجنة مسورة  
 للترغيب في الجهاد والترهيب عن خنث والتقاعد وأمر لا رباط عليه ظهر ولا بأس به غير أن الجمهور على خلافه •

(وَمَنْ تَشَعَّرَ شَعْرَةً مَبْتَهً) وهي مركات بخلاف الحسنة، ومونها الشفاعة في حد من حدود الله تعالى، ففي الخبر «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاد الله تعالى في ملكه ومن أعلن على خصومة بغير علم كان في سخط الله تعالى حتى ينزع» واستثنى من الحدود لخصاص الشفاعة في سقاطه إلى الدية غير محرمة «يَكُنْ لَهُ كَفْلٌ مِنْهَا» أي نصيب من ورثها، وبذلك فسره السدي، والربيع، وابن زيد، وكثير من أهل اللغة، فالتعبير بالنصيب في الشفاعة الحسنة، وبالكفل في الشفاعة السيئة للفتن، وفرق بينهما بعض المحققين بأن نصيب يشمل الزيادة، والكفل هو المثل المساوي، فاختار النصيب أولاً لأن جراه الحسنة يضاعف، والكفل ثانياً لأن من جاء بالسبئية لا يحزى إلا مثله، ففي الآية إشارة إلى لطف الله تعالى بمعباده، وقال بعضهم: إن الكفل وإن كان معنى النصيب إلا أنه غلب في الشر وسوفي غيره كقوله تعالى (يؤتكم كفلين من رحمته) فلقد حصص بالسبئية نظيره راء من التكرار (وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَباً ٨٥) أي مقتدرأ - كما قاله ابن عباس - حين سأل عنه باقر بن الأزرق، واستشهد عليه بقول أحيحة الأنصاري:

وذي ضغن كغفت النفس عنه وكنت على مسامته (مقياً)

وروى ذلك عن جماعة من التابعين، وفي رواية أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها الحفيظ واشتقاقه من الموت، فإنه يقوى البدن ويحفظه، وعن الجبائي أنه المجازي أي يجازي على كل شيء من الحسنة والسيئة، وأصله موت قسراً على كفاية، واجبة تذييل مقرر لما قبلها على سائر التعاسير (وَإِذَا حُيِّتُمْ شَجْعَةً) ترغيب كما قال شيخ الإسلام: في فرد شائع من الشفاعة الحسنة إثر ما رغب فيها على الإطلاق، وحذر عما قبلها من الشفاعة السيئة، فمن حمة الإسلام من المسلم شفاعته لآخيه عند الله عز وجل، وهذا أولى في الارتباط بما قاله الطبرسي: إنه لما كان المراد بالسلام المسألة التي هي ضد الحرب - وقد تقدم ذكر القتال - عقبه بالإشارة إلى الكلف من أنفى إلى المؤمنين السلم وحياهم بتحية الإسلام، والتحية مصدر حي أصلاً تحية - كتنمية، وتركبة - وأصل الأصل تحيي ثلاثيات لخدمت الأخيرة وعوض عنها ما التابت ونقلت حركة إلى الأولى إلى ما قبلها، ثم أدمت وهي في الأصل كما قال الراعي: الدعاء بأخيه وطولها، ثم استعملت في كل دعاء، وكانت العرب إذا لقي بعضهم بعضاً تقول: حيالك الله تعالى، ثم استعملها الشرع في السلام، وهو تحية الإسلام قال الله تعالى: (تحبهم يوم يلقوه سلام) وقال سبحانه: (فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله)، وفيه على ما قالوا، مزية على قولهم: حيالك الله تعالى لما به دعاء بالسلامة عن الآفات، وروى تسانم طول الحياة، وليس في ذلك سوى الدعاء بطول الحياة أو به وبملك، ورب حياة الموت خير منها.

ألا موت باع فأشتره فهذا العيش ما لا خير فيه  
ألا رحم المومن نفس حز تصدى بالمات على أخيه  
(وقال آخر)

ليس من مات فاستراح ميت إنما الميت ميت الأحياء  
إنما الميت من يعيش كثيراً كاسفاً ماله قليل الرجا.

ولأن السلام من أممائه تعالى والبداءة بذكره بما لا ريب في فضله ومرتبه أي إذا سلم عليكم من جهة المؤمنين

فقال الحسن بن مطهر، أو غيره، كما أخرج ابن أبي شيبة، والبيهقي، وأبو داود، وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «عن عائشة رضي الله عنها في حديثها: أي نحية أحد من النحية التي حبت بها باني تدولوا عليكم السلام ورحمة الله تعالى إن انصرف المسلم على الأول، وبأن تزيدوا بركاته، ثم سمعها المذموم وهي الهابة، فقد أخرج البيهقي عن عروة بن الزبير - أن رجلا سلم عليه فقال: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، فقال عروة: ما هذا؟ فقال: إن الإسلام قد انتهى إلى بركاته، وفي معناه ما أخرجه الإمام أحمد، والظاهر أن عن سلمان الفارسي مرفوعاً: ذلك لا ينظم، قلت: نحية جميع فنون المصائب التي هي السلامة عن المضار، وبيل للمناعمة ودوامها ونعماتها، وبيل بربها الذي إذا جمع المحيى الثلاثة، فقد أخرج البيهقي في الأدب المفرد عن سالم مولى عبد الله بن عمر قال: كان ابن عمر إذا سمع عليه فرد، إذا نعت فقلت: السلام عليكم فقال: نساء عليكم ورحمة الله تعالى، ثم أتته مرة أخرى فقلت: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، فقال: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وطبب صلواته، ولا تدع من ذكر للريادة، فقد ورد خبر رواه أبو داود، والبيهقي عن معاذ بن زياد: «وفى الله له من أن لا يرد عليه» وركبته - غير مجمع عليه في رد روعها أي حيواتها، (أو) التحجير بين الريادة وركبته، والظاهر أن الأول هو الأصح في الجواب، أن نورد الحسم على السلام عليكم كان أفضل، وهذا أخرج البيهقي عن سهل بن حنيف قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قال: السلام عليكم كتب الله تعالى له عشر حسنات» فإن قال السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته كتب الله تعالى له ثلاثين حسنة» وورد في معناه غير ما ذكر.

وقد نصوا على أن جواب - السلام - المستوفى واجب، ووجوبه على الكفاية، ولا يؤثر فيه إسقاط المسلم لأن الحق لله تعالى، ودليل نوحوب الكفاية خبر أبي داود، وفي معناه ما أخرجه البيهقي عن زيد بن أسلم ولم يصححه، يجرى عن المرأة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويحجر عن الخوس أن يرد أحدهم منه بسقط الوجوب عن الباقي ويحصر بالثوب ولو ردوا كله ولو مردوا أثبوا ثواب الوجوب، وفي المستحق يسقط عن الباقي رد صبي يعقل لأنه من أهل إقامة الفرض في أهله دليل حل ديبته، وقيل: لا، وظاهر أنها ترجيح - وعنده الشافعية قالوا: ولو رد صبي أو لم يسمع منه لم يسقط بخلاف ظاهره في الجنابة لأن القصد تم الدعاء، وهو منه أقرب للاجتماع، وهو الأمن، وهو ليس من أهله وقصته أنه يجرى ثبوت الصبي عن حم لأن القصد التمسك والدعاء كصلاة الجنابة - وبسقط رد العجوز.

وفي رد الشاه قولان: عندنا، وعند الشافعية لو ردت امرأة عن رجل أحزأ إن شرع السلام عليه وعليه فلا يحنس بالمعجوز بل يحنس وأمة الرجل ورجله كذلك، وفي تحتمه ويدخل في المستوفى سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيد أو روح، وكذا على أجنبي وهي عورة لا تشبه، ويلزمها في هذه الصورة رد سلام الرجل، أما مشناهة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عنها رد سلام أجنبي، ومثله ابتداءه، ومكره له رد سلامها ومثله ابتداءه أيضا، والفرق أن ردها وابتداءها يطعمها فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده، ولحنس مع رجل كمرأة ومع امرأة كرجل في النظر فكذلك، ولو توسط على جمع نسوة وجب رد ابتداءهن إذا لا يحنس فيهن حشد، ومن ثم حلت الخلوة بأمرأتين، والظاهر أن الأسر هنا كالرجل ابتداء ورثاء، وفي الدر المختار لو قال:

السلام عليك يا رب لم يسقط رد غيره، ولو قال: ياطلان أو أشار لمعين سقط، ولو سلم جمع، ترون على واحد فرد مرة فأصد جميعهم، وكذا لو أطلق على الأوجه أجزأه ما لم يحصل فصل ضار، ولا بد في الابتداء والرد من رفع الصوت، وتدر ما يحصل به السماع بالفعل ولو في ثقل السمع، نعم إن مر عليه سريعاً بحيث لم يلفه صوته فالتى يظهر أنه يازمه الرفع وسعه، ولا يجهر بالرد الجهر الكثير، والمرى عن الإمام رضى الله تعالى عنه أنه لا يقيد بهذه الصورة دون العدو خلفه، واستظهر أنه لا بد من سماع جميع الصيغة ابتداءً ورداً والفرق بين وبين إجابة أذان سمع بهمه ظاهر، ولو سلم يهودى، أو نصرانى، أو مجوسى فلا بأس بالرد، ولكن لا يزيد في الجواب على قوله: وعليك يا في الخاتمة، وروى ذلك مرفوعاً في الصحيح، ولا يسلم ابتداءً على كافر لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تبذروا اليهود والنصارى بالسلام» فإذا لم يتم أحدهم في طريق فاصطوره إلى أصيغه، روى البخارى، وأوجب بعض الشافعية رد سلام الذى عليك فقط، وهو الذى يقتضيه كلام الروضة لكن قال السلفى، والأذعى، والزر كشي: إنه يسن ولا يجب عن الحسن يجوز أن يقال للكافر: وعليك السلام، ولا يقل رحمة الله تعالى فاتها استغفار، وعن الشيبى أنه قال لنصرانى سلم عليه ذلك - فقبل له فيه فقال: أليس في رحمة الله تعالى يعيش ؟

وأخرج ابن المنذر من طريق يونس بن عبيد عن الحسن أنه قال في الآية إن - حيوا بأحسن منها - للسلين (أو ردوها) لأهل الكتاب، ورد مثله عن قتادة، ورحص بعض العلماء ابتداءهم به إذا دعيت إليه داعية ويؤدى حبتك بالسلام، ومن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه كان يقول للذى، والظاهر عند الحاجة السلام عليك ويريد - كما قال الله تعالى عليك - أى هو عدوك، ولا مانع عنى إن لم يقصد ذلك من أن يقصد الدعاء له بالسلامة بمعنى النقاء حياً ليسلم، أو يعطى الجفيرة دليلاً، وفى الأشياء النص على ذلك فى الدعاء له بطول النقاء،بقى الخلاف فى الإتيان بالواو عند الرد له، وعامة المحدثين - كما قال الخطائى - بإثباتها فى الخبر غير سفيان ابن عيينة فإنه يرويه بغير واو، واستصوب لأن الواو تقتضى الاشتراك معه، والدخول فيما قال، وهو قد يقول السام عليكم كما يدل عليه خبر عمر رضى الله تعالى عنه، ووجه العلامة الطيبي إثباتها بأن مدخولها قد يقطع عما عطف عليه لا فائدة العموم بحسب اقتضاء المقام فيقدرها عليكم اللعنة - أو العصب، وعليكم ما قلتم، ولا يخفى حماء ذلك، وإن أهد، بما ظه شياً، فالأولى ما فى الكشف من أن رواية الجمهور هو الصواب وهما مشتركان فى أنهما على سبيل الدعاء. واهل يستجاب دعاء المسلم على الكافر ولا يستجاب دعاءه عليه، فقد جاء فى الصحيح عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لما قالت عائشة فى رد ط اليهود القائلين له عليه الصلاة والسلام: والسام عليك، بل عليكم السام واللعنة، أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: لا تكفى فاحشة، قالت: أو لم تسمع ما قالوا؟ قال: ترددت عليهم فيستجاب لفيهم ولا يستجاب لهم فى، ويجب فى الرد على الأصم الجمع بين اللفظ والإشارة ليعلم، بل العلم هو المدار، ولا يارمه الرد إلا إن جمع له المسلم عليه بينهما، وتكفى إشارة الأحرص ابتداءً ورداً ويجب رد جواب كتاب النجعة كرده السلام .

وعند الشافعية يكفى جوابه كتابةً ويجب فيها - إن لم يرد لفظاً - الفور فيها يظهر، ويحتمل خلافه، ولو قال لآخر: أقرئ فلاناً السلام يجب عليه أن يلفه وعلوه بأن ذلك أمانة، ويجب أدائها، ويؤخذ منه أن محله ما إذا رضى شحمل تلك الأمانة أما لو ردّها فلا هو كذا إن سكت أخذاً من قولهم: لا ينسب لساكت قول،

ويختصر التفصيل بين أن يظهر منه قربة تدل على الصداقة وعدمه ، وإذا قلنا بالوجوب ، فظاهر عند بعض أنه لا بد منه قصد الموصى له بل إذا اجتمع به وذكر له ، وقال بعض المحققين الذي ينتج أنه يلزم منه قصد تحية حيث لا مشقة شديدة عرفاً عليه لأن أداء الامة ممكن واجب ، ووفقاً من بعضهم من أن غول المرسل : قل له فلان يقول : السلام عليك وبين ما يقال له سمع لي ، وظهر عدم الحرق ، وفقاً لما قيل من أنه لا يلزم من وجوب التحية الرد على الملتح والمادة ، فيقول : وعليك وعليه السلام للخبر المشهور فيه .

وأوجبوا رد سلام صبي . أو محتون مريض ، وكذا سكران من لم يهين سكره ، وقول المجدوع : لا يجب رد سلام مجنون . وسكران يحمل على غير المميز وزعم أن الجنون والسكر . فإن التمييز غيبة عما صرحوا به من عدم الثاني ، ولا يجب رد سلام فاسق أو متدع دحراً له أو لغيره ، وإن شريح ماله ، وكذا لا يجب رد سلام السائل لأنه ليس للتحية بل لأجل أن يعطى ، ولأدلة سلام المتحالي من الصلاة إذا صوب الحاضر عنده على الأوجه لأن المهم له التحية وقصد الحاضر به لتعود عليه بركته وذلك حاصل ، وإن لم يرد ، وإنما حث به الخالف على ترك الكلام بالسلام لأن المدار فيه ، على صدق الاسم لا غير ، وقد نص على ذلك علماء الشافعية ولم أر لأحد بنا سوى التصريح بالحث فيما حلف لا يكلم ريثاً قسم على جماعه خوفاً منهم ، وإنما التصريح بهذه المسألة هم آره ، وصرح في الصياغة بعدم وجوب الرد لوقال المصنف : السلام عليكم بحرم الميم ، وكذا على ما في تحفته للمصنف ، لعنايته ، وعليه لو رفع الميم لا تنوين ولا تعريف كان كحرم الميم في عدم وجوب الرد لتحفته السنة أيضاً ، وحرم غير واحد من الشافعية أن صيغة سلام ابتداءً وجواز ذلك السلام وعكسه ، وأنه يجوز تكبير لفظه وإن حذف التنوين ، وأنه يحزى سلاماً عليكم ، وكذا سلام الله تعالى ، بل وسلامي عليكم وعكسه ، واستظهر أجزاء سلمت عليكم ، وأما مسلم عليكم ، وبحو ذلك أحداً ما ذكره أنه يجري في التشهد صلى الله تعالى على محمد والصلاة على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ونحوهما . ولا بأس فيما قاله عندي ، ونحن نقدر تحية في الآية لتشمل كل هذه الصيغ ، وقال بعض الجبناء : السلام معروفة تحية الأحياء ، وسكرة تحية الموتى ، ورود في ذلك خبراً والشيعة ينكرون مطلقاً وينكرون .

وقد جاء عن ابن عباس . وابن عمر . وأن هريرة . وأنس وأن السلام في السلام اسم من أسماء الله تعالى وهذا يقتضي أولوية التعريف أيضاً فافهم ، ولأفضل في الرد ونحوه ، ويجري بدوّه على الصحيح ، ويضر في الابتداء كالاقتصار في أحدهما على أحد جري الحجة ، وإن صوب أصله الآخر ، وفي الكشف ما يؤيده ، والخبر الذي فيه الاعتناء - بوعليكم - في الجواب لا يراد منه الإكفاء على هذه المقظة ، بل المراد منه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أجاب بثل مسلم به عليه ، ولم يزد كما يشعر به آخره ، وذكرنا طبعاً أن المستحب الرد على طهارة أويهم ، وهذا خرج الشيعان ، وغيرهم عن أبي النجهم قال : أقبل رسول الله ﷺ من العنطة فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى قبل على الخنطة فوضع يده عليه ثم مسح وجهه ويديه ، ثم رد على الرجل سلاماً ، والظاهر عدم الفرق بين الرد والابتداء في ذلك ، وليس السلام عيناً للواحد وكفاية للجماعة كما أشيرنا إليه ابتداءً عند قتاله وأصراره للخبر الصحيح الحسنة إن أولى الناس بالله تعالى من دأبهم بالسلام ، وفارق الرد بأن لا يحاشى الإغواء في ترك الرد أعظم منهما في ترك الاستدعاء ، وأني غير واحد بأن الابتداء أفضل - كإبراء المعسر أفضل من إظهاره - ويؤخذ من قولهم : ابتداءً أنه وإن به بعد تكلم لم

يعتد به ، نعم يحتمل في تكلم سهواً أو جهلاً ، وعذر به أنه لا يهوت الابتداء فيجب جوابه ، ومثل ذلك بل  
أولى فشره عبته الكلام للاستئذان ، فقد صرحوا بأنه إذا أتى دار الإنسان يجب أن يستأذن قبل السلام ،  
ويستأذن البشير عنده ، فقد أخرج البيهقي عن الحسن قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :  
إن من الصدقة أن تسلم على الناس وأنت منطلق الوجه » وعن عمر « إذا التقى المؤمنان فسلم كل واحد منهما  
على الآخر وتصالفاً كان أحبها إلى الله تعالى أحسنهما بشراً لصاحبه ، ويسن عليك في الواحد ، وإن جاء في بعض  
الأثار بالإفراد نظراً لمن معه من أهل بيته ، وبصددهم ليردوا عليه فينال بركة دعائهم ، ولو دخل بيتاً ولم ير أحداً  
يقول : السلام عليا وعلى عباد الله تعالى الصالحين ، فإن السكينة تزد عليه ، وفي الآكام إن في كل بيت سكة  
من الجلس ، ويسن عند التلاقى سلام صغير على كبير ، ومشي على واقف أو مضطجع ، وراكب عليهم ، وراكب  
فرس على راجل حمار ، وقايين على كثيرين لأن نحو الماشي يحذف من نحو الراكب ، ولزيادة نحو مرتبة الكبير  
على نحو الصغير ، وخرج بالتلاقى الجالس والواقف والمضطجع ، فكل من ورد على أحدهم يسلم عليه مطلقاً  
ولو سلم كل على الآخر فإن قربا كان الثاني جواباً أي ما لم يقصد به الابتداء وحده - كما قيل - وإلا لزم كلام  
الرد ، وكره أصحاب السلام في راضع ، وفي التهر عن صدر الدين الغزي :

سلامك مكروه على من ستمم	ومن بعد ما أبدى يسن وشرع
مصل وثال ذاك ومحدث	خطيب ومن يهني اليهم ويسم
مكرر فقه جالس لقضائه	ومن يمشوا في الفقه دعهم لينفعوا
مؤذن أيضاً مع مقيم مدرس	كفا الاجبيات الغنيات أمنع
ولما شطرخ وشبهه بحلقهم	ومن هو مع أهل له يتمتع
ودع تأقراً أيت ومكشوف عورة	ومن هو في حال التموط أشنع
ودع آثلاً إلا إذا كنت جائعاً	وتسلم منه أنه ليس يمنع
كذلك أستاذ من مظهر	فهكذا ختام والزيادة تنفع

فلو سلم على مؤثلاً لا يستحق الرد عند بعضهم ، وأوجب بعض الرد في بعضها وذكر الشافعية أن مستمع الخطيب  
يجب عليه الرد ، وعندما يحرم الرد كسائر الكلام لا فرق بين قريب وبعد على الأصح ، وكرهوه لقاضي  
الحاجة ونحوه كالجماع ، وسنوه للآكل كل كس السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بالفم ويلزمه الرد  
حيثئذ ولن بالخام ونحوهما بالاعط .

ورجحوا أنه يسلم على من مسلمته ولا يمنع كونه مأوى الشياطين فالسوق كذلك والسلام على من فيه  
مشروع ، وإن اشتغل بمساومة . ومعاملة . ومصل . ومؤذن بالإشارة ، وإلا بعد الفراغ إن قرب المصل ،  
وحرّموا الرد على من سلم عليه نحو مرتد وحري ، ونهيه بعضهم على القاري وإن اشتغل بالتدبير ، وأوجب الرد  
عليه ، ومحل في تدبير لم يستغرق التدبير قلبه وإلا لم يسأ ابتداء ، ولا جواب كالتدبير المستغرق لأنه الآن  
بمعزلة غير المميز ، بل ينبغي فيمن استغرقه الهم كذلك أن يكون حكمه ذلك ، وصرحوا أيضاً بعدم السلام  
على فاسق بل يسن تركه على مجاهر بقسفه ، ومرتكب ذنب عظيم لم يتب عنه ، ومبتدع إلا لعذر أو خوف  
مفسدة ، وعلى ملب . وساجد . وما عس . ومتخاصمين بين يدي قاض ، وأثنى بعضهم بكراهة حتى الظاهر ،

وقال كثيرون ، حرم الحديث الحسن أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سمى عنه ، وعن التزام الغير ، وتقبله ، وأمر بمصاحته ما لم يكن ذمياً ، وإلا فمكره للسلم ومصاحته بل يذكر إن قصد التجليل كما يدرع السلام عليه كذلك . وأفتى البعض أيضاً بكرامة الانحاء بالرأس وتقبل نحو الرأس أو يد . أو رجل لاسيما نحو غنى الحديث ومن تواضع لغنى ذهب ثلثا دينه » وتندب ذلك لنحو صلاح . أو علم . أو شرف لأن أبا عبيدة قس يد عمر رضى الله تعالى عنه ، ولا يمشي نحو صبيحتك الله تعالى بالخير ، أو فواك الله تعالى . نحية ولا يستحق مبتدأ به جواباً ، والدعاء له بنظيره حسن إلا أن يقصد بأهماله له توبيخه لتركه سنة السلام ونحو مرحبا مثل ذلك في ذلك ، وذكر أنه لو قال المسلم السلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته ، فقال اراد : عليك السلام فقط أجزاء لكنه خلاف الأولى ، وظاهر الآية خلافه إذا الأمر فيها دائر بين الجواب بالاحسن ، والجواب بالمثل هو يس ماذكر شيئاً منهما ، وحرر النحية على السلام هو ما ذهب إليه الأكثر من المحققين . وثمة الدين ، وقيل : المراد بها الهدية والهبة ، وأوجب القائل الموضع أو الرد على التهيب وهو قول قديم للشافعي . ونسب أيضاً لامامنا الأعظم رضى الله تعالى عنه . وعلى ذلك بعضهم بأن السلام قد وقع فلا يرد بعينه فلنا حل على الهدية وقد جاء إطلاقها عليها ، وأجيب بأنه مجاز كقول المتنبي :

ففي تغريم الأول من اللحن مقلتي ثانية والمنصف الشئ غارمه

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عيينة أنه قال في الآية : أترون هذا في السلام وحده هذا في كل شئ من أحسن اليك فأحسن إليه وكافه ، فإن لم تجد فادع له وإن عليه عند إخوانه ، وأعل مراده رحمه الله تعالى قياس غير السلام من أنواع الاحسان عليه لأن المراد من النحية ما يعم اسلام وغيره . فلهذا ، ذلك ، وليس من أراد الأعم فسرهما بما بسدى أو الشخص بما تطيب به حياته ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً ٨٦ ﴾ فيجاسمكم على كل شئ من أعمالكم ، ويدخل في ذلك الأمور به من النحية دخولاً أولاً .

هذا ( ومن باب الاشارة في هذه الآيات ) ( الذين آمنوا يقاتلون ) أنفسهم ( في سبيل الله ) فيهلكوا بسبب الجهاد لوصولهم اليه تعالى شأنه ( والذين كفروا يقاتلون ) نفوسهم وينارحونها ( في سبيل ) طاعتهم أنفسهم ليحصلوا اللذات ويعصوا في هذه الدار الفانية أمنة الشهوات ( فقاتلوا أولياء شيعة ) وهي القوى النفسانية أو النفس وقواها ( إن كيد الشيطان كان ضعيفاً ) فولية ضعيف ، عاد قرملة ( ألم تر إلى الذين قيل لهم ) أي قال لهم المرصدون ( كفوا أيديكم ) عن محاربة الانفس الآن قبل أداء رسوم المبادات ( وأقيموا الصلاة ) والمراد بها إنعاب البدن بأداء العبادة البدنية ( وآتوا الزكاة ) والمراد بها إنعاب القلب بأداء العبادة المالية فإن تم لكم ذلك فتوجهوا إلى محاربة النفس فإن محاربتها قبل ذلك بغير سلاح ، فإن هذه المبادات الرسمية صلاح السالكين فلا يتم لأحد تهذيب الباطن قبل إصلاح الظاهر ( فلما كتب عليهم القتال ) حين أداء ما أمروا بأدائه ( إذ امرق منهم ) لضعف استعدادهم ( يحشون الناس كخشيته الله أو أشد خشية ) فلا يستطيعون هجرهم ، ولا ارتكابهم فيه دل نفوسهم خشية اعتراضهم عليهم ، أو إعراضهم عنهم ، وقالوا بلسان الحال ، ( ربنا لم كتبت علينا القتال ) الآن ( لولا أخرتنا إلى أجل قريب ) وهو الموت الاضطرابي ، فالفنية ولا الدنية ، وهذا حال كثير من الناس الذين يرغبون عن السلوك وتحمل مشاقه بما فيه إذلال نفوسهم وامتناعها خوفاً من الملامة واعتراض الناس عليهم فيقون في حجاب أعمالهم . ويحسبون أنهم يحسنون صنعا ويلبسون ما كانوا يصنعون . ( قل متاع الدنيا قليل )

فلا ينبغي أن يلاحظوا الناس في تركهم وعدم الإلتهات إليه (والأحرار حير نفس تنفي) هاتفي أنا يتجهوا بالامانة في تحصيلها (ولا تقبلون قتلا) مما كملكم فينبغي عدم خشية - سوى الله تعالى (أيها الكواكب والبركة الموت) وتعارفون ولا تسمون تحشون فراه إن سلكتم معارفهم بالسوء وهو الموت لا تحشون قبل أن تعارفهم بالهلاك وهو الموت الاضطرابي (ولو كنتم في بروج مشيدة) أي أجساد قوية.

في بيت دأ عظم حبيب رجابه يسكن عود الدهر فانهز كاسره

(وإن تصبهم) أي المحجوبين (حسنة) أي شيء يلائم طاعتهم (يجولوا هذه من عند الله) فيضفوها إلى الله تعالى من فرح نفس ولده الشهوة لا تبعد المعرفة والمحب (وإن تصبهم سيئة) أي شيء يضر عنه طبعهم وإن كان على خلاف ذلك في نفس الأمر (يقولوا) لضيق أنفسهم (هذه من عندك) فيضفوها إلى غيره تعالى ويرجعون إلى الأسباب لعدم رسوخ الايمان الحقيقي في قلوبهم (قل كل من عند الله) وهذا دعاء لهم إلى توحيد الأعمال، ونفي التأثير عن الاغيار والإفراز بكونه سبحانه خالق الخير والشر (فما هؤلاء القوم) المحجوبين (لا يكادون يقهرون حديثاً) لاحتياجهم لصفات النفوس وارتداد قلوبهم التي هي أوعية السماع والرعي، ثم زاد سبحانه في البيان بقوله عز وجل (ما أصابك من حسنة) صغرت أو عظمت (من الله) تعالى أفاضها حسب الاستعداد الأصلي (وما أصابك من سيئة) حفرت أو جلت (فمن نفسك) أي من قبحها بسبب الاستعداد الحادث بسبب ظهور النفس بالصفات والأفعال الحاجة للقلب المكدره جوده حتى احتاج إلى الصقل بالزاد والمصائب والبلايا والفتن والتائب، لأن قبل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره (وأرسلناك للناس رسولا) فأتت الرحمة لهم فلا يكون من عندك شر عليهم (وكفى بالله شهيداً) على ذلك (من يضع الرسول فقد أطاع الله) لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم مره الحق يتجلى منه فالحق، وقال بعض المدرسين: إن باص الآية إشارة إلى عين النبي (أفلا يتدبرون القرآن) ليرشدكم إلى أنك رسول الله تعالى، وأن إطلاعتك إطلاعت سيده حيث أنه مشتمل على الفرق والجمع، وقيل: ألا يتدبرونه فيتمثلون بكريم مواعظه ويتدبرون بحاسن أوامره، أو أفلا يتدبرونه يعلموا أن الله حل شأنه تعالى لهم فيه (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) أي وجدوا الكثير منه مختصاً بلاعة وعدمها فيكون من كلام المخلوقين فيكون لهم مسأغ إلى تكبره وعدم قبول شهادته، أو يقول بأنه لا يصلح أن يكون محيى لله تعالى، (وإذا جاءهم أمر من الأمر أو الحرف أدايموا) إحداهم عن معنى السلوك أي إذا ورد عليهم شيء من آثار الجلال أو الجلال أفضوه وأشعروه (ويوردوه) أي عرصوه (إلى الرسول) إلى ما علم من أحواله، وما كان عليه (وإلى أولى الأمر منهم) وهم المرشدون يكاملون الدرب بأوامرهم لورثته المحمدية (لعله) أي لعلم مآله وأنه يحيط بما لا يتناهى (أيدين يستخطونه) ويتلقونه منهم أي من جهتهم وواسطة فيوصياتهم، والمراد بالموصول الرادون أنفسهم، وحاصل ذلك أنه لا ينبغي للمريد إذا عرض له في أثناء سيره وسلوكه شيء من آثار الجلال أو الجلال أن يفشيه لأحد قبل أن يرضه على شيخه بوقفه على حقيقة الحال فإن في إفشائه قبل ذلك ضرراً كثيراً (ولو لا فضل الله عليكم) أي الناس بالواسطة العظمى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (ورحمته) المرشدين الراديين (لا تختم الشيطان) والنفس أعظم حدوده إن لم تكنه (بلا قبله) وهم السالكون بواسطة نور إلهي أبيض عليهم فاستمعوا به كعص أهل القمرة حين: وهم على قدم الخليل عليه الصلاة والسلام (فقال في سبيل الله لا تكف بلا نفسك) أي قاتل من يخالفك



وحدك (وحرص المؤمنين) على أن يقاتلوا من حول بينهم وبينهم (حتى الله أن يكف بأس الدين كفروا) أي ستروا أوصاف الروية (والله أشد) منهم (بأساً) أي نكاية (وأشد) منهم (تنكيلاً) أي تعدياً (من يشفع شفاعة حسنة) أي من يرافق نفسه على الطاعات (يكن له نصيب منها) أي حظ وافر من ثوابها (ومن يشفع شفاعة سيئة) أي من يرافق نفسه على معصية (يكن له كفل منها) أي مثل مساو من عقابها (وكان الله على كل شيء مقبلاً) فيوصل الثواب والعقاب إلى مستحقهما (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) تعليم لنوع من مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال، وقيل: المعنى إذا من الله تعالى عليكم بمطية فابذلوا الاحسن من عطايه أو تصدقوا بما أعطاكم (وردوه إلى الله) تعالى على يد المستحقين، والله تعالى خير الموفقين.

(الله لا إله إلا هو) مبتدأ وخبر، وقوله سبحانه: (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ) جواب قسم محذوف أي والله ليجمعنكم، والجملة إما مستأنفة لأجل لها من الاعراب، أو خبر ثان، أو هي الخبر، و(لا إله إلا هو) اعتراض، واحتال أن تكون خبراً بعد خبر لكان، وجملة (الله لا إله إلا هو) مقرر حتم وكدة لتهديد قصد بما قبلها وما بعدها، ثم الخبر وإن كان هو القسم وجوابه لكنه في الحقيقة الجواب فلا يرد وقوع الإنشائي خبراً، ولا أن جواب القسم من أجل أن لا يعمل لها من الاعراب فكيف يكون خبراً مع أنه لا امتناع من اعتبار المحل وعده باعتبارين، والجمع بمعنى الحشر، ولهذا عدى إلى ما عدى الحشر بها في قوله تعالى: (لا إله إلا هو) وقد يقال: إنما عدى بها لتضمنه معنى الانضاء المتعدى بها أي ليحشرنكم من قبوركم إلى حساب يوم القيامة، أو مفضلين إليه، وقيل: إلى بمعنى في ثابته أهل العربية أي ليجمعنكم في ذلك اليوم (لأريب فيه) أي في يوم القيامة، أو في الجمع، فالجملة إما حال من اليوم، أو صفة مصدر محذوف أي جمعاً (لأريب فيه) والقيامة بمعنى القيام، ودخلت التاء في المبالغة - كعلامة، وسابقة - وسمى ذلك اليوم بذلك لقيام الناس فيه للحساب مع شدة ما يقع فيه من الهول، ومناسبة الآية لما قبلها ظاهرة، وهي أنه تعالى لما ذكر (إن الله تعالى) (كان على كل شيء حسيباً) تلاه بالاعلام هو سبحانه يبتسبحانه، والحشر، واليه من القبور للحساب بين يديه، وقال الطبرسي: وجه النظم أنه سبحانه لما أمر ونهى فيما قبل بين بعد أنه لا يستحق العبادة سواء يعملوا على حسب ما أوجبه عليهم، وأشار إلى أن هذا العمل جزاء ما أيدى الله، وهو يوم القيامة ليجدوا فيه ويرعوا ويرهبوا (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً ۝ ٨٧) الاستفهام إنكاري، والتفضيل باعتبار الكمية في الاخلاص الصادقة لا الكيفية إذ لا يتصور فيها تماوت لما أن الصدق المطابقة للواقع وهي لا تزيد، فلا يقال لحديث معين: إنه أصدق من آخر إلا تأويل ونحوه. والمعنى لا أحد أكثر صدقاً منه تعالى في وعده وسائر أخباره ويضيد في المساواة أيضاً كما في قولهم: ليس في البلد أعلم من زيد، وإما كان كذلك لاستحالة نسبة الكذب إليه سبحانه برجه من الوجوه، ولا يعرف خلاف بين المعترضين بأن الله تعالى منكم بكلام في تلك الاستحالة، وإن اختلف مأخذهم في الاستدلال.

وقد استدلل المعتزلة على استحالة الكذب في كلام الرب تعالى بأن الكلام من فعله تعالى، والكذب قبيح لذاته والله تعالى لا يفعل القبيح - وهو مبني على قولهم: بالحسن والقبح الذاتيين ولزجهم برعاية الصلاح والاصلاح، وأما الأشاعرة فلهم - كما قال الأمدى - في بيان استحالة الكذب في كلامه تعالى التقديم النفساني منسكبان:

عقل . وسمى ، أما المسلك الأول فهو أن الصدق والكذب في الخبر من الكلام النفسي القديم ليس لذاته  
وبنفسه بل بالنظر إلى ما يتعلق به من الخبر عنه فإن كان هذا يتعلق به على ما هو عليه كان الخبر صادقا ، وإن كان  
على خلافه فإن كذا ، وعند ذلك فلو تعلق من الرب سبحانه كلامه انقائم على خلاف ما هو عليه لم يحمل إما  
أن يكون ذلك مع العلم به أولا لاجاز أن يكون الثاني ، وإلا لزم الجهل الممتنع عليه سبحانه من أوجه عديدة ،  
وإن كان الأول فمن كان عالما بالشيء يستحيل أن لا يقوم به لاجاز عنه على ما هو به وهو معلوم بالضرورة ،  
وعند ذلك فلو قام بنفسه الاخبار عنه على خلاف ما هو عليه حال كونه عالما به محبراً عنه على ما هو عليه  
لقام بالنسب الخبر الصادق والكاذب بالنظر إلى شيء واحد من جهه واحدة ، وبطلان ما هو معلوم بالضرورة .  
واعتراض بما تعلم ضروره من أنفسنا إما حال ما نكون عالين بالشيء يمكننا أن نخبر بالخبر الكاذب ،  
وعلما كوننا كاذبين ، ولو لا إما عالمون بالشيء المخبر عنه لما تصور علينا يكوننا كاذبين ، وأجيب بأن الخبر الذي يعلم  
من أنفسنا كوننا كاذبين فيه إما هو الخبر اللساني ، وأما النفسي فلا نسلم صحة علمنا بكذبه حال الحكم به ،  
وأما المسلك الثاني فهو أنه قد ثبت صدق الرسول ﷺ بدلالة المعجزة القاطعة فيما هو رسول فيه على ما بين في محله .  
وقد نقل عنه بالخبر المتواتر أن كلام الله تعالى صدق ، وأن الكذب عليه سبحانه محال ، وبطل فيه الأمدى  
بأن نقول : إن قول : صحة السمع موقفه على صدق الرسول ﷺ وصدقه متوقف على استحالة الكذب على الله تعالى  
من حيث أن ظهور المعجزة عن وفق تحديه بالرسالة تارة منزلة لتصديق من الله سبحانه له في دعواه ، فلو  
جار الكذب عليه جل شأنه لا يمكن أن يكون كاذباً في تصديقه له ولا يكون الرسول صادقا ، وإذا توقف  
كل مهبا على صاحبه كان دوراً ( لا يقال ) إثبات الرسالة لا يتوقف على استحالة الكذب على الله تعالى ليكون دوراً  
فانه لا يتوقف إثبات الرسالة على الاخبار بكونه رسولا حتى يدخله الصدق والكذب ، بل على إظهار المعجزة  
على وفق تحديه ، وهو منزل منزلة الانشاء ، وإثبات الرسالة وجعله رسولا في الحال كقول القائل : وكلتك  
في أشغالي ، واستسنتك في أموري ، وذلك لا يستدعي صدقاً ولا تكذيباً إذ يقال حينئذ : فلو ظهرت المعجزة  
على يد شخص لم يسبق منه التحدي بناء على جواره على أصول الجماعة لم تكن المعجزة دالة على ثبوت رسالته  
إجماعاً ولو كان ظهور المعجزة على يده منزل منزلة الإنشاء لكان له لو وجب أن يكون رسولا متعاً بعد ظهورها ،  
وليس كذلك ، وكون الإنشاء مشروطاً بالتحدي بعيد بالنظر إلى حكم الإنشاءات ، وتقدير أن يكون  
كذلك غاية ثبوت الرسالة بطريق الإنشاء ، ولا يلزم منه أن يكون الرسول صادقا في كل ما يخبر به دون  
دليل عقل يدل على صدقه فيما يخبر به ، أو تصديق الله تعالى له في ذلك ، ولا دليل عقل يدل على ذلك ،  
وتصديق الله تعالى له لو توقف على صدق خبره عاد ماسق ، فينبغي أن يكون هذا المسلك السمي في بيان  
استحالة الكلام اللساني وهو صحيح فيه ، والسؤال اوارد ثم مقطع هنا فإن صدق الكلام اللساني وإن  
توقف على صدق الرسول لكن صدق الرسول غير متوقف على صدق الكلام اللساني بل على الكلام اللساني  
نفسه قامت الأمور الممتنع ، وفي المواقف : الاستدلال على امتناع الكذب على الله تعالى عند أهل السنة بثلاثة  
أوجه : الأول أنه نقص والنقص ممنوع إجماعاً ، وأخذاً فلم أن يكون نحرأ لئلا منه سبحانه في بعض الأوقات  
أعني وقت صدقنا في كلامنا ، والثاني أنه لو اتصف بالكذب سبحانه لكان كذبه قديماً إذ لا يقوم الحادث

لأنه تعالى يبرم أن يمنع عليه انصدق ، فإن ماثلت قدمه استحالة عدمه ، واللام باطل ، فإنما تعلم بالضرورة من علم شيئاً أمكن له أن يجر عنه على ما هو عليه ، وهذان الوجهان إنما يدلان على أن الكلام انفسى لئلا هو صفة قائمة بذاته تعالى يكون صادقا ، ثم أتى بوجه الثالث دليلاً على استحالة الكذب في الكلام لفظي والنفسى على طرر ما في المسلك الثاني ، وقد علمت ما لا مدى فيه فتدبر جميع ذلك ليظهر لك الحق .

(فَأَلَكُمُ) مبتدأ وخبر ، ولا استعظام للإلكار ، والى والخطاب لجميع المؤمنين ، وما فيه من معنى التوبيخ بعضهم ، وقوله سبحانه : (فِي الْمُنَافِقِينَ) بحتمل - كما قال السمين - أن يكون متعلقاً بما يدل عليه قوله تعالى : (فَتَبَيَّنَ) أى في لكم تصرغون في المنافقين ، وأن يكون حالاً من (فتبين) أى فتبين ، فترفع في المنافقين ، فلما قدم نصب على الحال ، وأن يكون متعلقاً بما تنق به الخبر أى أى شيء فأن لكم في أمرهم وشأنهم ، فحذف المضاف وأتم المضاف إليه مقامه ، وفي انتصاب (فتبين) وجهان - كما في الدر المنصور - أحدهما أنه حال من ضمير (لكم) المجرور ، والعامل فيه الاستقرار ، أو الطراف لثباته عنه ، وهذه الحالة لازمة لا يتم الكلام بدونها ، وهذا مذهب الصريين في هذا التركيب وما شابهه ، وثانيهما - وهو مذهب الكوفيين - أنه خبر ثان مقدرة أى مالكم في شأنهم كنتم فتبين ، ورد بالترام تنكيره في كلامهم نحو (ما لهم من التذكرة معرضين) وأما ما قبل على الأول : من أن كرون ذي الحال بعضاً من عامله غريب لا يكاد يصح عند الأكثرين فلا يكون معمولاً له ، ولا يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها ، فمن فلسفة النحو كما قال الشهاب ، والمراد إنكار أن يكون لخطاين شيء مصحح لاختلافهم في أمر المنافقين ، وبيان وجوب قطع القوم بكفرهم وإجرائهم بحرى الجاهرين في جميع الأحكام . وذكرهم بمساوئ العاق باعتبار وصفهم السابق ، أخرج عبد بن حمد عن مجاهد قال : هم قوم خرجوا من مكة حتى جاءوا المدينة يزعمون أنهم مهاجرون ثم ارتدوا بعد ذلك فاستأذنوا النبي ﷺ إلى مكة ليأتوا يضائقهم ثم يتحرون فيها ، فاختلف فيهم المسلمون فقاتل يقول . هم منافقون وقاتل يقول : هم مؤمنون ، فبين الله تعالى نفاقهم وأزل هذه الآية وأمر بقتلهم وأخرج ابن جرير عن الضحاك قال : هم من تحلفوا عن رسول الله ﷺ وأقاموا مكة وأعلموا الإيمان ولم يهاجروا فاختلف فيهم أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فتولاهم ناس وتبرأ من ولايتهم آخرون وقالوا تحلفوا عن رسول الله ﷺ ولم يهاجروا فاسماهم الله تعالى منافقين ورأ المؤمنون من ولايتهم وأمرهم أن لا يتولوا حتى يهاجروا ، وأخرج الشيخان . والترمذي . والنسائي . وأحمد . وغيرهم عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج إلى أحد فخرج ماس خرجوا معه فكان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيهم (فتبين) فرقة ، تقول : تقتلهم ، وفرقة تقول : لا تأتزل الله تعالى (فألكم في المنافقين) الآية طه ، وبشكل على هذا ماسياً قريباً إن شاء الله تعالى من جعل هجرتهم غاية للنبى عن قوليتهم إلا أن يصرف عن الظاهر كما استعمله . وقيل : هم العربيون الذين أعاروا على السرح وأخذوا يساراً راعى رسول الله ﷺ ومثلوا به فقطعوا يده ورجله وغرزوا الشوك في لسانه وعينه حتى مات ، ويرده كما قال شيخ الإسلام ماسياً إن شاء الله تعالى من الآيات الناطقة بكيفية المعاملة معهم من السلم والحرب وهؤلاء قد أحفوا وفعل بهم ما فعل من المثلة والمقتل ولم ينقل في أمرهم اختلاف المسلمين ، وقيل غير ذلك .

﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ حال من المتأففين مفيد لتأكيد الإنكار السابق ، وقيل : من ضمير المخاطبين والرباط الواو ، وقيل : مستأنفة والباء للسينية ، وما إما مصدرية ، وإما موصولة ، وأركس وركس بمعنى واختلف في معنى الركس لغة ، فقيل : الرد - فاقيل - في قول أمية بن أبي الصلت :

فأركسوا في حجم النار أنهم ظاموا عصاة وقالوا الإلفك والزورا

وهذه رواية الضحاك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، والمعنى حينئذ والله تعالى ردهم إلى الكفر بعد الإيمان بسبب ما كسبوه من الارتداد واللعوق بالمشركين . أو نحو ذلك ، أو سبب كسبهم ، وفيه : هو قريب من النكس ، وحاصله أنه تعالى ردهم منكبين فهو أبلغ من التنكيس لأن من يرمى منكبا في هوة قلبا يخلص منها ، والمعنى أنه سبحانه يكسبهم الكفر ، أو بما كسبوه منه قلب حالهم وروحهم في حفر النيران ، وأخرج ابن جرير عن السدي أنه مر (أركسهم) بأصلهم وقد جاء الارتكاس بمعنى الاضلال ، ومنه (وأركسني) عن طريق الهدى وصيرتني مشلا للعدا

وأخرج الطوسي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : المعنى حبسهم في جهنم ، والبخاري عنه أن المعنى يردم أي يرقمهم ويزيلهم ، وابن المنذر عن قتادة أهلكتهم بولطها معدن ترجع إلى أصل واحدة وروى عن عبد الله . وأنى أنهما قرآ - ركسوا - بغير ألف ، وقد قرأ - ركسهم - مشدداً .

(أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ) توبيخ للفتنة القائلة بإيمان أولئك المتأففين على رعمهم ذلك ، وإشعار بأن يؤدي إلى محاولة المحال الذي هو هدايتهم وإرادته لها ، فالمراد بالموصول المتأفقون إلا أن وضع موضع صديهم لتشديد الإنكار ، وتأكيد استحالة الهداية بما ذكر في حيز الصلة وحمله على التعويم والمذكورون داخلون فيه دخولاً أولياً . فإدعاه أبو حيان - ليس بشيء ، وتوجيه الإنكار إلى الإرادة دون متعقباتها لبعالفة في إنكاره بيان أن إرادته بما لا يمكن فضلاً عن إمكان نفسه ، والآية ظاهرة في مذهب الجماعة وحمل الهداية والاضلال على الحكم بها خلاف الظاهر ، ويعمد قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَبِيلًا ۝ ٨٨﴾ قال المتبادر منه الخلق أي من يخلق فيه الضلال كائناً من كان ، ويدخل هنا من تقدم دخولاً أولياً (هنا تجد له سبيلاً) من السبل فضلاً عن أن تهديه إليه ، والخطاب في (تجد) لغير معين ، أو لكل أحد من المخاطبين للاشعار بعدم وجدان السبل على سبيل التفصيل ، ونفي وجدان السبل أبلغ من نفي الهدى وحمل اضلاله تعالى على حكمه وقضائه بالضلال محل عمن المقابلة بين الشرط والخزاء ، وجعل السبل بمعنى الحجة ، وأن المعنى من يجعله الله تعالى في حكمه صالاً فلن تجد له في ضلالتة حجة - كما قال جعفر بن حرب - ليس بشيء فلا يصح ، والجملة إما اعتراض تذييلي مقرر للإنكار السابق مؤكداً لاستحالة الهداية ، أو حال من فاعل (تريدون) أو (تهدوا) ، والرباط الواو

(وَدُّوا أَنْ يُكْفَرُوا) بيان لغوهم وتماديهم في الكفر وتصميمهم لاضلال غيرهم إرثيان كفرهم وضلالتهم في أنفسهم ، و(لو) مصدرية لأحوال لها أي تمنوا أن تكفروا ، وقوله تعالى ﴿كُفِّرُوا﴾ تعنت المصدر محذوف ، و(ما) مصدرية أي كفر أفعال كفرهم ، أو حال من ضمير ذلك المصدر وهو رأى سيويته ولا دلالة

نسبة الكفر اليهم على أنه مخلوق لهم استقلالاً لادخل الله تعالى فيه لتكون هذه الآية دليلاً على صرف ما تقدم من ظاهره كازعمه ابن حرب لأن أفعال العباد لها نسبة إلى الله تعالى باعتبار الخلق، ونسبة إلى العباد باعتبار اكتساب المعنى الذي حققناه فيه تقدم، وقوله تعالى: ﴿فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ عطف على (لو تكفرون) داخل فيه في حكم التقى أي (ودوا لو تكفرون) فتكونون مستويين في الكفر والضلال، ويجوز أن تكون كلمة (و) على بابها، وجوابها محذوف كمعول (ود) أي ودوا كفركم لو تكفرون كما كفروا (فتكونون سواء) يروا بذلك ﴿فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ الفاء نصيحة، وجمع (أولياء) مراعاة لجمع المخاطبين فإن المراد من المخاطبين عن اتخاذ كل من المنافقين ولياً أي إذا كان حالهم ما ذكر من الودادة فلا تولوهم.

حتى يهاجروا في سبيل الله) أي حتى يؤمنوا وتحققوا إيمانهم بهجرة هي لله تعالى ورسوله ﷺ لا لفرس أو أرض الدنيا، وأصل السبيل الطريق، واستعمل كثيراً في الطريق الموصلة إليه تعالى وهي أمثال الأوامر اجتباب التواهي، والآية ظاهرة في وجوب الهجرة.

وقد نص في التفسير على أنها كانت فرصاً في صدر الإسلام، والهجرة ثلاث استعالات: أحدها الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام، وهو الاستعمال المشهور، وثانيها ترك المنيات، وثالثها الخروج للقتال عليه حمل الهجرة من قال: إن الآية نزلت فيمن رجع يوم أحد على ما حكاه خير الشيعين وجرم به في ثلاثين ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ أي أخرجوا عن الهجرة في سبيل الله تعالى - كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - (تقدوهم) إذا قدرتم عليهم (واقتلوهم حيث وجدتموهم) من الحل والحرم فإن حكمهم حكم سائر المشركين رأ وقتلا، وقيل: المراد القتل لا غير إلا أن الأمر بالأخذ لتقدمه على القتل عادة.

﴿وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَا نَصِيرًا﴾ أي جانبهم بحماية كثيرة ولا تقبلوا منهم ولاية ولا نصرة أبداً كما يشعر لك المضارع الدال على الاستمرار أو التكرار المعبى للتأكيد (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ) بناء من الضمير في قوله سبحانه: (تقدوهم واقتلوهم) أي إلا الذين يصلون ويتبنون إلى قوم عاهدوكم ولم يربوكم وهم ضومدج.

أخرج ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن بن سراقه بن مالك المدلجي حدثهم قال: لما ظهر رسول الله ﷺ أهل بدر وأحد وأسلم من حولهم قال سراقه: بلغني أنه عليه الصلاة والسلام يريد أن يبعث خالدين الوليد قومي من بني مدلج فأتيته فقلت: أنشدك العمة، فقالوا: ما فقال: دعوه ما تريد؟ قلت: بلغني أنك تريد تبعث إلى قومي، وأنا أريد أن توادعهم، قال أسلم قومه أسلموا ودخلوا في الإسلام، وإن لم يسلموا لم يسلموا بقلوب قومي، فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يد خالد فقال: اذهب معي فاضل ما يريد منهم خالد على أن لا يعينوا على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وإن أسلمت فريش أسلموا معهم ومن لم يلبسهم من الناس كانوا على مثل عهدهم فأنزل الله تعالى (ودوا) حتى بلغ (إلا الذين يصلون) فكان من لم يلبسهم كانوا معهم على عهدهم، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن الآية نزلت في هلال بن عويمر الأسدي وسراقه بن مالك المدلجي، وفي بني جذيمة بن عامر،

ولا يجوز أن يكون استثناء من الضمير في ( لا تتخذوا ) وإن كان أقرب لأن اتخاذ الولي منهم حرام مطلقاً  
 ﴿ أَوْ جَاءَهُمْ ﴾ عطف على الصلة أي والذين ( جاءوكم ) فافهم من قتالكم وقتال قومهم ، فقد استثنى من  
 المأمور بأحدهم وقتالهم فريقان : من ترك المحاربين ، ولحق بالمعاهدين ، ومن أتى المؤمنين وكف عن قتال المرتدين  
 أو عطف على صفة قوم كأنه قيل : ( إلا الذين يصون إلى قوم ) معاهدين ، أو إلى قوم فافهم من قتالكم وعليكم  
 والاول أرجح رواية ودراية إذ عليه يكون لمع القتال سببان ، الاتصال بالمعاهدين ، والاتصال بالكافة  
 وعلى الثاني يكون السببان الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافة لكن قوله تعالى لا في : ( فان اعتزلوكم )  
 بقرآن أحد المسلمين هو الكف عن القتال لأن الجزاء مسيب عن الشرط فيكون مقتضياً للعطف على الصلة إذ لو عطف  
 على الصفة كان أحد المسلمين الاتصال بالكافة لا الكف عن القتال فان قيل : لو عطف على الصفة تحققت المناسبة أي  
 لأن سبب منع التعرض حينئذ الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافة ، والاتصال هؤلاء هؤلاء لا سبب للدخول  
 في حكمهم ، وقوله سبحانه : ( فان اعتزلوكم ) بين حكم الكافة لسبق حكم المتصلين بهم ، أوجب أن ذلك جازم إلا  
 الاول أظهر وأجرى على أسلوب كلام العرب لأنهم إذا استنوا بغير حكم المستثنى تقريراً أو تأكيداً ، وقاد الامام  
 جعل الكف عن القتال سبباً لترك التعرض أولى من جعل الاتصال بمن يكف عن القتال سبباً لترك التعرض لأن  
 سبب بعيد على أن المتصلين بالمعاهدين ليسوا معاهدين لكن لم حكمهم بخلاف المتصلين بالكافة فإنهم إن كف  
 فهم هم وإلا فلا أثر له ، وقرا أبي ( جاءوكم ) بغير أو على أنه استئناف وقع جواباً لسؤال كأنه قيل : كيف  
 كان الميثاق بينكم وبينهم ؟ فقيل : ( جاءوكم ) الخ ، وقل : يقدر السؤال كيف وصلوا إلى المعاهدين ، ومن  
 علم ذلك ، وليس شيء ، أو على أنه صفة بعد صفة لقوم ، أو بيان لصلون ، أو بدل منه ، وضمف أبو حنيفة  
 البيان بأنه لا يكون في الأفعال ، والبدل جاءه ليس لبيان ولا جبهه ولا مشتملاً عليه ، وأوجب بأن الانتهاء إلى المعاهد  
 والاتصال بهم حاصله الكف عن القتال فصيح جعل يجنبهم إلى المسلمين بهذه الصفة ، وعلى هذه العريضة  
 لاتصلهم بالمعاهدين ، أو بدلا منه فلا أو بعضاً أو اشتمالاً وكون ذلك لا يجري في الأفعال لا يقول به أحد  
 المعاني ، وقيل : هو مضاف على حذف العاطف ، وقوله تعالى : ﴿ حَصَرْتُكُمْ قَوْمًا ﴾ حال باضمار ق  
 ويؤيده قرلة الحس - حصرة صدورهم - وكفا قرلة - حصرات ، وحاصرات - واحتال الوصفية السببية لق  
 لاستواء لنصب والجر بعيد

وقيل : هو صفة لموصوف محذوف هو حال من فاعل ( جاءوا ) أي جاءوكم قوماً ( حصرت صدورهم )  
 ولا حاجة حينئذ إلى تحذير قد ، وما قيل : إن الموصود بالخالية هو الوصف لأنها حال موطئة فلا بد من قد  
 عند حذف الموصوف فا ذكر التزامه بإدخالها من غير ضروره غير مسلم ، وقيل : بيان لجاءوكم وذلك ما قاله الط  
 لأن يجنبهم غير مقاتلين و ( حصرت صدورهم ) أن يقاتلوكم بمعنى واحد ، وقال العلامة الثاني : من جهة أن الم  
 بالحسب والاتصال وترك المعاندة والمقاتلة لاحقيقة المحسب ، أو من جهة أنه بيان لكيفية المحسب ، وقيل : ب  
 اشتغال من ( جاءوكم ) لأن المحسب مشتمل على الحصر وغيره ، وقل : إنها جملة دعائية ، ورد بأنه لا معنى لل  
 على الكفار بأن لا يقاتلوا قومهم ، بل بأن يقع بينهم اختلاف وقتل ، والحصر بفتحين الضيق والانتقال  
 ﴿ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ أي عن أن يقاتلوكم ، أو لأن ، أو كراهة أن ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ ﴾

بأن قوى قلوبهم وسط صدورهم وأزال الرعب عنهم ( فَمَقَاتِلُكُمْ ) عقيب ذلك ولم يخفوا عكم . واللام جوابية لقطعها على الجواب ، ولا حاجة لقدر لو ، وسأها مكي . وأبو البقاء لام المجازة ولازدواج ، وهي تسببه غريبه . وفي الاعاده إشارة إلى أنه جواب مستقل والمقصود من ذلك الامتنان على المؤمنين ، وفري . فلفظوكم . لتخفيف والتشديد ( فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ ) ولم يتعرضوا لكم ( فَلَمْ يَفْأَنُوكُمْ ) مع ما علمت من تمكنهم من ذلك بمشيئة الله تعالى ( وَأَلْفُوا إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ ) أى الصلح فاتفقوا واستسلموا ، وكان إلقاء السلم استعارة لأن من سلم شيئاً ألقاه وطرحه عند المسلم له . وفري . سكوب اللام مع فتح السين وكسرهما ( فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ) فما أذن لكم في أخذهم وقتلهم ، وفي - نقي جعل السيل - مبالغة في عدم التعرص لهم لأن من لا يمر بشيء كيف يتعرض له .

وهذه الآيات منسوخة الحكم بآية براءة ( هذا انسخ الا شهر الحرم فافتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) وقد روى ذلك عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وغيره ( سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوا بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ ) هم أناس كانوا يأتون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيسلمون رياء ثم يرجعون إلى قريش فيرتكسون في الاوثان يبتعون بذلك أن يأمنوا بنبي الله تعالى صلى الله تعالى عليه وسلم ويأمنوا فرمهم فأبى الله تعالى ذلك عنهم - قاله ابن عباس . ومجاهد - وقيل : الآية في حق المنافقين ( كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ ) أى دعوا إلى الشرك كما روى عن السدي سويل . إلى قتال المسلمين ( أَرْكُسُوا فِيهَا ) أى فلبوا فيها أتح قلبوا واشتبه . يروى عن ابن عباس أنه كان الرجل يقول له قومه : بماذا آمنت ؟ فيقول : آمنت بهذا القرد . والعقرب . والخنفساء ( فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ) بالكف عن التعرص لكم وجه ما ( وَيَلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ ) أى ولم ياتوا إليكم الصلح والمهادنة ( وَيَكْمُؤْا أَيْدِيَهُمْ ) أى ولم يكفوا أيديهم عن قتالكم .

( فَخُذُوهُمْ وَأَقْلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ ) أى وجدتموهم وأصبتوهم أو حيث تمكنتم منهم ، وعن بعض المحققين إن هذه الآية مقابلة للآية الاولى ، ويهملها تقابل إما بالاجاب والسبب ، وإما بالعدم والمصلحة لأن إحداها عدمية والاخرى وجودية وليس بينهما تقابل التضاد ولا تقابل التضاد لهما على ما فورو الا يوجدان إلا بين أمرين وجوديين فقوله سبحانه : ( فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ) مقابل لقوله تعالى : ( فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ ) وقوله حل وعلا : ( وَيَلْقُوا ) مقابل لقوله عز شأنه : ( وَأَلْفُوا ) وقوله جل جلاله : ( وَيَكْفُوا ) مقابل لقوله عز من قائل : ( فَلَمْ يَفْعَلُوا ) والواو لا تقتضى الترتيب ، فالمقدم مركب من ثلاثة أجزاء في الآيتين ، وهي في الآية الاولى الاعتزال . وعدم القتال . وإلقاء السلم فهذه الأجزاء الثلاثة ثم الشرط ، وجراؤه عدم التعرص لهم بالأخذ والقتل كما يشير إليه قوله تعالى . ( فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ) وفي الآية الثانية عدم الاعتزال . وعدم إلقاء السلم . وعدم الكف عن القتال ، فهذه الأجزاء الثلاثة ثم الشرط ، وجراؤه الأخذ والقتل المصرح به بقوله سبحانه : ( فَخُذُوهُمْ وَأَقْلُوهُمْ ) .

ومن هذا يعلم أن ( ويكفوا ) بمعنى لم يكفوا عطف على المنفى لاعتنى المنفى بقربة سقوط النون الذى هو علامة الجرم ، وعطفه على المنفى والجزم بأن الشرطية لا يصح لأنه يستلزم التناقض لأن معنى ( فان لم يعتزلوكم ) إن لم

يكفوا ، وإذا عطف (ويكفوا) على النفي يلزم اجتماع عدم الكف والكف ، وكلام الله تعالى موزه عنه ، وكذا لا يصح كون قوله سبحانه : (ويكفوا) جملة حالية ، أو استثنائية بيايه ، أو بحوية لاستلزام كل منهما التناقض مع أنه يقتضى ثبوت النون في (يكفوا) على ما هو المذهب في مثله ، وأبو حيان جعل الجزء في الأول مرتباً على شيتين ، وفي الثانية على ثلاثة ، والسرف في ذلك الإشارة إلى مزيد خاتمة هؤلاء الآخرين ، وكلام العلامة البصاوي - يضر الله تعالى غرة أحواله - في هذا المقام لا يحل عن تعقيد ، وربما لا يوجد له محل صحيح إلا بعدناية وتكلف فتأمل جداً ﴿وَأَرْسَلَكُمْ﴾ الموصوفون بما ذكر من الصفات الشبيبة .

﴿جَعَلْنَاكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ أي حجة واضحة فيها أمرناكم به في حقهم لظهور عداوتهم ووضوح كفرهم وخدائهم ، أو تسلطاً لاحكام فيه حيث أذبالكم في أخذهم وقتلهم ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ﴾ شروع في بيان حال المؤمنين بعد بيان حال الكافرين والعاقبتين ، وقيل : لما رغب سبحانه في قتال الكفار ذكر إثره ما يتعلق بالمحاربة في الجملة أي ما صح له وليس من شأنه ﴿أَنْ يَقْتُلَ﴾ بغير حق ﴿مُؤْمِنًا﴾ فإن الايمان زاجر عن ذلك ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ فانه بما لا يكاد يحترز عنه بالكلية . وقلبا يخلو المقاتل عنه ، واتصاه إسماعيل أنه حال أي ما كان له أن يقتل مؤمناً في حال من الاحوال إلا في حال الخطأ ، أو على أنه مفعول له أي ما كان له أن يقتله لعله من العلل إلا للخطأ ، أو على أنه صفة لمصدر أي إلا قتلاً خطأ بالاستثناء في جميع ذلك مفرغ وهو استثناء متصل على ما يفهمه كلام بعض المحققين ، ولا يلزم جواز القتل خطأ شرعاً حيث كان المعنى أن من شأن المؤمن أن لا يقتل إلا خطأ .

وقال بعضهم : الاستثناء في الآية منقطع أي لكن إن قتله خطأ فجزاؤه ما يذكر ، وقيل : إلا بمعنى ولا ، والتقدير وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ ، وقيل : الاستثناء من مؤمن أي إلا خاطئاً ، والمختار مع الفصل الكثير في مثل ذلك النصب ، والخطأ مالا يقارنه القصد إلى الفعل ، أو الشخص ، أو لا يقصد به ذهوق الروح غالباً ، أو لا يقصد به محذور كرمي مسلم في صف الكفار مع الجهل بسلامه ، وقرئ - خطأ - بالمد - وخطأ - بوزن عني بتخفيف الهمزة ، أخرج ابن جرير . وابن المنذر عن السدي أن عياش بن أبي ربيعة المخزومي - وكان أخاً أبي جهل - والحارث بن هشام لأمهما - أسلم وماجر إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان أحب ولد أمه اليها فشق ذلك عليها فخلعت أن لا يظلمها سقف بيت حتى تراه ، فأقبل أبو جهل - والحارث حتى قدما المدينة فأخبرا عياشاً بما فعلت أمه ، وسألاه أن يرجع معهما فتنظر اليه ولا يمتعه أن يرجع وأعطياه موثقاً أن يغيب سيده بعد أن رآه أمه فطلق معهما حتى إذا خرجا من المدينة عمدا اليه فشداه وثاقاً وجلدها نحرأ من مائة جلدة ، وأحاطهما على ذلك رجل من بني كنانة فخلع عياش ليقتل الكنانين إن قدر عليه فقدماه مكة فلم يزل محبوساً حتى فتح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكة فخرج عياش فلقى الكنانين وقد أسلم ، وعياش لا يعلم بسلامه فضربه حتى قتله فأخبر بذلك فأتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبره الخبر فزلت ، وروى مثل ذلك عن مجاهد . وعكرمة .

وأخرج ابن جرير عن ابن زيد وأنها زلت فدخل قتله أبو الدرداء كان في مرية فعدل أبو الدرداء إلى شعب يريد ساجدة له فوجد رجلاً من القوم في غم له لحمل عليه بالسيف ، فقال : لا إله إلا الله فبدر فضربه ،



ثم جاء بمنه إلى القوم ثم وجد في مئة شيئاً فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر ذلك له فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ألا شققت عن قلبه وقد أخبرك بلسانه فلم تصدقه ؟ فقال : كيف في يا رسول الله ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : فكيف بلا إله إلا الله ؟ وتكرر ذلك - قال أبو الدرداء - فتمنيت أن ذلك اليوم مبتدأ إسلامي ثم نزل القرآن ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ أي فعلية - أي فواجبه تحرير رقبة - والتحرير الاعتاق هو أصل معناه جعله حراً أي كرماله أنه يقال لكل مكرم حر ومنه حر الوجه - للحد - وأحرار الطير ، وكذا تحرير الكتاب من هذا أيضاً ، والمراد بالرقبة النسمة تعبيراً عن الكل بالجزء ، قال الراضب : إنها في المعارف للمالك كما يعبر بالأس والظهر عن المراكب ، فيقول : فلان يربط كذا رأساً وكذا ظهرًا ﴿ مُؤْمِنَةً ﴾ محكوم بإعتاقها وإن كانت صغيرة ، وإلى ذلك ذهب عطاء ، وعن ابن عباس - والشعبي - وإبراهيم والحسن لا يجزئ في كفارة القتل العفل ولا الكفر ، وأخرج عبد الرزاق عن قتادة قال في حرف أبي بتحرير رقبة مؤمنة لا يجزئ فيها صبي ، وفي الآية رد على من رجم جواز عتق كتاب صغير أو مجوسي كبير أو صمير ، واستدل بها على عدم إجزاء نصف رقبة ونصف أخرى ﴿ وَدِيَّةٌ مُسَلَّةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ أي مؤداة إلى ورثة القتل يقتسمونها بينهم على حسب الميراث ، فقد أخرج أصحاب السنن الأربعة عن الضحاك بن سفيان السكلابي قال : كتب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يأمرني أن أورت امرأة أشيم الصياني من عقل زوجها ويقتضي منها الدين وتنفذ الوصية ولا فرق بينها وبين سائر التركة ، وعن شريك لا يقتضي من الدية دين ولا تنفذ وصية وعن ربيعة العرة لأم الجبين وحدها ، وذلك خلاف قول الجماعة ، وتجب الرقبة في مال القاتل ، والدية تجعلها عنه العاقلة ، فإن لم تكن فهو في بيت المال ، فإن لم يكن ففي ماله ﴿ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴾ أي تصدق أهله عليه ، وسمى العفو عنها صدقة حثا عليه ، وقد أخرج الشيخان عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كل معروف صدقة » وهو متعلق عليه المقدر قبل أو - بمسألة - أي فعلية الدية أو يسلمها في جميع الأحيان إلا حين أن تصدق أهله بها لحبثه تسقط ولا يلزم تسليمها ، وليس فيه - كما قيل - دلالة على سقوط التحرير حتى يلزم تقدير عليه آخر قبل قوله : ﴿ وَدِيَّةٌ مُسَلَّةٌ ﴾ فالمسألة في محل نصب على الاستثناء ، وقال الزمخشري : إن المنسبك في محل نصب على الحال من القاتل . أو الأهل . أو الطرف ، ونعقبه أبو حيان بأن فلا التخيير خطأ لأن (أن) والفعل لا يجوز وقوعها حالا . ولا منصوبا على الطريقة كما نص عليه النحاة وذكر أن بعضهم اشتبهوا على وقوع (أن) وصلتها موقع ظرف الزمان بقوله :

فقلت لما لا تنكحها فانه لا أول سهم (أن) يلاقى جميعا

أي لا أول سهم زمان ملاقاته ، وابن مالك - كما قال السقاقي - بقدر في الآية والبيت حرف الجزاء بأن يصدقوا ، وبأن يلاقى ، وقرأ أبو - إلا أن يصدقوا - ﴿ فَإِنْ كَانَ ﴾ أي المقتول خطأ ﴿ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ ﴾ أي كفار يناصبونكم الحرب ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ ولم يعلم به القاتل لكونه بين أظهر قومه بأن أنام بعد أن أسلم لهم ، أو بأن أسلم فيما بينهم ولم يفارقهم ، والآية ثلاث - كما قال ابن جبير - في مرداس بن عمرو لما قتل خطأ أسامة بن زيد ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ أي ضلي قاتله الكفارة دون الدية إذ لا وراثة بينه وبين أهله ﴿ وَإِنْ كَانَ ﴾

أى المقتول المؤمن - كما روى عن جابر بن زيد - (من قوم) كفار (فمنكم ويمنهم ميتق) أى - رد مؤنت  
أو مؤبد (قديّة) أى فعلى قاتله دية (مسئلة إلى أهله) من أهل الإسلام إن وجدوا ، ولا تدفع إلى ذرى  
قربته من الكفار ، وإن كانوا معاهدين إذ لا يرث الكافر المسلم ، ولعل تقديم هذا الحكم - كما قيل - مع تأخير  
نظيره فيما سلف للإشعار بالمسارعة إلى تسليم الدية لمخاشية من تؤم فخص الميتق (وتحرير رقبة مؤمنة) كما  
هو حكم سائر المسلمين ، ولعل إفراده بالذكر - كما قيل - أيضاً مع اندراحه في حكم ماسق في قوله سبحانه :  
(ومن قتل مؤمناً خطأ) الخ لبيان أن كونه فيما بين المعاهدين لا يمنع وجوب الدية كما منعه كونه بين المخاربين  
وقيل المراد بالمقتول هنا أحد أولئك لقوم المعاهدين فلم يزلهم قاتله تحرير الرقبة ، وأداء الدية إلى أهله المشركين  
للعهد الذى يسأونهم وروى ذلك عن ابن عباس ، والشعبي - وإن مالئ ، واستدل به على أن دية المسلم  
والذى سواه لأنه تعالى ذكر في كل الكفرة والدية فيجب أن تكون ديتهم سواء كما أن الكفارة عنهم سواء  
وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن شهاب قائلين أن دية المعاهد كانت كدية المسلم ثم نقصت بعد في آخر الزمان  
فجعلت من نصف دية المسلم ، وأخرج أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن دية أهل الكتاب  
كانت على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم النصف من دية المسلمين وبذلك أخذ مالك  
وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه دية اليهودى - والنصراني نصف دية المسلم - ودية المجوسى ثلثا عشرها ،  
وزعم بعضهم وجوب الدية أيضاً فيما إذا كان المقتول من قوم عدونا وهو مؤمن لمعوم الآية الأولى ، وأن  
السكوت عن الدية في آيته لا ينفيها ، وإنما سكت عنها لأنه لا يجب فيه دية تسل إلى أهله لأنهم كفار بل تكون  
ليت المال ، فأراد أن يبين بالسكوت أن أهله لا يستحقون شيئاً ، وقال آخرون إن الدية تجب للمؤمن إذا  
كان من قوم معاهدين ، وتدفع إلى أهله الكفار وهم أحق بديته لمعهدهم ، ولعل هؤلاء لا يعدون ذلك إرثاً إذ  
لا يرث الكافر - ولو معاهداً - المسلم كما يرهن عليه (فمن لم يجد) رقبة يحررها أن لم يملكها ولا ما يتوصل  
به إليها من الثمن (فصيام) أى فعله صيام (شهرين متتابعين) قال معاهد : لا يفطر فيها ولا يقطع صيامهما ،  
فإن فعل من غير مرض ولا عذر استقل صيامهما ، حمداً ، فإن عرص له مرض أو عذر عام باقى منهما ، فإن  
مات ولم يصم أطعم عنه ستين مسكياً لكل مسكين مائة ، رواه ابن أبي حاتم  
وأخرج عنه أيضاً أنه قال : فمن لم يجد دية ، أو عتاقة فعليه الصوم ، وبه أخذ من قال : إن الصوم لعاقبة  
الدية والرقبة يحزبه عنهما ، والاقتصار على تقدير الرقبة مفعولاً - هو المروى عن الجمهور - وأخرج ابن  
جرير عن الضحاك أنه قال : الصيام لمن لم يجد رقبة ، وأما الدية فواجبة لا يطلها شيء ، ثم قال - وهو أصواب -  
لأن الدية في الخطأ على العاقلة والكفارة على القاتل ، فلا يجرى صوم صائم عما لرم غيره في ماله ، واستدل  
بالآية من قال : إنه لا إطعم في هذه الكفارة ، ومن قال : ينتقل إليه عند العجز عن الصوم فانه على الطهار  
وهو أحد قولين لشافعي رحمه الله تعالى ، وبذكر الكفارة في الخطأ دون العمد ، من قال : أن لا كفارة  
في العمد ، والشافعي يقول : هو أولى بها من الخطأ (توبة) نصب على أنه مفعول له أى شرع لكم ذلك  
توبة أى قبولاً لها من تاب الله تعالى عليه إذا قبل توبته ، وفيه إشارة إلى التفسير بترك الاحتياط

وغيره. وتوبة ما عدى الحبيب أي شاعركم هذا معيهاً عبيك، وويل : أيه مصدوب على الخالية من الضمير  
المحروور في. عليه - بحذف المضاف أي فعله صيغته شريين حال كونه دتوبه، وقيل : على المصدرية أي تاب  
عليكم توبة، وقوله سبحانه : **مَنْ أَلْفَظَ مَتَعِدُودٌ** وقع صفة للسكرة أي توبة كاتمة من الله تعالى هـ  
**﴿وَلَا أَقْبِلُ عَلَيْهِ﴾** بجميع الأشياء التي من حملها حال هذا لعائن **﴿حَكِيمٌ ٩٢﴾** في كل ما شرع وقضى من الأحكام  
إني من حملها ما شرع وقضى في شأنه **﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعِدِّداً﴾** بأن يقصد قتله بما يبرق الأجزاء، أو  
بما لا يطفئه البتة علماً بإيمانه، وهو نصب على الحال من فاعل (يقتل) هـ

وروي عن السكاني أنه سكن أثناء وذاؤه من أوالي الحركات **﴿فَجَزَاؤُهُ﴾** لدى يستحقه بجنيته  
**﴿جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا﴾** أي ما كثر إلى الأبد، أو مكثاً طويلاً إلى حيث شاء الله تعالى، وهو حال مقدرة من  
فاعل فعل، قدر يقتضيه المقام كأنه قيل : جزاؤه أن يدخل جهنم خالداً هـ

وقال أبو الفداء : هو حال من الضمير المردوع، أو المصوب في يحزها المقدرة، وقيل : هو من المصوب  
لا غير ويقدّر حاراه، وأيد بأنه أنشأ عطاف ما بعده عليه لموافقته له صيغة، ومع جعله حالاً من الضمير  
المحروور في (فجزاؤه) ووجهين. أحدهما أنه حال من المضاف إليه، وثانيهما أنه فصل بين الحال وذاتها من

المتن، وأول سبحانه. **﴿وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾** عطاف على مقدر تدل عليه الشرطية دلالة وخوف كأنه قيل :  
بصريق الألف تشد هرباً لمصومها حكم الله تعالى أن جزاء ذلك هو عصب عليه - أي أمقهه على ما عيه الأشاره  
**﴿وَأَدْنَى﴾** أي أبعده عن رحمته بحمل جزائه مدركه وقيل هو وما بعده معطوف على الخبر تقدير أن وحل الماضي

على معنى المستعمل أي جزاؤه جهنم وأن يعصيه الله تعالى عليه الخ **﴿وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً ٩٣﴾** لا يقادر قدره هـ  
والآية - **﴿أُخْرِجَ مِنْ أَرْضٍ حَامٍ﴾** عن ابن جرير - راب في معيار صيانة السكان (١) أنه أسلم هو وأخوه  
هشام وثامنا بالمدينة ووجد معيس أخاهما ذات يوم فيلا في الأصار في بني الحارث فطلق إلى النبي **﴿وَاللَّهُ**

**﴿أَخْبَرَهُ﴾** بذلك فأسلم رسول الله **﴿وَجَاءَ رَجُلَانِ مِنَ الْيَهُودِ﴾** ووجه معيس إلى بني النجر ومنزلهم  
يومئذ بقية - أن ادفعوا إلى معيس فأنل أخيه إن علمتم ذلك وإلا فادفعوا إليه الدية فلما جاءهم الرسول قالوا :  
السمع والطاعة لله تعالى ولرسول **﴿وَاللَّهُ تَعَالَى مَا نَعْمُ لَهُ قَاتِلًا وَلَكِنْ تَوَدَّى الدِّينَ فَدَفَعُوا إِلَى مَقِيسَ مَاتِهِ﴾**  
من الأبل دية أخيه، فد انصرف معيس، وأخبري راجعين من قباء إلى المدينة، ويدهما ساعة عند معيس  
إلى الفهرى رسول الله **﴿وَقَتْلَهُ﴾** وأردت عن الإسلام، وفي روايه أنه ضرب به لأرضه فصنخ رأسه  
بين حجرين وركب حملاً من الدية وساق معه البقية ولحق بمكة، وهو يقول في شعره :

فقلت به فهرأ وحملت عقله سراة بنى النجار أرباب قارع

وأدركت ثاري واضجت مرسداً وكنت إلى الاوثان أول راجع

فزلت هذه الآية مشتملة على إهراق وإرعاد وتهديد شديد وبعاد، وقد تأيدت خبر ما خبر ورد عن سعد  
الشرطي رضي الله تعالى عنه وسلم : فقد أخرج أحد - والنسائي عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يقول : كل ذنب عصى الله تعالى أن يغفره إلا الرجن، وثأفراً أو الرجن يقتل مؤمناً متعمداً، أخرج ابن المنذر

عن أبي الدرداء مثله ، وأخرج ابن عدي - والبيهقي عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « من أمان على دم امرئ مسلم شطر كلمة كتب بن عيبه يوم القيامة آيس من رحمة الله تعالى » ، وأخرج ابن عراب « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : لا بد وما فيها أهون عند الله تعالى من قتل مؤمن ولو أن أهل سمواته وأهل أرضه اشتبكوا في دمه مؤمن لأدحاهم الله تعالى النار » . وفي رواية الأصمعي عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال : « لو أن الثقلين ختموا على قتل مؤمن لأكهم الله تعالى على ما حرم في النار ، وأن الله تعالى حرم الجنة على القاتل والامرء » ، وأسدل بذلك ونحوه من الفوارع المستقلة على حلوله من قتل مؤمناً معصداً في النار ، وأجاب بعض المحققين بأن ذلك خارج عن جرح لعابط في الزجر لأسباب الآية لاقتضاء العلم له فيها كعموله تعالى : ( ومن كفر ) في آية الحج ، بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم للمقدد ابن الأسود : « يا أبا الصحيحين حين سأله عن قتل من أسلم من الكفر بعد أن قطع يده في الحرب - « لا تقتله فان قتلته فانه بمنزلة قتل آت يقتله وإنك تقتله وإنك بمنزلة قاتل آت يقتله » ، وعلى ذلك يحمل ما أخرجه عبد بن حميد عن الحسن قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : نازات ربي في قاتل المؤمن أن يجعل له توبة فأمر علي ، وما أخرجه عن سعيد بن عبيد أنه قال : « كنت حالماً بمنح أبي هريرة رضي الله تعالى عنه إذا أتاه رجل من قاتل المؤمنين هل له من توبة ؟ فقال : لا والذي لا إله إلا هو لا يدخل الجنة حتى ياجع الجمل في سم الخياط » .

وشاع القول بنفي التوبة عن ابن عباس ، وأخرجه غير واحد عنه وهو محمول على ما ذكرنا ، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن حميد ، وأبو حنيفة عن سعيد بن عبيد أن ابن عباس كان يقول : لمن قتل مؤمناً توبة بجاهه رجل فسأله لمن قتل مؤمناً توبة ؟ قال : لا إلا النار فلما قام الرجل قال له جلساًؤه : ما كنت هكذا تقتلنا كنت نصيبنا أن لمن قتل مؤمناً توبة مقبولة فما شأن هذا اليوم ؟ قال : إني أنظر رجلاً معصياً يريد أن يقتل مؤمناً فبعثوا في أثره فوجدوه كذلك ، وكان هذا أيضاً شأن غيره من الأثابر فقد قال سفيان : كان أهل العلم إذا سئلوا قالوا : لا توبة له فإذا ابتلى رجل قالوا له تب وأجاب آخرون بأن المراد من الخلود في الآية المكث الطويل لا الدوام لتظاهر النصوص الناطقة بأن عصاة المؤمنين لا يدوم عذابهم ، وأخرج ابن المنذر عن عون بن عبد الله أنه قال : ( حرازه جهنم ) إن هو جاره ، وروى مثله بسند ضعيف عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرهوناً إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، قيل وهذا كما يقول الأنس لمن يجره عن أمر إن فعلته فخرأوك لقل والصرب ، ثم إن لم يجزه لم يكن ذلك منه كذباً ، والأصح في هذا على ما قال أبو حنيفة : إن الله عز وجل يجوز أن يخلف الوعد وإن اهتم أن يخلف الوعد ، وهذا وردت السنة في حديث أس رضي الله تعالى عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : من وعد الله تعالى على عمله نواها فمسيره له ، ومن أوعده على عمله عفاً فهو بالخيار » ومن أدعية الأئمة الصادقين رضي الله تعالى عنهم : يا من إذا وعد وفا ، وإذا توعد عفا ، وقد افتخرت العرب بخلف الوعد ، ولم تعده نقصاً كما يدل عليه قوله :

وإني إذا أوعدته أو وعدته لمخلف إيمادي ومجرب موعدي

واعترض بأن الوعيد قسم من أقسام الخبر ، وإذا جاز الخلف فيه وهو كذب لإظهار الكرم ، فلم لا يجوز في القصص والأخبار لمرص من الأعراس ، ودفع ذلك الباب يقتضي إلى العلل في الشرائع كلها .

والقائلون بالمعصية عن بعض المتوعدين منهم من زعم أن آيات الوعيد بالشأن، ومنهم من قال إنها إخبار إلا أن هناك شرطاً محذوفاً للترهيب فلا خلف بالعفو فيها، وقال الشيخ الإسلام والتحقيق أنه لا ضرورة إلى تصريح ما نحن فيه على الأصح لأنه إخبار منه تعالى بأن جزاءه ذلك لا بأنه يحرمه كيف لا وقد قال عز وجل: (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ولو كان هذا إخباراً بأنه سبحانه يحرم كل سيئة بمثلها لعارضه قوله جل شأنه (ويصعقون كثير) وهذا أخوذ من كلام أبي صالح، ومكر من عبد الله، واعترضه أبو علي الجاني بأن ما لا يعمل لا يسمى جزاءً ألا ترى أن الأجير إذا استحق الأجرة فالدرهم التي عند مسأجره لا تسمى جزاءً ما لم تعط له وتصل إليه.

واقبه الطبرسي بأن هذا لا يصح لأن الجزاء عادة عن المستحق سواء فعل أم لم يفعل، ولهذا يقال: جزاء المحسن الاحسان، وجزاء المسيئ الإساءة، وإن لم يتعين المحسن والمسيئ حتى يقال: فمن ذلك معهما أو لم يفعل، ويقال لمن قتل غيره: جزاءه أن يقتل، وهو كلام صادق وإن لم يعمل القتل وإنما يقال للدرهم: إنها جزاء الأجير لأن الأجير إنما يستحق الأجرة في الدعة لاقى الدرهم المأبى، فليست أجرة أن يعطيهما ومن غيرها. واعترض بأننا سلمنا أنه لا يلزم في الجزاء أن يعمل إلا أن كثيراً من الآيات كقوله تعالى: (من يعمل سوءاً) يحرمه (ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) يدل على أنه تعالى يوصل الجزاء إلى المستحقين الشئ، وفي الآية ما يشير إليه ولا يخفى ما فيه لأن الآيات التي فيها أنه تعالى يوصل الجزاء إلى مستحقه كلها في حكم آيات الوعيد والعفو فيه جائز، فلا معنى للقول بالت، ومن هنا قيل: إن الآية لا تصح دليلاً للمعترلة مع قوله تعالى: (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء).

وقد أخرج البيهقي عن قريش بن أنس قال: «كنت عند عمرو بن عبيد في بيته فأنشأ يقول: يؤتى بي يوم القيامة فأقام بين يدي الله تعالى فيقول لي: لم قلت: إن القاتل في النار؟ أقول: أنت قلت: ثم تلا هذه الآية (ومن يقتل مؤمناً) الح فقلت له: وما في البيت أصغر مني أرايت إن قال لك عبي قد قلت: (إن الله لا يغير أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فمن أين علمت أني لأثناء أن أغفر لهذا؟ قال: فاستطاع أن يرد علي شأنه، ويؤيد هذا ما أخرجه أن المنذر عن إسماعيل بن ثور قال: «حالت الناس قبل الماء الأعظم في المسجد الأكرم فسمعهم يقولون لما نزلت (ومن يقتل مؤمناً) الآية: قال المهاجرون: والانصار وجبت لمن فعل هذا النار حتى نزل (إن الله لا يغير أن يشرك به) الخ، فقال المهاجرون: والانصار يصنع الله تعالى ما شاء.» وماية المغفرة رذا ابن سيرين على من تمسك بآية الخلود وغضب عليه وأخرجه من عنده وكون آية الخلود بعد تلك الآية نزولاً بسنة أشهر، أو بأربعة أشهر - كما روى عن زيد بن ثابت - لا يقيد شيئاً، ودعوى السخ في مثل ذلك عما لا يكاد يصح كما لا يخفى، وأجاب بعض الناس بأن حكم الآية إنما هو للقاتل المستحل وكفره عما لا شك فيه فليس ذلك محلاً للزاع، ويدل عليه ما نزلت في الكنانة حينما مرت حكايته، وقد روى عن عكرمة وابن جريج، وجماعة أنهم فسروا (متعمداً) بمحتلاً؛ واعترض بأن العبارة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وبأن تفسير المتعمد بالمستحل عما لا يكاد يقبل إذ ليس هو معناه لغة ولا شرعاً فإن التزم المجاز فلا دليل عليه وسبب النزول لا يصلح أن يكون دليلاً لما علمت الآن على أنه يهوت التماثل بين هذا القتل المذكور في هذه الآية والقتل المذكور في الآية السابقة وهو الخطأ الصريح، وقيل: إن الاستحلال يهيم من تعليق القتل بالمؤمن لأنه مشتق؛ وتعليق الحكم بالمشتق

يفد علة مبدأ الاشتقاق ، فكأنه قيل . ومن يقتل مؤمناً لاجل إيمانه ولا شك أن من يقتله لذلك لا يكون إلا مستعلاً فلا يكون إلا ظانراً فخرج هذا القاتل عن محل النزاع وإن لم يعتبر سب الزول ، واعترض بأن المؤمن وإن كان مشتقاً في الأصل إلا أنه عوم من معاملة الجوامد ، ألا ترى أن قولك كلمت مؤمناً مثلاً لا يفهم منه أنك كلمته لاجل إيمانه ؟ ولو أفاد تعليق الحكم بالمؤمن العلة سكان ضرب المؤمن وترك السلام عليه والقيام له كفته كقراً ولا قاتل به ، واعتبار الاشتقاق تارة وعدم اعتباره أخرى خارج عن حيز الاعتبار فليتهم ، ثم أنه سبحانه ذكر هنا حكم القتل العمد الآخرى ، ولم يذكر حكمه الديوى اكتفاءً بما تقدم في آية الفرة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ شروع في التحذير مما يوجب الندم من قتل من لا ينبغي قتله .

﴿فَأَضَرْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أى سافرتم لغزو على ما يدل عليه السباق والسباق ﴿هَيِّنُوا﴾ أى فاطلبوا بيان الأمر في كل ما تنوون وتندرون ولا تعملوا فيه من غير تدبر وردية ، وقرأ حمزة . وعلى . وخلف . فثبتوا . أى فاطلبوا ثبات الأمر ولا تعجلوا فيه ، والمعيان متقريان ، وصيغة التعميل بمعنى الاستقبال ، ودخلت الفاء لما في (إننا) من معنى الشرط كأنه قيل . إن غزوتهم (هَيِّنُوا) ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَيْتُمْ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ أى حياكم تحية الإسلام ومقاهاتجة الجامعة . كأنهم صباحاً ، وحياك الله تعالى . وقرأ حمزة . وخلف . وأهل الشام . السلم . بغير ألف ، وفي بعض الروايات عن عاصم أنه قرأ . السلم . بكسر السين وفتح اللام ، ومعناه في القرائتين الإسلام والبقاء ، وبه فسر بعضهم (السلم) أيضاً في القراءة المشهورة ، واللام على ما قال السمين : للتبليغ ، والمأصلى بمعنى المضارع ، (ومن) موصولة ، أو موصوفة ، والمراد النهى عما هو نتيجة لترك الأمر به ، وتعيين ماله مهمة من المواد التي يجب فيها التبيين والتثبيت ، وتقيد ذلك بالسفر لأن عدم التبيين كان فيه لا لأنه لا يجب إلا فيه ، والمضى لا تقولوا المرأ أظهر لكم ما يدل على إسلامه :

﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ وإنما ضلكت ذلك خوف القتل بل اقلوا منه ما أظهر وعاملوه بحسبه .

وروى عن علي كرم الله تعالى وجهه . ومحمد بن علي الباقر رضى الله تعالى عنهما . وأبي جعفر القارى أنهم قرأوا ( مؤمناً ) بفتح الميم الثانية أى منذولاً لك الأمان ﴿تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أى يطلبون ماله الذى هو حطام سريع الزوال وشيك الانتفال ، والجملة في موضع الحال من فاعل ( تقولوا ) مشعراً بما هو الحامل لهم على العجلة ، والنهى راجع إلى القيد والمقيد ، وقوله تعالى : ﴿فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَاسِمٌ كَثِيرَةٌ﴾ تعليل للنهى عن القيد بما فيه من الوعد الضمى كأنه قيل : لا تبغوا ذلك العرض القليل الزائل فإن عنده سبحانه وفي مقدوره ( مغاسم كثيرة ) بمنكموها فيغنيكم عن ذلك ، وقوله سبحانه : ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ قُلْتُمْ أَنَّهُ إِلَهُكُمْ﴾ تعليل للنهى عن المقيد باعتبار أن المراد منه ردة إيمان الملقى أظلم أن الإيمان العاصم ما ظهرت على صاحبه دلائل تواطئ الباطن والظاهر ولم تظهر فيه ، واسم الإشارة إشارة إلى الموصول باعتبار انصفه بما في حيز الصلة ، والفاء في ( فمن ) للعطف على ( كنتم ) وقدم خبرها للقصر المقيد لتأكيد المشابهة كأنه قيل : لا تردوا إيمان من حياكم تحية الإسلام ( وتقولوا ) إيه ليس بإيمان عاصم ولا يعد المنصف به مؤمناً معصوماً لطكم اشتراط التواطؤ في المعصية ومجرد التحية لا يدل عليه ، فانكم كنتم أتم في مبادئ إسلامكم مثل هذا الملقى في عدم ظهور شيء للناس منكم غير ما ظهر منه لكم من التحية وبحسبها ، ولم يظهر منكم ما تظنونه شرطاً بما يدل على التواطؤ .

ومجرد أن الدخول في الإسلام لم يكن تحت طلال سيوف لا يدل على ذلك فمن الله تعالى عليكم بأن قل ذلك  
مكم ولم يأمر بالفحص عن توطؤ أسنكم وقلوبكم وعصم بذلك دماءكم وأموالكم . فإذا كان الأمر كذلك  
(فَقَبِلُوا) هـ هـ هذا الأمر لا تجعلوا وتدبروا ليطهر نسكم أن طاهر الحال كاف في الإيمان تعاصم حيث كن فيكم  
من قبل ، وأخر هذا التعليل على ما قيل : لما فيه من نوع تعصير ربما يحسن تقديمه بتجارب أطراف الطم اسكرهم  
مع ما فيه من مراعاة المقارنة بين التعليل السابق وبين ما عمل به ، أو لأن في تقديم الأول إشارة إلى من يقوم  
بحول ذلك العرض ، وأرسلوهم هـ أقوى ، في تقديمه تعجب لمسه تهم ، وفيه نوع حفظ عليه . رفع الله تعالى  
قدرهم ورضى المولى عن شأنه عنهم . أو لأنه أوضح في التعديل من التعليل الأخير وأسبق للذهن منه ، ولعله  
لم يعط أحد التعليلين على الآخر لئلا يتوهم أنهم تعيلا شيء واحد ، أو أن مجموعهما علة . وقيل : موافقه  
لما غلظهما من القيد والمفيد حيث لم يباير بالانطواء ، وقيل : إنه لم يعط لأن الأول تعليل لله تعالى بالوعد  
بأمر آخرى لأن المعنى لا ندعوا عرض لحية الدنيا لأن عذبه سبحانه ثواباً كثيراً في الآخرة أعده لمن لم يمتنع  
ذلك ، وعبر عن الثواب . بالمعصم . مناسبه للمعصم ، والتعليل الثاني لله تعالى الأول ليس كذلك ، وذكر لزعمري .  
وعبره في الآية مردده شيخ الإسلام بما ينوح عليه بحال التحقيق ، وقال بعض الناس فيها : إن المعنى كما كان هذا  
الذي قتله موه مستغفراً بدنه في قومه خوفاً على نفسه منهم كتم أنهم مستخفين بدينكم حسداً من قومكم عن  
أهلكم . فمن الله تعالى عليكم بإظهار دينه وإعزاز أهله حتى أظهرتم الإسلام بعدما كتمت تسكتهموه من أهل  
الشرك ( فقبِلُوا ) سمة الله تعالى عليكم ، أو نبيوا أمر من تقتلونهم ، ولا يخفى أن هذا . وإن كان بعضه مروياً  
عن ابن جبير . غير وافي بالمقصود على أن القول : بأن المخاطبين كانوا مستخفين بدينهم حسداً من قومهم  
في حيز المنع لهم إلا أن يقال : إن كون البعض كان مستخفياً كاف في خطاب ، وقيل : إن قوله سبحانه :  
( فمن الله عليكم ) مقطوع عما فيه ، وذلك أنه تعالى لما هو لهم عن قتل من ذكر أحبرهم بعد بآيه من عليهم  
بأن قبل توبتهم عن ذلك لفعل المكر ، ثم أعاد الأمر بتبيين مآلته في التهديد ، أو أمر بتبيين نعمته سبحانه  
شكراً لما من عليهم هـ . وهو كما ترى هـ

واختلف في سبب الآية ، فأخرج أحمد ، والترمذي وحسنه . وابن حيد وصححه عن ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما قال : « مر رجل من بني سليم بنهر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسوق  
غنمه له وسلم عليهم فقال : ما سلم عينا إلا ليتعود منا بعدد ما له قصوه وأمرنا بغنمه التي لله ففرلت . »  
وأخرج ابن جرير عن السدي قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية عليها أسامة بن زيد  
إلى بني صمره فهزموا رجلاً منهم يدعى مرداس بن سبيك معه غنيمة له ورجل آخر فأتوا إلى كهف جبل راتعه  
أسامة فلما بلغ مرداس الكهف وضع فيه غنمه ثم أقبل عليهم فقال : السلام عليكم أشهد أن لا إله إلا الله وأن  
محمداً رسول الله فشد عليه أسامة فقتله من أجل حله وغنيمته ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث  
أسامة أحب أن يثنى عليه خيراً ويسأل عنه أصحابه ، فمما رجعوا لم يسألهم عنه ففزع القوم يحدثون النبي ﷺ  
ويقولون : يا رسول الله لو رأيت أسامة وقد لقيه رجل فقال الرجل : لا إله إلا الله فقال رسول الله فشد عليه  
فقتله وهو مريض عنهم فلما أكثروا عليه . رفع رأسه إلى أسامة فقال : كيف أنت ولا إله إلا الله فقال يا رسول الله  
إنما قاله معوذاً يتعود به فقال عليه الصلاة والسلام . فلا شغقت عن قلبه فطرت إليه هـ ثم رأت الآية هـ

وأخرج عن ابن زيد أنها ذات رجل قتله أبو الدرداء وذكر من قصته أنه ذكر من قصته أسامة، والاقتصار على ذكر نعمة الإسلام على هذا مع أنها كانت ممة، ونة بكلمة الشهادة، أسامة في النبي والرجل، والثنية على كمال ظهور خطيئتهم، بيان أن النجدة كانت كافية في المكافاة ولا يجزئ من التمرص لصاحبها فكيف وهي مقرونة بتلك الكلمة الطيبة، واستدل بالآية وسبقها على صحة إيماءه وإن كان قد يخطئ وإن خطئه معتبر، ووجه الدلالة على الأول أنه مع طس القاتلين من إسلام من ذكر الخوف القتل وهو إكراه معنى أكره عليهم قتله فلو لا صحة إسلامه لم يسكر، ووجه الدلالة على الثاني أنه أسير فيها بالدين المشعر بأن العجدة خطأ.

ووجه الدلالة على الثالث مأخوذ من السياق وعدم الوعيد عن ترك التبيين، وذهب بعضهم إلى أنه لا عذر في ترك التثبت في مثل هذه الآهورة، وأن المخطئ آثم، واحتج على ذلك بما أخرجه ابن أبي حاتم، والبيهقي عن الحسن، أن أسام بن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهبوا ينظرون بقوا بأسام بن العدي فقتلوا عليهم وهم مومنون فشد رجل منهم فشمه وحس به فمناعه فباعه بالننان قال: إنني مسلم إلى مسلم فأوحى الننان فقتله وأخذ منه عفر فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام للقاتل: أقتله بعد ما قال: إني مسلم؟ قال: يا رسول الله إنما قالها متعمداً قال: أفلا شققت عن قلبه؟ قال: لم يا رسول الله؟ قال: لعلم أصادق هو أو كاذب؟ قال: كنت عالم ذلك يا رسول الله قال عليه الصلاة والسلام: إنما كان يبين عنه لسانه إنما كان يصرعه لسانه قال: فما لبث القاتل أن مات فحمله أصحابه وأصبح وقد وصته لأرض، ثم عادوا فحسروا له فأصبح وقد وصته الأرض إلى جنب قبره، قال الحسن فلا أدري كم قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: دنياه مريين، أو ثلاثاً كل ذلك لا يقبله الأرض ولما رأيا الأرض لا تقبله أخذوا رجله فألقياه في بعض تلك الشعاب فأمر الله تعالى قومه سبحانه (يأيها الذين آمنوا) الآية، وفي رواية عبد الرزاق عن قتادة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الأرض استأرت أن تقبله فأنفقه في غار من الغيران، ووجه الدلالة في هذا على الإثم طاهر، وأجيب: أن هذا اقاتل لعلمه لم يفعل ذلك لكون المقتول غير مقبول الإسلام عنده بل لأمر آخر، واعتذر بما اعتذر كاذباً بين النبي رسول الله ﷺ، ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد، وابن المنذر، والطبراني، وجماعة عن عبد الله بن أبي حنيفة الأسدي قال: بعثنا رسول الله ﷺ إلى إضم فخرجت في نفر من المسلمين بهم أبو قتادة الحرث بن رعي، وعلم بن حنيفة بن نيس البني فخرجنا حتى إذا كنا بطن صم مر بها عامر بن الأصبط الأشجعي على فعود معه متبع له ووطب من ابن فلما مر به سلم عليه بآية الإسلام فأمسكنا عنه وحسن عليه محم بن حنيفة لشيء كان بينه وبينه فقتله وأخذ متبعه فلما قدمنا رسول الله ﷺ وأخبرناه الخبر رلينا القرآن (يأيها الذين آمنوا) الخ، الطاهر أن الرجل الماهم في حبر الحسن هو هذا الرجل اصرح به في هذا الخبر، وهو يدل على أن القتل كان لشيء كان في القلب من ضغائن قديمة، وإما قلنا: إن هذا هو الطاهر لما في خبر ابن عمر أن محم بن حنيفة لما رجع جاء النبي ﷺ في رد بن جفس بين يديه عليه الصلاة والسلام ليستغفر له فقال: لا تغفر الله تعالى لك، فقام وهو يتلقى دموعه يبرديه فمضت ساعة حتى مات، ودفنوه فنفقته الأرض فجاءوا النبي ﷺ فذكروا ذلك له، فقال: إن الأرض تقبل من هو شر من صاحبكم ولكن الله تعالى أراد أن يعصمكم، ثم طرحوه بين صدفى جبل وألقوا عليه الحجارة، فان الذي ينيل لقلب إليه اتحاد القصة، وعترض على القول بعدم الوعيد بأن قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتَ كَانَ مِمَّا تَعْمُونَ خَيْرًا ۙ﴾



يستفاد منه الوعيد أي أنه سبحانه لم يرل ولا يرل إلى الكل - فعملوته من الأعمال الطاهرة والخمسة وبكيفية ما يدخل في ذلك التثنية وتركه دخولا أولاً مطعاً ثم اصطلاح فيجازيكم بحسب ذلك إن حير أفضير وإن شراً فشر ، والخلة تعليل بطريق الاستئناف ، وقرئ بفتح (أن) على أنه معمول - لنينوا - أو على حذف لام التعليل .

( لا يستوى القاعدون ) في شروع في الحديث على الجهد ليعلموا عن تركه وليرضوا عما يوجب خللاً فيه ، والمراد بالقاعدون الذين أدن لهم في القعود عن الجهاد اكتفاءً ، فيروم ودوى ليخبري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - هم القاعدون - عن بدر ، وهو الطاهر الموافق للتاريخ على ما قبل ، وقال أبو حمزة : إسمه المتخفون عن تبوك ، وروى أن الآية نزلت في كعب بن مالك من بني سلفة . ومرادة بن الربيع من بني عمرو بن عوف . والربيع . وهلال بن أمية من بني واقف ، حين تحملوا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في تلك الغزوة ( من المؤمنين ) حال من القاعدين ، وجوز أن يكون من الصمير المستتر فيه ، وقائدة ذلك الإيدان من أول الأمر بأن القعود عن الجهاد لا يفعد بهم عن الإيمان ، والإشعار بعله استحقاقهم لما سيأتي من الحسنى أي لا يعتدل المتخلفون عن الجهاد حال كونهم كائنين من المؤمنين ( غير أولي الضرر ) بالرفع على أنه صفة للقاعدون - وهو إن كان معرفة . و ( غير ) لا تعرف في مثل هذا الموضع لكنه غير مقصود منه قاعدون - بعينهم بل الجنس ، فأشبه الجنس فصيح وصفه بها ، ورغم عصم الدين إن ( غير ) هنا معرفة ، و ( غير أولي الضرر ) بمعنى من لا ضرر له : ونقل عن الرضى - وبه صمد ما تقدم - أن المعرف باللام المبهم وإن كان في حكم التكرار لكنه لا يوصف بما توصف به التكرار ، بل يبين أن تكون صفة صفة فعلها مضارع كما قرره : ولقد أمر على التميم يسبي فأصد ثم أقول ما يعينني

واستحسن بعضهم جعله بدلاً من ( القاعدون ) لأن آل فيه موصولة ، والمعروف إرادة الجنس في المعرف بالالف واللام ، وبه يما فرق ، وجوز الزجاج لرفع على الاستثناء ، وتبعه الواحدية فيه ، وقرأ باع . وابن عامر . والكسائي بالنصب على أنه حال ، وهو تركة لا معرفة ، أو على الاستثناء ظهر إعراب ما بعده عليه ، وقرئ بالجر على أنه صفة للمؤمنين ، أو بدل منه كونه إنكره لا يسئل من المعرفة إلا موصوفة أكثرى لا قلبي ، و ( الضرر ) المرض والعلل التي لا سبيل معها إلى الجهاد ، وفي معناها - أو هو داخل فيها - العجز عن الآية . وقد نزلت الآية وليس فيها ( غير أولي الضرر ) ثم نزل بعد ، فقد روى مالك عن الزهري عن خارجة بن زيد قال : قال زيد بن ثابت : « كنت أكتب بين يدي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في كتف لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون - وابن أم مكتوم عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : يا رسول الله قد أنزل الله تعالى في فضل الجهاد ما أنزل وأنا رجل ضريب قهول من رخصه ؟ فقال النبي ﷺ : لا أدري قال زيد : فقل رطب ما حصف حتى غشي النبي ﷺ والوحى ووقع تخذه على عكسي حتى كادت تدق من ثقل الوحى ، ثم جلى عنه ، فقال لي : أكتب يا زيد ( غير أولي الضرر ) » ( والمجاهدون في سبيل الله ) في منهاج دينه ( بأموالهم ) إنفاقها ، وهن كيد الإعداء ( وأنفسهم ) حلالها على الكفاح عند الفناء ، وكلا الحارين متعلق - بالمجاهدون - وأوردوا بهذا العنوان دون عنوان الخروج المقابل لرصف المعطوف عليه ، وفيد بما قبله مدحاً لهم وإشعاراً بعله استحقاقهم لعل المرتبة مع ما به من حسن موقع السبيل في مقابلة القعود كما قبل ، وقيل : إنما أوردوا بعنوان الجهاد ( ١٦٢ - ج ٥ - تفسير روح المعاني )

إشعاراً بأن القصور كان عه ولدى ترك التصريح به هناك رعاية لهم في الجملة ، وقدم ( القاعدون ) على المجاهدين . ولم يفرغ عنهم لينصل التصريح بتفضيلهم هم ، وقيل : للايذان من أول الأمر بأن القصور الذى يبيء عه عدم الاستواء من جهة القاعدين لا من جهة مقابلهم ، فان مفهوم عدم الاستواء بين الشبثين المتفاوتين زيادة وتقصاها وإن جاز اعتباره بحسب زيادة الرائد لكن المتبادر اعتباره بحسب قصور القاصر ، وعليه قوله تعالى : ( هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تنوى الظلمات والنور ) إلى غير ذلك ، وأما قوله تعالى : ( هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ) فلهل تقديم الفاضل فيه لأن صلته ملكة لصفة المفعول • وأست تعلم أنه لا تراحم في النكات وأنه قد يكون في شيء واحد جهة تقديم وجهة تأخير ، فتحتر هذه تارة وتلك أخرى ، وإنما قدم سبحانه وتعالى هنا ذكر الأموال على الأنفس وعكس في قوله عز شأنه : ( إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم ) لأن النفس أشرف من المال فقدم المشتري النفس تنبيها على أن الرغبة فيها أشد وأحر البائس تنبيها على أن المماكة فيها أشد فلا يرضى بذلها إلا في فائدة ، وعلى ذلك الخط جاء أيضاً قوله تعالى : ( فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ ) في سبيله ( بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ ) من المؤمنين ( غير أولى الضرر ) ( وَدَرَجَاتٍ ) لا يقادر قدرها ولا يسلخ كسبها ، وهذا تصريح بما أهمه تقى المساواة فانه يستلزم التفضيل إلى أنه لم يكتف بما هم اعتنا به ولينمكر أشد تمكن ، ولكون الجملة مبدية وموضحة لما تقدم لم تعطط عليه ، وجوز أن تكون جواب سؤال ينساق إليه المقال كأنه قيل : كيف وقع ذلك التفضيل ؟ قيل : ( فضل الله ) الخ واللام أشرا إلى في الجمع للهدول لا يباه كون مدخولها وصفاً - كما قيل - إذ كثيراً ما ترد ال في الملتصيف كما صرح به النحاة ، ( ودرجة ) منصوب على المصدر لتضمنها التفضيل لأنها الميزة والمرتبة وهي تكون في الترقى والفضل ، فوقع موقع المصغر كأنه قيل : فضلهم تفضيلاً ، وذلك مثل قولهم : ضرت سوطاً أى ضربة ، وقيل : على الحال أى ذوى درجة ، وقيل : على التمييز ، وقيل : على تقدير حذف الجار أى بدرجة ، وقيل : هو واقع موقع الظرف أى في درجة ومنزلة ، وقوله تعالى : ( وَكَلا ) مفعول أول لما يعقده بدم عليه لافادة القصر فأكداً للوعد ، وتوحيته عوص من المضاف إليه أى كل واحد من الفريقين المجاهدين والقاعدين ( وَعَدَ اللَّهُ ) المئوية ( الْحَسَنَى ) وهي الجنة - كما قال قتادة . وغيره - لا أحدهما فقط ، وقرأ الحسن - وكل - بالرفع على الابتداء ، فالمفعول الأول وهو العائد في جملة الخبر - محذوف أى وعده ، وكان التزام النصب في المتواترة لأن قلبه جملة فعلية وبذلك سالف ماقى - الحديد - و ( الحسنى ) على القرائين هو المفعول الثانى ، والجملة اعتراض جى به تداركاً لما عسى يورمه تفضيل أحد الفريقين على الآخر من حرمان المفعول ، وقوله سبحانه :

( وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ ) عطفت على ما قبله ، وأغنت آل عن ذكر ما ترك على سبيل التدرج من القيود ، ولما لم يعتبر التدرج في ترك ما ذكر مع القاعدين أولاً بأن يترك من المؤمنين فقط ، ويذكر ( غير أولى الضرر ) في الآية الأولى ويتركهما معاً في الآية الثانية ، بل تركهما دفعة واحدة عند أول قصد التدرج قيل : لأن قيد ( غير أولى الضرر ) كان بعد السؤال كما يشير إليه سبب النزول .

وفى بعض أحباره أن ابن أم مكتوم لما نزلت الآية جعل يقول : أى رب أبى عدوى . أى رب أين عدوى ؟ فتر ذلك فاستد باب الحاجة إليه بفتح السائل بذكر مرة فأسقط مع ماعه الساقط لذلك القصد دفعة ، ولا كذلك

ملازم مع المجاهدين ، فإن الإتيان به كان عن محض الفضل والامتنان من غير سابقة سؤال فلما فتح باب الإسقاط اعتبر فيه التدرج ورفقا بين المعامين ، وقوله تعالى : ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ٩٥ ﴾ مصدر مؤكد - لفعل - وهو وإن كان بمعنى أعطى الفضل وهو أعم من الأجر لأنه ما يكون في مقابلة أمر لئلا أريد به هنا الأجر لأنه في مقابلة الجهاد : ويجوز أن يبقى على معناه ، و (أجرأ) معمول به ولأنه معنى الإعطاء نصب المفعول أي أعطاهم زيادة (على القاعدين أجراً عظيماً) ، وقيل : هو منصوب بنزع الخافض أي فضلهم بأجره .

وجعله صفة لقوله تعالى : ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ قدم عليها فاتصبت عن الحل ، ولا يكون مصدرأ في الأصل يستوي فيه الواحد وغيره ، جازعتا الجمع به - زيد ، وجوز في (درجات) أن يكون بدلا من (أجرأ) بدل الكل ميثال كنية التفضيل ، وأن يكون حالا أي دوى درجات ، وأن يكون واقعا موقعا الظرف أي في درجات ، وقوله سبحانه : ﴿ هُنَّ ﴾ متعلق بمحذوف وقع صفة - لدرجات - دالة على صفاتها وعلم شأها ، أخرج عبد بن حميد عن ابن محرز أنه قال : هي سبعون درجة ما بين الدرجتين عدو الفرس الجواد المضمر سبعين سنة ، وأخرج مسلم وأبو داود - والنسائي عن أبي سعيد « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : من رضى بالله تعالى ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد عليه الصلاة والسلام رسولا وجئت له الجنة فمجب لها أبو سعيد فقال : أعداها علي يا رسول الله فأعداها عليه ، ثم قال صلى الله تعالى عليه وسلم : وأخرى يرفع الله تعالى بها العبد مئة درجة في الجنة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض قال : وما هي يا رسول الله ؟ قال : الجهاد في سبيل الله تعالى ، وعن السدي أنها سبعانة ، وجوز أن يكون انتصاب درجات على المصدرية كما في قولك ضربته أسوأ طأ أي ضربات ، كما قيل : فضلهم تفضلات ، وجمع القلة هنا قائم مقام جمع الكثرة ، وقيل : إنه على بابه .

والمراد بالدرجات ما ذكر في آية براءة ( ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن ينظروا عند رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يظأرون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا إلا كتب لهم به عمل صالح ) إلى قوله سبحانه : ( ليجزينهم الله أحسن ما كانوا يعملون ) ونسب إلى عبد الله بن زيد ، وقوله عز شأنه : ﴿ وَمَغْفِرَةً ﴾ عطف على درجات الواقع بدلا من (أجرأ) بدل الكل إلا أن هذا بدل البعض منه لأن بعض الأجر ليس من باب المغفرة ، أي ومغفرة عظيمة لما يفرط منهم من الذنوب التي لا يكفرها سائر الحسنات التي يأتي بها القاعدون ، فيؤخذ تعد من خصائصهم ، وقوله تعالى : ﴿ وَرَحْمَةً ﴾ عطف عليه أيضاً وهو بدل الكل من (أجرأ) ، وجوز أن يكون انتصابها بفعل مقدر أي غفر لهم مغفرة ورحمهم رحمة .

هذا ولعل تكرير التفضيل بطريق العطف استق من المغايرة ، وقيد - تارة بدرجة - وأخرى بدرجات مع اتحاد المفضل والمفضل عليه حسبما يستدعيه الظاهر إما لتزليل الاختلاف العوائق بين التفضيل وبين الدرجة والدرجات منزلة الاختلاف الداعي بمبدأ لسلك طريق الإسهام ثم التفسير وما لمزيد التحقيق والتقرير المؤذن بأن فضل المجاهدين محصل لا تستطع طير الأفكار الخضر أن تصل إليه ، ولما كان هذا مما يكاد أن يتوهم منه حرمان القاعدين اعتنى سبحانه بدفع ذلك بقوله عز قائلا : ( ولا وعد الله الحسنى ) ثم أراد جل شأنه تفسير ما أفاده التنكير بطريق الإسهام بحيث يطاع إلتئال كونه واحدة ، فقال ما قال وسد باب الاحتمال .

ولا يخفى ما في الإيهام والتفسير من اللطف ، وأما ما قيل من إفراط الدرجة أولاً لأن المراد هناك تفصيل كل مجاهد ، والجمع ثانياً لأن المراد فيه تفصيل الجمع في الدرجات معاملة الجمع بالجمع ، فمكمل مجاهد درجة ومآل العبارتين واحد والاختلاف تبيين ، من الكلام الملفوظ لامن اللوح المحفوظ ، وإما للاختلاف بالذات بين التفضيلين وبين الدرجة والدرجات ، وفي هذا - رغب الأراغب - واحتطية الطيبي - على أن المراد بالتفضل الأول ما خولهم الله تعالى عاجلاً في الدنيا من العنية والطهر ، ولذا ذكر الجليل الحقوقي بكونه درجة واحدة ، والتفضل الثاني ما أخره سبحانه لهم من الدرجات لهاليه والمراحل الربيعية المتعالية عن احصائها ينبي عنه تقديم الأول وتأخير الثاني ونوسيط لوعده بالجنة بينهم ، كأنه قيل : فضلهم عليهم في الدنيا درجة واحدة ، وفي الأخرى درجات لا تحصى ، وقد وسط بينهما في الذكر ما هو متوسط بينهما في الوجود أصبى الوعد بالجنة توضيحاً لحالهما ومسارة إلى تسليّة المصصول كذا قرره اعاضل مولانا شيخ الاسلام ، وقيل : المراد من التفضيل الأول رضوان الله تعالى ونعيمه الروحاني ، ومن التفصيل الثاني نعيم الجنة المحسوس ، وفيه أن عطف المنفرة والرحمة بعد هذا التخصيص ، وقيل : المراد من المجاهدين الأولين من جاهد الكفار ، ومن المجاهدين الآخرين من جاهد نفسه ، وزيد هم في الآخر لمريد فضلهم كما يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام « رجعتنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر » وفيه أن السياق وسبب النزول يبين ذلك ، والحديث الذي ذكره لا أصل له ، كما قال المحدثون .

وقيل المراد من ( القاعدين ) في الأول الأضراء ، وفي الثاني غيرهم كما قال ابن جريج ، وأخرجه عنه ابن جرير ، وفيه من تعليك النظم ما لا يخفى .

ينبغي أن الآية لا تدل بعبارة على حكم أولى الضرر بنسبة على التفسير المقبول عندها ، نعم في بعض الأحاديث ما يؤخذ بمساواتهم للمجاهدين ، فقد صح من حديث أنس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما رجع من غزوة تبوك قدما من المدينة قال : « إن في المدينة لأقواما ماسرتم من سبيل ولا قطعتم من واد إلا كانوا معكم فيه قالوا : يا رسول الله وهم بالمدينة قال : نعم وهم بالمدينة حبسهم العذر » وعليه دلالة مفهوم الصفة والاستثناء في ( غير أولى الضرر ) ، وعن الزجاج أنه قال : « إلا أولوا الضرر فاهم يساويون المجاهدين ، وعن بعضهم إن هذه المساواة مشروطة بشرطة أخرى غير الضرر قد ذكرت في قوله تعالى : ( ليس على الضعفاء ولا على المرضى ) إلى قوله سبحانه : ( إذا نصحو الله ورسوله ) والذي يشهد له النقل وأما أن الأضرء أفضل من غيرهم درجة كما أسهبوا المجاهدين في الدرجة الدنوية ، وأما إنهم مساويون لهم في الدرجة الأخروية فلا قطع به ، والآية - على ما قاله ابن جرير - تدل على أنهم دونهم في تلك أيضاً .

وقد أخرج ابن المنذر عن طريق ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن ابن أم مكتوم كان بعد نزول الآية يفترو ، ويقول : ادعوا إلى اللواتي أقبلن من بين الصفتين فادعوا لهن ، وأخرج ابن منصور عن أنس بن مالك أنه قال : لقد رأيت ابن أم مكتوم بعد ذلك في بعض مشاهد المسلمين ومعه اللواء ، ويعلم من بقى المساواة في صدر الآية المستلزم للتفضل المصرح به بعد بين المجاهد بالمال والنفوس والقاعد فيها بين المجاهد بأحدهما والماعد ؛ واحتمال أن يراد من الآية ثنى المساواة بين القاعد عن الجهاد بالمال والمجاهد به وبين القاعد عن الجهاد بالنفس والمجاهد بها بأن يكون المراد بالمجاهدين في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم المجاهدون فيه بأموالهم ، والمجاهدين

فيه بأنفسهم وبالقاعدين أيضاً فسمى القاعد ، ويكون المراد نفي المساواة بين كل قسم من القاعد ومقابلة بهيد  
جداً ، واحتج بها قال ابن القيس : من فضل الغنى على الفقر بنادى عن أمه سبحانه فضل المجاهد على المجاهد  
غير مثله ، ولا شك أن الدرجة الزائدة من الفضل للمجاهد بماله إنما هي من جهة المال ، واستدلوا بها أيضاً  
على تفضيل المجاهد بماله نفسه على المجاهد بماله ببطاه من الديوان ومحوه ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَوَّارًا حَيًّا ٩٦ ﴾ تذييل  
مقرر لما وعد سبحانه من قبل ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ بيان لحال القاعد من الهجرة إلى بيان القاعد من  
عن المجاهد ، أو بيان لحال القاعد من نصرته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والجهاد معه من المنافقين عقب  
بيان حال القاعد من المؤمنين ، و ( توفاهم ) بمقتل أن يكون ماضياً ، وتركت علامة التأنيث لتفصل ولأن  
الفاعل غير مؤنث حقيقى ، وبمقتل أن يكون ماضياً ، وأصله - توفاهم - قدوت إحدى الدين تحفيها هو هو  
لحكاية الحال الماضية ، وبقيت الأول قراءة من قرأ توفاهم ، والثاني قراءة إبراهيم ( توفاهم ) بضم الفاء على أنه  
مضارع ونيت بمعنى أن الله تعالى يوفى الملائكة أنفسهم ، فيتوفى بها أى يكفهم من استيعابها ويستوفى بها ، وإلى  
ذلك أشار ابن جنى ، والمراد من التوفى قبض الروح ، وهو الظاهر الذى ذهب إليه ابن عباس رضى الله تعالى عنه .  
وعن الحسن أن المراد به الحشر إلى النار ، والمراد من الملائكة ملك الموت وأمراته ، وهم - كفى الحرمة - ستة :  
ثلاثة لأرواح المؤمنين ، وثلاثة لأرواح الكافرين ، وعن الجمهور أن المراد بهم ملك الموت فقط وهو  
من إطلاق الجمع مراداً به الواحد نفخياً له وتمظيلاً لشأنه ، ولا يخفى أن إطلاق الجمع على الواحد لا يخلو عن بعد ،  
والتحقيق أنه لا مانع من نسبة التوفى إلى الله تعالى وإلى ملك الموت ، وإلى أمراته ، والوجه في ذلك أن الله تعالى هو  
الامرئيل هو الفاعل الحقيقى ، والأمرات هم المزاوون لإخراج الروح من نحو المروق والشرابين والعصب ،  
والقاطمون لتعلقها بذلك ، والملك هو القابض المباشر لأخذها بعد نبوتها ، وفى القرآن ( الله يتوفى الأنفس )  
( ويتوفاكم ملك الموت الذى وكل بكم ) ( وتوفى رسلنا ) ومنه ( توفاهم الملائكة ) ( طائفة أنفسهم ) بترك  
الهجرة ، واختيار مجاورة الدفان الموجبة للإحلال بأمور الدين ، أو بتفانيهم وتعاظم من نصرته رسول الله  
ﷺ . وإعانتهم الكفرة ، فقد أخرج الطبرانى عن ابن عباس : أنه كان قوم بمكة قد أسلموا فلما هاجر  
رسول الله ﷺ كرهوا أن يهاجروا وخافوا فأزل الله تعالى فيهم هذه الآية .  
وأخرج ابن جرير عن الضحاك : إن هؤلاء أماس من المنافقين تخلفوا عن رسول الله ﷺ بمكة فلم  
يخرجوا معه إلى المدينة وخرجوا مع مشركى قريش إلى بدر فأصيب فأسبب فأنزل الله فيهم هذه الآية ،  
وروى عن عكرمة أن الآية نزلت في قيس بن العساكر بن المغيرة . والحديث بن ربيعة بن الأسود . وقيس بن  
لولية بن المغيرة . وأبى العاص بن عتبة بن الحجاج ، وعلى بن أمية بن حلف قالوا قد أسلموا واجتمعوا يدر  
مع المشركين من قريش فقتلوا هناك كفاراً ، ورد ما أبو الجارود عن أبى جعفر رضى الله تعالى عنه ، و ( طائفة )  
منسوب على الحالة من ضمير المفعول فى ( توفاهم ) وإضافته لفظية فلا تقيدته تعريفاً ، والأصل طائفة أنفسهم  
﴿ قَالُوا أَيِ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِلْمُتَوَفَّيْنَ تُوِيْنَاهُمْ نَفْساً لَّهُمْ نَفْساً يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ عَنْ عَصَائِرِهَا  
أَوْ قَالُوا تَقْرِبَاهُمْ تُوِيْنَاهُمْ نَفْساً لَّهُمْ نَفْساً يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ عَنْ عَصَائِرِهَا ﴾ ( طائفة )  
عن نصرته رسول الله ﷺ ﴿ فِيمَ كُنْتُمْ ﴾ أى فى أى شئ كنتم من أمور دينكم وحذفت ألف ملأ الاستعصامية  
الجزيرة وفلاً بالقاعدية تكتب منهلة تزيلا لها مع إقلاها بقرلة الحكمة الواحدة توفى أن كتب إلى وعلى وحى .

في الإلام ، وعلام ، وحتى م بالآلف ما لم يوقف على م - م - بالهاء ، ولكن السؤال كما علمت طابقه الجواب بقوله تعالى : **( قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ )** وإلا فالظاهر في الجواب كسافي كذا ، أو لم نكن في شيء ، والجملة استئناف مني على سؤال لشأ من حكاية سؤال الملائكة كأنه قيل : فإذا قال أولئك المستوفون ؟ في الجواب ، فقيل يقالوا في جوابهم : كنا مستضعفين في أرض مكة بين ظهراني المشركين الأقرباء •

والمراد أنهم اعتذروا عن قصيرهم في إظهار الإسلام وإدخالهم الخلل فيه بالاستضعاف ولعجز عن القيام بمواجب الدين بين أهل مكة ، فلما قعدوا وتناوا ، أو تطلوا عن الخروج معهم ؛ والانتظام في ذلك الجمع المكسر بأهم كانوا مهودين تحت أيديهم ، وأهم فعلوا ذلك كارهين ، وعلى التقديرين لم تقبل الملائكة ذلك منهم كما يشير إليه قوله سبحانه : **( قَالُوا )** أي الملائكة **( أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَأَسْمَهُ قَدْ جُرُوا مِيبَاهُ )** أي إن عذرهم عن ذلك التفسير بملوككم بين أهل تلك الأرض أرد من الزمهرير إذ يمكنكم حل عقدة هذا الأمر الذي أخر مدبكم بالرحيل إلى قطر آخر من الأرض تفقدون فيه على إقامة أمور الدين فافعل من هاجر إلى الحبشة ، وإلى المدينة ، أو إلى تهلككم عن الخروج مع أعداء الله تعالى لما يفيظ رسوله ﷺ بأنكم مفهودون بين أولئك الأقوام غير مقبول لأنكم بسبيل من الخلاص عن قهرهم متكنون من المهاجرة عن مجاورتهم والخروج من تحت أيديهم **( قَالُوا تِلْكَ )** الذين شرحت سالمهم للمطبعة **( مَاؤَامُ )** أي مسكنهم في الآخرة **( جَهَنَّمُ )** لتركهم الفريضة المحتومة ، فقد كانت الهجرة واجبة في صدر الإسلام ، وعن السدي قال يقول : من أسلم ولم يهاجر فهو كافر حتى يهاجر ، والأصح الأول ، أو لنفاقهم وكفرهم ونصرتهم أعداء الله تعالى على سيد أجيائه عليه الصلاة والسلام ، وعدم التمسيد بالتأييد ليس نصاً في المصياح بما دون الكفر ، وإنما النص التقييد بعده ، واسم الإشارة مبتدأ أول ، و **( مَاؤَامُ )** مبتدأ ثان ، و **( جَهَنَّمُ )** خبر الثاني وهما خبر الأول ، والرباط الضمير المحرور ، والمجموع خبر إن ، والفاء لتضمن اسمها معنى الشرط ، وقوله سبحانه : **( قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ )** في موضع الحال من الملائكة ، وقد معده مفسدة في المشهور ، وجعله حالا - من الضمير المفعول بتقدير قد أولا ، ولهم آحرأ - بعيد ، أو هو الخبر والعائد فيه محذوف أي لهم ، والجملة المصدرة بالفاء معلقة عليه مستنتجة منه وعما في خبره ، ولا يصح جعل شيء من قالوا الثاني ، والثالث خبراً لأنه جواب ، ومرامجة - فمن قال : لو جعل قالوا : الثاني خبراً لم يحتاج إلى تقدير عائد بعد - وهم ، وقيل : الخبر محذوف تقديره هلكوا ونحوه ، و **( تهاجروا )** منصوب في جواب الاستفهام وقوله تعالى :

**( رَأَيْتَ )** من باب يسي أي بنيت **( مَصِيرًا )** والمخصوص بالذم مقدر أي مصيرهم ، أو جهنم •

واستدل بعضهم بالآية على وجوب الهجرة من موضع لا يتمكن الرجل فيه من إقامة دينه ، وهو مذهب الإمام مالك ، ونقل ابن العربي وجوب الهجرة من البلاد الوثنية أيضاً ، وفي كتاب الناسخ والمنسوخ أنها كانت فرحت في صدر الإسلام فنبخت ونقي نديها ، وأخرج للعلبي من حديث الحسن مرسلان من فرديته من أرض إلى أرض وإن كان شراً من الأرض استوجب له الجنة ، وكان رفيق أبيه إبراهيم ونيه محمد ﷺ وقد قدمت لك ما يندك هذا تذكر **( إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ )** استثناء منقطع لأن الموصول وضائره ، والإشارة

إليه بأولئك في بوفه الملائكة ط لما لعنه ، فلم يدرج فيهم المستضعفون المذكورون ، وفيه : إنه متصل ، والمستثنى منه (أولئك ماوأم جهنم) ومن شئ. أي إلا الذين يخرجوا عن الهجرة وضعفوا (من الرجال) كعباش بن ربيعة . وسلفه بن مشام . والوليد بن الوليد (وأُتسأه) كأم الفضل لبنة بنت الحرث أم عبد الله بن عباس . وغيرها (وَأَوْلَدَن) كعبد الله المذكور . وغيره رضى الله تعالى عنهم ، والجارحان من المستضعفين ، أو من الضعير المستتر فيه أي كاتنين من هؤلاء ، وذكر الولدان للفصل إلى المائدة في وحرف الهجرة والأمم بها حتى كأنها بما كلف بها أصفار ، أو يقال : إن تكليفهم عبارة عن تكليف أولياتهم باخراجهم من ديار الكفر ، وأن المراد بهم المراهقون ، أو من قرب عهدده بالصغر بجلأ كما مر في الثاني أو أن المراد النسوية بين هؤلاء في عدم الإثم والتكليف ، أو أن المعجزيين أن يكون كعجز الولدان ، أو المراد بهم العبد والاماء .

(لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً) أي لا يجدون أسباب الهجرة ومادياها (وَلَا يَهْدُونَ سَبِيلًا ٩٨) أي ولا يعرفون طريق الموضع المهاجر إليه بأسمهم أو بدلس ، والجنة صفة لما بعد من ، أو للمستضعفين لأن المراد به الجنس سواء كانت أُل موصولة أو حرف تعريف وهو في المعنى كالذكر ، أو حال منه ، أو من الضعير المستتر فيه ، وحور أن تكون مستأنفة مبنية لمسى الاستضعاف المراد هنا (فَأَوَّابِك) أي المستضعفون (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَمُوتَ عَنْهُمْ) فيه إيدان بأن ترك الهجرة أمر خطير حتى أن المضطر الذي تحقق عدم وجوبها عليه ينبغي أن يمد تركه ذباً ، ولا يأمَن ، ويترصدان فرصة ويعلق قلبه بها .

(وَصَكَانَ اللَّهُ غُفُورًا ٩٩) تعديل مقرر لما قبله بأثم وجه

(وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا) ترعيب في المهاجرة وتأسيس لما ، والمراد من المراعم ، المتحول والمهاجر . كما روى ذلك عن ابن عباس والضحاك . وقناة ، وعبرهم وهو اسم مكان . وعبر عنه بذلك تأ كيداً للترغيب لما فيه من الاشعار بكون ذلك المتحول الذي يجده يصل فيه المهاجر إلى ما يكون سبباً لرغم أعب قومه الذين هاجروا ، وعبر بجاهد : بين المعنى يجد فيها متر حرجاً عما ذكره ، وقبل . متسماً بما كان فيه من ضيق المشركين ، وقيل : طريق براغم يسلكه قومه . أي يفارقهم على رغب أنوفهم والرغم الدل والحران ، وأصله لصوق الأنف بالرغام وهو التراب ، وقرئ مرغماً (وَسَعَةً) أي من الرزق ، وعبيه أجهور ، وعن مالك سعة من البلاد

(وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ) أي يحمل به قبل أن يصل إلى المقصد ويمط رحال القسيار ، بل وإن كان ذلك خارج ما به كما يشعر به إشار الخروص من بيته على المهاجرة ، وقسم لا تأتي ذلك كما ستمره مر ما إن شاء الله تعالى ، وهو معطوف على فعل الشرط ، وقرئ (يُدْرِكُهُ) بالرفع ، وخرجه ابن حتى كما قال السمين ، على أنه فعل مضارع مرفوع للتجرد من الناصب والجارحان ، والموت فاعله ، والخلة خبر لمبدأ محذوف أي . ثم هو يدركه الموت . وتكون الخلة الإسمية معطوفة على الفعلية الشرطية وعلى ذلك حمل يرنس قول الأعشى :

إن تركبوا مركب الخيل عادت (أو تزلون فانه معشر نزل)

أي أو أتم تزلون وتكون الاسمية حيث ذكرنا قال بعض المحققين : في محسن جرم ، وإن لم يصح وقوهها شرطاً لأنهم يتسامحون في التامع ، وإما قدروا المبتدأ ليصح رفعه مع العطف على الشرط المضارع ، وقال عصام الملة : ينبغي أن يعلم أنه على تقدير المبتدأ يجب جعل ( من ) موصولة لأن الشرط لا يكون جملة اسمية ويكون ( يخرج ) أيضاً مرفوعاً ، ويرد عليه حيث أنه لا حاجة إلى تقدير المبتدأ ، فالأولى أن الرفع دائماً على نون رفع ( يخرج ) لأن المعام من مطلق الموصول ، ولا يعنى أنه حبط وغفلة عما ذكرنا ، وقيل : إن ضم الكاف منقول من الماء كأنه أراد أن يقف عليها ، ثم نقل حركتها إلى الكاف كقوله :

عجبت والدمر كثير عجه من غزى يسى لم أضربه

وهو كما في الكشف ضميم جداً لا يجره الرصل بحرى الوقف والتفيل أيضاً ، ثم تحريك الماء بعد النقل بالضم وإحراء الضمير المتصل بحرى الجزء من الكلمة ، والبيت ليس فيه إلا النقل وإجراء الضمير بحرى الجزء ، وقرأ المحسن ( يدركه ) بالنصب ، وخبره غير واحد على أنه ماضٍ وإن نظير ما أثبتته سيبويه من قوله : سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحدر فأسقيها

وروجه في أن سأترك مستقبل مطلوب جري بحرى الأمر ونحوه ، والآية - لكون المقصود منها الحث على الخروج وتقدم الشرط الذي هو شديد الشبه بغير الموجب - كانت أقوى من البيت ، وذكر بعض المحققين أن النصب في الآية جوزه الكوفيون لما أن العمل اواقع بين الشرط والجزاء يجوز فيه الرفع والنصب والجزم عديم إذا وقع بعد الواو والماء كقوله :

ومن لا يقدم رجله مطمئن فيثبته في مسنوى القاع يزلق

وقاسوا عليها ثم ، فليس ما ذكر في البيت نظير الآية ، وقيل : من عطف المصدر المتوهم على المصدر المنزوم مثل سأكرمى وأكرمك أى ليكن منك إكرام ومى ، والمعنى من يكن منه خروج من بينه وإدراك الموت له ﴿ فَقَدْ وَعَّ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ أى رجب بمقصي وعده ونضله وهو جواب الشرط ، وفي مقارنة هذا الشرط مع الشرط السابق اندلالة على أن المهاجرة إحدى الحسينين إما أن يرغم أنفس أعداءه ويذهب بسبب مفارقتها لهم واتصالهم بالخير والسعة ، وإما أن يدرك الموت ويصل إلى السعادة الحقيقية والنعم الدائم ، وفي الآية ما لا يخفى من المبالغة في الترغيب فقد قيل : كان مقتضى الظاهر - ومن يهاجر إلى الله ورسوله وبمقتضى - إلا أنه احتير ( ومن يخرج مخرجاً من بينه ) على - ومن يهاجر لما أشرنا إليه آنفاً ، ووضع ( يدرك الموت ) موضع - يمت - إشعاراً بزيادة رضا من الله تعالى ، وأن الموت كالحياة من سحابة له لأنه سبب للوصول إلى النعيم المقيم الذى لا يبال إلا بالموت ، وجىء - يمت - بدل الواو تسمي هذه الدفينة ، وأن مرتبة الخروج دون هذه المرتبة ، وأقيم ( فقد وقع أجره على الله ) مقام - يمت - لما أنه مؤذن بالزوم والثبوت ، وأن الأجر عظيم لا يقدر قدره ولا يكتفه كفه لأنه على الذات الأقدس المسمى بذلك الاسم الجامع : وعن الزعزعى : إن قائدة ( ثم يدركه ) يار أن لأجر إنما يستقر إذا لم يحط بالعمل الموت ، واختلف فيمن زلت فأخرج ابن جرير عن ابن جبير أنها زلت في جندب بن ضمرة ، وكان يلعب قوله تعالى : ( إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ) الآية وهو يمتك حين يمت بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى سليمان فقال لبي : احملوني فأني لست



من المستضعفين عزاني لأهتدى الطريق ، وإلى لا أبيت القيلة بمكة لحملوه على سرير متوجها إلى المدينة وكان شيخاً كبيراً فأتى بالتعميم ولما أودعه الموت أخذ يصفق بينه على شحاله ويقول : اللهم هذه لك وهذه لرسولك صلى الله تعالى عليه وسلم أيايكم على ما بايع عليه رسولك ، ولما بلغ غير موته الصحابة رضي الله تعالى عنهم قالوا : ليت مات بالمدينة فنزلت ، وروى الشعبي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنها نزلت في أكرم بن صبيح لما أسلم ومات وهو مهاجر ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير أنها نزلت في خالد بن حزام وقد كان هاجر إلى الحبشة فنهشته حبة في الطريق فمات ، وروى غير ذلك ، وعلى العلات فالمراد عموم اللفظ لا خصوص السبب ، وقد ذكر أيضاً غير واحد أن من سار لأمريه ثواب كطلب علم وجمع وكسب حلال وزيارة صديق وصالح ومات قبل الوصول إلى المقصد لحكه كذلك ، وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من خرج حاجاً فمات كتب له أجر الحاج إلى يوم القيامة ، ومن خرج مخرجاً متمراً فمات كتب له أجر المتمر إلى يوم القيامة ، ومن خرج غازياً فمات كتب له أجر الغازي إلى يوم القيامة » ، واحتج أهل المدينة بالآية على أن الغازي إذا مات في الطريق وجب سهمه في الغنيمة ، والصحيح ثبوت الأجر الأخرى فقط ( وَكَانَ اللَّهُ فَخُوراً ) مبالغة في المخفلة فينصر له ما فرط منه من الذنوب التي من جملتها القعود عن الهجرة إلى وقت الخروج ( رَجِئاً ١٠٠ ) مبالغة في الرحمة فيرحمه سبحانه بإزالة ثواب هجرته ونبذته .

( ومن باب الإشارة في بعض ما تقدم من الآيات ) ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً ) ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً ) وهو مؤمن القلب إلا أن يكون قتلاً خطأ ، وذلك إما يكون إذا خلصت الروح من حجب الصفات البشرية فإذا أرادت أن توجه إلى النفس أنوارها لتبينها وتمتعها على القلب ظهر صفاتها من ذلك التحجب وذلك جبل النفس دكاً فكان قتله خطأ لأنه لم يكن مقصوداً ( ومن قتل ) قلباً ( مؤمناً ) خطأ ( فمات رقة مؤمنة ) وهي رقة السر الروحاني وتحريرها إخراجها من رقب الخلوقات ( ودية مسلمة إلى أهل ) تسليها المقاتلة وهي الإلطف الإلهي إلى القوى الروحانية فيكون لكل منهما من حظ الأخلاق الربانية ( إلا أن صدقوا ) وذلك وقت غنائهم بالقتل بالله تعالى ( كان كان ) المقتول بالتجلى ( من قوم عدولكم ) بأن كان من قوى النفس الأمارة ( وهو مؤمن فمات رقة مؤمنة ) وهي رقة القلب فيطلقه من وثاق رقب الدنيا والميل إليها ، ولادية في هذه الصورة لأهل القتل ( وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ) بأن كان من قوى النفس القابلة للأحكام الشرعية ظاهراً والمهادنة للقلب ( فدية مسلمة ) واجبة على عاقلة الرحمة ( إلى أهل ) أي أهل تلك النفس من الصفات الأخرى ( وتحرير رقة مؤمنة ) وهي رقة الروح وتحريرها إنقاذها وإطلاقها عن سائر القيود ( فمن لم يجد ) رقة كذلك بأن كان عروجه محررة قبل ( فصيام شهرين متتابعين ) أي فليطه الإمساك عن الماديات وترك المألوقات ستين يوماً ، وهي مقدار مدة الميقات الموسوي ونصفها رجاء أن يحصل له البقاء بعد الفناء ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ) إشارة إلى أن النفس إذا قتلت القلب واستولت عليه بقيت مذبذبة في نيران الطيعة مبعدة عن الرحمة مظهراً للغضب الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله ) لارشاد عباده ( فموتوا ) حال المرید في الرد والقبول ( ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست

مؤمناً يتبنون عرض الحياة الدنيا (أى لا تنفروا من استسلم لكم واسلمتكم بأيديكم لئلا تشدوه فتقولوا له لست مؤمناً صادقاً لتعلق قلبك بالدنيا فلم ما عندك من حطامها ليخطو قلبك لربك وتصلح لسلوك الطريق (فمندانك مغانم كثيرة) للساكنين اليه فإذا حطى بها السالك ترك لها ما فى يده من الدنيا وأعرض قلبه عن ذلك) كذلك كنتم من قبل فن الله عليكم فتيقنوا (أى مثل هذا المريد كنتم أنتم في عبادى طلبكم وتسليم أنفسكم للمشايخ حيث كان لكم تعلق بالدنيا فن الله عليكم بعد السلوك بتلك المعاني الكثيرة التى عنده فأناكم جميع ما فى أيديكم وقطم قلوبكم عن الدنيا بأسرها فتيقنوا حال من يسلم نفسه اليكم بحالكم لتعلموا أن الله سبحانه بمقتضى ما عود المتوجهين اليه الطالبين لمسيمن على هؤلاء بما من به عليكم، ويخرج حب الدنيا من قلوبهم بأحسن وجه فأخرجهم من قلوبكم والحاصل أنه لا ينبغي أن يقال لمن أراد التوجه إلى الحق جل وعلا من أرباب الدنيا فى مصادى الأمر؛ اترك دنياك واسلك لأن ذلك مما ينفره ويد باب التوجه عليه لشدة ترك المحبوب دفعة واحدة، ولكن يؤمر بالسلوك ويكلف من الأعمال ما يخرج ذلك عن قلبه لكن على سبيل التدرج (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) بمنعها عن حقوقها التى اقتضتها استعداداتهم من الكالات المودعة فيها (قالوا فيم كنتم) حيث قدمت عن السعى وفرطتم فى جنب الله تعالى وقصرتم عن بلوغ الكمال الذى ندبتم إليه (قالوا كنا مستضعفين فى الأرض) أى أرض الاستعداد باستيلاء قوى النفس الأمارة وغلبة سلطان الهوى وشيطان الهم قالوا: (ألم تك أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) أى ألم تكن سعة استعدادكم بحيث تهاجروا فيها من مبدأ طريقتكم إلى غاية ظالمكم، وذلك بحال واسع فلو تحركتم وسرتم بنور طريقتكم خطوات يسيرة بحيث ارتفعت عنكم بعض الحجاب انطلقتم من أمر القوى وتخلصتم عن قيود الهوى وخرجتم عن القرية الظالم أهلها التى هى مكة النفس الأمارة إلى البلدة الطيبة التى هى مدينة القلب، وإنا ننسب سبحانه وتعالى لنا التوفيق إلى الملائكة لأن التوفيق وهو استيفاء الروح من البدن بقبضتها عنه على ثلاثة أوجه: توفيق الملائكة وتوفيق ملك الموت وتوفيق الله تعالى، فأما توفيق الملائكة فهو لأرباب النفوس وهم إما سعداء وإما أشقياء، وأما توفيق ملك الموت فهو لأرباب القلوب الذين برزوا عن حجاب النفس إلى مقام القلب، وأما توفيق الله تعالى فهو للوحديين الذين عرج بهم عن مقام القلب إلى محل الشهود فلم يبق بينهم وبين ربهم حجاب فهو سبحانه يتولى قبض أرواحهم بنفسه ويمسحهم إلى نفسه عز وجل، ولما لم يكن هؤلاء الظالمين من أحد المستغنين الأخيرين نسب سبحانه وتوفيقهم إلى الملائكة، وقيد ذلك بحال ظلمهم أنفسهم (فأولئك ما أوام جهنم) الطبيعة (وسانت مصيراً) لما أنشأ بار البعد والحجاب بها موقفة (إلا المستضعفين من الرجال) وهم ما قال بعض العارفين: أتقرب الاستعداد الذين قويت قواهم الشهوية والنفسية مع قوا استعدادهم فلم يقدرُوا على قمعها فى سلوك طريق الحق ولم يذعنوا لقواهم الوهية والخيالية فيعطل استعدادهم بالمقائد الفاسدة فيقوا فى أسر قواهم البدنية مع تنور استعدادهم بنور العلم ومجزم عن السلوك برفع القيود (والنساء) أى الفاضلات الاستعداد عن ذلك الكمال العلى وسلوك طريق التحقيق الضعفاء القوى، قبل: وهم البله المذكورون فى خبر «أكثر أهل الجنة البله» (والولدان) أى الفاضلين عن بلوغ درجة الكمال لفترة تلحقهم من قبل صفات النفس (لا يستعلمون حيلة) لعدم قدرتهم ومجزم عن كسر النفس وقع الهوى (ولا يتدون سبيلاً) لعدم علمهم بكيفية السلوك (فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم) بمحو تلك الهيئات المظلمة لعدم رسوخها وسلامة عقائدهم (وكان الله عفواً) عن

الذنوب ما لم تتغير الفطرة ( غفوراً ) يستتر بنور صفاته النفوس القابلة لذلك ( ومن ثم جاز في صدر الله )  
عن مقام النفس المألوفة ( يجد في الأرض ) أي أرض استعداده ( مراعاةً كثيراً ) أي ما رآه كثيراً برغم  
فيها أنوف قوى نفسه ( وسعة ) أي اتساعاً في الصدر لسبب الخلاص من مضايق صفات النفس وأسر طوره  
( ومن يخرج من بينه ) أي مقامه الذي هو فيه مهاجراً إلى الله بالتوجه إلى توحيد الذات ( ورسوله ) بأسوجه  
إلى طلب الاستقامة في توحيد الصفات ( ثم يدرك الموت ) أي الانقطاع ( فقد وقع أجره على الله ) حسناً  
توجه إليه ( وكان الله غفوراً رحيماً ) فيستر بصماته صفات من توجه إليه ويرحم من انقطع دون الوصول  
بما هو أهله ، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل ، ثم إنه سبحانه بعد أن أمر بالجهد ورغب في الاجتهاد  
أردف ذلك ببيان كيفية الصلاة عند الضرورات من تخفيف المؤنة ما يؤكده العزيمة على ذلك ، فقال سبحانه وتعالى :

( وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ) أي سافرتم أي سهرتم ، وإن لم يقيد بما قيد به المهاجرة ، والله تعالى عليم  
بما يصح السهر بالمساح - كسهر شجاره - والطاعة - كسفر الحج - ويخرج سهر المعصية - كقطع الطريق - والابتعاد -  
فلا يشك فيه الحكم الاتي لأنه رخصة ، وهي إنما تثبت بحتمها ، وهـ كان كذلك لا يتحقق بها موجب  
التعطيل لأن إضافة الحكم إلى وصف يقتضي حلافة بعد في الوضع ، وك إطلاق النصوص مع وجود قرينة  
في بعضها تشعر بإرادة المطلق . يادة قد عسى المعصية نسخ على ما عرف في موضعه ، ولأن نفس السفر  
ليس بمعصية إذ هو عبارة عن خروج مديد وليس في هذا شيء من المعصية ، وإنما المعصية ما يكون بعده كما  
في السرقة ، أو بجواره كما في الإتيان فيصلح من حيث ذاته متعلق الرخصة لا يمكن الانكسار عما يحاوره كما  
إذا عصب حماً ولبسه فإنه يجوز له أن يمسح عليه لأن الموجب ستره قد دعه ولا يحظر فيه ، وإنما هو في بجواره  
وهو صفة كونه معصوباً ونمامه في الأصول •

والمراد من الأرض ما يشمل البر والبحر ، والمقصود التعميم أي إذا سافرتم في أي مكان سافرتم  
من بر أو بحر ( فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ) أي حرج وإثم ( أَنْ تَقْصُرُوا ) أي في أن تقصروا ، والقصر خلاف  
المدة يقال : قصرت الشيء إذا جعلته قصيراً محذوف بعض أجزائه أو أوصافه ، فتعلق القصر إنما هو ذلك الشيء  
لابعضه فإنه متعلق لحذف دور القصر ، قوله تعالى : ( مَنْ أَسْلَمَ ) ينبغي على هذا أن يكون مفعولاً للقصر  
( ومن ) زائدة حسناً فقه أو الفاء عن الآخر القائل بإداتها في الاثبات ، وأما على تقدير أن تكون تعيضية  
ويكون المفعول محذوفاً والحال والمجرور في موضع الصفة - على ما نقله العاصلي - المذكور عن سيده أي شيئاً  
من الصلاة فينبغي أن يشار إلى وصف الجزء بوصف الكل ، أو يراد بالقصر الحس كما في قوله تعالى ( حور  
مقصورات في الخيام ) أو يراد بالصلاة الجلس ليكون المقصود بهضاً مما هو في الرباعية أي ليس عليكم حرج  
في أن تقصروا بغير صلاة بتقصيفها ، وهـ ( تقصروا ) من أضر ومصدره الإضمار •

ويرا الزهري ( تقصروا ) بالتشديد ومصدره التقصير والكل بمعنى ، وأدنى مدة السفر الذي يتعلق به التقصر  
في المشهور - عن الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه - مسيرة ثلاثة أيام ولياليها سير الأبل وهو شيء الاقدام  
بالاقتصاد في البر ، وحرى السفينة والريح معتدلة في البحر ، ويعتبر في الجبل كون هذه المسافة من طريق الجبل  
بالسير الوسط أيضاً ، وفي رواية عنه رضي الله تعالى عنه التقدير بالمراحل وهو قريب من المشهور •

وقدر أبو يوسف يومين وأكثر الثالث، والشافعي رحمه الله تعالى في قول يوم وليلة، وقدر عامة المشايخ ذلك بالفراسخ، ثم اختلفوا فقال بعضهم: أحد وعشرون فرسخاً.  
وقال آخرون ثمانية عشر، وآخرون خمسة عشر، والصحيح عدم التقدير بذلك، ولعل كل من قدر، قدر بما ذكر اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام ولياليها، والدليل على هذه المدة ما صرح من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «يُمسح المقيم كال يوم وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها» لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم عمم الرخصة للجس، ومن ضرورته عموم التقدير، والمول يكون «ثلاثة أيام» ظرفاً للمسافر لا يمسح بأبائه أن اسوق ليس إلا ليلين كية مسح المسافر للاطلاقة، وعلى تقدير كونه ظرفاً للمسافر يكون مسح مطلقاً وليس بمقصود، وأيضاً يطل كونه ظرفاً لذلك أن المقيم يمسح يوماً وليلة إذا يلزم عليه اتخاذ حكم السفر والاقامة في بعض الصور وهي صورة مسافر يوم وليلة لأنه إنما يمسح يوماً وليلة وهو معلوم الطلآن للعلم بفرق الشرع بين المسافر والمقيم على أن ظرقة «ثلاثة» للمسافر تستدعي ظرقة اليوم للمقيم لينتق ظرقة الحديث، وحينئذ - يكون لا يكاد ينسب إلى أفصح من نطق بالصاد صلى الله تعالى عليه وسلم، وربما يستدل للقصر في أقل من ثلاثة بما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: «يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان» فإنه يعد القصر في الأربعة برد وهي تقطع في أقل من ثلاثة، وأجيب بأن راوى الحديث عبد الوهاب بن محمد، وهو ضعيف عند الثقة جداً حتى كان سفيان يذره بالكذب فيلغهم. واحتج الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بظاهر الآية الكريمة على عدم وجوب القصر وأفضلية الاتمام، وأيد ذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة، والبراء، والدارقطني عن عائشة رضي الله تعالى عنها «أن رسول الله ﷺ كان يقصر في السفر ويتم» وما أخرجه النسائي والدارقطني. وحسنه البيهقي رحمه الله «أن عائشة رضي الله تعالى عنها لما اعتمرت مع رسول الله ﷺ وقالت: يا رسول الله قصرت وأتممت وصمت وأفطرت؟ فقال: أحسنت يا عائشة، وما روى عن عثمان رضي الله تعالى عنه أنه كان يتم ويقصر وضدنا يجب القصر لا بحالة خلا أن بعض مشايخنا ساءت عزيمة، وبعضهم رخصة إسقاط بحيث لا ماسخ للاتمام لا رخصة توفية إذ لا معنى للتخير بين الأخف والأثقل، وهو قول عمر، وعلى وابن عباس، وابن عمر، وجابر. وجميع أهل البيت رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وبه قال الحسن، وعمر بن عبد العزيز وقتادة، وهو قول مالك بن أنس وأخرج النسائي وابن ماجه عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال: «صلاة السهر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم عليه الصلاة والسلام» وروى الشيخان عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: «أول ما فرض الله تعالى الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت في السهر وزيدت في الحضر» وأما ما روى عهاس الاتمام فقد اعتدلت عنه: وقالت: «أنا أم المؤمنين فحيث حللت فهي داري كما اعتذر عثمان رضي الله تعالى عنه عن إتمامه بأنه تأهل بمكة وأزعم الإقامة بها كما روى عن الزهري فلا يرد أنها رضي الله تعالى عنها عاينها وأنها دوايتها، وإذا خاف الراوى روايته في أمر لا يعمل بروايته فيه، والمول: بأن حديثها غير مرفوع لا بها لم تشهد فرض الصلاة غير مسلم لجواز أنها سمعته من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، نعم ذكر بعض الشافعية أن الخبر مؤيد بأن القرض في قولها «فرضت ركعتين» بمعنى البيان، وقد ورد بهذا المعنى كـ (فرض الله لكم تحلة أيمانكم)»

وقال الطبري: معناه فرضت لمن اختار ذلك من المسافرين، وهذا كما قيل في الحاح: إنه غير في السفر

في اليوم الثاني والثالث ، وأياً فعل فقد قام بالفرض وكان صواباً ، وقال النووي : المعنى فرض ركعتين لمن أراد الإقصار عليهما فريد في الحضر ركعتين على سبيل التحتم . وأقرت صلاة السفر على جوار الإتمام وحيث ثبتت دلائل الإتمام وجب المصير إلى ذلك جمعاً بين الأدلة ، وقال ابن حجر عليه الرحمة : والذي يظهر في جمع الأدلة أن الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ، ثم زيدت عقب الهجرة إلا الصبح كما رواه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والبيهقي ص عائشة ، وفيه : وتركت الفجر لطول القراءة . والمغرب لا يهاوتر النهار ، ثم بعد ما استقر فرض الرابعة خففها في السفر عند زوال الآية ، ويؤيده قول ابن الأثير : إن الفجر كان في السنة الرابعة من الهجرة ، وهو مأخوذ من قول غيره : إن رسول آية الخوف فيها ، وقيل : العصر كان في ربيع الآخر من السنة الثابتة كما ذكره النووي ، وقال السهيلي : إنه بعد الهجرة بعام أو نحو ، وقيل : بعد الهجرة بأربعين يوماً فعلى هذا قول عائشة رضي الله تعالى عنها وأقرت صلاة السفر أي باعتدال ما آتاه الله من الأمر من التحفيف لأنها استمرت عند فرضت فلا يلزم من ذلك أن العصر عزيمته انتهى .

واستبعد هذا الجمع بأنها لو كانت قبل الهجرة ركعتين لاشتهر ذلك ، وقال آخرون منهم : إن الآية صريحة في عدم وجوب الإتمام ، وما ذكره غير واحد فلا يعارض النص الصريح على أنه مخصوص بفرض الصبح والمغرب ، وحجية العام المخصوص مختلف فيها ، وذكر أصحابنا أن كثرة الأحبار ، وعرض الجمل العفير من الصحابة والتابعين وجميع العترة رضي الله تعالى عنهم أجمعين بها يقوى القول بوجوب وروده بقى الجناح لأهم ألفوا الإتمام فكانوا مظنة أن يخص بهم أن عليهم تقصيراً في العصر فصرح بنى الجناح عليهم لتطيب به عورهم ونظمن اليه كما في قوله تعالى : ( فرح البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بها ) مع أن ذلك الطواف واجب عندما ، ركن عند الشافعي رحمه الله تعالى ، وعن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه تلا هذه الآية لمن استند الوجوب بنى الجناح ( فإن خفتم أن يعتكف الذين كفروا ) جواه محذوف لدلالة ما قبل عليه أي إن خفتم أن يتعرضوا لكم بما تكرهونه من القتال أو غيره ( فليس عليكم جناح ) الخ ، وقد أخذ بعضهم بظاهر هذا الشرط فحصر العصر على الخوف ، وأخرج ابن جرير ص عائشة رضي الله تعالى عنها ، والذي عليه الاتمة أن العصر مشروع في الأمن أيضاً ، وقد تظاهرت الأخبار على ذلك فقد أخرج النسائي ، والترمذي وصححه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : « صلياً مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين مكة والمدينة وبحر آمنون لا تخاف شيئاً ركعتين » وأخرج الشيخان ، وغيرهما من أصحاب الدين عن حارثة بن وهب الخراعي أنه قال : « صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الظهر والعصر بمكة أكثر ما كان الناس وآمه ركعتين » إلى غير ذلك ، ولا يتوهم أنه عاقل للكتاب لأن التقييد بالشرط عندنا إنما يدل على ثبوت الحكم عند وجود الشرط ، وأما عدمه عند عدمه لما كت عنه فإن وجد له دليل ثبت عنه أيضاً ، وإلا يبقى على حاله لعدم تحقق دليله لا لتحقيق دليل عدمه .

وهذا ما سمعت من الأدلة الواضحة ، وأما عند القائلين بالمعوم فلا بد أنما يدل على نفي الحكم عند عدم الشرط إذا لم يكن فيه فائدة أخرى ، وقد خرج الشرط بها مخرج الأغلب كما في قوله تعالى : ( فإن خفتم أن لا يقيها حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ) بل قد يقال إن الآية الكريمة مجملة

في حق مقدار القصر وكيفيته وفي حق ما يشترط به من الصلوات وفي مقدار مدة الضرب الذي يخط به القصر  
فكلما ورد منه صلى الله تعالى عليه وسلم من القصر في حال الأمن وتخصيصه بالرماعيات على وجه التخصيص  
والضرب في المدة لمعينة بيان لاجل الكتاب كما قاله شيخ الإسلام، وقال بعضهم: إن القصر في لايه محمول  
على قصر الأحوال من الإيماء، وتخفيف التسييح والتوجه إلى أي وجه وحشة بقى الشرط على ظاهر مقتضاه  
المتبادر إلى الأدهان ونسب ذلك إلى طائفة، والضحك.

وأخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في الآية: قصر الصلاة إن لقيت العدو  
وقد حانت الصلاة أن تكبر الله تعالى ونحوه ضرب رأسك إيماناً راكبا كنت أو ماشياً، وقيل: إن قوله تعالى (إن  
خفتم) الخ متعلق بما بعده من صلاة الخوف فتوصل عنه قوله.

فقد أخرج ابن جرير عن علي كرم الله تعالى وجهه قال: «سأل قوم من أتجار رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله إنا نصرب في الأرض فكيف نصي؟ فأمر الله تعالى: (وإذا ضربتم  
في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) ثم انقطع الوحي فدل أن بعد ذلك محمول على النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الظهر فقال المشركون: لقد أمكنكم محمد وأصحابه من ظهورهم فلا شديد  
عليهم؟ فقال قائل منهم: إن أم أخرى مثلها في أثرها فأمر الله تعالى من الصلاتين (إن خفتم أن يهجمكم الذين كفروا)  
في قوله سبحانه وتعالى: (إن الله أهدى للكافرن عذاباً مبيناً) فنزلت صلاة الخوف، ولعل جواب الشرط على  
هذا محذوف أيضاً على طرز ما تقدم به نقل الطبرسي عن بعضهم أن القصر في الآية بمعنى الجمع بين الصلاتين  
وليس بشيء أصلاً، وقرأ أبي كما قال ابن المنذر: فأصروا من الصلاة أن يقتلكم، المشهور أنه كعب الله أسقط  
(إن خفتم) فقط، وأياً ما كان فإن (أن يقتلكم) في موضع لمفعول له لما دل عليه الكلام بتقدير مضاف إليه قل:  
شرع لكم ذلك كراهة (أن يقتلكم) الملح فإن استمرار الاشتغال بالصلاة مظنة لاقتدار الكافر على إيقاع الفتنة،  
وقوله تعالى: (إن الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً ١٠١) إله، تعليل لذلك باعتباره عدواً مبيناً، أو تعليل لما يهجم  
من الكلام من كون فتنتهم متوقعة فإن كان العدو من موجبات التعرض بالسوء فهو (عدواً) كما قال أبو القاسم:  
في موضع أعداء، وقيل: هو مصدر على فعول مثل الولوج والقول، و(لكم) حال منه، أو متعلق ب(كان).

(وَذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ) بيان لما قبله من النص المجمل في مشروعية القصر بطريق التعميم وتصوير لكيفيته  
عند الضرورة التامة، والخطاب إلى صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق التعميد، وتعلق بظاهره من خص صلاة الخوف بحضوره  
عليه الصلاة والسلام فالحسن ويدور سبب ذلك أيضاً لأن يوسف بن قيس بن عمار الجصاص في كتاب الأحكام،  
والزوي في المذهب، عامة الفقهاء على خلافه فإن الآية بعده صلى الله تعالى عليه وسلم بوايه وقوام بما كان يقوم به فيتناولهم  
حكم الخطاب الوارد له عليه الصلاة والسلام كما في قوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة) وقد أخرج أبو داود  
والسائمي وابن حبان وغيرهم عن ثمة بن زهدم قال: «كنا مع سعيد بن العاص بطرستان فقال: أيكم صلى  
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الخوف؟ فقد حذيفة: أنا، ثم وصف له ذلك فصولاً كما وصف ولم يقضوا هو كان  
ذلك بمحض من لصاحبه رضي الله تعالى عنهم ولم ينكره أحد منهم وهم الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم.  
وهذا محل عمل الإجماع، ورد ما زعمه المزني من دعوى النسخ أيضاً (وَقَسَمْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ) أي أردت أن نقيم  
بهم الصلاة فَوَقَسَمْتُ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكُمْ بعد أن جعلهم طائفتين ولتقف الطائفة الأخرى تجاه العدو للحراسة

ولظهر ذلك ترك ﴿وَلْيَأْخُذُوا﴾ أي الطائفة المذكورة القائمة معك ﴿أَسْلِحَتِهِمْ﴾ مما لا يشغل عن الصلاة كالسيف والخنجر . وعن ابن عباس أن الأحاديث الطائفة الحارسة تلا يخرج حينئذ إلى التقييد إلا أنه خلاف الظاهر والمراد من الأحد عدم الوضع وإنما عبر بذلك عنه للإيدان بالاعتناء باستصحاب الأسلحة حتى كأنهم يأخذونها ابتداءً ﴿فَإِذَا سَجَدُوا﴾ أي العائمون معك أي إذا فرغوا من السجود وأتموا الركعة - كما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - ﴿فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ﴾ أي فليصرفوا للحراسة من العدو .

﴿وَسَأَتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا﴾ بعد وهي التي كانت تحرس ، وسكرها لأنها لم تذكر قبل ﴿فَلْيَصَلُّوا مَعَكَ﴾ الركعة الباقية من صلاتك ، والتأنيث والتذكير مراعاة للقط ، والضمي - ولم يبين في الآية الكريمة - حال الركعة الباقية لكل من الطائفتين ، وقد بين ذلك بالنسبة ، فقد أخرج الشيخان . وأبو داود . والترمذي . والنسائي . وابن ماجه . وغيرهم عن سالم عن أبيه في قوله سبحانه : ﴿ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ هي صلاة الخوف صلى رسول الله ﷺ يا حدى الطائفتين ركعة ، والطائفة الأخرى مقبلة على العدو ، ثم انصرفوا إلى صلوات مع النبي ﷺ فقاموا مقام أولئك مقبلين على العدو ، وأفقلت الطائفة الأخرى التي كانت مقبلة على العدو فصلّى بهم رسول الله ﷺ ركعة أخرى ، ثم سلم بهم ، ثم قامت كل طائفة فصلوا ركعة ركعة فم رسول الله ﷺ ركعتان ولكل من الطائفتين ركعتان ركعة مع رسول الله ﷺ وركعة حد سلامه .

وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين صلى صلاة الخوف صلى بالطائفة الأولى ركعة وبالطائفة الأخرى ركعة كما في الآية فكانت الطائفة الأولى وذهبت هذه إلى مقابلة العدو حتى قضت الأولى الركعة الأخرى بلا قراءة وسلبوا ثم جاءت الطائفة الأخرى وفصوا الركعة الأولى براءة حتى صار لكل طائفة ركعتان ، وهذا ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه وإنما سقطت القراءة عن الطائفة الأولى في صلاتهم الركعة الثانية بعد سلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأنهم وإن كانوا في ثيبت عليه الصلاة والسلام في مقابلة العدو إلا أنهم في الصلاة في حكم المناسخ فكانت قراءة الإمام قائمة مقام قراءتهم كما هو حكم الإقضاء ولا كذلك الطائفة الأخرى لأنهم اقتدوا بالإمام في الركعة الثانية وأتم الإمام صلاته فلا بد لهم من القراءة في ركعتهم الثانية إذ لم يكونوا مفتدين بالإمام حينئذ وذهب بعضهم إلى أن صلاة الخوف هي ما في هذه الآية ركعة واحدة ، وسب ذلك إلى ابن عباس وغيره ، فقد أخرج ابن جرير . وابن أبي شيبه . والنحاس عنه رضي الله تعالى عنه أنه قال : « فرض الله تعالى على لسان نبيكم صلى الله تعالى عليه وسلم في الحضر أو بعاء وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة » وأخرج الأولان وابن أبي حاتم عن يزيد العقيري قال سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر أقصرهما فقال : الركعتان في السفر تمام إنما القصير واحدة عند القتال بينما نحن مع رسول الله ﷺ في قتال إذ أقيمت الصلاة فقام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصفت طائفة فطائفهم جوهها قبل العدو فصلّى بهم ركعة وسجد بهم سجدتين ثم انطلقوا إلى أولئك فقاموا مقامهم وجاء أولئك خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصلّى بهم ركعة وسجد بهم سجدتين ثم إن رسول الله ﷺ جلس وسلم وسلم الدين خلفه وسلم الأولون فكانت لرسول الله ﷺ ركعتان وللموم ركعة ركعة ثم قرأ الآية . وذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه إلى أن كيفية صلاة الخوف أن يصلي الإمام بطائفة ركعة فأتا قلم الثانية فارتفعوا أتمت وذهبت إلى وجه العدو رجال الواقفون في وجهه والإمام ينتظرهم فأتوا به وصلى بهم الركعة الثانية فإذا جلس للشهادة قاموا فأتموا ثانيتهما وختموه وسلم بهم ،

وهذه - كما رواه الشيخان - صلاة النبي ﷺ بذات الرقاق ، وهي أحد الأنواع التي اختارها الشافعي رضي الله تعالى عنه ، واستشكل من ستة عشر نوعاً ، يمكن حمل الآية عليها ، ويكون المراد من السجود الصلاة والمعنى فإذا فرغوا من الصلاة ( فليكنوا ) الح ، وأيد ذلك بأنه لا تصور في البيان عليه ، وبأن ظاهر قوله - سبحانه : ( فليصلوا بصلواتهم ) أن الطائفة الأخيرة تم الصلاة مع الإمام ، وليس فيه إشعار بحراستها مرة ثانية وهي في الصلاة البتة ، وتحتل الآية بل قبل : إنها ظاهرة في ذلك أن الإمام يصل مرتين كل مرة بركة وهي صلاة رسول الله ﷺ - كما رواه الشيخان أيضاً - بطن نخل ، واحتمالها للكيفية التي فعلها رسول الله ﷺ بعصفان بعيد جداً ، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام - كما قال ابن عباس - ورواه عنه أحمد ، وأبو داود ، وغيرهما - صف اللباس خلفه صفين ، ثم ركع فركعوا جميعاً ، ثم سجد بالصف الذي يليه ، والآخرين قيام يحرسونهم فلما سجدوا وقاموا جلس الآخرون فسجدوا في مكانهم ، ثم تقدم هؤلاء إلى مصاف هؤلاء وهؤلاء إلى مصاف هؤلاء ، ثم ركع عليه الصلاة والسلام فركعوا جميعاً ، ثم رفع فرفعوا - ثم سجد هو والصف الذي يليه والآخرين قيام يحرسونهم فلما جلسوا جلس الآخرون فسجدوا ثم سلم عليهم ، ثم انصرف ﷺ وتام الكلام بطلب من محله .

( وَلْيَأْخُذُوا ) أي الطائفة الأخرى ( حذرهم ) أي احتذارهم وشبه بما يتحصن به من الآلات ولما أئنت له الأخذ تحيلاً وإلا فهو أمر معنوي لا ينصف بالأخذ ، ولا يضر صلف قوله سبحانه :

( وَأَسْلَحْتَهُمْ ) عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز لأن التجوز في التخيل في الآليات والنسبة لافي الطرف على الصحيح ، ومثله لا بأس فيه بالجمع كما في قوله تعالى : ( تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ) ، وقال بعض المحققين : إن هذا وأمثاله من المشاكلة لا يلزم على الكناية التصريح بطرفها وإن دفع بأن المشبه به أعم من المذكر ، وإن فسر الحذر بما يدهم به فلا كلام ، ولعل زيادة الأمر بالحذر - كما قال شيخ الإسلام - في هذه المرة لكونها مظنة لوقوف الكفرة على كون الطائفة القائمة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في شغل شاغل ، وأما قلها فربما يظنونهم قائمين للحراب .

( وَذَٰلَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْلَبُونَ عَنْ أَسْلَحَتِكُمْ وَأَمْتَعْتُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ) بيان لما لاجله أمروا بأخذ السلاح ، والخطاب للفريقين بطريق الالتفاف أي تمنوا أن ينالوا منكم غرة في صلاتكم فيحملون عليكم جملة واحدة ، والمراد بالأمعة ما يمتنع به في الحرب لا مطلقاً وقرئ - أمتعائكم - والأمر للوجوب لقوله تعالى :

( وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَضَعُوا أَسْلَحَتَكُمْ ) حيث رخص لهم في وضعها إذا ثقل عليهم حملها واستصحابها بسبب مطر أو مرض ، وأمروا بعد ذلك بالتيفظ والاحتياط

فقال سبحانه : ( وَخُذُوا حِذْرَكُمْ ) أي بعد إلقاء السلاح العذر لئلا يهجم عليكم العدو غيلة ، واختار بعض أئمة الشافعية أن الأمر للندب ، وقيدوه بما إذا لم يخف ضرراً يبيح التيمم بترك الحمل ، أما لو خاف وجب الحمل على الأوجه ولو كان السلاح نجساً وما ناعا للسجود وفي شرح المنهاج للعلامة ابن حجر ولو اتفق خوف الضرر وتأذي غيره بمحملة كره إن خف الضرر بأن احتمل عادة ، وإلا حرم ، وبه يجمع بين إطلاق كراهته وإطلاق حرمة ، والآية كما أخرجه البخاري ، وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما نزلت في عبد الرحمن بن عوف وكان جريحاً ، وذكر أبو ضمرة ، ورواه الكلبي عن أبي صالح أن رسول الله



صلى الله تعالى عليه وسلم غزا محاربا وى أنما فخرهم الله تعالى وأحررهم الدرداء والمال ، فنزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمسلمون ولا يرون من العدو واحدا فوضموا أسلحتهم وخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لحاجة له وقد وضع سلاحه حتى قطع الوادى والسماء ترش طال الوادى بينه صلى الله تعالى عليه وسلم وبين أصحابه فجلس في ظل شجرة فصره غورث بن الحرث المحاربي فقال : قتلنى الله تعالى إن لم أقتله وأحدر من الخيل ، ومعه السيف ولم يشعر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا وهو قائم على رأسه ومعه السيف قد سله من غمده ، فقال : يا محمد من بعصك منى الآن ؟ فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : الله عز وجل ، ثم قال : اللهم اكفنى غورث بن الحرث بما شئت فانك عدو الله تعالى لو حجه وقام رسول الله ﷺ فأخذ سيفه فقال : يا غورث من يمعك منى الآن ؟ فقال : لأحد قال صلى الله تعالى عليه وسلم : أتشهد أن لا إله إلا الله وأنى عبد الله ورسوله ؟ قال : لا ، ولكنى أعهد اليك أن لا أقاتلك أبدا ولا أعين عليك عدوا فأعطاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيفه فقال له غورث : لانت حير منى ، فقال رسول الله ﷺ : إنى أحق بذلك فرجع غورث إلى أصحابه فقالوا : يا غورث لقد رأيناك قائما على رأسه بالسيف فما منعك منه ؟ قال : والله عز وجل أهويت له بالسيف لأضربه فأدرى من لوجنى بين كتنى نظرت لوجهى وخر سيقى وسففى إليه محمد عليه الصلاة والسلام فأخذه وأتم طم القصة فأمن ، مضهم ولم يلبث الوادى أن سكن ، فقطع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أصحابه فأخبرهم الخبر ، وقرأ عليهم الآية .

( **إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ١٠٢** ) دليل للأمر بأخذ الخنزير أى أعد لهم عذابا مذلا وهو عذاب المعلوية لكم ونصرتكم عليهم فاهتموا بأموالكم ولا تهملوا مبشرة الأسابى يعذبهم بأيديكم ، وقيل : لما كان الأمر بالخنزير من العدو موها لنفته واعتزازه نفي ذلك الإيهام بالعدو وخذلان العدو لثقوى قلوب المؤمنين ويعلموا أن التحرز فى نفسه عادة بما أن التهى عن إلقاء النفس فى التهلكة لذلك لا يمنع عن الإقدام على الحرب وقيل : لا يبعد أن يراد بالعذاب المهين شرح صلاة الخوف فيكون ختم الآية به مناسبة تامة ، ولا يفتنى بعده ( **فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ** ) أى فاذا أدبتم صلاة الخوف على الوجه المبين وفرغتم منها .

( **فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُوْدًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ** ) أى فذاوموا على ذكره سبحانه فى جميع الأحوال حتى فى حال المساقاة والمقارعة والمرامة ، وروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال عقب تفسيرها : لم يعذر الله تعالى أحدا فى ترك ذكره إلا المغلوب على عقله ، وقيل : المعنى وإذا أردتم أداء الصلاة واشتد الخوف أو اتهم القتال فصلوا كما كان ، وهو الموافق لمذهب الشافعى من وجوب الصلاة حال المحاربة وعدم جوار تأخيرها عن الوقت ، ويعذر المصلى حيث شفى ترك القبلة لحاجة القتال لانشو حاح دابة وطال الفصل ، وكذا الأعمال الكثيرة الحاجة فى الأصح لا الصباح أو الطلق بدونه ولو دعت الحاجة إليه كتنبيه من خشى وقوع مهلك به . أو زجر الخيل ، أو الإعلام بأنه فلان المشهور بالشجاعة لندرة الحاجة ولا قضاء بعد الأمن فيه ، نعم لو صلوا كذلك لسواد طنوه ولو بأخبار عدل عدوا بأن أن لا عدو وأن بينهم وبينه ما يمنع وصوله إليهم كخندق ، أو أن يقرهم عرفا حصنا يحكمهم التحصن به من غير أن يحاصروهم فيه فعنوا فى الظاهر ، ولا يفتنى أن خل الآية على ذلك فى غاية البعد ( **فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ** ) أى أقمتم - كقالت قادة . وبجاءد - وهو راجع إلى قوله تعالى : ( وإذا ضربتم

في الأرض) ولما كان الضرب اضطراباً وكفى به عن السفر ناسب أن يكتب بالاطمئنان عن الإقامة، وأصله السكون والاستقرار أي إذا استقررتكم وسكنتم من السير والسير في أمصاركم ﴿فَأَقِمْ وَفِى الدُّعَاءِ﴾ أي أدوا الصلاة التي دخل وقتها وآتموها وعدلوا أركانها وراعوا شروطها وحافظوا على حدودها، وقيل: المعنى فإذا أتممت فاتوا الصلاة أي جسدتها بمعدلة الأركان ولا تصلوها ماشين - أو راكبين - أو قاعدين، وهو المروي عن ابن زيد، وقيل: المعنى (فإذا أطمأنتم) في الجملة فافضوا ما صليتم في تلك الأحوال التي هي حال القلق والازعاج، ونسب إلى الشافعي رضي الله تعالى عنه وليس بالصحيح لما علت من مذهبه (ولا يثبتك مثل خبر) •

﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا﴾ أي مكتوباً مفروضاً ﴿مَوْفُوتًا ١٠٣﴾ محدود الأوقات لا يتجوز إخراجها عن أوقاتها في تنق من الأحوال فلا بد من إقامتها سراً أيضاً، وقيل المعنى كانت عليهم أمراً مفروضاً مقدراً في الحضر بأربع ركعات وفي السفر بركعتين فلا بد أن تؤدي في كل وقت حسبما قدر به، واستدل بالآية من حمل الذكر فيها تقدم على الصلاة وأوجها في حال القتال على خلاف ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِعَاءِ الْقَوْمِ﴾ أي لا تضعفوا ولا تتوانوا في طلب الكفار بالقتال •

﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَاهْتَمُّوا بِتَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ تحليل للهوى وتشجيع لهم أي ليس ما ينالكم من الآلام مختصاً بكم بل الأمر مشترك بينكم وبينهم ثم إنهم يصبرون على ذلك فما لكم أتم لا تصبرون مع أنكم أولى بالصبر منهم حيث أتم ترجون وتطمعون من الله تعالى ما لا يخطر لهم ببال من ظهور دينكم الحق على سائر الأديان الداطلة، ومن الثواب الجزيل والنعيم المقيم في الآخرة • وجوز أن يحمل الرجاء على الخوف فالمعنى إن الآلام لا ينبغي أن يمتنعكم لأنكم خوافون الله تعالى فينبغي أن يحترز عنه فوق الاحتراز عن الآلام وليس لهم خوف يلجئهم إلى الآلام وهم يحترزونه لاعتلاء دينهم الباطل قالكم راثو من - ولا يخلو عن بعد، وأبعد منه ما قيل إن المعنى إن الآلام قدر مشترك وأنكم تعبدون الإله العالم القادر السميع البصير الذي يصح أن يرجى منه، وأنهم يعبدون الأصنام التي لا خير في برجى ولا شر في يحشى •

وقرأ أبو عبد الرحمن الأعرج (أن تكونوا) بفتح الهمزة أي لا تنهوا لأن تكونوا تألمون؛ وقوله تعالى (فاهتم) تحليل للهوى عن الوهم لأجله، وقرئ - تملون - تملون - بكسر حرف المضارعة، والآية قيل: نزلت في الذهاب إلى بدر الصغرى لموعدة أبي سفيان يوم أحد، وقيل: نزلت يوم أحد في الذهاب حلف أبي سفيان وعسكره إلى حراء الأسد وروى ذلك عن عكرمة ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ مبالغة في العلم فيعلم مصالحكم وأعمالكم ما تظهر منكم وما تسرون ﴿حَكِيمًا ١٠٤﴾ فيما يأمر وينهى فجاءوا في الامتثال لذلك فان فيه عواقب حميدة وفوزاً بالمطلوب ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ أخرج غير واحد عن قتادة بن النعمان رضي الله تعالى عنه أنه قال: كانت أهل بيت ما يقال لهم: هو أيرق بشر - وبشير - ومبشر، وكان بشر رجلاً منافقاً يقول لشعره هجو به أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ينحله بعض العرب، ويقول: قال فلان كذا، وقال فلان كذا فإذا سمع أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك الكفر قالوا: والله ما يقول هذا

الشعر إلا هذا الحديث فقال:

أو كما قال الرجال قصيدة أضموها (١) فقالوا: ابن الأثير قالها

وكايناهل حاجة وفاقة في الجاهلية والاسلام وكان طعام الناس بالمدية التمر واشعر وكان الرجل إذا كان له سار قدمت صافطة من الشام من الدرمك (٢) اثناع منها يخص بها نفسه قدمت صافطة فانتاع على رفاة ريد حلا من الدرمك لعله في مشربة له وفي المشربة سلاح له درعان وسيفهما وما يصلحهما هذا عدى من تحب الليل فغيب المشربة وأخذ الطعام والسلاح ولما أصبح أتاني عمي رفاة فقال: يا ابن أخي تعلم أنه قد عدى علينا في ليلنا هذه فقتل مشربة بأدهب بطعنهما وسلاحنا فتجسست في الدار وسألنا هيل لنا، قد رأينا بي أثير قد استوفدنا في هذه الليلة ولا يرى فيما يرى إلا على بعض طعامكم فهدل هو أثير، وعن نسائي الدار والله ما يرى صاحبكم إلا ليد بر سهل رجلا مثله صلاح وإسلام ولما سمع ذلك ليد اختلط سبعة ثم في هو أثير، وقال: أنا أسرق والله ليخاطبك هذا السيف أو لتدين هذه السرقة قالوا: إليك عنا أيها الرجل فوالله ما أنت بصاحبنا سألنا في الدار حتى لم نذكهم اسم أصحابنا، فقال لي عمي: يا ابن أخي لو أنت رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك فأنتب وسوا الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت: يا رسول الله إن أهل بيت ما أهل جفاء صعدوا إلى عمي رفاة فقتلوا مشربة له وأخذوا سلاحه وطعمه فبيدوا علينا سلاحنا وأما الطعام فلا حاجة لنا به، فقال رسول الله ﷺ: سأطرق في ذلك فلما سمع هو أثير أن رجلا منهم يقول به أسير بر عروة فكلموه في ذلك وأجمع اليه ناس من أهل الدار فأتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله إن قتادة بن النعمان وعنه عمدا إلى أهل بيت ما أهل إسلام وصلاح يرمونه بالسرقة من غير بينة ولا نيت قال قتادة: فأنيت رسول الله ﷺ فحكمته فقال: عمدت إلى أهل بيت ذكر منهم إسلام وصلاح ترميهم بالسرقة على غير بينة ولا نيت فرجعت ولوددت أني خرجت من بعض مالي ولم أكلهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك فأتاني عمي رفاة فقال: يا ابن أخي ما صنعت؟ فأخبرته بما قال لي رسول الله ﷺ، فقال: الله تعالى المستعان لم نلت أن نزل القرآن (إنا أنزلنا إليك الكتاب) الخ ولما نزل أني رسول الله ﷺ بالسلاح مرده إلى رفاة فلما أنبت عمي بالسلاح وكان شيخا هدهدي في الجاهلية وكنت أرى إسلامه مدحولا قال: يا ابن أخي هو في سبيل الله معرفت أن إسلامه كان صحيحا ثم لحق بشير بالمشركين فدخل على سلافة بنت سعد فأرسل الله تعالى (ومن يشاقق الرسول) الآية، ثم إن حسبان بن ثابت رضى الله تعالى عنه مجا سلافة فقال:

فقد أنزلت بنت سعد وأصحت يمازعيها جلد أسفا وتنازع

طنتم بأبي يحيى الذي قد حصنتم وبما بي عنده الوحي واضعه

فلما سمعت ذلك حملت حلة على رأسها فألقته بالأبطح فقالت: أهديت إلى شعر حسن ما كنت تأتيني بهير، وأخرج ابن جرير عن السدي - واختاره الطبري - أن يهودا استودع طعمة بن أثير درعا فانطلق بها إلى داره فحمر لها اليهودي ودفعها فحالف إليها طعمة فاحتقر عنها فأخذها فلما جاء اليهودي يطلب درعه كافره عنها فانطلق إلى أماس من اليهود من عشيرته فقال: اعطوا معي طاق أعرف موضع الدرع فلما علم به طعمة أخذ الدرع وألقاه في دار أبي مليك، لأنصارى فلما جاءت اليهود تطلب الدرع فلم يقدروا عليها وقع به طعمة وأماس

(١) أضمو - كمرح - غضب - منه (٢) الدرمك - الجمهر - دقيق الخواصر - منه

من قومه فسوه، وقال طعمة: أنخنون في فأنطلقوا طلونها في داره فأشرفوا على دار أبي حنبل إذا هم بالندرج فقال طعمة: أخذها أبو حنبل وجادات الانصار دون طعمة، وقال لهم: أنطلقوا معي إلى رسول الله ﷺ فقولوا له: يضح عني ويكذب حجة اليهود، فأتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهم أن يفعل فأرسل الله تعالى الآية فلما مضى الله تعالى طعمة بالقرآن حرب حتى أتى مكة فكمهر بعد إسلامه ورل على الحجاج برعلاط السلي فقبب بيته وأراد أن يسرقه فسمع الحجاج خشخشة في بيته وفعقعة جنود كانت عنده فطر فاذأ هو بطعمة فقال: ضني وأبن عني أردت أن تسرقني ١٩ فأخرجه فأت بحره بن سليم كافرأ وأرسل الله تعالى به (ومن يشاقق) الخ، وعن عكرمة أن طعمة لما نزل فيه القرآن ولحق يقرش ورجع عن دينه وعدا على مشربة الحجاج مشط عليه حجر فلحج فلما أصبح أخرجه من مكة فخرج فلقى دكا من قضاة فمرض لهم فقالوا: ان سليل منقطع بالحملوه حتى إذا جالس عليه الليل عدا عليهم فسرقهم ثم انطلق فرجعوا في طلبه فأدركوه فقتلوه بالحجارة حتى مات، وعن ابن زيد أنه بعد أن لحق بمكة تقبب بينا يسرقه فهدسه الله تعالى عليه فقتله، وقيل: إنه أخرج مركب سفينة إلى جدة فسرق فيها كيساً فيه دنانير فأخذ وألقى في البحر.

هذا وفي تأكيد الحكم إيدان بالاعتناء بشأه كما أن في إساد الانزال إلى ضمير العظمة تعظيها لأمر المسند، وتقديم المفعول الغير الصريح للاهتمام والشويق، وقوله سبحانه: (بالحق) في موضع الحال أي إما أنزلنا إليك القرآن متلياً بالحق (لحكم بين الناس) رهم وفاجرهم (بما أراك الله) أي بما عرفك وأوحى به إليك، و(ما) موصولة والعماد محذوف وهو المفعول الأول -لأرى- وهي من رأى بمعنى عرف المتعدية لواحد وقد تعدت لاثنتين بالهمزة، وقيل: إحداهما من رأى من قرأهم: رأى الشافعي كذا وجهها عليه يقتضى التعدى إلى ثلاثة مفاعيل وحذف اثنتين منها أي بما أراك الله تعالى حقاً وهو بديء، وإما جعلها -من رأى البصرية مجازاً- فلا حاجة إليه (ولأنك للخائنين) وهم مؤايرق، أو طعمة ومن يعينه أو هو ومن يسر بسيرته، واللام للتعليل، وقيل: بمعنى من أي لا تكن لأجلهم أو عهم (خصياً ١٠٥) أي مخلصاً للبراءة، والهي معطوف على مقدم ينسحب عليه النظم الكريم كآه قيل: إما أنزل إليك الكتاب فاحكم به (ولأنك) الخ، وقيل: عطف على أنزلنا تنقيداً بقرآنه وجوز عطفه على الكتاب لكونه منزلاً ولا يخفى أنه خلاف الظاهر جداً (وأستغفر الله) بما قلت لتقادة، أو بما هممت به في أمرت طعمة وبراءته لظاهر الحال، وما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم لتقادة، وكذا أهتم بالشئ خصوصاً إذ يظن أنه الحق ليس بدب حتى يستعمر منه لكن لعظم الهي صلى الله تعالى عليه وسلم وعظمة الله تعالى له وتزييه عما يورم النفس وحشاش أمره بالاستغفار لزيادة الثواب وإرشاده إلى الثبوت وأن مالمس بانب مما يكاد يند حسنة من غيره إذا صدر منه عليه الصلاة والسلام بالنسبة لعظمته ومقامه المحمود يوشك أن يكون كالأذب فلا متمسك بالأمر بالاستغفار في عزم العصاة كما رعمه البعض، وقيل: يحتمل أن يكون المراد (واستغفر) لأولئك الذين رموا ذلك الخائن (إن الله كان غفوراً رحيماً ١٠٦) مبالغة في المعفرة والرحمة لمن استغفره، وقيل: لمن استغفر له (ولا تحمدل عن الذين يحتلون أنفسهم) أي يخونونها جعلت خيانة الغير خيانة لأنفسهم لأن وبالطو طرر ما عاند عليهم، ويحتمل أنه جعلت المعصية خيانة بمعنى (يحتلون أنفسهم)

يطلبونها ما اكتساب المعاصي وارتكاب الآثام، وقيل: الخيلة محاز عن المضرة ولا بد فيه، والمراد بالوصول إما السارق أو المودع المكاف وأمثاله، إما هو ومن عاوه فانه شريك له في الإثم والخيلة، والخطاب للبي (عليه السلام) وهو عليه الصلاة والسلام المقصود بالنهي، والنهي عن الشيء لا يقتضي كون المهي مرتكباً للنهي عنه، وقد يقال: إن ذلك من قبيل (لئن أشركت ليحبطن عملك) ومن هنا قيل: المعنى لا تجادل أيها الإنسان.

(إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا) كثير الحيانة مفرطاً فيها (أثماً ١٠٧) مبهكاً في الآثام، وتطبيق عدم المحبة المراد منه البغض والسخط بصيغة المبالة ليس لتخصيصه بل لبيان إفراطه في الإثم، وقوله مهم في الحيانة والآثام وقال أبو حيان: أي بصيغة المبالة فيهما ليخرج منه من وقع فيه الآثام والحيانة مرة ومن صدر منه ذلك على سبيل العفة وعدم الفصد، وليس شيء، وإراداف الخوان بالآثام قيل: للبالغ، وقيل: إن الأول باعتبار السرقة أو إنكار الوديعة، والثاني باعتبار تهمة الرئ، وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقدمت صفة الحيانة على صفة الآثام لأنها سبب له بأمر لأن وقعهما كان كذلك، أو ثنائياً العواصل على ما قيل:

(يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ) أي يستترون منهم خجلاً وخوفاً من ضررهم، وأصل ذلك طلب الحفا، وصمير الجمع عائد على الذين (يحتشرون) على الأظهر. والجملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب. وقيل: هي في موضع الحال من (ين) (وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ) أي ولا يستحيون منه سبحانه وهو الحق بأن يستحي منه ويخاف من عابه، وإنما فسر الاستخفاء منه تعالى بالاستحياء لأن الاستدراجه عز شأنه بحال فلا فائدة في صفة ولا معنى للذم في عدمه، وذكر بعض المحققين أن التعبير بذلك من باب المشكلة (وهو منهم) على الوجه اللائق بذاته سبحانه، وقيل: المراد إنه تعالى عالم بهم وبأحوالهم فلا طريق إلى الاستخفاء منه تعالى سوى ترك ما يؤاخذ عليه، والجملة في موضع الحال من ضمير يستخفون (إِذْ يَتُوبُونَ) أي يدبرون ولما كان أكثر التذير بما يبيت عبر به عنه والظرف متعلق بما تنق به ما قبله، وقيل: متعلق (يستخفون).

(مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ) من رضى الرئ وشهادة الزور. قال اليسابودي ونسبية التذير وهو معنى في النفس قولاً لا إشكال فيها عند القائلين بالكلام النفسي وأما عند غيرهم فجائز، أو لعلمهم اجتماعاً في اللبس وتوا كفية المكر فسمى الله تعالى كلامهم ذلك بالقول الميت الذي لا يرصده سبحانه، وقد تقدم لك في المقدمات ما ينعمك هنا فتذكر (وَكَانَ اللَّهُ مَا يَمْلُونَ) أي يعملون أو الما الذي يعملونه من الأعمال الظاهرة والخفية (مُحِبِّلاً ١٠٨) أي حفيظاً. يقال الحسن. أو علماً لا يعرف عنه شيء ولا يفوت. قال غيره. وعلى القولين الإحاطة بها مجاز ونظمها البعض في سلك التشابه.

(هَاتَمٌ هَوْلًا) خطاب للذابين مؤذنين بأن تعدد جنائياتهم يوجب مشافهتهم بالزبيخ والتفريق، والجملة مبتدأ وخبر، وقوله سبحانه: (جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) جملة مبنية لوقوع أولاء خبراً هو بمعنى المجادلين وبه تم القاعدة، ويجوز أن يكون أولاء اسماً موصولاً كما هو منذهب بعض النحاة في كل اسم إشارة، و(جدلتم) صلته، فالحل حينئذ ظاهر، والمجادلة أشد المخاصمة وأصلها من الجدول وهو شدة القتال، ومنه قول للصقر: أجدل والمضى هبوا أنكم بدلتهم الجهد في المخاصمة عن أشارت إليه الأخبار في الدنيا.

(قَسَّ يَجِدُلُ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ) أي فمن يجلسه سبحانه عنهم يوم لا يكتفون حديثاً ولا يفتي عنهم من عذاب الله تعالى شيئاً (أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ) يومئذ (وَكَيْلًا ١٠٩) أي حافظاً وحامياً من بأس الله تعالى وعقابه ، وأصل معنى الوكيل الشخص الذي توطئ الأمور له وتسد إليه ، وتفسيره بالحافظ المأمون جار من باب استعمال الشيء في لازم معناه ، و(أَمْ) هذه منقطعة كما قال السمين ، وقيل : عاطفة كما نقله في الدر المنصور ، والاستفهام كما قال الكرخي : في الموضعين للثني أي لأحد يجادل عنهم ولا أحد يكون عليهم وكيلاً .

(وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا) أي شيئاً يسوء به غيره كما فعل بشير برفاعة ، أو طعمة باليهودي (أَوْ يظْلُمْ نَفْسًا) بما يخص به الظلم ، وقيل : السوء ما دون الشرك ، والظلم الشرك ، وقيل : السوء الصميرة ، والظلم الكبرية .

(ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ) بالتوبة الصادقة ولو قبل الموت يسير (يَجِدُ اللَّهَ غَفُورًا) لما استغفره منه كأنه فاعل

(رُحِيمًا ١١٠) متفضل عليه ، وفيه حث لمن فهم نزات الآية من المذنبين على التوبة والاستغفار ، قيل : وتخويف لمن لم يستغفر ولم يقب بحسب المفهوم فإنه يفيد أن من لم يستغفر حرم من رحمة تعالى ، ابتلى بنفسه

(وَمَنْ يَكْسِبْ) أي يفعل (إثماً) ذنباً من الذنوب (فَأَنَّمَا يَكْسِبُ عَلَى نَفْسِهِ) بحيث لا يتعدى ضرره

إلى غير ما ظنحت عن تبرئته بالعتاب والوبال (وَلَقَدْ أَتَى عَلَى الْكَافِرِ) بكسر الهمزة وتشديد اللام (حَكِيمًا ١١١) في كل ما قدر وقضى ، ومن ذلك لا تحمل وازرة وزر أخرى ، وقيل : (عليها) بالسارق (حكيماً) في إيجاب

القامع عليه ، والاول اول (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً) أي صغيرة ، أو مالا عديده من الذنوب .

وقرأ ما ذنب جبل (يكسب) بكسر الكاف والسين المشددة وأصله يكتسب (أو إثماً) أي كبيرة ، أو ما كان

عن عمد ، وقيل : الخطيئة الشرك والاثم ما دونه ، وفي ذلك كشاف : الإثم الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب ، والممة فيه بدل من الزلوا كأنه يثم الأعمال أي يكسر ما يباحطه وفي الكشف كأن هذا أصله ، ثم استعمل في إطلاق الذنب

في نحو قوله تعالى : (كأثر الائم) ، ومن هذا يعلم ضعف ما ذكره صاحب الفيل (ثم يرم به) أي يقذف

به ويسند ، وهو جلد الضمير لأنه ما قد عمل أحد الأمرين لأعلى التبيين كأنه قيل : (ثم يرم) بأحد الأمرين ، وقيل : إنه عائد على (إثماً) فإن المتماثلين - أو - يجوز عود الضمير فيما بعدهما على المعطوف عليه نحو (إذا رأوا

تجارة أو نحواً انفضوا إليها) وعلى المعطوف نحو (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها) ، وقيل :

إنه عائد على الكسب على حذف (اعدلوا هو أقرب للتقوى) ، وقيل : في الكلام حذف أي - يرم بها وبه -

(وَنُفِثَ) للتراخي في الرتبة ، وقرئ بهما (بريتاً) بما رماه به ليحمله عقوبة العاجلة فيعمل من عبده الدعوى

بليدين سهل ، أو بأبي عليك (فَقَدْ أَتَمَلَّ) بما فعل من رمى البرئ ، وقصده تحميل جريرته عليه وهو أبانغ

من حل ، وقيل : أتمل بمعنى فعل فاقدر وقدر (بهتاً) وهو الكذب على الغير بما يهت منه ويتهجر عند

سماعه لفظاً عنه ، وقيل : هو الكذب الذي يتحير في عظمه ، والماضى - بهت - كنع ، ويقال في المصدر : بهتاً

وبهتاً وبهتاً (وَأَنَّمَا مُبَيَّنَّا ١١٢) أي بينا لامرية فيه ولا حياء وهو صفة - لإثماً - وقد اكتفى في بيان عظم

البهتان بالتكثير التفضيحي على أن وصف الائم بما ذكر بميزة وصف البهتان به لانهما عبارة عن أمر واحد

هو رمى البريء بجنابة نفسه .

وعر عنه هماً ثوباً لا أمره وتعظيماً لحاله فندار العظام والمخامة كون المرمى به للرأي فان رمى البريء بجنابة فما خطيئة ثابت أو إثماً بهان وإثم في نفسه، أما كونه هتافاً مظهراً، وأما كونه إثماً فلا أن كون الذنب النفس إلى من فعله خطيئة لا يلزم منه كونه بالنسبة إلى من نسبته إلى البريء منه أيضاً كذلك، بل لا يجوز ذلك قطعاً كيف لا وهو كذب محرم في سائر الأديان؛ فهو في نفسه هتان وإثم لا محالة، ويكون تلك الجنابة للرأي يتصعب ذلك شدة ويزداد قبحه لكن لا لانضمام جنابته المكسوة إلى رمى البريء وإلا لكان الرمي بغير جنابته مثله في العظام، ولا يجوز اشتباهه على تفرقه نفسه الخاطئة وإلا لكان الرمي بغير جنابته مع تفرقه نفسه مثله في العظام بل لا اشتباهه على قصده تحميل جنابته على البريء وإجرامه وبتها عليه كما ينبغي عنه إثارة الاحتمال على الاكتساب ويحرم لمسا فقه من الايدان فانعكس تقديره مع ما به من الاشعار ثقل الوزر وصعوبة الأمر على ما يقتضيه ظاهر صفة الاعمال، نعم بما ذكر من انضمام كسبه وتبرئة نفسه إلى رمى البريء تزداد الجنابة قبحاً لكن تلك الزيادة وصف للجموع لا للأثم فقط - كذا قاله شيخ الاسلام - ولا ينبغي أنه أولى بما يفهم من ظاهر كلام الكشاف من أن في النزول لعملاً ونشراً غير مرتب حيث قال إثر قوله تعالى: (فقد احتمل) الخ: لأنه يكسبه الاثم آثم، ورميه البريء باهت فهو جامع بين الأمرين لخلوه عما يلزمه، وإن أجيب عنه فافهم .

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ﴾ باعلامك عام على بالوحي وتفتيك على الحق، وقيل: لولا فضله بالثبوت ورحمته بالعصمة، وقيل: لولا فضله بأسوة ورحمته بالوحي بقول: المراد لولا حفظه لك وحراسته إليك .

﴿لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾ أي من الذين يخشون والمراد بهم أسير بن عروة وأصحابه، أو الدابون عن طاعة المطلعون على كنه الغصة العالمون بحقيقتها، ويجوز أن يكون الضمير راجعاً إلى الناس، المراد بالطائفة الذين اتصروا للسارق أو المودع الخائن، وقيل: المراد بهم وقد تقيف، فقد روى عن جرير عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما «أنهم قدموا على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقالوا: يا محمد جئناك نأبئك على أن لا نكسر أصنامنا بأيدينا وعلى أن نمتنع بالعزى منه، فلم يحجمهم ﷺ وعصمه الله تعالى من ذلك فزلت» . وعن أبي مسلم أنهم المنافقون هموا بما لم يأتوا من إغلاك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لحفظه الله تعالى منهم وحرسه حين عابته ﴿أَنْ يَصْلُوكَ﴾ أي بأن يصلوك عن القضاء بالحق، أو عن اتباع ما جاءك في أمر الأصنام، أو بأن يهلكوك، وقد جاء الاضلال بهذا المعنى، ومنه على ما قيل: قوله تعالى: (وقالوا إنما ضللتنا في الأرض) والجملة جواب (لولا) وإثما في همهم مع أن المنى إنما هو تأثره فقط إثمها بانتفاء تأثيره بالكلية، وقيل: المراد هو الهم المؤثر ولا ريب في انفعاله حقيقة .

وقال الراغب: إن القوم كانوا مسلمين ولم يهوجوا فاضلاله صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً وإثما كان ذلك صواباً لعدم وفي ظنهم وجود أو البقاء، أن يكون الجواب عذراً والتقدير - ولولا فضل الله عليك ورحمته لا ضلوك - ثم استأنف بقوله سبحانه: (لهمت) أي لقد همت بذلك ﴿وَمَا ضَلُّونَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ أي ما يضلون عن الحق إلا أنفسهم، أو ما يهلكون إلا ألبها امود وبال ذلك وضرره عليهم، والجملة اعتراضية، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ عطف عليه وعطفه على (أن يصلوك) وهم محض: (من) ضلوا، والمجرور

في عمل لنصب على المصدرية أي وما بصروك شيئا من الضرر لما أنه تعالى عاصمك عن الزيف في الحكم، وأما ما خطر ببالك فكان عملا منك بظاهر الحال ثقة بأقوال القائلين من غير أن يحيط لك أن الحقيقة على خلاف ذلك، أو لما أنه سبحانه عاصمك عن المداغة والميل إلى آراء الملحد والامر بخلاف ما أنزل الله تعالى عليك، أو لما أنه جل شأنه وعدك العصمة من الناس وحجهم عن التمسك منك ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ أي القرآن الجامع بين العنوانين، وقيل: المراد بالحكمة السنة، وقد تقدم الكلام في تحقيق ذلك، والجملة على ما قال الاجبوري: في موضع التحليل لما قبلها، وإلى ذلك أشار الطبرسي وهو غير مسلم على ما ذهب إليه أبو مسلم ﴿وَعَلَيْكَ﴾ بأنواع الوحي ﴿مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ أي الذي لم تكن تعلمه من غيبات الأمور وضمائر الصدور، ومن جملة ما وجب له كيد الكائنين، أو من أمور الدين وأحكام الشرع - كما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - أو من الخير والشر - كما قال الضحاك - أو من أخبار الأولين والآخرين - كما قيل - أو من جميع ما ذكر - كما يقال - •

ومن الناس من فسر الموصول بأسرار الكتاب والحكمة أي أنه سبحانه أنزل عليك ذلك وأطملك على أسرارہ وأوقعتك على حقائقه فتكون الجملة الثانية ثالثة للجملة الأولى، واستظهر في البحر العموم •

﴿وَكَانَ صُلُّ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ١١٣﴾ لا تحويه عبارة ولا تحيط به إشارة، ومن ذلك النبوة العظمة والرياسة التامة والشفاععة العظمى يوم القيامة ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ﴾ أي الذين يجتنبون، واختار جمع أن الضمير للناس، واليه يشير كلام مجاهد، و - النجوى - في الكلام كما قال الزجاج: ما يتفرد به الجماعة، أو الاتان، وهل يشترط فيه أن يكون سرا أم لا؟ قولان: وتكون بمعنى التاجي، وتطلق على القوم المتاجين - كما يتم نجوى - وهو إمامان باب رجل عدل، أو على أنه جمع نجوى - كما نقله الكرماني - والطرف الأول خبر (لا) والثاني في موضع الصفة للكرة أي كائن (من نجواهم) ﴿إِلَّا مَن أَمَرَ﴾ أي إلا في نجوى من أمر ﴿بَصَدَقَةٍ﴾ فالكلام على حذف مضاف، وبه يتصل الاستثناء، وكذا إن أريد بالنجوى المتاجون على أحد الاعتبارين ولا يحتاج إلى ذلك التقدير حينئذ، ويكفي في صحة الاتصال صحة الدخول وإن لم يحزم به فلا يرد ما توهمه مصام الدين من أن مثل جاءني كثير من الرجال إلا زيدا لا يصح فيه الاتصال لعدم الجزم بدخول زيد في الكثير، ولا الانقطاع لعدم الجزم بخروجه، ولا حاجة إلى ما تسكف في دفعه - بأن المراد لاخير في كثير من نجوى واحد منهم إلا لنجوى من أمر الخ، فإنه في كثير من نجواه خير - فإنه على ما فيه لا يتأتى مثله على احتمال الجمع، وهو من رحمة الله تعالى، بل رعم أنه الأولى أن يحمل (إلا من أمر) متعلقا بما أضيف إليه النجوى بالاستثناء أو البديله ولا يخفى أنه إن سلم أن له معنى خلاف الظاهر، وجوز غير واحد أن يكون الاستثناء منقطعا على معنى لكن من أمر بصدقة وإن قلت ففي نجواه الخير ﴿أُرْ مَعْرُوفٍ﴾ وهو كل ما عرفه الشرع واستحسنه. فيشمل جميع أصناف البر كقرض وإغاثة ملهوف، وإرشاد ضال إلى غير ذلك، ويراد به هنا ماعدا الصدقة وما عدا ما أشير إليه بقوله تعالى: ﴿أَوْ إِصْلَاحٌ بَيْنَ النَّاسِ﴾ ونعني به بالقرض وإغاثة الملهوف وصدقة التطوع، وتخصيص الصدقة فيما تقدم بالصدقة الواجبة بما لا داعي إليه وليس له سند يعول عليه، وخص الصدقة والإصلاح بين الناس





الأعمال الكلية وهو ما صرح به ابن عبد السلام والنووي، وقال الغزالي: إذا غلب الإخلاص فهو مثاب وإلا فلا،  
وقيل: هو مثاب غلب الإخلاص أم لا لكن على قدر الإخلاص، وفي دلالة الآية -عني أن غير المختص لا يستحق  
غير الحرمان- نظرائه سبحانه أثبت فيها للبعض أجراً عظيماً وهو لا ينافي أن يكون لغيره ما دونه، وكون العظمة  
بإثنية إلى أمور الدنيا خلاف الظاهر (ومن يشاقق الرسول) أي يخالفه -من الشق- فإن فلا من المتخالفين في  
شق غير شق الآخرين ولظهور الانفكاك بين الرسول -وخالفه فك الادغام هنا، وفي قوله سبحانه في الإهلاك (ومن  
يشق الله ورسوله) -رعاية لحائب المعطوف، ولم يفك في قوله تعالى في الحشر: (ومن يشاق الله) -

وقال الخطيب: في حكمة العك والادغام أن ال في الاسم الكريم لازمة بخلافه في الرسول والضرورة يقتضي  
اتساع خوف بالادغام بما صحبه الجلالة بخلاف ما صحه لفظ الرسول، وفي آية الاعتقاد، والمعطوف والمعطوف  
عليه كالشيء الواحد، وما ذكرناه أولاً، والنعرص استوان الرسالة لإظهار كمال شناعة ما اجترأوا إليه من المشاقة  
والمخالفة، وتعليل الحكم الإتي بذلك بالآية زلت كما قدمناه في سارق الدرع أو مودعها، ويل: في قوم طعمة  
لما ارتدوا بعد أن أسلوا، وأياً ما كان فالعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فيندرج فيه ذلك وغيره من  
المتشاقين (من بعد ما بين له الهدى) أي ظهر له الحق فيما حكم به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو فيما بدعيه  
عليه الصلاة والسلام بالوقوف على المعجزات الثبالة على نبوته (ويذم غير سبيل المؤمنين) أي غير ما هم  
مستعمرون عليه من عقد وعمل فيهم الأصول والفروع والكل والبعض (نوله ما نولي) أي نجعله والياً لما  
تولاه من الضلال ويقول إلى أنا فضله، وقيل: معناه نخل بينه وبين ما اختاره لنفسه، وقيل: نكته في الآخرة  
إلى ما اكمل عليه واتصربه في الدنيا من الاوتان (وفضله جهنم) أي ندخله إياها، وقد تقدم •

وقرى بفتح النون من صلاة (وسأيت مصيراً ١١) أي جهنم، أو التولية، واستدل الامام الشافعي  
رضي الله تعالى عنه على حجية الاجماع بهذه الآية، فمن المزمع أنه قال: كنت عند الشافعي يوماً لما جاءه شيخ عليه لباس  
صوف ويده عصا فلما رآه دأبها استوى جالساً وكان مستنداً لاسطوانة وسوى ثيابه فقال له: ما الحاجة في  
دين الله تعالى؟ قال: كذا، به قال: وماذا؟ قال: سمعته صلى الله تعالى عليه وسلم قال: وماذا؟ قال: اتعاق الأمة،  
قال: من أين هذا الأخير أهو في كتاب الله تعالى؟ فتدبر ساعة ساكناً، فقال له الشيخ: أجلتك ثلاثة أيام  
ليأتين فإن جئت بآية، وإلا فاعزل الدابر فكث ثلاثة أيام لا يخرج ويخرج في اليوم الثالث من الظهر والعصر  
وقد تغير لونه فإله الشيخ وسلم عليه وجلس، وقال: حاجتي، فقال: نعم أعوذ بالله تعالى من الشيطان الرجيم  
بسم الله الرحمن الرحيم قال الله عز وجل: (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له) العلم بصله جهنم على خلاف  
المؤمنين إلا واتباعهم فرض، قال: صدقت، وقام وذهب، وروى عنه أنه قال: قرأت القرآن في كل يوم وفي كل  
ليلة ثلاث مرات حتى ظفرت به، ونقل الامام عنه أنه سئل عن آية من كتاب الله تعالى تدل على أن الاجماع  
حجة فقرأ القرآن ثلاثاً مرة حتى وجد هذه الآية •

واعترض ذلك الراغب بأن سبيل المؤمنين الإيمان كما إذا قيل: اسلك سبيل الصائمين والمصابين أي  
في الصوم والصلاة، فلا دلالة في الآية على حجية الاجماع، ووجوب اتباع المؤمنين في غير الإيمان،

ورده في الكشف بأنه تخصيص بما يراه الشرط الاول، ثم به إذا كان مألوف الصائين الاعتكاف مثلاً تناول الأمر باتباعهم ذلك أيضاً وكذلك تناول معاهو مقتضى الإيمان فيما نحن فيه، وسبيل المؤمنين هنا عام على ما أثر ما إليه . واعترض بأن المعطوف عليه مقيد بتبين الهدى ويلزم في المعطوف ذلك فإذا لم يكن في الإجماع قاعدة لأن الهدى عام لجميع الهداية، ومما دليل الإجماع وإذا حصل الدليل لم يكن للمطلوب قاعدة، وأجيب عن لزوم القيد في المعطوف، وعلى تقدير التسليم فالمراد بالهداية الدليل على التوحيد والنسوة، فتصيد الآية أن مخالفة المؤمنين بعد دليل التوحيد والنسوة حرام، فيكون الإجماع مفيداً في المردع بعد تبين الأصول، وأوضح ادعاه وجه الاستدلال بها على حجية الإجماع وحرمة مخالفة بأنه مدعى رتب فيها لوعيد الشديد على المشاقة واتباع غير سبيل المؤمنين وذلك إما لحرمة كل واحد منهما، أو أحدهما، أو الجمع بينهما، والثاني ما طرأ إذ يقع أن يقال: من شرب الخمر وأكل الخمر استوجب الحد، وكذا الثالث لأن المشاقة محرمة ضم إليها غيرها أو لم يضمن، وإذا كان اتباع غير سبيلهم محرماً كان اتباع سبيلهم واجباً لأن ترك اتباع سبيلهم من عرف سبيلهم أصبح غير سبيلهم . (فان قيل) لأنهم ترك اتباع سبيل المؤمنين يصدق عليه أنه اتباع لغير سبيل المؤمنين لأنه لا يتبع سبيل المؤمنين ولا غير سبيل المؤمنين (أجيب) بأن المتابعة عبارة عن الاتيان بمثل فعل الغير فإذا كان من شأن غير المؤمنين أن لا يتبعوا في أعمالهم بالمؤمنين بشكل من لم يتبع من المؤمنين سبيل المؤمنين فقد أتى بفعل غير المؤمنين وفتى أنهم موجب أن يكون متبعاً لهم، وبعبارة أخرى إن ترك اتباع سبيل المؤمنين اتباع لغير سبيل المؤمنين لأن المكلف لا يحل من اتباع سبيل البنية، واعترض أيضاً بأن هذا الدليل غير قاطع لأن (غير سبيل المؤمنين) يحتمل وجوهاً من التحصيص لجوار أن يراد سبيلهم في متابعة الرسول أو في مناصرته، أو في الاقتداء به عليه الصلوة والسلام، أو فيها صاروا به مؤمنين، وإذا قام الاحتمال كان طائفة الظهور هو التمسك بالظاهر لأنه ثبت بالإجماع ولو لا لزوم العمل بالدلائل المانعة من اتباع الظن ويكون إثباتاً للإجماع مما لا يثبت حجية إلا به فيصير دوراً، واستصعب التفصي عنه، وقد ذكره ابن الحاجب في المختصر، وقريب منه قول الاصمعياني، في اتباع سبيلهم لما أحمل ما ذكره وغيره من عاماً، ودلالته على مرد من أفراد غير قطعية لاحتمال تخصيصه بما يخرج مع مدعيه من الدور، وأجيب عن الدور بأنه إنما يلزم لو لم يتم عليه دليل آخر، وعليه دليل آخر، وهو أنه مقتضى لزوم العمل به لأننا إن لم نعمل به وحده فإما أن نعمل به وبمقابله أو لا نعمل بهما، أو نعمل بمقابله، وعلى الاول يلزم الجمع بين التفيذين، وعلى الثاني ارتفاعهما، وعلى الثالث العمل بالمرحوح مع وجود الراسخ والكل باطل، فيلزم العمل به قطعاً، واعترض أيضاً بنسخ حرمة اتباع (غير سبيل المؤمنين) مطلقاً بل بشرط المشاقة، وأجابه القوم بما لا يحلوا عن ضعفه بأن الاستدلال يتوقف على تخصيص المؤمنين بأهل الحل والعقد في كل عصر، والقرينة عليه غير ظاهرة، وبأمور آخر ذكرها الآمدي والتمساني وغيرهما، وأجابوا عما أجابوا عنه منها، وبالجملة لا يكاد يسلم هذا الاستدلال من قبل وقال، وليست حجية الإجماع موقوفة على ذلك كما لا يخفى (إن الله لا يتقرب أن يشرك به ويعبر ما دون ذلك من يشاء) قد هدم تفسيره فيما سبق وكرر للتأكيد، وخص هذا الموضع به ليكون كالتكميل لقصة من سبق الذكر الوعد بعد ذكر الوعيد في ضمن الآيات السابقة فلا يضر بعد العهد، أو لأن الآية سبأ آخر في النزول، فقد أخرج الثعلبي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما « أن شجداً من العرب جلد إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: إن شجيت منهمك

في الدنوب إلا أني لم أشرك بالله تعالى منذ عرفته وأمنت به ولم أتخذ من دونه ولياً ولم أوهج لمحدثي حره ،  
وما توهمت طرفه عين أو أعجز الله تعالى هرباً وإني لنادم تائب ، فامري حال عند الله تعالى ؟ هرات •  
( وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ كَيْفَ شِئْنَا مِنَ الشَّرِّ ) أو أحداً من الخلق ، وفي معنى الشرك به تعالى في الصانع ، ولا يبعد  
أن يكون من أمراؤه ( فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ١٦٦ ) عن الحق ، أو عن الوقوع من له أدنى عمل ، وربما  
جعل الجرم على ما فيها ( فقد ضل ) الخ ، وفيها تقدم ( فقد هرب ) ثم عطفها ( لما أن تلك كانت في أهل الكتاب  
وهم مطلقون من كتبهم على ما لا يشكون في صحته من أمر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ووجوب اتبع  
شريعته وميدعو إليه من الأعمال بالله تعالى ومع ذلك أشركوا وكفروا بهار ذلك افتراء واختلاف وجرأة  
عظيمة على الله تعالى ، وهذه الآية كانت في أناس لم يصدوا كتاباً ولا عرفوا من قبل وحيماً ولم يأنهم سوى رسول الله  
ﷺ بالهدى ودين الحق فأشركوا بالله عز وجل وكفروا بصلواته مع وضوح الحجج وسهولة البرهان وكان  
صلاهم بعيداً ، ولذلك جاء بعد تلك ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مُبْتَدِئِينَ  
عَلَى اللَّهِ الْكُذْبُ ) وجاء بعده قوله تعالى : ( وَإِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَأَبْتًا ) أي ما يبدعون ، أو ما يبدون  
لخوانهم من دون الله تعالى إلا أصناماً ، والجملة ماسة لوجه ما قبلها ولنا ما تعاقب عليه ، وغير عن الأصنام  
بالإيات لما روى عن الحسن أنه لأن لكل حي من أحياء العرب صنم يعبدونه ويسمونه أنثى بي فلان لاسم  
يعبدون عليه الخلق وأواع الزينة كما يفعلون بالنسوة ، أو أن أسماها مؤنثة - كما قيل - وهم سمون ما سميه  
مؤنث أنثى كما في قوله :

وما ( ذكر فان يكبر فأنثى ) شديد اللزم ليس له ضروس

فانه عن القراء ، وهو دام صغيراً يسمى قراداً قاداً كبير سمي حلة كثيرة ، واسترض بأن من الأصنام ما سميه  
مذكر - كهيكل ، وود ، وسواع ، وذو الخنصة - وكون ذلك باعتبار العالبي غير مسلم ، وقيل : بها جذبات وهي كثيراً  
ما توث لمضاهاتها الآيات لا فقه لها ، ففي التعبير عنها بهذا الاسم نذية على ناهي جهلهم وفرط حماقتهم حيث  
يدعون ما يفعل ويدعون الفعال لما يريد ، وقيل : المراد بالإيات الأموات ، فقد أخرج ابن جرير وغيره  
عن الحسن أن الأنثى كل ميت ليس فيه روح مثل الخشبة اليابسة ، والحجر اليابس ، هي الصبيح بذلك دون  
أصناماً الشبيهة السابق أيضاً إلا أن الطاهر أن وصف الأصنام بكنهم أمواتاً محال ، وقد سماها الله تعالى إياتاً  
لضعفها وقلة خيرها وعدم نصرها ، وقيل : لاتضاع مراتبها ، اعطاط قدرها شراً عن أن العرب تطلق الأنثى  
على كل ما تنضت منزته من أي جنس كان ، وقيل : كان في كل صنم شيطنة تترامى للسدة وتكلمهم أحبابنا  
فلذلك أحبر سبحانه أنهم ما يعبدون من دونه إلا أموات ، وروى ذلك عن ابن كعب ، وقيل : المراد الملائكة  
لفوقهم الملائكة كانت الله عز اسمه ، وروى ذلك عن الصحاك ، وهو جمع أنثى - كرهبوري - فله من كبر الراء ،  
وقرى - لا أنثى - على التوحيد - وإلا أنثى - بضمتين كرسول ، وهو إما صفة مفرده من أمراء حب ، وإما جمع  
أيث كقلب وقلب ، وقد جاء حديثاً أيث ، وإما جمع إيات كنيار ونمر ، وقرى - رثنا وأثنا - بالتخفيف والتثنية ،  
وتقديم الألف على الراء - جمع وثن - كقولك : أسد وأسود وأسود ، وقيل : اتواؤ ألفاً كأجوه في وجوه  
وأخرج ابن جرير أنه كان في مصحف عائشة رضي الله تعالى عنها - لا أوثان - ( وَإِنْ يَدْعُونَ ) أي

وما يعبدون سواه تلك "الوثان" (إلا شيطانا مريسا) إذ هو الذي أمرهم بعبادته وأغراهم فكادت طاعتهم له عبادة. فالكلام محمول على الجواز فلا ينافي معصية السابق، وبين المراد من يدعون يطيعون فلا منقاد يصح. وأخرج ابن أبي حاتم عن سفيان أنه قال: "ليس من صمم إلا عيه شيطان"، والظاهر أن المراد من شيطان هذا إبليس، وهو المروى عن مقاتل وغيره، والمربود، والمثرد، وشعرد: العاق الخارج عن الطاعة، وأصل مدته - م رد - بدلالة والتجرد، ومنه (صرح محمد) وشجره مرداه التي تثار ورقتها، ووصف الشيطان بذلك إما لتجرده للشر أو لتشبهه بالأمس الذي لا يملك به شيء، وقيل: أفلوور شره أكله وروى الأمر وظهور عيدان الشجرة المراد. (لَعَنَهُ اللَّهُ) أي طرده وأبعده عن رحمته، وقيل: المراد باللعة فعل يستحقها به من الاستكثار عن السجود كقوله: أيبت اللس أي عافيت ما يستحقه به، وأجمله في موضع نصب صفة توبة لشيطان، وجوز أبو البقاء أن يكون مستأنفا على الدعاء فلا موضع لها من الأعراب.

﴿وَقَالَ لَا تُخَافُنَّ مِنْ عِبَادِكُمْ صَيْدًا مَقْرُوضًا﴾ عطف على الجملة المتقدمة، والمراد شيطانا مريسا جمعا بين لعنة الله تعالى وهذا القول الشنيع الصادر منه عند اللبس، وجوز أن تكون في موضع الحال بتقدير قد أي وقضاه وأن تكون مستأنفا مستطردة بما أن ما قلها اشتراضية في رأي: الجذر والمجرور إما متعلق بالفعل وإما حال مما بعده، واختاره البعض، والاتخاذ أحد النسي على وجه الاختصاص، وأصل معنى العرص القطع. وأطلق هذا على المعدار المدين لا يطاعه عما سواه، وهو كما أخرج عن أبي حاتم عن الضحاك، وابن المنذر عن الربيع من كل ألف تسمعه تنة وتسعة وتسعون، والظاهر أن هذا القول وقع اتفاقا من اللعين، وكأنه عليه الباعه لما نلبس آدم عليه السلام ما بال طعمه وولده وقال ذلك صا، وأيد بقوله تعالى: (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه)، وقيل: إنه بهم طاعة الكثير له عما فهمت منه الملائكة حين قالوا: (أنعمل فيهما من يهسد فيها ويسمك الله بهما) وادعى بعضهم أن هذا القول حال في قوله:

اعتلا الخوضي. وقال: (فطن) مهلا روي قد ملأت بطي

وفي هذه الحال ما نادى على جهل المشركين وعانه انحطاط دوحهم عن الانحراط في ذلك العقلا على آتم وجه وأكله، رويها نوبخ لهم كما لا يخفى (وَلَا تُخَافُنَّ) عن الحق (وَلَا تُخَافُنَّ) الأمان بالطله وأقول هم: ليس وراءكم عت ولا شر ولا جبه ولا يار ولا تواب ولا عذاب فادهوا ما شئتم. وقيل: أمنهم حاول القاء في الدنيا يسوون لعمل وقيل: أمنهم بالآهواء الباطلة انداعية إلى المعصية وأزى لهم شهوات الدياور هراتها وأدعو فلا مهم إلى ما يعمل طعمه إليه فأصده بذلك عن الطاعة، وروى الأول عن السكلي (وَلَا تُخَافُنَّ) بالتبتيك. قال أبو حيدر. أو بإصلا قال غيره (فَلْيَتَنَكَّرْ) دَانْ لَا تُنَامُ) أي فليطعنهما من أصلها كما روى عن أبي عبد الله رضي الله تعالى عنه، أو لبشعما - كما قال الزجاج - بموجب أمرى من غير تلعم في ذلك ولا تأخير كما يؤذن بذلك الله. وهذا إشارة إلى ما كانت الحاحله تفعله من شق أو قطع أذن النافه إذا ولدت حسنة أبطل وجها الخامس ذكرا وتحريم ركوبها واجن عليها وسائر وجوه الانتفاع بها (وَلَا تُخَافُنَّ) فليغيرن (حَقَّقَ اللَّهُ) عن معجبه صورة أو صفة، ويسرح فيه ما فعل من فقه عين في الإلال

إذا طال مكثه حتى بلغ تاج شاحه ، ويقال له الحامى وخصاء العبد والوشم والوش واللاطة والسحاق وسحر ذلك ، وعادة الشمس والقمر والنار والحجارة مثلاً ، فغير فطرة الله تعالى التي هي الإسلام ، واستعمال الجوارح والقوى فيما لا يعود على النفس كالأول ولا يوجب لها من الله سبحانه زلفاً .

وورد عن السلف الإقتصار على بعض المذكورات وعموم اللفظ بمنع الخصاء ، طغفاً ، ودوى النوى عنه عن جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وأخرج الشيخ عن ابن عمر قال : « هو رسول الله ﷺ عن خصاء الخيل والبهائم » ، ودعى عكرمة بن الربيع في ذلك ، وأجاره عنده ذلك في الحيوان ، وأخرج ابن المنذر عن عمرو أنه خصى بجلاله ، وعن طاووس أنه خصى بجلاله ، وعن محمد بن سيرين أنه سئل عن خصاء المجهول ، فقال : لا بأس به ، وعن الحسن مثله ، وعن عطاء أنه سئل عن خصاء المجهول لم يره به عند خصائه وسوء خلقه بأساً . وقال النوى : لا يجوز خصاء حيوان لا يذبل في صفه ولا في كبره ويجوز إخصاء المأكول في صفه لأن فيه غرض وهو طيب لحمه ، ولا يجوز في كبره ، والخصاء في بني آدم محذور عند عامة السلف واختلف ، وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يكره شراء الحصان واستخدامهم وإمساكهم لأن الرغبة فيهم تدعو إلى إخصائهم ، وحصر من تعبير حاق الله تعالى الختان ، والوشم لحاجة ، وخصب للحاجة . وقص ما أراد منها عن استئصاله ، وعن قتادة أنه قرأ الآية ، ثم قال : ما بال أقوام جهله يغيرون صفة الله تعالى ولونه سبحانه ولا يكاد يسلم له إن أراد ما بهم الخضاب النسون كالخضاب الحناء بل وبالسكتم أيضاً لا يهرب العدو ، وقد صح عن جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ذلك منهم أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، وحديث الهبي محمول على غير ذلك ﴿ وَمَنْ تَخَذَ الشَّيْطَانُ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ بإشارة ما يدعوا إليه على ما أمر الله تعالى به وبما وزنه عن طاعة الله تعالى إلى طاعته ، وقيد ( من دون الله ) لين أن اتذنه ينافي متابعة أمر الله تعالى وليس احترازاً بما يؤم ، وأما ما قيل : من أنه مأمور بحقوق الله تعالى لا أولئك فيه ولا ية وعرقته ، ولك في وجوده مسعة وطلبها ، فلهذا قيدت الولاية بكونه من دون الله تعالى فاشق من قاطعة عن تحقيق معنى الولاية فافهم ﴿ فَقَدْ خَسِرَ خَسِرًا مَبِينًا ۝ ١٦٩ ﴾ أي طاهراً ، وأي خسران أعظم من استبدال الجنة بأسار ؟ وأي صفة أخسر من هوان الرضا الرضا الشيطان ؟ ﴿ يَكْفُرُ بِمَا يَكْفُرُ ﴾ ما لا يكاد ينجره ، وقيل : النصر والسلامة ، وقيل : الفقر والحاجة إن أنهوا ، وقرأ الأعشى ( يعدم ) سكون الدال وهو تخفيف لكثرته الحركات . ﴿ وَتَعْمِيهِمْ ﴾ لآمال الغارغة ، وقيل : طول البقاء في الديار ودوام التعميم فيها ، وجود أن يكون المعوق في الجنين يفعل لهم الوعد ويعدل لتتمية على طريقة : فلا يعطى ويمنع ، وصمير الجمع المصوب في ( يعدم ويمنع ) راجع إلى - من - باعتبار معد ما لا أن ضمير الرضخ المفرد في ( يتخذ ) و ( خسر ) راجع إليها باعتبار لفظها ، وأخير سبحانه عن وقوع الوعد والتتمية مع وقوع غير ذلك ، أقدم عليه اللعين أيضاً لأنها من الأمور الباطنة وأقوى أسباب الضلال وحاشا الاحتيل ﴿ وَمَا يَكْفُرُ الشَّيْطَانُ ۝ ١٧٠ ﴾ وهو لا يسميهم فيها فيه الضرر ، وهذا الوعد والامر عندى مثله إما بالخواطر العسدة ، وإما بإسنان أو نياته ، واحتمال أن يتصور بصورة إنسان يفعل ما يفعل بعيد ، و ( غروراً ) إمّا معقول ثان للوعد ، أو معقول لاجله ، أو تمت المصدر مخنوف أي وعداً ذا غرور ، أو غرراً ، أو مصدرأ على غير لفظ المصدر لأن ( يعدم ) في قوة يرمم بوعده

قوله السمين ، والجنة اعتراض وعدم التعرض لثمنية لأنها من باب الوعد ، وفي البحر إيهام مقربان فاكثري  
 أولي : (وَلَا يَكُ إِشَارَةً إِلَى مَن اتَّخَذَ الشَّيْطَانُ وَدًا وَاعْتَبَارَ مَعْنَاهُ ، وَمَقَابِهِ مِنْ مَعْنَى الدَّهْدِ لِلْإِيذَانِ مَعْدَمُزَاتِهِمْ  
 فِي الْحُسْنِ : لَا مَوَاسِيَهُمْ ، وَمُسْتَقَرِّمْ جَمِيعًا ﴿ جَهَنَّمَ وَلَا يَحْدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ١٢١ ﴾) أي مدبراً ومهرباً ،  
 وهو اسم مكان ، أو مصدر ميمي من حاص يحيص ، ذا عدل وولي ، ويقال : يحيص ومحاص ، وأصل معنه كما  
 قال الروغان . ومنه وقوف في حبس يحص ، وحاص ناص أي في أمر بهر التخلص منه ، ويقال : حاص  
 بحوص أيضاً وجوصاً وحاصاً ، و (عما) متمم محذوف وقع حالاً من محيصاً •

ولم يحوزوا لعلقه (يحدون) لأنه لا يمتدى من ، ولا محصاً لأنه إن كان اسم مكان فهو لا يعمل لأنه  
 ملحق بالخوادم ، وإن كان مصدراً فمعمول المصدر لا يتقدم عليه ، ومن جوز تقدمه إذا كان ظرفاً أو جاراً  
 ويجوز أن جوزه ، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ مبتدأ خبره قوله تعالى :

﴿ سَنَدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ وجوز أبو الفداء أن يكون الموصول في موضع  
 نصب بفعل محذوف يفسره بعده ولا يخفى مرجوحته ، وهذا وعد للمؤمنين إثر وعيد الكافرين ، وإنما قرنها  
 سبحانه وتعالى زيادة لمرة أحباته ومساواة أعدته ﴿ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا ﴾ أي وعدهم وعداً واحده حقاً ، فالأول  
 مؤكد لنفسه كانه على أتم عرفان مضمون الجنة السابقة لا يعمل غيره إذ ليس لوعده إلا الإحبار عن إيصال  
 المنافع قبل وقوعه ، والثاني مؤكد لغيره كانه قائم حتماً في الجنة الخيرية بالنظر إلى نفسه ، وقطع النظر عن  
 قائله ، تحمل الصادق والكذب والحق والباطل ، وجوز أن يتنصب وعد على أنه مصدر (سندخلهم) على ما قال  
 أبو الفداء من غير لفظه لأنه في معنى ندمه إدخال جنات ، ويكون (حقاً) - حالاً منه •

﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ١٢٢ ﴾ بذييل للكلام السابق مؤكده ، فأواو عتر ضية ، و - انقيل - مصدر  
 قال ومثله يقال •

وعن ابن السكيت : لم ، اسم لا مصدران ، ونصبه على التخيير ، ولا يخفى ما في لاستعظام وتعصب اسم  
 لذات الخليل الجامع ، وبناء أقص ، وإيقاع افعال تمييزاً من المبالغة ، والمقصود معارضه مواعيد الشيطان  
 الكاذبة لقرائه التي عجزهم حتى استحقوا الوعد بوعده الله تعالى الصادق لأولئك لدى أرسلهم إلى السعادة  
 العظمى ، ولذا قال سبحانه به وأكده حذراً على تحصيله وترغيباً به ، وزعم بعضهم أن الواو عاطفة واجلة  
 معطوفة على محذوف أي صادق الله (ومن أصدق من الله قِيلًا) أي صادق ولا أصدق منه ، ولا يخفى أنه تكلف  
 مسموعه ، وكان الله على به الغفلة عن حكم الواو الداخلة على الجملة التذييلة ، ونحوه أن تكون الجملة مقولا  
 لعول محذوف أي وقائلين . من أصدق من الله قِيلًا ، فيكون عطفاً على (حالين) دهي وأمره •

وقرأ الكوفي غير عاصم ، رورثي ، بشام المصد الزاي ﴿ يَسِّرْ بَأْمَانَكُمْ وَلَا أُمَانًا أَهْلَ الْكُذِبِ ﴾ الخطاب  
 للمؤمنين ، والأسامي بالتشديد والتخفيف موهما قرى معجم أمية على وزن أمولة ، وهي كما قال الراغب  
 الصورة الحاصلة في النفس من تمني الشيء أي تقديره في النفس وتصويره فيها ، ويقال منى له الماني أي قدر له  
 المقدر ، ومنه قيل : منى أي مقدرة ، وكثيراً ما يطلق التمني على تصور مالا حقيقة له ، ومن هنا يعبر به عن

الكتاب لانه تصور مذكر ، وإرادته اللفظي فكان التقى مبدأ له فلهذا صبح التعبير به عنه ، ومنه قول عثمان رضي الله تعالى عنه : «حدثت ولا تحت مد أسلت ، وثناء في (أمانكم) مثله في - زيد باباب - وليست عزاءة ولزيادة محتملة ، ونهاها البعض ، واسم (ليس) مستتر فيها عائد على الوعد بالمعنى المصدري ، أو بمعنى الموعود فهو استخدام لفظ السعد وقيل عائد على الموعود الذي تضمنه عامل وعد الله ، أو على إدخال الجنة أو العمل الصالح ، وقيل : عائد على لايمان المفهوم من الدين آمنا - وقيل : على الأمر المتحد ووجهه حرية سبب التزول له أخرج من حرير . وابن أبي حاتم عن السدي قال : انقضى ناس من المسلمين ، واليهود ، والنصارى ، فقال اليهود لمسيحين : نحن خير منكم ، دينك قبل دينكم ، وكتابنا قبل كتابكم ، ونبينا قبل نبيكم ، ونحن على دين إبراهيم (وس يدخل الجنة إلا من كان هوداً) ، وقالت النصارى مثل ذلك ، فقال المسلمون : كذا بعد كتبكم ، ونبينا صلى الله تعالى عليه وسلم بعد دينكم ، ودين بعد دينكم وقد أمرتم أن تتبعونا وبعركوا أمركم نحن خير منكم نحن على دين إبراهيم . وإسماعيل . وإسحق ، ولن يدخل الجنة إلا من كان على ديننا ، فنزل الله تعالى (ليس بأمانكم) ، وقوله سبحانه : (ومن أحسن) اتخ في ليس وعد الله تعالى ، أو ما وعده سبحانه من الثواب أو إدخال الجنة ، أو العمل الصالح ، أو الإيمان ، أو ما منحورتم فيه حصلاً بمجرد أمانكم أيها المسلمون ولا أمانى اليهود والنصارى ، وإنما يحصل بالسعي والتشمير عن سابق الخلد لامتنال الأمر . ويؤيد عود التضمير على الإيمان المفهوم من قبله ، أنه أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن موقوفاً « ليس بالإيمان » انتهى ولكن ما وقع في القلب وصدقه المؤمن إن قوماً ألهمهم أمانى المغفرة حتى خرجوا عن المنبى ولا حسنة لهم ، وقالوا : نحن الظن بالله تعالى وكذبوا لو أحسوا الظن لأحسوا العمل » وأخرج البخاري في تاريخه عن أنس مرفوعاً « ليس بالإيمان بانتمى ولا بالحلى وسكن هو ما وقع في القلب فمأ علم القلب ما علم الظاهر وعم الناس حجة على بني آدم » . وروى عن مجاهد . وابن زيد أن خطيب لأهل الشرك فاتهم قائلاً : لا تبهت ولا تعجب بما قال أهل الكتاب (لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى) وأيد بأنه لم يجر لمسيحين ذكرى الأمانى وجرى لمسيحين ذكرى ذلك أي ليس الأمر بأمانى المشركين وقولهم : لا تبهت ولا تعجب ، ولا بأمانى أهل الكتاب وقولهم ما قالوا : وقرر سبحانه ذلك بقوله عز من قائل : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْرَ بِهِ - عاجلاً أو آجلاً ، فقد أخرج القرآن منى . وغيره عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال : « كنت عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فبزلت هذه الآية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : يا أبا بكر ألا أقرئك آية برزت على ؟ فقالت : بلى يا رسول الله فأمر أنها « لا أعلم إلا أرى وجدت نقصاناً في طهرى حتى تمطأت ها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : مالك يا أبا بكر ؟ قلت : يا أبا أنت وأبى يرسلون الله وأبى لم يعمل السوء ، وأبى هم يرون بكل سوء عملناه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : أم أنت وأصحابك يا أبا بكر المؤمنون فتجرون بذلك في الدنيا حتى تلقوا الله تعالى ليس عليكم ذنوب ، وأم الآخرون فجمع لهم ذلك حتى يحزروا يوم القيامة » .

وأخرج مسلم . وغيره عن أبي هريرة قال : « هذا » لت هذه الآية شق ذلك على المسلمين وبلغت منهم ما شاء الله تعالى فشكروا ذلك إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : « سدوا وقاربوا فإن كل ما أصاب المسلم كفاره حتى الشوكة يشكها » والنكبة يسكبها ، ولا حديث بهذا المعنى أكثر من أن نحصى ، ولهذا أجمع عامة العلماء على أن الأمر من الاستقام وهو صائب الدنيا وهو هو . وإن قللت مشقتها يكفر الله تعالى بها خطيئات



والأكثر من على بها أيضاً يرفع بها الدرجات وتكتب الحسنات وهو الصحيح الموعول عليه ، فقد صح في غير ما طريق «من مسلم يشاك شوكة ما فوقها إلا كتبت له بها درجة ومحيت عنه بها خطيئة» .

وحكى القاضي عن بعضهم أنها تكفر الخطايا فقط ولا ترفع درجة ، وروى عن ابن مسعود - الوجه لا يكتب به أجر لكن يكفر به "خطايا" - واعتمد على الأحاديث التي فيها التكفير فقط ولم تبلغه الأحاديث الصحيحة المصرحة برفع الدرجات وكتب الحساب ، وفي الكلام في أنها هل تكفر الكبائر أم لا ، وطاهر الأحاديث - ومنها خبر أبي بكر رضي الله تعالى عنه - أنها تكفرها ، وقد جاء في خبر حسن عن عائشة أن العبد ليجرح بذلك من دونه كما يخرج التبر الأحمر من السكير ، وأخرج ابن أبي الدنيا ، والبيهقي عن يزيد بن أبي حبيب قال : «قال رسول الله ﷺ : لا يزال الصداع والملاية بالمرء المسلم حتى يدعه مثل الفضة "ليضاء" إلى غير ذلك» ولا يخفى أن إبقاء ذلك على ظاهره ، يأباه ظاهريهم ، وحسن بعضهم الجزاء بالآجن ، ومن باشر كمين وأهل الكتاب ، وروى ذلك عن الحسن ، والصدائك . وإن ردوا قالوا : وهذا كقول الله تعالى : (وهل يحارى إلا الكفور) ، وقيل : المراد من سوء هنا الشرك ، وأخرجه ابن جريح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه . وابن جبير ، وظلا القولين خلاف الظاهر ، وفي الآية رد على المرجئة القائلين : لا تنفع مع الإيمان موصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة ﴿وَلَا يَجِدُكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي مجوراً لولاية الله تعالى ونصرته ﴿وَلَا يَلِيَّ﴾ يلى أمره ويحامي عنه ويدفع ما يزل به من عقوبة الله تعالى ﴿وَلَا تَنْصِرُ﴾ ١٢٢ (من) ينصره وينجيه من عذاب الله تعالى إذا حل به ، ولا مستند في الآية لمن منع المغفر عن العاصي إذ العموم فيها مخصص بالنائب جماعاً بعد فتح باب التخصيص لا مانع من أن تخصصه أيضاً بمن يفضل الله تعالى بالمغفرة على ما دلت عليه الأدلة الأخرى ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الْأَعْمَالِ﴾ الصالحات ﴿أَيُّ بِمِصْهَارٍ شَيْئاً مِنْهَا لَا يَأْتِيهِ عَمَلٌ كُلُّ الصَّالِحَاتِ﴾ وكمن يكلف لاحق عليه . ولا رفاة . ولا جهد ، (من) بمصية ، وقيل : هي راقدة .

واختاره لطبرسي وهو صحيح ، وتخصيص الصالحات بالمعراتص كما روى عن ابن عباس خلاف الظاهر ،

وقوله سبحانه : ﴿مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ﴾ في موضع الحال من صابر (يعمل) و(من) يذنبه .

وجوز أن يكون حالا (من الصالحات) و(من) ابتدائية أي ثابته (من ذكر) الخ ، واعتراض بأنه ليس بسدبد من جهة المعنى ، ومع هذا الظاهر قد يبرك كائناً لا ثابته لأنه حال من شيئاً منها وكون المعنى - الصالحات الصادرة من الذكر والأنثى - لا يحدى بغير ما في ذلك من الركاكة . ولعل بين العامل بالذكر والأنثى توسيعاً لمشر كين في إهلاكهم إياهم ، وجعلهم محرومات من إدرات ، وقوله تعالى : ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ حال أيضاً ، وفي اشتراط إقرار العمل بها في استدعاء الثواب الذي نفسه ما يأتى نفسه على أنه لا اعتداده ، دونه وفيه دفع وهم أن العمل الصالح ينفع الكافر حيث قرن بذكر العمل السوء المصير المؤمنين والكافرين والتذكير لتعليق الذكر على الأنثى كما قيل ، وقد مر لك قريباً ما يملك تذكر ﴿فَأُولَئِكَ﴾ إشارة إلى من بعنوان اتصافه بالعمل الصالح والإيمان ، والجمع باعتبار متناها كما أن الأفراد السابق باعتبارها ظاهراً ، وما فيه من معنى العمل لاسر غير مرة .

﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ جزاء عملهم ، وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر (يدخلون) مبياً للفعول من الإدخال

(وَلَا يَقْلُتُونَ نَقِيرًا ١٢٤) أي لا ينقصون شيئاً حقيراً من ثواب أعمالهم، فإن النقيير علم في أكلة والحفارة، وأصله نقرة في ظهر النواة منها تثبت النحلة، ويعلم من نقي تنقيص ثواب المطيع نقي زيادة عقاب العاصي من باب الأولى لأن لاذى في زيادة العقاب أشد منه في تنقيص الثواب، فإذا لم يحرص بالأول وهو أرحم الراحمين فكيف يحرص بالثاني. وهو السر في تخصيص عدم تنقيص الثواب بالذكر دون ذكر عدم زيادة العقاب مع أن المقام مقام ترغيب في العمل الصالح فلا يناسبه إلا هذا، والجملة نذيل لما قبلها، أو عطف عليه.

(وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ) أي أخلص نفسه له تعالى لا يعرف لغيره سواه، وقيل: أخلص توجهه له سبحانه، وقيل: بذل وجهه له عز وجل في السجود، والاستغفار، وإنكارى وهو في معنى السبي، والمقصود مدح من فعل ذلك على أتم وجهه، (ودينياً) نصب على التمييز من أحسن منقول من المبتدأ والتقدير: ومن دينة أحسن من دين من أسلم الخ، فيقول الكلام إلى تفصيل دين على دين، وفيه تنبيه على أن صرف عباد نفسه بكنيتها لله تعالى أعلى المراتب التي تبلغها القوة البشرية، (ومن) معلق بأحسن وكذا الإمام الخليل، وجوز فيه أن يكون حالاً من (وجهه) (وهو محسن) أي آت بالحسنات تترك للسيئات، أو آت بالأعمال الصالحة على الوجه اللائق الذي هو حسنها، توصف المستازم لحسنها الذاتي، وقد صح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الإحسان فقال عليه الصلاة والسلام: «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»، وقيل: الأظهر أن يقال: المراد (وهو محسن) في عقيدته، وهو مراد من قال: أي وهو موحد، وعلى هذا فالأولى أن يعبر إسلام الوجه لله تعالى بالإتيان إليه سبحانه بالأعمال، والجملة في موضع الحال من فاعل (أسلم) (وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) الموافقة لدين الإسلام المنفق على صحته، وهذا عطف على (أسلم) وقوله سبحانه (حَنِيفًا) أي مائلاً عن الأديان الرافضة حال من (إبراهيم).

وجوز أن يكون حالاً من فاعل (اتبع) (وَاتَّبَعَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ١٢٥) نذيل جيء به للترغيب في اتباع ملته عليه السلام، والأيدان بأنه هابه في الحسن، وإظهار اسمه عليه السلام تفعيلاً له وتصبصاً على أنه الممدوح، ولا يجوز العطف خلافاً لمن رحمه على (ومن أحسن) الخ سواء كان استطراداً أو اعتراضاً، وتوكيداً لمعنى قوله تعالى: (ومن يعمل من الصالحات) ويبالأن الصالحات ما هي؟ وأن المؤمن من هو لفقد المناسبة، والجامع بين المعطوف والمعطوف عليه وأدائه ما يؤديه من التوكيد والبيان، ولا على صلة (من) لعدم صوحه لها وعدم صحة عطفه على (وهو محسن) أظهر من أن يخفى، وجعل الجملة حالية بتقدير قد خلاص الظاهر، والعطف على (حنيفاً) لا يصح إلا بتكلف، والخيل مشتق من الحلة بضم الحاء، وهي إما من الحلال بكسر الحاء، فإنها مودة تنخل الدهس وتحالطها بخالطة معنوية، فالخليل من بلغت مودته هذه المرتبة كما قال:

قد تحالطت مسلك الروح مني ولها سمى الخليل خليلًا

فإذا ما نطقت كنت حديثي وإذا ما سكنت كنت الغفيلًا

ولما من الخلل كما قيل: على معنى أن كلام الخليلين يصلح خلل الآخر، وإمام الخليل بالفتح، وهو الطريق

في الرمل لاسم ما توافقان على طريقة ، وإمام من الخلة بمنح الحد. إما بمعنى الحصنة والحق لأسمه يتوافقان في  
الحصان والاخلاق ، وقد جاء - المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من دين حال - أو بمعنى الفقر والحاجة لأن كلا  
منهما محتاج إلى وصاف الآخر غير مستغن عنه ، وإطلاقه على إبراهيم عليه السلام قيل : لأن محبة الله تعالى قد  
تجلبت نفسه وحاطتها بخالطة نعمة ، أو لحقيقة أخلاق الله تعالى ، ومن هنا كان يكرم أخصيه بحسن إليه ولو  
كان كافراً ، فإن من صفات الله تعالى الاحسان إلى البر والمهاجر ، وفي شهر الأناث - ويستعمل في محبة -  
أه عليه السلام بزل به صيف من غير أهل ماله فقال له : وحده الله تعالى حتى أضيفك وأحسن اليك ، فقال :  
يا إبراهيم من أجل لقمة أترك ديني ودين آباؤي فأنصرف عنه ، فأوحى الله تعالى إليه يا إبراهيم صدقتك - معونة -  
أودته وهو يشرك في ، وتردد أئمنه أن يترك دينه ودين آتائه لأجل لقمة فلحقه إبراهيم عليه السلام - أنه  
الرجوع إليه لقربه واعتذر إليه فقال له لمشرك - يا إبراهيم ما بدا لك ؟ فقال - إن ربي عتبي فيك ، وقال :  
أنا أزرقه منذ سبعين سنة على كفره جدوات تريد أن يترك دينه ودين آتائه لأجل لقمة فها لمشرك . أو قد  
وقع هذا ؟ مثل هذا يسمى أن يعد فأسلم ورجع مع إبراهيم عليه السلام إلى منزله ثم عمت بعد ذكر منه  
خلق الله تعالى من كل وارد ورد عليه . فعيل له في ذلك ، فقال : تعلقت بالحرم من ربي رأيت لا يضيع أعداءه  
فلا أصيبهم أنا فأوحى الله تعالى إليه أنت خليلي حقاً ، وأخرج النبي في الشعب عن ابن عمر قال : « قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم : يا حبيب لم اتخذ الله تعالى إبراهيم خليلاً ؟ قال : لأطعمه الطعام يا محمد » . وقيل - واختاره  
اللعني . وانفراء - لأظهاره الفقر والحاجة إلى الله تعالى وانقطاعه إليه وعدم الالتفات إلى من سواه كما يدل على  
ذلك قوله خبر بل عليه السلام حين قال له يوم ألقى في نار : ألك حاجة ؟ أما اليك فلا ، ثم قال - حسي الله تعالى  
ونعم الوكيل ، وقيل : في وجه تسميته عليه السلام خليل الله غير ذلك ، والمشهور أن الخليل دون الخبيب .  
وأيد بما أخرجه الترمذي وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : « جلس باسم من أصحاب  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ينظرونه فخرج حتى إذا هم سمعهم يتدكرون فسمع حديثهم وإذا بعضهم  
يقول : إن الله تعالى اتخذ من خلقه خليلاً فإبراهيم خليله » وقال آخر : ماذا أعجب من أن ظم الله تعالى موسى  
تسكيباً ، وقال آخر : فعسى روح الله تعالى وطلته ، وقال آخر : آدم اصطفاه الله تعالى فخرج عليه فلم فقال :  
قد سمعت كلامكم وعجبتكم. إن إبراهيم خليل الله تعالى وهو كذلك وموسى طيبه . وعيسى روحه وطلته . وآدم  
اصطفاه الله تعالى وهو كذلك الأولي حيث الله تعالى ولا آخر ، وأنا أول شفع ومشفع ولا آخر ، وأنا أول  
من يترك حلوا الجنة فيفتحها الله تعالى فيدخلها ومعهم فمراء المؤمنين ولا آخر ، وأنا أكرم الأولين والآخرين  
يوم انقيامة ولا آخر ، وأخرج الترمذي في موارد الأصول . واليه في الشعب وضعه . وإن تسائر . والديني  
قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : اتخذ الله تعالى إبراهيم خليلاً . وموسى نبياً . واتخذني حبيباً ،  
ثم قابو عرتي لأوثرون حتى على خليلي ونبي » ، والظاهر من كلام المحققين أن الخلة مرتبة من مراتب المحبة ،  
وأن المحبة أوسع دائرة ، وأن من مراتبها ما لا الله أمانة الخليل عليه السلام . وهي المرتبة الثابتة له <sup>صلى الله</sup>  
وأنه قد حصل لدينا عليه الصلاة والسلام من مقام الخلة ما لم يحصل لأبيه إبراهيم عليه السلام ، وفي التمرع  
ما في الأصل وزيادة . ويرشدك إلى ذلك أن الحق بأخلاق الله تعالى الذي هو من آثار الخلة عند أهل الاختصاص  
أظهر وأنهم في بينا صلى الله تعالى عليه وسلم منه في إبراهيم عليه السلام ، فقد صرح أن خلقه القرآن ، وجاء عنه

﴿وَأَنَّهُ قَالَ : « بَشِّرْ لَأَتَمَّ مَكَارِمِ الْإِحْلَاقِ ، وَشَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِقَوْلِهِ : ( وَإِنَّكَ لَمَلِكٌ خَلَقَ عَظِيمٌ ) وَمِنْشَأُ إِكْرَامِ الضَّيْفِ الرَّحْمَةِ وَعَرَشِهَا الْحَبِطِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا يَزِيدُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَنَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ) وَلِهَذَا كَانَ الْخَاتَمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

وقد روى الحاكم وصححه عن جندب ، أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : قبل أن يتوفى  
 إِنْ اللَّهُ تَعَالَى اتَّخَذَ خَلِيلًا يَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ، وَالتَّشْبِيهُ عَلَى حَذِّ ( كَتَبَ عَلَيْكَ الصِّيَامَ يَا كَتَبَ عَلَى الْبَدَنِ  
 مِنْ قَبْلِكَ ) فِي رَأْيٍ ، وَقِيلَ : إِنْ يَتَوَفَى لَدَلَالَةٍ فِيهِ عَلَى أَنَّ مَقَامَ الْحَلَّةِ بَعْدَ مَقَامِ الْحَبَّةِ يَا لَا يَنْفِي .

وفى لفظ الحب والحلة ما يكفي العارف في ظهور الفرق بينهما ، ويرشده إلى معرفة أن أي الدائرتين  
 أَوْسَعُ ، وَذَهَبَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْفَصَلَاءِ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ مِنْ بَابِ الِاسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ فَتَرْجُهُ تَعَالَى عَنْ صَاحِبِ  
 وَخَلِيلٍ ، وَالْمُرَادُ اصْطِفَاؤُهُ وَخَصَصَهُ بِكَرَامَةٍ تَشَبُّهُ كَرَامَةِ الْخَلِيلِ عِنْدَ خَلِيلِهِ ، وَأَمَّا فِي الْخَلِيلِ وَحْدَهُ فَاسْتِعَارَةٌ  
 تَصْرِيحِيَّةٌ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الشَّهَابُ إِلَّا أَنَّهُ صَارَ بَعْدَ عَلِيٍّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

وَأَدْعَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ وَصْفِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْخَلِيلِ حَقِيقَةً عَلَى مَعْنَى الصَّادِقِ أَوْ مِنْ أَصْفَى  
 الْمُرُودَةِ وَأَصْحَاهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَعَدَمُ إِطْلَاقِ الْخَلِيلِ عَلَى غَيْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ أَنَّ مَقَامَ الْحَلَّةِ بِالْمَعْنَى  
 الْمَشْهُورِ عِنْدَ الْعَارِفِينَ غَيْرُ مَخْتَصٍ بِهِ بَلْ كُلُّ نَبِيٍّ خَلِيلٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، إِمَّا لَأَنَّ ثُبُوتَ ذَلِكَ الْمَقَامِ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
 عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يَنْتَهِ لَغَيْرِهِ - يَا قَبْلَ - وَإِمَّا لَزِيَادَةِ التَّشْرِيفِ وَالتَّعْظِيمِ يَا قَوْلٍ ، وَاعْتَرَضَ بَعْضُ النَّصَّارِيِّ بِأَنَّهُ  
 إِذَا جَازَ إِطْلَاقُ الْخَلِيلِ عَلَى إِنْسَانٍ تَشْرِيفًا فَلَمْ يَحْزَنْ إِطْلَاقُ الْإِبْرَةِ عَلَى آخَرٍ لَذَلِكَ ؟ وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْحَلَّةَ لَا تَقْتَضِي  
 الْجَنَسِيَّةَ بِخِلَافِ الْبَتَّةِ فَتَنْتَضِيهَا قُلْعًا ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُنَزَّاهُ عَنْ جَانِسَةِ الْمُحْدَثَاتِ .

(وَقَدْ مَاتَ السَّمَوَاتُ وَمَا فِي الْأَرْضِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَصِلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ)  
 عَلَى أَنَّهُ كَالْعَلِيلِ لَوْ جُوبِ الْعَمَلُ ، وَمَا يَلِيهِمَا مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا) ائْتَرَضَ أَيُّ إِنْ جَمِيعُ  
 مَا فِي الْعُلُوِّ وَالسُّفُلِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ لَهُ تَعَالَى خَلْعًا وَمَلَكًا لَا يَجْرُجُ مِنْ مَلَكُوتِهِ شَيْءٌ مِنْهَا فَيَجْزِي كَلَّا تَوْجِبُ  
 أَعْمَالَهُ إِنْ خَيْرًا أَوْ شَرًّا وَإِنْ شَرًّا قَسْرًا وَأَنْ يَكُونَ مُتَصِلًا بِقَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ : (وَاتَّخَذَ اللَّهُ) الْحَ بِهَاءٍ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ  
 اخْتَارَهُ وَاصْطَفَاهُ أَيُّ هُوَ مَالِكٌ بِجَمِيعِ خَلْقِهِ فَيَخْتَارُ مَنْ يَرِيدُهُ مِنْهُمْ فَابْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، هُوَ لِيَانُ  
 أَنَّ اصْطِفَاؤَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِمَحْضِ مَشِيئَتِهِ تَعَالَى .

وقيل : لِيَانُ أَنَّ اخْتِازَهُ تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَلِيلًا لَيْسَ لِحَاجَتِهِ مَسْجَعَانَهُ إِلَى ذَلِكَ  
 لِشَأْنٍ مِنْ شَرُونِهِ يَا هُوَ دَابُّ الْخُلُوقِينَ ، فَانْ مَدَارِ خَلْقِهِمْ ائْتَقَارُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فِي مَصَالِحِهِمْ ، بَلْ لِمَجْرَدِ  
 تَكْرِمَتِهِ وَتَشْرِيفِهِ ، وَفِيهِ أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ خَلْعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَخْرُجُهُ عَنِ الْعِبَادِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى .

(وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ خَبِيرًا ۝ ١٢٦) إِحَاطَةُ عِلْمٍ وَقُدْرَةِ نَامًا عَلَى أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِحَاطَةِ فِي الْأَجْسَامِ ، فَلَا  
 يَوْصَفُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ فَلَا يَزِيدُ مِنَ التَّأْوِيلِ وَارْتِكَابِ ائْتِجَازٍ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخُلَفَاءُ ، وَالْجُمْلَةُ تَدِيلٌ مَقْرُورٌ  
 لِحُضُورِهِ مُقَابِلَهُ عَلَى سَائِرِ وَجُوهِهِ .

هَذَا (وَمِنْ بَابِ الْإِشَارَةِ فِي الْآيَاتِ) (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) أَيُّ سَافَرْتُمْ فِي أَرْضِ الْاِئْتِمَادِ  
 لِحَارَبَةِ عَدُوِّ النَّفْسِ ، أَوْ لِحَصِيلِ أَحْوَالِ الْكَلَالَاتِ (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) أَيُّ تَقْصُرُوا مِنْ

الاعمال لندة (إن خفتم أن ينسكم الذين كفروا) أي حججوا عن الحق من قوى الوهم والتخيل، وحاصله  
 الترخيص لأرباب السلوك عند خوف فئة القوي أن ينقصوا من الأعمال الدينية ويبدوا في الأعمال  
 العقلية كالعكر والذكر ليصفوا القلب ويشرق نوره على القوى فتقل غائلتها وتزكو عند ذلك الأعمال الدينية،  
 ولا يجوز عند أهل الاحتصاص ترك الفرائض لذلك كما زعمه بعض الجبهة (وإذا كنت فيهم) ولم تكن غائباً  
 عنهم بسببك في غيب العيب وجلال المشاهدة وعائماً في محاربه مع الله تعالى وقت لا يسمي فيه ملك مقرب  
 ولا نبي مرسل (فأقم الصلاة) أي الأعمال الدينية (فلتطم طائفة منهم معك) وليعملوا كما تفعل (وليتخذوا  
 أسحتهم) من قوى الروح ويجمعوا حواسهم ليتأتى لهم المشاهدة وليقموا على ما في ملكك من الأسرار فلا  
 تضلهم الوسائس (فذاشدوا) وبلغوا الغاية في معرفه ما أفت لهم وأتوا به على وجهه (فليكنوا من ورثكم)  
 دابن عنكم اعتراض الحافلين، أو قائمين بحوائجكم الضرورية (ولتأت طائفة أخرى) منهم (لم يصلوا) بعد  
 (فصلوا معك) وليعملوا معك (وليتخذوا حذرهم وأسلحتهم) كما أخذ لأدولن أسلحتهم، وإنما أمر هؤلاء  
 بأخذ الحذر أيضاً خطأ لهم على مزيد الاحتياط لكلا نقصوا فيها يراد منهم اتكالا على الأخذ بعد من أخذ  
 أولاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وحاصل هذا الإشارة إلى أن تعليم الشرائع والآداب للبريد ينبت أن يكون لطائفة طائفة منهم ليتمكن  
 ذلك لديهم أتم تمكن، وقيل: الطائفة الأولى إشارة إلى الحواس، والثانية إلى العوام ولهذا اكتفى في الأول  
 بالامر بأحد الأسلحة، وفي الثاني أمر اخذ أيضاً (وإذا الذين كفروا) وهم قوى النفس الأمارة (لوتغفلون  
 عن أسلحتكم) وهي قوى الروح (وأمتعنكم) وهي المعارف الإلهية (فيميلون عليكم ميلة واحدة) ويرمونكم  
 بسيل الآفات والشكوك ويهلكونكم (ولاجتاج عليكم إن كان لكم أذى) بأن أضراركم شؤوب (من مطر) يمي  
 مطر سحاب التحليلات (أو كنتم مرضى) بمعنى الوجد والهرم وعجزتم عن أعمال القوى الروحانية (أن تصوموا  
 أسلحتكم) وتتركوا أعمال تلك القوى حتى يتجلى ذلك السحاب وينقطع المطر وتنتهي أضرار قلوبكم بأزهار  
 رحمة الله تعالى وتطعموا حتى الوجد بياه القرب (وحذوا حذرهم) عند رصع أسلحتكم واحفظوا قلوبكم من  
 الانشغال إلى غير الله تعالى (إن الله أعد للكافرين) من القوى النفسانية (عذاباً مهيناً) أي مدلاً لهم وذلك عند  
 حفظ القلب وتور الروح (فذا قضيت الصلاة) أي أدبتموها (فادكروا الله) في جميع الأحوال (بإياه) في مقام  
 الروح بالمشاهدة (وقعوداً) في محل القلب بالمشاهدة (وعلى جنوكم) أي أقبلياتكم في مكان النفس بالمجاهدة  
 (فذا اطمأنتم) ووصتم إلى محل البقاء (فأقيموا الصلاة) فأدوها على الوجه الأتم سلامة القلب حينئذ عن  
 الوسواس النفسانية التي هي بمرحلة الحدث عند أهل الاحتصاص (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً)  
 فلا تسقط عنهم ملأمة العقل والحياة (ولا تسوا في أبعاء العموم) الذين يجاربونكم وهم النفس وغواها (هم  
 يألمون) منكم لتعكم لهم عن شهواتهم (كما تألمون) منهم لما رضتم لكم عن السير إلى الله تعالى وترجون من الله  
 أي تألمون منه سبحانه (مالا يرجون) لأنكم ترجون التمتع بمنه القرب والمشاهدة ولا يخطر ذلك لهم باله أو يحايلون  
 القطيعة وهم لا يخافونها (وكان الله علياً) فيعلم أحوالكم وأحوالهم (حكياً) فيفيض على القوابل حسب القامات  
 (إنا أنزلنا عليك الكتاب) أي علم تفاصيل الصفات وأحكام تحليتها (بالحق) مثلب أدراك الكتاب بالصدق  
 أوقفاً أنت بالحق لا بنفسك (لتحكم بين الناس) حواسهم وعوامهم (بما أراك الله) أي بما علمك الله سبحانه

من الحكمة ( ولا تترك للضعافين ) الذين لم يؤدوا أمانة الله تعالى التي أودعت عندهم في الأزل بما ذكر في استعدادهم من إمكان طاعته وامتنال أمره ( خصيصاً ) تدفع عنهم العقاب وتسايط الخلق عليهم بالذل والهوان ، أو تقول لله تعالى : يا رب لم خذلهم وقهرتهم فانهم ظالمون ، والله تعالى الحجة البالغة عليهم .

( واستمع الله ) من الميل الطبيعي الذي اقتضته الرحمة التي أحاطت بك ( إن الله كان غفوراً رحيماً ) فيفعل ما يطلبه منه وريادة ( ولا تجادل ) أحداً عن ( الدين يكتاتون أنه لهم ) بتضييع حقوقها ( إن الله لا يحب من كان خواناً ) لنفسه ( أنياً ) مرتكباً الأثم ميلاً مع الشهوات ( يستخفون من الناس ) بكتبان رذائلهم وصفات نفوسهم ( ولا يستخفون من الله ) بازالتها وقلعها ( وهو معهم ) محيط بظواهرهم وبواطنهم ( إذ يبيتون ) أي يدبرون في ظلمة عالم النفس والطبيعة ( مالا يرضى من القول ) من الوهميات والتخيلات الفاسدة ( وكان الله بما تعملون محيطاً ) فيجاريهم حسب أعمالهم ( ومن يعمل سوءاً ) يظهر رصفة من صفات نفسه ( أو يظلم نفسه ) ينقص شيئاً من الآلات ( ثم يستغفر الله ) ويطلب منه ستر ذلك بالتوجه إليه والتذلل بين يديه ( يمجده الله غفوراً رحيماً ) فيستر ويعطي ما يقتضيه الاستعداد ( ومن يكسب خطيئة ) باظهار بعض الرذائل ( أو إثماً ) بمحو مافي الاستعداد ( ثم يرم به بريئاً ) بأن يقول : حلى الله تعالى على ذلك ، أو حلى فلان عليه ( فقد احتمل هبتاً وإثماً مبنياً ) حيث فعل وسب فعله إلى الغير ولو لم تكن مستعدة لذلك طالب له بلسان الاستعداد في الأزل لم يفض عليه ولم يبرز إلى ساحة الوجود ، ولذا ألهم إلهي الدين أتباعه بما قص الله تعالى لنا من قوله : ( إن الله وعدكم وعد الحق ) إلى أن قال : ( فلا تلوموا أنفسكم ) ، ( ولو لا فضل الله عليكم ) أي توفيقه وإمداده لسلك طريقه ( ورحمته ) حيث وهب لك الكمال المطلق ( لعمت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم ) تعود ضرره عليهم ، وحفظك في قلاع استعدادك عن أن ينالك شيئ من ذلك ( وأرسل عليك الكتاب ) الجامع لتفاصيل العلم ( والحكمة ) التي هي أحكام تلك التفاصيل مع العمل ( وعليك ما لم تكن تعلم ) من علم حواقب الخلق وعلم ما كان ومليكون ( وكان فضل الله عليك عظيماً ) حيث جعلك أهلاً لمقام قاب قوسين أو أدنى ومن عليك بما لا يحيط به سوى نطاق الوجود ( لاخير في كثير من نجواهم ) وهو ما كان من جنس الفضول ، والامر الذي لا يعني ( إلا ) نجوى ( من أمر صدقة ) وأرشد إلى فضيلة السجدة الناشئة من العفة ، ( أو معروف ) قوله كنتم علم ، أو فعل كإثباته مظهر ( أو إصلاح بين الناس ) الذي هو من باب العدل ( ومن يفعل ذلك ) ويجمع بين تلك الكمالات ( ابتغاء مرضاة الله ) لا للرياء والسعير من كل ما يعود به الفضيلة وذيلة ( فسوف يؤتية الله ) تعالى ( أجراً عظيماً ) ويدخله جنات الصفات ( ومن يشاقق الرسول ) أي يخالف ما جاء به النبي ﷺ ، أو العقل المسمى عندهم بالرسول النفسى ( ويبيع غير سبيل المؤمنين ) أي غير ما عليه أصحاب الذي صلى الله عليه وسلم ومن اقتنى أثرهم من الاخيار أو القوى الروحانية ( نوله ما تولى ونفله جهنم ) الحرمان ( وسامته صيراً ) لمن يصلها ( إن يدعون من دونه إلا إيأاثاً ) وهي الاصنام المسماة بالنفوس إذ كل من يعبد غير الله تعالى فهو عابد لنفسه مطيع لحواها ، أو المراد بالإيأاث الممكنت لأن كل ممكن يحتاج ناقص من جهة إمكانية منفعل متأثر عند نعيته فهو أشبه كل شئ بالآخر ( وإن يدعون إلا شيطاناً مريداً ) وهو شيطان الوهم حيث قبلوا إغوائه وأطاعوه ( لعنه الله ) أي أبغده من رباض قربه ( وقال لا تخذني من عبادك بصيياً مفروضاً ) وهم غير المختصين الذين استنوا

في آية أخرى (ولا تضربوهن) عن الطريق الحق (ولا ينفقن) الأمان العسنة من كتب اللوات اعانة (ولا منهنم  
 المستكن آذان الأنعام) أي فبقطع آذان نفوسهم عن سماع ما ينفقهم (ولا منهنم فليغيرن خلق الله) وهي  
 "مطرة" أي فطر الله عليها من التوحيد (والذين آمنوا) ووجدوا وعملوا الصالحات (واستقاموا سند خلتهم  
 حبات) حبة العدل، وجنة الصعات، وجنة اللوات (ليس) أي حصول الموعود، (دأيتكم ولا أمي أهل  
 الكتب) بل لابد من اسمي فيها يقصيه، وفي المتن إن أغنى رأس مال للعاس، (ومن أحسن ديناً)  
 أي حالاً (من اسم وجهه لله) وسلم نفسه إليه وفيه، (وهو بحسن) مشاهد للجمع في غير التفصيل سائت  
 طريق الاحسان والاستقامة في الأعمال (واتبع منه إبراهيم) في التوحيد (حيثاً) ما تلا عن السوى (واتخذ  
 الله إبراهيم خليلًا) حيث علمت المعرفة جمع أحراره من حيث ما هو مركب طيب جوهر رده إلا وقد  
 حلت به معرفة ربه عز وجل هو عارف به بكل حراء منه، ومن هاهنا قيل: إن دم الحلاج لما وقع على الأرض  
 يكتب بكل فطرة منه الله، وأنشد

ما قدر عضو ولا مفصل إلا وفيه لكم دكر

(وتمت ما في السموات وما في الأرض) لأن كل ما يبرز في الوجود فهو شأن من شئونه سبحانه (وكان الله  
 بكل شيء محيطاً) من حيث أنه الذي أحاط به الجود، وهو رب الكرم والجود، لا رب غيره، ولا يرحى  
 إلا خيره (ويستفوتك في النساء) أي يطلبون منك تدبيراً في المشاكل من الأحكام في النساء بما يجب لمن وطعن  
 معتقدها عليه الصلاة والسلام قد سئل عن أحكام كثيرة مما يتناقض فيها بين ما قيل عليه من ما ورد  
 في ذلك من الكتاب وما لم يبين بعد بين ما يوافق غير واحد: إن المراد (يستفوتك) في ميراثهن، والقرينة  
 الدالة على ذلك سبب النزول، فقد أخرج ابن جرير - وأبو حنيفة عن ابن جبير قال كان لا يرث إلا الرجل الذي قد  
 بلغ أن يقوم في المال ويعمل فيه لا يرث الصغير ولا المرأة شيئاً، فبأمر من رأت الميراث في سورة النساء شق ذلك  
 على الناس، وقالوا: أيرث الصغير الذي لا يقوم في المال، والمرأة التي هي كذلك فيرث من يرث الرجل؟  
 فخرجوا أن يأتي في ذلك حدث من السماء فانظروا ما رأوا أنه لا يأتي حدث قالوا: أي نعم هذا إنه لو اوجب  
 معه بقا، ثم قالوا: سلوا أسألو، أتى صلى الله عليه وسلم فأرسل الله تعالى هذه الآية.

وأخرج عبد بن حميد عن مجاهد قال: كان أهل الجاهلية لا يوزنون النساء ولا تصيبان شيئاً كانوا يعززون  
 لا يعززون ولا يضمنون خيراً فبرئت، وأخرج الحاكم وصححه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما نحوه، وإلى  
 الأول مال شيخ الإسلام (قَالَ اللَّهُ بِعَيْنِكُمْ فِي أَيِّ شَيْءٍ لَكُمْ حُكْمٌ بِهِ، وَلَا تَأْخُذُ بِالشَّكْلِ عَنِ  
 السَّائِلِ، وَفِي الْبَحْرِ يُقَالُ: أَتَاهُ، فَتَأْمُرُ، وَأَقْبَتُ فَلَا رُؤْيَاهُ عِبْرَتُهُ لَهُ.)

(وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ) في (ما) ثلاثه احتمالات: الرفع، والنصب، والجر، وعلى الأول: إما أن تكون  
 مبتدأ والخبر محذوف أي - وما ينزل عليكم في القرآن يفتيكم وبين لكم - وإيثار صيغة المضارع للابتداء، وإدغام  
 التلاوة واستمراره، وفي الكتاب متعلق - بتلى - أو محذوف وقع حالاً من المستكن فيه أي يتلى كائناتاً في  
 الكتاب، وإما أن تكون مبتدأ، و(في الكتاب) خبره، والمراد بالكتاب حيث يذبح الخوض المحفوظ إذ لو أريد  
 به معناه المبادر لم يكن فيه فائدة إلا أن يتكلف له، وإجماعه مقترضة مسوقة ليبيان عظم شأن التلاوة، وما يتلى

متناول لما تلى وما سبقت، وإما أن تكون معطوفة على الضمير المستتر في (يفتيكم) وصح ذلك للفصل والجمع بين الحقيقة والحجاز في المحار العقلي سائغ شنع، فلا بد أن الله تعالى فاعل حقيقي للفعل. والمثلو فاعل مجازي له، والاسناد اليه من قبل الاسناد إلى السب فلا يصح العطف، وضير ذلك أغناؤ زيد وعطاؤه، وإما أن تكون معطوفة على الاسم الجليل، والابواب أيضاً غير وارد، نعم المتبادر أن هذا العطف من عطف المفرد على المفرد، وبعده إيراد الضمير ثانياً لا يخفى، وعلى الثاني تكون مفعولاً لفعل محذوف أي وبين لكم ما ينلي، والجملة إما معطوفة على جملة (يفتيكم) وإما معترضة، وعلى الثالث إما أن تكون في محل الجر على القسم المتين عن تعظيم القسم به وتمحيصه كأنه قيل: (قل الله يفتيكم فيمن) وأقسم بما ينلي عليكم في الكتاب. وإما أن تكون معطوفة على الضمير المجرور فاعل عن محمد بن أبي موسى، وما عند البصريين ليس يوحى فيجب اتباعه، نعم فيه اختلاف مذهب لا يكاد يندفع، وإما أن تكون معطوفة على النساء فاعله الظرف عن بعضهم ولا يخفى ما فيه، وقوله سبحانه: ﴿فِي يَسْمَى النِّسَاءَ﴾ متعلق - ينلي - في غالب الاحتمالات أي ما ينلي عليكم في شأنين ومنعوا ذلك عن تقدير كون (ما) مبتدأ، (و) في الكتاب خبره لما يلزم عليه من الفصل بالخبر بين أجزاء الصفة وكذا عن تقدير القسم إذ لا معنى لتقييده بالمثل بذلك ظاهراً، وجوزوا أن يكون بدلاً من (فيمن) وأن يكون صلة أخرى - ليفتيكم - متى لزم تعلق حرفي جر بشئ واحد بدون اتباع بدفع بالتزام كونها ليساً بمعنى، والمنعوع تعلمهما كذلك إذا كانا بمعنى واحد، وفي الثاني ما سببه في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إن امرأة دخلت النار في هرة» بالكلام إذا مثل جئت في يوم الجمعة في أمر يريد أي بسببه، وإضافة اليتامى إلى النساء بمعنى من لا لها إضافة الشيء إلى جسده، وجعلها أبو حيان بمعنى اللام ومعناها الاحتصاص، وادعى أنه لا يظهر ليس شئ، كما قال الحلبي وغيره - قرئ - ييتامى - ييتامى على أنه جمع أيتام والعرب تبدل الهمة ياءاً كبيراً ﴿أَنْتَى لَا تَوْتُونَ مِنْ مَا كُتِبَ لَكُمْ﴾ أي ما فرض لكم من الميراث وغيره على ما اختاره شيخ الاسلام، أو ما فرض لكم من الميراث فقط عن ما روى عن ابن عباس - وابن جبير - ومجاهد رضي الله تعالى عنه، واختاره الصبري، وأما وجوب لمن من الصدق على ما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها، واختاره الجبائي، وقيل: (ما كتب لمن) من النكاح فإن الأولياء كالأيتام ممن من التزوج.

وروى ذلك عن الحسن، وقتادة، والسدي، وإبراهيم ﴿وَتَرْجُونَ﴾ عطف على صلة (اللاتي) أو على المتني وحده، وجوز أن يكون حالاً من فاعل (تؤتونهن) فإن قلنا يجوز اقتران الجملة المضارعية الحالية بالوار: عطاؤه، وإذا قلنا بعدم الجواز: التزم تقدير مبتدأ أي وأنتم ترغبون ﴿أَنْ تَنْكُحُوهُنَّ﴾ أي في (أن تنكحوهن) أو عن (أن تنكحوهن) قال أولياء اليتامى - كما ورد في غير ما حبر - كانوا يرغبون فيهن إن كن جميلات وبأ تكون ما هن، وإلا كانوا يبتلوهن طمعاً في ميراثهن، وحذف الجارها لا يعد لبتاً، بل إحمال، فكل من الخرفين مراد على سبيل البدل، واستدل بعض أصحابنا بالآية على جواز تزويج القيمة لأنه ذكر الرغبة في نكاحها فاقضى حوازه، والشافعية يقولون: إنه إنما ذكر ما كانت تفعله الجاهلية على طريق التمثيل فلا دلالة فيها على ذلك مع أنه لا يلزم من الرغبة في نكاحها فعله في حال الصغر، وهذا الخلاف في غير الأب والجدّة، وأما ما فيجوز لها تزويج الصغير بلا خلاف ﴿وَالْمُسْتَضْمِعِينَ مِنَ الْوُلَدَانِ﴾



عطف على يتامى النساء ، وكانوا لا يورثونهم كما لا يورثون إناثاً ، فقدم آية هـ

(وَأَنْ تَقْرُمُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ) عطف على ما قبله ، وإن جعل في يتامى بدلا ، فالوجه النصب في هذا ، و (المستضعفين) عطفاً على عمل فيهن ، ومنعوا العطف على البدل ، بناءً على أن المراد بالمستضعفين الأصغار مطلقاً الذين منعهم عن الميراث ولو ذكورا ، ولو عطف على البدل لكان بدلا ، ولا يصح فيه ضمير بدل المطلوع وهو لا يقع في مصيغ الكلام ، وحوز في (أن تقوموا) الرفع على أنه مبتدأ ، والخبر محذوف أي خير وخير ، والنصب باصهار فعل أي ويأمركم - أن تقوموا - ، وهو خطاب للآئمة أن ينظر وألهم ويستوفوا حقوقهم ، أو لا ولياء والأوصياء بالنصفة في حقهم (وَمَا تَفْعَلُوا) في حقوق المفقودين (مِنْ خَيْرٍ) حسما أمرتم به أو ما تفعلوه من خير على الإطلاق ويدرج فيه ما يتعلق بهؤلاء اندراجاً أو بآية هـ

(فَأَنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ۖ) فيحاذيكم عليه ، واقتصر على ذكر الخير لأنه الذي رغب فيه ، وفي ذلك إشارة إلى أن الشر مما لا ينبغي أن يقع منهم أو يحظر يقال (وَلَكِنَّ مَرَأَةً خَافَتْ) شروع في بيان أحكام لم تين من ، وأخرج الترمذي وحسنه عن ابن عباس قال : « حشيت سوده رضى الله تعالى عنها أن يظلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات . يارسول الله لا تطلقني واجعل بومي لعائشة فعلى » ونزلت هذه الآية ، وأخرج الشافعي رضى الله تعالى عنه عن ابن السيب أن أيسة محمد بن مسلمة ذات عدد رافع بن خديج فكره من أمراء إمارة كبراء أو غيره ، فأراد طلاقها ، فقال لا تطلقني واقسم لي ما يدلك فأصطلحا على صبح جرت إليه بذلك ونزل القرآن ، وأخرج ابن جرير عن مجاهد أنها رأت في أو السائب أي وإن خافت امرأة خافت ، فهو من باب الاشتغال ، ورغم الكوفيون أن (امرأة) مبتدأ وما بعده الخبر وليس بالمرضى ، وقد رتب بعضهم هنا - ذات - لأراد حذف فإن بعد إن ، ولم يجعله من الاشتغال وهو محذوف المشهور بين الجمهور ، والخوف إما على حقيقته ، أو بمعنى لتوقع أي وإن امرأة توقع لما ظهر لها من المحال (مِنْ بَعْثِهَا) أي روحها ، وهو منعلق - بخافت - أو بمحذوف وقع حالا من قوله تعالى : (فَلْيُشَوِّرَا) أي استعلاماً وارتقاءً بنفسه عما يلي غيره لسبب من الأسباب ، ويطلق على كل من صفة أحد الزوجين (أَوْ إِمْرَأَتَا) أي انصرافاً بوجهه أو ببعض ما معه التي كانت طامته ، وفي البحر : الشوز أن يتعاقبهما بأن يمد بهما نفسه ونفثته والمودة التي بينهما ، وأن يؤذيها سب أو ضرب مثلاً ، والأعراض أن يقلل محادثتها وموانعتها لظمن في سن ، أو دمامة ، أو شين في خلق ، أو خلل ، أو ملال ، أو طموح عين إلى أخرى ، أو غير ذلك وهو أحب من الشوز (فَلَا جُنَاحَ) أي لا حرج ولا إثم (عَلَيْهَا) أي الإمرأة ونعلها حيث هـ

(أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صَلْحًا) أي في أن يصلحا بينهما ، أن تترك المرأة له يومها ما فعلت سودة رضى الله تعالى عنها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقة ، أو كسوة ، أو نه لغيره ، أو شيئاً منه ، أو تعطيه مالا لتستغفنه بذلك وتستدعم المقام في حباله ، وصدر ذلك مني الجناح لئني ما يترحم من أن ما يؤخذ بالرشوة فلا يحل ، وقرأ غير أهل الكوفة - بصالحاً - بفتح الياء وتشديد الصاد وألف بعدها ، وأصله يتصلح فأبدلت التاء صاداً وأدغمت ، وقرأ الجحدري - بصالحاً - بالفتح والتشديد

من غير ألف وأصله يصطلحاً فحذف بإبدال الطاء المبدلة من باء الافتعال صادراً وأدعت الأولى فيها لأنه  
أبدلت التاء ابتدأاً صادراً وأدغم - كما قال أبو البقاء - لأن تاء الافتعال يجب قلبها طاءً بعد الألف الأربعة  
وقرى يصطاحاً وهو ظاهر من (صلحاً) على قراءة أهل الكوفة إما مفعول به على معنى يوصيها بالصلح، أو بواسطة  
حرف أى يصلح، والمراد به ما يصلح به، و (بينهما) ظرف ذكر تنبيهاً على أنه ينبغي أن لا يظلم الناس على  
ما بينهما بل يستقر بهم أو حال من (صلحاً) أى كأننا بينهما، وإما مصدر محذوف فزوائد، أو من قيل  
(أيها الله نباتاً) و (بينهما) هو المفعول على أنه اسم بمعنى الثبات والاختلاف، أو على التوسع في الظرف لاعتبار  
تقدير ما بينهما كما قيل، ويجوز أن يكون (بينهما) ظرفاً، والمفعول محذوف أى حالهما ونحوه، وعلى  
قراءة غيرهم يجوز أن يكون واقعاً موقع تصالحاً واصطلاحاً، وأن يكون منصوباً بفعل مترتب على المذكور  
أى فيصلح حالهما (صلحاً) واحتمال هذا في القراءة الأولى بعيد؛ وجوز أن يكون منصوباً على إسقاط حرف  
الجر أى بصالحاً أو بصالحاً يصلح أى بشئ تقع بسببه المصالحة (وَالصَّلَحُ حَيْرٌ) أى من العرق وسوء العشرة  
أو من الخصومة، فاللام للمهد، وإثبات الخير به بفضل عليه على سبيل القرض والتقدير أى إن يكن فيه خير فهذا  
أخبر منه وإلا فلا خبرية فيها ذكر، ويجوز أن لا يراد بخبر التفضل بل يراد به المصدر أو الصفة أى أنه خير من الخبور  
فاللام للجنس، وقيل: إن اللام على التقديرين تحمل العهدية والجسدية، والحالة اعتراضية، وكذا قوله تعالى:  
(وَأَحْضَرْتُ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ) ولذلك اغتفر عدم تجانسها إذ الأولى اسمية، والثاني فعلية ولا مناسبة معنى بينهما،  
وقائده الأولى الترغيب في المصالحة، والثانية تهديد العذر في المماكنة والمشاقة كما قيل، وحصر متعد لواحد وأحضر  
لاثنين، والأول هو (الأنفس) لتمام مقام الفاعل؛ والثاني (الشح)، والمراد أحضر الله تعالى (الأنفس الشح) وهو  
البخل مع الحرص، ويجوز أن يكون لتمام مقام الفاعل هو الثاني أى إن الشح جعل حاصراً لها لا يفيدها أبداً،  
أو أنها جعلت حاصرة له مطلوبه عليه فلانكاد المرأة تسمح بحقوقها من الرجل ولا الرجل يكاد يحود بالاتفاق  
وحسن المعاشرة مثلاً على التي لا يريدونها، وذكر شيخ الإسلام إن في ذلك تحقيراً للصلح وتقريراً له بحث كل من  
الزوجين عليه لكن لا بالظن إلى حال صفة فان ذلك يستدعي امتداد في الشقاق بل بالظن إلى حال صاحبه،  
فإن شح نفس الرجل وعدم مياها عن حالتها الجبلية بغير استئالة بما يحمل المرأة على بذل بعض حقوقها إليه لاستئالته،  
وكذا شح نفسها بحقوقها بما يحمل الرجل على أن يقع من قلبها شئ يسير ولا يكلفها بذل الكثير فيتحقق بذلك  
الصلح الذي هو حير (وَأِنْ تُحْسِنُوا) في العشرة مع النساء (وَتَتَّقُوا) النشور والاعراض وإن تطافرت  
الأسباب الداعية إليهما وتصبروا على ذلك ولم تصطروهن على موت شئ من حقوقهن، أو بذل ما يميز عليهن  
(فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ) من الإحسان والتقوى، أو بجميع ما تعملون، ويدخل فيه ما ذكر دخولا أولاً  
(حَيْراً) فيجازيكم ويثيبكم على ذلك، وقد أقام سبحانه كونه عالماً مطلعاً أكل اطلاع على أعمالهم مقام  
بجائزتهم وإثابتهم عليها الذي هو في الحقيقة جواب الشرط إقامة السبب مقام المسبب، ولا يخفى ما في خطاب  
الآراء بطريق الالتفات، والتعبير عن رعاية حقوقهن بالاحسان، ولفظ التقوى المنهي عن كون النشور  
والاعراض بما يتوق منه، وترتيب الوعد الكريم على ذلك من لطيف الاستئالة والترغيب في حسن المعاملة  
(وَلَا تَسْتَظْهِرُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ) أى لا تفردوا التفة على العدل بينهن بحيث لا يقع ميل ما إلى جانب

في شأن من شئون كالمسمة، والعقبة، والتمهد، والظفر، والاقبال، والمأخذه، والمأكة، والمؤانسة، وغره، مما لا يكاد الحصر يأتي من ورائه.

وأخرج البيهقي عن عبيدة أنه قال: لم تستطعوا ذلك في الحب والجماع، وأخرج ابن المنذر عن ابن مسعود أنه قل في الجماع، وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن بن الحسن بن جرير عن مجاهد أنها قالت: في المحبة، وأخرج ابن أبي شيبة أن الآية زالت في عائشة رضي الله تعالى عنها، وكان رسول الله ﷺ يحبها أكثر من غيرها. وأخرج أحمد، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم عنها أنها قالت: «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يغتم بين نسائه فيعدل ثم يقول: اللهم هذا قسمي منها أملك فلا تنسي فيها نمك ولا أملك» وعنى صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما مملك» المحبة، وميل أغلب العبر الاختياري ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ على إقامه ذلك وبالغتم فيه ﴿فَلَا يَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْمَنِ﴾ أي فلا تجوروا على المرغوب منها كل الجور فتمدوه، حقه، من غير رضا منها، عدلوا ما استطعتم فإن تجزكم عن حقيقة العدل لا تمنع عن تكليفكم بما دونها من المراتب التي تستطعونها، وانتصاب (كل) على المصدرية فقد تقرر أنها بحسب ما نضاف إليه من مصدر أو ظرف أو غيره، فتنزوها، أي دعوا التي ملتم عنها ﴿كَأَلَمَلَعَةٍ﴾ وهو ما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أي ليست معلقة، ولا ذات جعل، مفرأ أي - كالمسجونة - وبذلك سر قتاده، لمعة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ومع حالاً من الصمير المصوب (تنزوها) وجور السمين كونه في موضع المفعول الثاني لتدبر على أنه بمعنى تصير، وحذف نون (تنزوها) إما للماصب وهو أن المضمر في جواب لهو، إما للجار م بناء على أنه معطوف على الفعل، وفي الآخرة من التوبيع، وأخرج أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: من كانت له امرأة واحدة قال: إحداهما جاءه يوم القيامة وأحدث فيه ساقط»، وأخرج غيره واحد عن جرير بن زيد أنه قال: كانت لي امرأتان فلهذا كنت أعذل بينهما حتى أعذالهن -، وعن مجاهد قال: كانوا يستحبون أن يسووا بين الصرائر حتى في الضيب بطلب لهنه كما يظبط لهنه، وعن ابن سيرين في الذي له امرأتان يكره أن يتوصف في بيت إحداهما دون الأخرى. ﴿وَلَمَنْ نَضَعُوا﴾ ما كنتم تفسدون من أمورهن ﴿وَتَقْرَأُ﴾ الميل الذي نهاكم الله تعالى عنه فيما يستغل ﴿قَالَ اللَّهُ كَانَ عَصَى إِبْرَاهِيمَ إِسْمَ مَعْصِي مِنْ إِبْرَاهِيمَ﴾ رَجَب ١٢٩ ﴿فَبَيْتُهُمْ عَلَيْكُمْ بِرَحْمَتِهِ وَإِنْ يَفْرَقَا﴾ أي المرأة وبطله - ومضى - بفارقه - أي وبين لم يستطع ولم يمع بينهما وفق بوجدة من الصلح وغيره، ووقعت بينهما بفرقة طلاق ﴿فَمَنْ اللَّهُ كَلَّا﴾ مهما أي يجعله مستعينا عن الآخر ويكفه ما أمه، وقيل: يقف الزوج بامرأة أخرى والمرأة بزواج آخر ﴿مَنْ سَعَتْ﴾ أي من عاد وقدرته، وفي ذلك نسيئة لكل من الزوجين بعد الطلاق، وقيل: رجحهما عن المفاصلة، وكيفما كان فهو مقيد بمشيئة الله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَأَسْمَى﴾ أي عياً، وظاهراً للخلق، أو مقتداً، أم عالماً ﴿حَكِيمًا﴾ ١٣٠ ﴿مَتَّقُوا فِي أَعْمَالِهِمْ وَأَحْكَامِهِمْ﴾

﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ فلا يتعدى عليه الإغواء، مدبره، ولا الإيأس بعد الوحشة - ولا - ولا - وفيه من التيسير على كمال سمته وعظم قدرته ما لا يحصى، والجملة مسأفة جنى ما - على ما قيل - لذلك ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أي أمرناهم بأبلغ وجه، والمراد بهم اليهود، والنصارى، ومن

قلهم من الأمم ، والكتاب عام للكتب الالهية ، ولا صيغة تدعى إلى تخصيص الموصول باليهود والكتاب  
بالنوراء ، بل قد يدعى أن التعميم أولى بالغرض المسوق له الكلام . هو تأكيد الأمر بالاحلاص ، ( من )  
منعاه . بوصيا . أو . بأوتوا . ﴿ وَإِيَّاكُمْ ﴾ عطف على موصول وحكم للصغير المعطوف أن يكون متفصلاً  
ولا يقدم لينصل لمراعاة الترتيب الوجودي ﴿ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ أي وصيا كلامهم ومكم بأن اتقوا الله تعالى  
على أن ( أن ) مصدرية تغدير الجاء . ومحها نصب أوجر على المذهبين ، ووصيها بالأمر . كاللهي وشبهه . جاز  
كما نص عليه سيديه . ويجوز أن تكون مفسرة للوصية لأن فيها معنى القول ، وقوله تعالى :

﴿ وَإِنْ تَذَكَّرُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ عطف على ( وصي ) بتقدير قلنا . أي وصينا وقلنا  
لكم وضم إن تذكروا فاعنيو أنه سبحانه مالك الملك والمذكوت لا يصرفه كرم ومعاصبكم ، كما أنه لا يبدعه  
شركم وتفقواكم وإعماوصاكم وإعما لرحمت لا حاجته . وفي الكلام تعاطف للمخاطبين على العادين ، ويشعر  
صاهر كلام البعض أن العطف على ( اتقوا الله ) وتعقب بأن الشرطية لا تقع بعد أن المصدرية ، أو المصدرية  
فلا يصح عطفها على الواقع بعدها سواء كان إنشاء أم إخباراً ، والفعل ( وصينا ) أو أمرنا أو غيره ، وقل :

إن التعاطف المذكور من باب : علمها تباداً وماذا « رد »  
وجوز أبو حيان أن تكون جملة مستأنه « حوطب » هذه الآية وحدها ، أو مع الذين أوتوا الكتاب  
﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا نَبِيَّكَ الْوَحْيَ الذِّكْرَ الْخَلْقَ وَعَادَنَاهُمْ ﴾ ( حمداً ١٣١ ) أي محموداً في دته حمدوه أم لمحمدوه ،  
والجملة تنزيل مقرر لما قبله . وقيل : إن قوله . محله : ( وفيه ما في السموات ) الخ تهديد على الكفر أي أنه تعالى  
قادر على عقوبتكم بما يشاء ، ولا منجى عن عقوبته من جميع ما في السموات والأرض له ، وقوله عز وجل : ( وكان  
الله عياً حميداً ) لا إشارة إلى أنه جبر ولا لا يتصرفه فخرهم بقوله سبحانه : ﴿ وَفِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾  
يحمل أن يكون كلاماً مستأنفاً مسوقاً للمخاطبين توطئة لمساعدته من الشرطية أي له سبحانه ما في السموات والأرض خلقه  
وملكا يتصرف في ذلك كيف يشاء إجماداً وإعداماً وإحياءاً وإماتة ، ويحمل أن يكون كالتكميل للتنزيل بيان  
الدليل فإن جميع المخلوقات تدل على جنتها وضررها الذي على غناه وما أفاد سبحانه عليها من الوجود والخصائص  
والكمالات على كونه حميداً ﴿ وَكَفَى نَبِيَّكَ وَكِيلاً ﴾ ( كلاً ١٣٢ ) تذييل لما قبله ، والوكيل هو القيم ، والكميل بالأمر  
الذي يوظف الله ، وهذا عن الإطلاق هو الله تعالى ، وفي النهاية يقال : وظل فلان فلان إذا استكفاه أمره ثقة  
أو عجزاً عن القيام بأمر نفسه ، والوكيل في أسماء الله تعالى هو القيم بأمر العباد ، وحقه أنه يستقل بالأمر  
امو كوله ، ولا يعني أن الاقتصار على الآراء قصور فعمم ، وتوظف على الله تعالى ، وأدعى اليساوي  
بعض الله تعالى غرضاً حوله . أن هذه الجملة راجعة إلى قوله سبحانه : ( يعز الله كلامه سعة ) فإنه إذا توكلت  
وهو ضفت فهو المعنى لأن من توكل على الله عز وجل كفاه ، وما كان ما بينهما تقريراً له لم يعد مفصلاً ، ولا ينبغي  
أنه على بعده لا حاجة إليه ﴿ إِنْ يَشَأْ ﴾ إن يرد إذهابكم وإيجاد آخرين ﴿ يُذْهِبْكُمْ ﴾ يهكم ويهلككم •

( أَيُّهَا النَّاسُ رِبَّاتٌ بَنَ حَرِينَ ) أي وجدكم كما دفعتم قوماً آخرين من الشر ، فالخطاب لنوع من الناس ،  
وقد أخرج سعيد بن منصور ، وابن جرير من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه « أنه لما رل قوله تعالى

(وإن تولوا يستبدل قوماً غيركم) ضرب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يده على ظهر سلطان الفارسي رضى الله تعالى عنه ، وقال : إني قوم هذا ، وفيه نوع تأكيد لما ذكر في هذه الآية ، وما نقل عن العرفي أن الضرب كان عند نزولها وحيداً يتعين ما ذكر - فهو على ما نص عليه الجلال السيوطي : وجور المختصري . وابن عطية ومثله وهما أن يكون المراد حلقاً آخرين أي جسماً غير جسم الناس ، وتعنه أبو حيان بأنه خطأ وكونه من قبيل المحار - كما قيل - لا يتم به المراد لمخالفته لاستعمال العرب فإن - غيراً - تقع على المعايير في جنس أو وصف ، وآجر - لا يقع إلا على المفارقة بين أبعاض جنس واحد .

وفي دقة القواص في أوام الخواص أنهم يقولون : انتصت عبداً وجارية أخرى فيوهمون فيه لأن العرب لم تصف لفظي آخر ، وأخرى وجمعهما إلا ما يحانس المذكور قبله كما قال تعالى : ( أم رأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ) وقوله سبحانه ( فمن شهد منكم الشهر فبصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ) فوصف كل اسم - مناه - بالآخرى لما جاشت - العزى ، اللات - ووصف الأيام بالآخر لكونها من جنس الشهر ، والامة ليست من جنس العبد لكونها مؤنث وهو مذكور فلم يجر لذلك أن يتصف بلفظ أخرى كما يقال : جاءت هند . ورجل آخر ، والأصل في ذلك أن آخر من قبل أقبل الذي يصحبه من ، ويحانس المذكور بعده كما يدل على ذلك أنك إذا قلت : قال : لقد الزمان ، وقال آخر : كان تقدير الكلام ، وقال آخر : من الشعراء وإنما حذف لفظه من لدلالة الكلام عليها ، وكثرة استعمال آخر في النطق ، وفي النذر المصون : إن هذا غير متفق عليه ، وإنما ذهب إليه كثير من السادة . وأهل اللغة ، وارتضاء نجم الأئمة الرضى إلا أنه يرد على المختصري . ومن معه أن آخرين صفة موصوف محذوف . والصفة لا تقوم مقام موصوفها إلا إذا كانت خاصة نحو مررت بكاتب ، أو إذا دل الدليل على تعيين الموصوف - وهنا ليست بخاصة - فلا بد أن يكون من جنس الأول لتدل على المحذوف : وقال ابن يسعون . والصقلي . وجماعه : إن العرب لا تقول : مررت برجلين وآخر لأنه إما يقابل آخر ما كان من جنسه شئياً وجمعاً وإفراداً ، وقال ابن هشام . هذا غير صحيح أقول ربعة من يكدم : ولقد ( شعتموا بآخر ثالث ) وأنى الفرار إلى العداة تسمى

وقال أبو حية النخعي :

وكنيت أمشي على ثنتين متدلاً فصرحت أمشي على ( أخرى ) من الشجر

وإنما يمتنع بكونه من جنس ما قبله أن يكون اسم الموصوف بآخر في اللفظ ، أو التقدير بصح وقوعه على المتقدم الذي قبل بآخر على جهة التواطؤ ولذلك لوقات : جاءه يد وآخر كان سائماً لأن التقدير ورجل آخر ، وكذا جاءه زيد وآخرى تريد نسمة أخرى ، وكذا اشتريت فرساً ومر كوا بآخر سائغ ، وإن كان المركوب الآخر جملاً لوقوع المركوب عليهما بالتواطؤ فإن كان وقوع الاسم عليهما على جهة الاشتراك المحض فإن كانت حقيقتيهما واحدة جازت المسألة نحو قام أحد الزيدين وقعد الآخر وإن لم تكن حقيقتيهما واحدة لم يجر لأنه لم يقابل به ما هو من جنسه نحو رأيت المشتري والمشتري الآخر تريد بأحدهما الكوكب ، وبالأخر مقال البائع ، وهل يشترط مع التواطؤ اتفاقهما في الذكر فهو خلاف ، فذهب المبرد إلى عدم اشتراطه فيجوز جاءني جاريتك وإنسان آخر ، واشترطه ابن جني ، والصحيح ما ذهب إليه المبرد بدليل قول عنترة :

والحين تفتحم القبار عراباً من بين منظمة ( وآخر ينظم )

وما ذكر من أن آخر يقابل به ما تقدمه من حسنه هو المختار ، وإلا فقد يستعملونه من غير أن يتقدمه شيء من حسنه ، ودعم أبو الحسن أن ذلك لا يجوز ، لا في الشعر ، ولو قلت : حاشى آخر من غير أن تتكلم قبله بشيء من صفة لم يجوز ، ولو قلت : أظن رقيقاً ، وهذا قصير شعر لم يحسن ، وأما قول الشاعر :

صلى على عزه الرحمن وابتنى ليلى وصلى على جاريتها (الآخر)

فمحمود على أنه جعل ابنتها جارة لها لتكون الأخرى من جسمها ، ولو لا هذا التقدير لما جاز أن يعقب ذكر البيت الجارات ، بل كان يقرن وصلى على بنتها ، الآخر ، وقد قول في البيت أيضاً - آخر - وهو جمع ، وهو وهو مفرد ، ودعم السهيلي أن - أخرى - في قوله تعالى : (وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى) استعملت من غير أن يتقدم شيء من صفتها لأنه غير (مئة) الطائفة التي كانوا يهلون إليها ، بقيد ، لحملها ثلثة اللات والعزى ، وأخرى لمائة التي كان يعدها عمرو بن الحموص وغيره من قومه مع أنه لم يتقدم لها ذكر ، والصواب أنه جعلها أخرى بالطر إلى اللات والعزى ، وسبق ذلك لأن الموصوف بالآخرى ، وهو ثلثة يصح وقوعه على اللات والعزى ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلثة بالنظر إلى صاحبه؟ وإنما نجه ذلك لما ذكره أبو الحسن من أن اسمها آخر وأخرى من غير أن يتقدمهما صفة لا يجوز إلا في الشعر انتهى •

وهو تحقيق نفيس إلا أنه سيأتي إن شاء الله تعالى تحقيق الكلام في الآية لآتي ذكرها ، وفي المسائل الصغرى للأخفش في باب عفته لتحقيق هذه المسألة أن العرب لا تستعمل آخر إلا فيما هو من صنف ما قبله ، ولو قلت : أتاني صدوقك وعدو لك آخر لم يحسن لأنه لغو من الكلام ، وهو يشبه - سائر ، بقية - وحش - في أنه لا يستعمل إلا في حسنه ، فلو قلت : ضربت رجلاً وتركت سائر النساء لم يكن كلاماً ، وقد يجوز ما منع بتأويل كرايت ورساً وحماراً آخر نظراً إلى أنه دالة قال امرؤ القيس :

إذا قلت : هذا صاحبي ورضيته وأرت به العيان بدلت (آخر)

وفي الحديث : «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجد خفة في مرضه فقال : انظروا من أتكنى عليه جاءت بريرة ورجل آخر فأنكأ عليهما »

وحاصل هذا أنه لا يوصف ما آخر إلا ما كان من جنس ما قبله لثبوت مغابته في محل يتوهم فيه اتحاد ولو تأريلاً ، وحيث لا يكون ما ذكره الزمخشري فصاً في الخطأ وبخالفه استعمال العرب المعلوم عليه عند الجمهور ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ﴾ أي إفتائكم بأمره ويحمد آخرين ﴿قَدْ بَرَأَ ١٣٣﴾ ، بلع لفظة لكنه سبحانه لم يعمل وثقاكم على ما أنتم عليه من العصيان أعدم تعاقب مشيئة الحكمة اقتضت ذلك للعجزه سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ فاجاهد يريد بجهاذه الفتيحة والمنافع الدنيوية

﴿فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ جزاء الشرط تقدير الإعلام والاخبار أي (من كان يريد ثواب الدنيا) فاعله وأحمره أن عند الله تعالى ثواب الدارين لهالة لا يطلب ذلك من يقول : (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) ، أو يطلب لأشرف وهو ثواب الآخرة فإن من جاهد مثلاً حالاً لوجه الله تعالى لم تعطه المنافع الدنيوية وله في الآخرة ما في جبه ثلاثين ، وفي مسند أحمد عن ريد بن ثابت «سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : من كان همه الآخرة جمع الله تعالى شمله وجعل غده في قلبه وأتته

الدنيا وهي راحة ، ومن كانت بين الدنيا فرق الله تعالى عليه ضيعته وجعل صفة من عبده ولم يرثه من الدنيا إلا ما كتب له « وجوز أن يقدر الجراء من جسس الحسرات ، فقال : من كان يريد ثواب الدنيا فقد كفر وخسر وهلك ، فمد الله تعالى ثواب الدنيا والآخرة له إن أراد ، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : « سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : أول الناس يقضى عليه يوم القيامة رجل استشهد فأتى به صرعه فمعه فمعه قال : هب عمت فيها ؟ قال : قالت فبك حتى استشهدت قال : كذبت ولكنتك قانت لأن يقال : جرى ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ، رجل تعلم علم وعده وقرأ القرآن وأتى به فمعه فمعه قال : فما فعلت فيها ؟ قال : تعلمت العلم وعديته وقرأت ، لك القرآن قال : كذبت ولكنتك تعلمت بيقال ، علم ، وقرأت فقال : هو قاتل ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ، رجل وسع الله تعالى عليه وأعطاها من أضاف المال كله فأتى به فمعه فمعه فمعه قال : فما فعلت فيها ؟ قال : ما تركت من سبيل تحب أن يتفق فيها إلا أضفت فيها ، قال : كذبت ولكنتك تعلمت بيقال ، هو جواد ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ، « وفيه : إنه الجزاء ، ولا أنه مؤلف ، يجمع مرتبة على لشرط لأن ما له أنه ملوم موبخ لتركه الأهم الأعلى ، يجمع له ، أراد مع زيادة لمكن من يشترط المند في الجزاء بغيره ، فأشربا به ، وقيل : « أراد أنه تعالى عدة ثواب الدين ببعض كلا ما يريد كقوله تعالى ( من كان يريد حرث الآخرة رده في حربه ) الآية ( وكان الله سميعاً بصيراً ١٣٤ ) تحديداً لمعنى التوحيح أي كيف يراني المرائي وأن الله تعالى سميع بما يحس في خاضه ، ثم أمر به رواعبه بصير بأحواله كلها طهره ، وباطنها فحاربه عن ذلك ، وقد يقال : ذنب ذلك لأن زيادة الثواب بما أهداه ، وما نالني . و الأول مسموع ، والثاني مصدر ، وقيل : أسمع والبصر عبارة عن اطلاعته تعالى على عرص المرید للدنيا أو الآخرة وهو عبارة عن جزاء ، ولا يخفى أنه وإن كان لا يخلو عن حسن ، إلا أنه يوم إرجاع صفة السمع والبصر إلى العلم وهو خلاف المقرر في الكلام ( يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط ) أي مواظبين على العدل في جميع الأمور بجهدين في ذلك كل الاحتمال لا تصرفكم عنه صدف ، وعن الراغب أنه سبحانه نهى بلفظ القوامين على أن مراعاة لعدله مرة أو مرتين لا يمكن بل يجب أن تكون على الدوام ، فالأمر الديني لا عيار بها ما لم تكن مستمرة دائمة ، ومن عدل مرة أو مرتين لا يكون في أخيه عاذلاً أي لا ينبغي أن يطلق فيه ذلك ( شهداء ) بالحق ( قل ) بأن تقوموا لشهادتكم بوجه الله تعالى لا لمرضى دنيا ، وانتصاب ( شهداء ) على أنه خبر ثان وكووا ولا يخفى في تقديم الخبر الأول من الحسن . وحوز أن يكون على أنه حال من الضمير المستكن فيه ، وأيد بتأنيدي عن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في معنى الآية : أي كونوا قوامين بالحق في الشهادة على من كانت من قريب وبعيد ، وعمل . إنه صفة ( قوامين ) ، وفيه : إنه خبر ( كونوا ) وقوامين حال ( كونوا ) على أنفسكم أي لو كانت شهادة على أنفسكم ، وصارت الشهادة بين الحق بخلاف أنفسكم لاقرار المراد ههنا « الشهادة بالمعنى الحقيقي المراد بهما بعد فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والحج ، وقيل : الكلام خارج مخرج لما في ليس المقصود حقيقة ولا حاجة إلى القول بعموم الجار ليشمل لاقرار حيث أن شهادة المرء على نفسه لم يهد ، والحال على ما أشير إليه .

طرف مستقر وقع حبراً لكان المحذوفة وإن كان في الأصل صلة الشهادة لأن متعلق المصدر قد يجعل حبراً  
 عنه بمصير مستقراً مثل أخذ الله ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل وبحوزه ويجوز أن يكون طرفاً لغواً متعلقاً بحبر  
 محذوف أي ولو كانت الشهادة وما لا على أنفسكم وعلمه أبو لهب، به من دل عليه (شهاداً) أي لو شهدتم على أنفسكم  
 وجوز تعاقبه - بقوامين - وفيه بعد، (ولو) إما على أصلها أو بمعنى إن وهي وصية، وقيل جوابها مصدر أي لو جب  
 أن تشهدوا عليها (أو آل الدين والأقربين) أي ولو كانت على والديكم وأقرب الناس إليكم أو ذوي قرابتكم،  
 وعطف الأول بأو - لأنه معاكب للأنفس وعطف الثاني عليه بالواو لعدم المتابعة (إن يكن) أي المشهود  
 عليه (غنياً) يرعى في العادة ويحشى (أو فقيراً) يترحم عليه في الغالب ويحني، وقرأ عبدالله - إن يكن  
 عني أو فقير - بالرفع على إن كان نامة، وحواب الشرط محذوف دل عليه قوله تعالى: (قَالَهُ أَوَلَمْ يَهْمَا)  
 أي فلا تمنحوا عن الشهادة على العسي طناً لرصاه أو على الفقير شفقة عليه لأن الله تعالى أولى بالחסب  
 وأنظرهما من سائر الناس، ولولا أن حق الشهادة مصلحة لهما لما شرعها فراعوا أمر الله تعالى فانه أعلم  
 بمصالح العباد منكم، وقرأ أي - قاله أولي بهم - بضمير الجمع وهو شاهد على أن المراد جنساً المعنى والضمير  
 وأن ضمير التثنية ليس عائداً على الغنى والفقير المذكورين لأن الحكم في الضمير المائد على المذخور - بأو -  
 الأفراد كما قيل، لأنها لأحد الشقين أو الأشياء، وقيل: (إن) بمعنى الواو، والضمير عائداً إلى المذكورين،  
 وحكي ذلك عن الأحفش، وقيل: إما على بابها وهي هنا تفصيل ما بهم في الكلام، وذلك مسمى على أن المراد  
 بالشهادة ما يعم الشهادة للرجل وشهادة عليه، فكل من المشهود له والمشهود عليه يجوز أن يكون غنياً وأن  
 يكون فقيراً فقد يكونان غنيين، وقد يكونان فقيرين، وقد يكون أحدهما فقيراً والآخر غنياً، فحيت لم تذكر  
 الأقسام أي - بأو - لتدل على ذلك، فضمير التثنية على المشهود له والمشهود عليه على أي وصف كانا عليه،  
 وقيل: غير ذلك، وقال الرضى، الضمير الراجع إلى المذكور المتعدد الذي عطف بعضه على بعض - بأو -  
 يجوز أن يوجد وأن يطابق المتعدد، وذلك يسور على قصد، فيجوز: جاءني ريد أو عمرو وذهب، أو  
 وهما ذاهبان إلى المسجد، وعلى هذا لا حاجة إلى التوجيه لعدم صحة التثنية وجوب الأفراد في مثل هذا الضمير،  
 نعم قيل: إن الظاهر الأفراد دون التثنية، وإن جار كل منهما فيحتاج المدلول عن الظاهر إلى نكتة •

وإدعى بعضهم أنها تعميم الأولوية ودفع توهم اختصاصها بواحد، فأمل (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ) أي هوى أنفسكم  
 (أَنْ تَعْدِلُوا) من العدول والميل عن الحق، أو من العدل مقابل الخور وهو في موضع المفعول له، إما  
 للاتباع انتهى عنه أول انتهى، فالاحتمالات أربعة: الأول أي يكون معنى العدول وهو علة للنهي عنه، فلا  
 حاجة إلى تقدير، والثاني أن يكون بمعنى العدل وهو علة للمسمى عنه فيقدر مضاف أي كراهة إن تعدلوا،  
 والثالث أن يكون معنى العدول وهو علة للنهي فيحتاج إلى التقدير كما في الاحتمال الثاني أي أهاكم عن اتباع  
 الهوى كراهة العدول عن الحق، والرابع أن يكون معنى العدل وهو علة للنهي فلا يحتاج إلى تقدير كما في  
 الاحتمال الأول، أي أهاكم عن اتباع الهوى للعدل وعدم الخور (وَلَا تَتَّبِعُوا) أي أنفسكم عن الشهادة  
 بأن تأتوا بها على غير وجهها الذي تستحقه كما روى ذلك عن ابن زيد، والصحيح، وحكى عن أبي جعفر



رضي الله تعالى عنه وهو الطاهر . وقيل : إلى المطلق وأدائها ، ونسب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما .  
 ﴿ أَوْ تَرْضَوْنَ ﴾ أي تركوا إقامتها رأساً وهو خطاب للشهود ، وقيل : إن الخطاب للحكام ، وإلى الحكم بالمطلق ، والاعراض عدم الالتفات إلى أحد الخصمين ، ونسب هذا إلى السدي ، وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيضاً ، وقرأ حمزة ( وإن تولوا ) بضم اللام وواو ساكنة وهو من الولاية بمعنى مباشرة الشهادة ، وقيل : إن أصله تولوا بواو من أضف فقلت ضمة الواو بعد قلبها حمزة ، أو ابتدأ إلى ما قبلها ثم حذفت لا لئلا ياء كتي ، وعلى هذا فالقراءة تان بمعنى ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ من التي والاعراض ، أو من جميع الإهمال التي من جعلت مذكر ﴿ خَيْرًا ۝ ١٣ ﴾ علماً مطلقاً ويجاريكم على ذلك ، وهو وعيد عصى على القراءة الأولى ، وعلى القراءة الأخيرة محتمل أن يكون كذلك وأن يكون متضمناً للوعد ، والآية بما أخرج ابن جرير عن السدي نزلت في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احتشم إليه رجلان غني وفقير فكان خفيه مع الفقير يرى أن الفقير لا يظلم الغني فأبى الله تعالى إلا أن يقولوا ، بالنسبة في الغني والفقير ، وهي متضمنة للشهادة على من ذكره الله تعالى ، ولا تعرض فيها للشهادة لهم على ما هو الطاهر ، وحملها بعضهم على ما يشمل القسمين ، وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كما أشرفنا به ويجوز عنده شهادة الولد لو لبه والوالد لو لبه .  
 وحكى عن ابن شهاب الزهري أنه قال : كان سلف المسلمين على ذلك حتى ظهر من الناس أمور حملت لولاية على اتهامهم فتركوا شهادة من بينهم ، ولا يعني أن من الآية على ذلك بعيد جداً ، وأبعد منه بمراسل - بن يعني أن يكون من باب الإشارة - كون المراد بها ( كواش شهداء لله ) تعالى بوحديته وإلصاقه وحقيقته أحكامه ولو كان ذلك مضرراً لأبائكم أولوالديكم وأقربكم بأن يوجب لشهادة ذهاب حياه هؤلاء أو أموالهم أو غير ذلك ( إن يكن ) أي الشاهد ( غنياً ) تصغر شهادته به . ( أو فقيراً ) تصد شهادته باب دفع الحاجة عليه ( والله تعالى ) ( أولى بهما ) من أخصهما ، فينبغي أن يرجح الله تعالى على أخصهما ، واستدل بالآية على أن العبد لا مدخل له في الشهادة إذ ليس قواماً بذلك لكونه ممنوعاً من الخروج إلى القاضي ، وعلى وجوب التسوية بين الخصمين على الحاكم . وهو ظاهر على رأي ، ووجه استدلها لما تقدم على ما في البحر أنه تعالى لما ذكر التمسك بالشورى والمصاحفة عقب ما قبله لأداء الحقوق ، وفي الشهادة حقوق ، أولاه سبحانه لما بين أن طالب الدنيا ملوم وأشار إلى أن طالب الآخرة أو أنتموهما هو المدحوح ببر أن قال ذلك أن يكون قول الإنسان وفعله لله تعالى . أولاه تعالى شأنه لما ذكر في هذه السورة ( وإن حمم أن لا ينقضوا في اليتامى ) والإشهاد عنه دفع أموالهم إليهم وأمر بديل النفس والمال في سبيل الله تعالى وذكر قصة الختان واجتماع قومه على الكذب والشهادة بالباطل وندب للبصالحه عقب ذلك بأن أمر عباده المؤمنين بالقيام بالعدل والشهادة لوجه الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ خطاب للمسلمين كافة فعنى قوله تعالى : ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ﴾ أثبتوا على الإيمان بذلك ودروا عليه ، وروى هذا عن الحسن ، واختاره الجبائي ، وقيل : الخطاب لهم . والمراد أرددوا في الإيمان طمأنينة وبقية ، أو ( آمنوا ) بما ذكره مفصلاً سابقاً على أن إيمانهم إجمالي ، وأما كان فلا يلزم تحصيل الحاصل ، وقيل : الخطاب للمصنفين المؤمنين طاهر ، فمنهم ( آمنوا ) أخلصوا الإيمان ، واختاره الزجاج . وغيره . وقيل : لمزمى اليهود خاصة ، ويقوله ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن عبد الله بن سلام ، وأسد .



أهل الكتاب أرادوا تشكيك أصحاب رسول الله ﷺ وكأنا يظهرون الإيمان بحصرهم ، ثم يقولون قد عرصت لنا شبهة فيكفرون، ثم يظهرون، ثم يقولون: قد عرصت لنا شبهة أخرى فيكفرون، ويستمررون على الكفر إلى الموت ، وذلك معنى قوله تعالى: (وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون) ، وقيل: هم اليهود آمنوا بموسى عليه السلام ، ثم كفروا بمبادئهم العجل حين غاب عنهم ، ثم آمنوا عند صوده إليهم ، ثم كفروا بعبسى عليه السلام، ثم ازدادوا كرهًا بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وروى ذلك عن قتادة، وقال الزجاج والقرطبي: لهم آمنوا بموسى عليه السلام ثم كفروا بعده، ثم آمنوا بعزير، ثم كفروا بعبسى عليه السلام، ثم ازدادوا كفرًا بعباس عليه السلام، وأورد على ذلك بأن الذين ازدادوا كفرًا بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ليسوا بمؤمنين بموسى عليه السلام، ثم ظفروا بعبادة العجل أو بشئ آخر، ثم مؤمنين بعبوده إليهم أو بعزير، ثم كافرين بعبسى عليه السلام بل هم إمامون بموسى عليه السلام وغيره ، أو كفار لكفرهم بعبسى عليه السلام والاعتزال •

وأجيب بأنه لم يرد على هذا قوم بأعيانهم بل الجنس، وبحصل التبيكيت على اليهود الموجودين باعتبار عدم ماصد من بعضهم كأنه صدر من كلهم ، والذي يميل القلب إليه أن المراد قوم تكرر منهم الارتداد أعم من أن يكونوا منافقين أو غيرهم ، ويؤيده ما أخرجه ابن جرير وأبو أيوب حاتم عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قال في المرتد إن كنت لمستتب ثلاثاً ، ثم قرأ هذه الآية - وإلى رأى الإمام كرم الله تعالى وجهه ذهب بعض الأئمة حال يقتل المرتد في الرابعة ولا يستتاب ، وكأنه أراد أنه لا فائدة في الاستتابة إذ لا منفعة ، وعليه فالمراد من قوله سبحانه: (لَمْ يَكُنْ لَهُ لِيَكْفُرْ لَهُمْ وَلَا لِيَسْتَبِيتُمْ سَبِيلًا) أنه سبحانه لا يفعل ذلك أصلاً وإن تآوا - وعلى القول المشهور النفي عليه الجمهور : المراد من نفي المعفرة والهداية نفي ما يقتضيها وهو الإتيان بالخاصة الثلاث ومعنى نفي استبعاد وقوعه فإن من تكرر منهم الارتداد وازداد الكفر والاصرار عليه صاروا بحيث قد ضربت قلوبهم بالكفر وتمكنت على الردة وكان الإيمان عديم أدون نقي وأهوه فلا يكادون يقرؤن منه قيد شبر ليتأهلوا للمصرة وهداية سبيل الجنة لأنهم لو أحصوا الإيمان لم يقبل منهم ولم يعفر لهم •

وحسن بعضهم عدم الاستتابة بالتلاعب المستحب إذا قامت قرينة على ذلك، وخبر كان في أمثال هذا الموضع محذوف وبه يتعلق اللام كما ذهب إليه الصريون أي ما كان الله تعالى مبدءاً للفقران لهم، ونفي إرادة الفهم أنهم من نفيه • وذهب الكوفيون إلى أن اللام زائدة والخبر هو الفعل. وضعف بأن ما بعدها قد انتصب فإن كان الصب باللام فسبها فليست بزائدة ، وإن كان - بأن - ضامداً لما فيه من الإخبار بالمصدر عن الذات ، وأجيب باختيار الشق الأول ، وأنه لا مانع من العمل مع الزيادة كما في حروف الجر لرائده ، وباختيار الشق الثاني وامتناع الإخبار بالمصدر عن الذات لعدم كونه دالاً بصيغته على فاعل وعلى زمان دون زمان ، والفعل المصدر - بأن - يدل عليهما فيجوز الإخبار به - وإن لم يجر بالمصدر - ولا يخفى ما فيه ، فإن الإخبار على هذا بالعمل لا بالمصدر ، وإن أول المصدر باسم الفاعل كان الإخبار باسم الفاعل لأنه أيضاً فاعلهم ، واختار قوم في القوم مذهب إليه مجاهد وأيد ذلك بقوله تعالى: (بَشِّرِ الْمُتَّقِينَ أَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ١٣١) ووضع فيه (بشر) موضع أشر نهكاً بهم ، هي الكلام استعارة تهكمية . وقيل : موضع أشر فهاك مجاز مرسل تهكمي •

(الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكَاثِرِينَ أَوْلِيَاءَ) في موضع نصب ، أو رفع على اسم على من أريد ، والاسم هو الذين ، ويجوز أن يكون منصوباً على اتباع متعديين ولا يعجم منه وجود الفاصل فقد جوزه العرب ، والذين بالكافرين قيل : اليهود ، وقيل : مشركو العرب ، وقيل : ما يعجم ذلك والنصارى ، وأيضاً لا يؤيد ذلك روى أنه كان يقول بعضهم لبعض : إن أمر محمد على الله تعالى عليه وسلم لأن يقولوا يهود .

(مَنْ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ) أي متجاوزين ولاية المؤمنين ، وهو حال من فاعل (يَتَّخِذُونَ) (يَتَّخِذُونَ) أي الماتخذون (عِنْدَهُمْ) أي الكافرين (الْقُرَّةَ) أي القوة والدمية وأصلها تشده ، ومنه قيل : الارص الصلابة : عزاز ، والاستفهام للاستكار ، والحقبة معترضة مفرقة لما قبلها ، وقيل : اللهم وقرة للتعجب ، (فَإِنَّ أَمْرَهُ لَنُفَعَالٍ جَمِيعًا ۖ ١٣٩) أي أنه مخصصه ، على يعطيه من يشاء ، وغير كتبنا - سبحانه - لأولائه فقال عز شأنه : (وَنُفَعَالٍ الْعَزَّةُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ) والجنه دليل لما يقيد بالاستفهام الانكاري من طلائع أيمانهم وحيث ترجعهم : وقيل : بيان لوجه التمسك ، أو التعجب ، وفيه : إنها جواب شرط محذوف أي إن يتعزوا امرء من مؤلانا (فإن القرّة) الخ وهي على هذا التقدير قائمة مقام الجواب لأنها الجواب جملة ، و (جميعاً) قيل : حال من اسمهم في الحار والمجرور لاغتناده على المبتدأ ، وليس في الكلام مضاف أي لأولياء ، جارحه البعض ، وقوله سبحانه : (وَقَدْ تَرَّلَ عَلَيْكُمْ) خطاب للمؤمنين طريق الانحاب مفيد لتشديد الوبخ الذي يستدعيه تعدد حثباتهم . وقرأ - ماعداً عاصماً - ويذهب (رل) بابناء ما لم يسم فاعله ، واجتهد حاله من صميم (يتخذون) (يذهبون) . أيضاً لئلا تباحث حالهم ببيان أنهم فعلوا ما فعلوا من موالاته أعداء الله تعالى مع تحقق ما يدعونه عن ذلك ، وهو ورود النبي عن مخالسة المستلزم للنهي عن موالاته على آكد وجه وأبلغ إثراء ، انتهى ما يدعونه إليه بالحقبة المعترضة كأنه قيل : يتخذونهم أولياء ، والحال أنه تعالى (رل علمكم) قل هذا بمكة في كتابي . أي العران العظيم الشأن .

(أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا عَنْهَا حَتَّى يَخْرُجُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ) . وذلك قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ) الآية ، وهذا يقتضي الإرجاء عن محاسنهم في تلك الحالة القبيحة ، فكيف يكره الانهم والاعتزاز بهم ، أو (أَنْ) هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمها شأن معذر أي أنه إذا سمعتم ، وقدره بعضهم ضمير المخاطبين أي أنكم ، . كون المخففة لا تعمل في غير ضمير الشأن إلا للضرورة . قال أبو حيان - في حيز المع ، وقد صحح غير واحد جواز ذلك من غير ضرورة ، والحقبة الشرطية خبر وهي تقع خبراً في كلام العرب ، و (أَنْ) وما بعدها في موضع نصب على أنه معصوم به - نزل - وهو الغنم مقام الصاعل على القراءات ، واحتمال أنه قد يعمل بفتحهم ، عليكم ، وتكون (أَنْ) معذرة لأن المتعزبين في معنى القول لا بلفظها ، و (يَكْفُرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا) في موضع الحال من الآيات حتى سما لتعريف النبي عن المجالسة فإن قيد القيد قيد ، والمعنى لا تقعدوا معهم وقد كرهتم ، استهزأتم ، والآيات ، وإضافته الآيات إلى الاسم أجليل لتعريفه وإيادته خطرها وسهول أمر الكفر به . وضمير في (معهم) للكفرة ادلو ، عليهم (يَكْفُرُ) (ويستهزأ) وضمير في غيرهم جمع إلى تحذيرهم ، كسر ولاستهزأ ، وقيل : الكفر والاستهزاء

لأنها في حكم شيء واحد ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا إِذَا مَثَلُهُمْ ﴾ تعليل لله في داخل تحت التثنية ( إذا )  
 ملغاة لأن شرط عملها نصب في الفعل أن تكون في صدر الكلام فلما لم يجر بعدها فعل . و - مثل - خبر  
 عن صمير الحمير مع إفرادها لأنه في الأصل مصدر ، فيستوي فيه الواحد المذكور وغيره ، وقيل : لأنه كالمصدر  
 في لودج على " قبل والكثير : أولاً ، مع صاف لمع دمع . وديها في مقابلة كقوله تعالى : ( ثم لا يكونوا أمثالكم ) ،  
 و الجهور على رده ، وهى شذاً ، نصب ، قيل : إنه منصوب على العطفية لأن معنى قولك تريد مثل عمرو  
 في أنه حال مثله ، وقيل : إنه إذا أضيف إلى معنى اكتسب لثناء ولا يختص ذلك بالمصدرية كما توهم بل يكون  
 ضمناً ( مثل ما ألكم ينطقون ) ، وفي غيرها كقوله :

فَأَصْحَابُ قَوْمِ أَهْلَ الْاِيْمَانِ هُمْ فِي رُحْمٍ يُرْوَىٰ مِنْ شَجَرٍ لَهُ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

ومن مالك بشرط لا كسبات الماء أن لا يغزل المصاف الثنية والجم - كدون وغيره وبين - ولم يصح  
ذلك في من - وأخره حالا من اصمير المستتر في - حق - في قوله تعالى: (إِنَّ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ظُلُمَاتٌ مِمَّا  
تَعْمَلُونَ) إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الظُّلُمَاتِ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ) تعذب لكم سهم مثلهم في الكفر بيان ما يستلزمه  
من شركتهم لهم في العذاب ، والمراد من المنافقين إما المخاطبون ، رَأْفَةُ الْمُنَظَّرِ مقام المضمر تسجيلاً لتوهمهم  
وتعديلاً للحكم . أحد الاشتقاق ، وإما المحاسن وهم يحلون دخولاً أولاً . وتقديمهم لتشديد الوعيد على  
المخاطبين واتصافه على الحال طرز مأسر ، واستشكل كون الخطاب للمنافقين بأنهم مثلي الكافرين في الكفر  
من غير سببية الفعود معهم فلا وجه لترتب الجراء على الشرط ، والمعدول عن كون المناقاة في الكفر إلى  
المنةة في المجاهرة به لا يحسن معه كون جمعه (إن الله) اسماً بدلاً لكونهم مثلهم تلك المناقاة بالطريق الذي  
ذكر ، وأيضا الدين هو عن مجالسة الكافرين والمستزينين عكسه هم المؤمنون المحاصون لا المنافقون لأن  
تعلم الصديق إنما ظهر بالمندية ، فكيف يدكر المنافقون فيها وهي نزل في مكة قبل أن يكونوا ؟

وأجيب عن هذا بأنه إن سلم أن المبرور على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإن حوَّط به حاسة منزل  
عن الأمامه محلصهم ومعههم إلى قوم الساعة ، صح دخول المنافقين وإن لم يكرهوا وقت النزول وإن لم يسم  
ذلك فإن ادعى الانحصار على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يدخل المؤمنون المخلصون أيضاً . وإن ادعى  
دخولهم فقط دون المنافقين الذين هم مؤمنون ظاهراً فلا دليل عليه . كيف وجميع الأحكام متعلقة بالمؤمنين  
كيف كانوا ولسنا مكلفين بأن نشق على قلوب العباد ، بل لنا الظاهر ولقته تعالى يتولى السرائر ، على أنه قد قام  
الدليل على أن الأحكام الثلاثة التي كانت صدر الإسلام ولم تنسخ مخاطب بها من نطق بكلمة الطيبة ولفته  
قل يوم الساعة . فقد قال الله تعالى : لا تذكركم به ومن تبع ( ولهذا الدغدغة قال بعض المحققين : إن المقصود  
من الخطاب هنا مؤمنون الصادقون ، والمراد من يكفر ويهزي أعم من المنافقين والكافرين ، وصغير  
(معهم) المصهور من العطين ، ويؤيد ذلك ما نقل عن الواحدى أنه قال . لأن المنافقين يخلصون إلى أخبار اليهود  
فيخرجون من القرآن فهم الله تعالى المسلمين عن مجالستهم ، وانفراد من المائلة في الجراء المائلة في الإيمان لاسمه  
قادرين على الاعراض والامتناع لا عاجزون كما في مكة ، أو في الكفر على معنى إزريضتم بذلك وهو مبنى على  
أن الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل ، وهي رواية عن أبي حمزة رضي الله تعالى عنه عشر عليها صاحب الذخيرة .



وعُتِدَ صيحراً ، وقال أبو زيد : إنه قياس ، وعلى كل حال لا يرد على فصاحة القرآن كما حقق في موضعه .  
 وقرئ (وَنُتَمِّكُكُمْ) بالنصب باختيار أن ، والتقدير لم يكن من الاستحواذ والمنع لقولك : لا تأكل السمك وتشرب  
 اللبن ، سمى ظفر المسلمين قنصاً ، وما للكافرين نصيباً لتعظيم شأن المسلمين وتحسيس حظ الكافرين ، وقيل :  
 سمى الأول قنصاً إشارة إلى أنه من مباحل فتح دار الإسلام بخلاف ما للكافرين فإنه لا فتح لهم في استيلائهم  
 بل سيدهم عليه ، ما دلوا **﴿وَفَاتَهُ بِحُكْمِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾** فيذيب أحياءه ويعاقب أعداءه ، وأما في الدنيا فأنتم  
 وم سواء في النصبة بدليل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « فَاذَا قُلُّوْهُمَا فَقَدْ عَصَمُوْهُمَا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ » وفي  
 الكلام قيل تعليل ، وقيل : حذف أي يسكنهم ويهيئهم **﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾** أي  
 يوم القيامة وحين لحكمكم بقدر يجعل ذلك في الدنيا ابتلاءً واستدراجاً ، وروى ذلك عن علي كرم الله تعالى وجهه ،  
 وابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أو في الدنيا أي لم يجعل لهم على المؤمنين سلطاناً تاماً بالاستقلال ، أو جهة  
 قائمة عليهم مفعلة لهم ، وحتى ذلك من السدى ، ويجوز إبقاء الكلام على إطلاقه ليشمل الدنيا والآخرة ولعله  
 الأولى ، واحتج الشافعية بالآية على فساد شراء الكافر العبد المسلم لأنه لو صح لكان له عليه بدوسيل يتمسكه ،  
 ونحن نقول : يصح ولكن يمنع من استخدامه والتصرف فيه إلا بالبيع والاحراج عن ملكه فلم يحصل له سبيل  
 عليه ، واحتج بظاهرها بعض الأصحاب على وقوع الفرقة بين الزوجين ردق الزوج لأن عقد النكاح يثبت للزوج  
 سبيلاً في إمساكها في بيته ونأديها ومنعها من الخروج وعليها طاعته فيما يقتضيه عقد النكاح ، والمؤمنين والكافرين  
 شامل الاثنان وكذا الكافر إذا أسلمت زوجته ، وضعف ، أن الارتداد لا يني أن يكون اسكاح إذا عاد إلى  
 الايمان قبل معنى العدة ، واعترض بأنه حين الكفر لا سبيل له وفي السبيل بوقوع الفرقة وبعد وقوع الفرقة  
 لا نه لحدوث العلة من موجب - وهو ظاهر - فإن كان المود يكون الارتداد كالطلاق الرجعي ، والمود  
 كالرجعة فلا ضعف فيه .

وأستعمل أنه إذا كان في الحدين في الآخرة أو في الدنيا بالاستقلال ، أو السبيل بمعنى الحجة لا متمسك  
 في الآية لأصحابنا ، ولا التسمية فلا تفهم **﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ يَجْعَلُونَ اللَّهُ﴾** أي يفعلون ما يفعل المخادع بظهور  
 الايمان ويضمرون تحبسه ، وعن الحسن - واختاره الزجاج - أن المراد يجادعون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 على حد (إِنَّمَا يَأْمُرُونَ اللَّهَ) **﴿وَهُوَ عَلِيمٌ﴾** أي فاعل بهم ما يفعل الغالب في الخداع حيث تركهم في الدنيا  
 معصوي الدماء والأموال وأعد لهم في الآخرة الدرك الأسفل من النار ، وقيل : حذاه تعالى لهم أن يعطيهم  
 سبحانه ورأ يوم القيامة يشنون مع المسلمين ثم يساهم ذلك النور ويصرب بينهم يسود ، وروى ذلك عن  
 الحسن ، أيضاً - والسدى - واختاره جماعة من المفسرين - وقد مر تحقيق ذلك ، وفيه تعالى الحد .

والخلة في محل نصب على الحال أو معطوفة على خبر (إِنَّ) أو متأنفة كالأولى .

**﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتُوبًا﴾** أي مناقبين متباطئين لانشاط لهم ولا رغبة فالمكره على العمل  
 لا هم لا يتفقدون ثواباً في فعلها ولا عقاباً على تركها ، وقرئ بفتح المكاف وهما جمع كسلان .

**﴿يُرْآَوْنَ النَّاسَ﴾** ليحسروهم مؤمنين ، والمرآة مفاعلة من الرؤية إما بمعنى التفعيل لأن فاعل بمعنى فعل

وارد في كلامهم - كنعم ، وناعم - وقراءة عبد الله وإسحق - يرون - تدل على ذلك ، أو للمبالغة لأهم أفعالهم في مشاهد الدس يرون الدس والدس يروهم وهم يقصدون أن ترى أعمالهم وأناس يستحسنونها ، فالمفاعلة في الرؤية متحدة وإي الاختلاف في متعلق الارادة ، فلا يرد على هذا الشق أن المفاعلة لابد في حقيقتها من اتحاد الفعل ومتنقه ، والخلة إما استتف مضي عن زوال نشأ من الكلام كأنه قيل : فلماذا يرون بقيهم هذا؟ فقيل : ( يراون ) الح ، أو حال من ضمير ( قاموا ) أو من الضمير في كسلي .

( وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۚ ) عطف على ( يراون ) ، وقيل : حال من فاعله أي ولا يذكرونه سبحانه مطلقاً إلا زماماً قليلاً ، أو الإذكاراً قليلاً إذ المائي لا فعل إلا محضرة من يرثيه وهو أقل أحواله ، أو لأن ذكرهم بالله قليل بالنسبة إلى الذكر بالقلب ، وقيل إنما وصف بالقلة لأنه لم يقبل وكل ما لم يقبله الله تعالى قليل وإن كان كثيراً ، وروى ذلك عن قتادة ، وأخرج البيهقي وغيره عن الحسن - بماء - وأخرج ابن المنذر عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قال : لا يقبل عمل مع تقوى وكيف يقبل ما يتقبل وقيل : المراد بالذكر الدكر الواقع في الصلاة نحو التكبير والتسبيح ، وليه ذهب الجبتي ، وأيد به أخرجه مسلم وأبو داود عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ثلاث صلاة المصدق يجلس رقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فقرأ ربعاً لا يذكر الله تعالى فيها إلا قليلاً ، وقيل : الذكر بمعنى الصلاة لأن الكلام فيها لا ينعناه المتبادر منه ، وجوز أن يراد بالقلة انعدام ، واستشكل توجيه الاستثناء حينئذ . وأجيب بأن المعنى ( لا يذكرون الله ) تعالى ، ( إلا ) ذكرأ ملحفاً بالعدم لأنه لا ينصعهم فلا إشكال ، ولا يخفى ما فيه فإن القلة بمعنى العدم بجار ، وجعل العدم بمعنى ما لا ينصع فيه بجار آخر ، ومع ذلك ليس في الكلام ما يدل عليه ، وقال بعض المحققين : في توجيه الكلام على ذلك التقدير إن المعنى حينئذ لو صح أن يعد عدم الذكر ذكراً فذلك ذكرهم على طريقة قوله :

ولا عيب فهم غير أن سيوفهم من فلول من قراع الكتائب

وفيه - وإن كان أمراً من الأول - ما فيه ، واستدل بالآية على استحباب دخول الصلاة بنشاط ، وعلى كراهة قول الإنسان كسلي ، أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه يكره أن يقول الرجل إنى كسلان ويأول هذه الآية ﴿ مَذْبُذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ حال من فاعل ( يراون ) أو من فاعل ( يذكرون ) وجوز أن يكون حالاً من فاعل ( قاموا ) أو منصوب على الدم بفعل مقدر ، وذلك إشارة إلى الإيمان والكفر المدلول عليه بذكر المؤمنين والكافرين ، ولنا أضيف ( بين ) إليه ، وروى هذا عن ابن زيد ويصح أن يكون إشارة إلى المؤمنين والكافرين فيكون بعده تفسيراً له على حد قوله :

الآلعي الذي يظن ملك الظل كأن قد رأى وقد سمعا

والمعنى مرددين بينهما متحيرين قد ذبذبه الشيطان ، وأصل الذبذبة كما قال الراغب : صوت الحركة للشئ المعلق ، ثم استعير لكل اضطراب وحركة ، أو تردد بين شيئين ، والدال الثانية أصلية عند الصوريين ، ومبذلة من باء عند الكوفيين ، وهو خلاف معروف بينهم ، وقرأ ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ( مذبذبين ) بكسر الدال الثانية ومعموله على حد محذوف أي - مذبذبين قلوبهم ، أو دأبهم - ويحتمل أن يجعل لاراء



على أن فعل معنى تامل تأمل فاجدها صلصل بمعنى تصلصل أي متذبذبين ، ويؤيده ما في مصحف ابن مسعود متذبذبين ،  
وقرى بالذال غير المعجمة وهو مأخوذ من - الله - بصم الدال وتشديد الباء بمعنى الطريقة والمذهب كما  
في اسباية ، ويقال ، هو على دني أي طريقي وسحق ، وفي حديث ابن عباس : « اتبعوا دية قريش ولا تغرقوا  
الجراعة » والمعنى حينئذ انهم أخذ بهم تارة طريقاً وأخرى أخرى ( لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ) أي لا مذهب بين  
إلى المؤمنين حقيقة لإضمارهم الكفر ، ولا إلى الكافرين لإظهارهم الإيمان ، ولا صائر إلى الأولين ولا إلى  
الآخرين ، وعمله النص على أنه حال من ضمير ( مذهبين ) أو على أنه بدل منه ، ويحتمل أن يكون بياناً وتفسيراً  
له ﴿ وَمَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ بَلَاً ﴾ لعدم استعداده لهذا الهداية والتوفيق ﴿ قُلْ تَجِدُوا لَكُمْ سَبِيلًا ١٤٣ ﴾ وصلاً إلى الحق واصواب  
فضلاً عن أن تهديه إليه ، والمحطاب : كل من يصح له وهو أبلغ في التخطيع .

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الْكُفْرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ) هي المؤمنين الصادقين عن  
موالات الكفار اليهود فقط - كما قيل - أو ما بعدهم وغيرهم فهو الظاهر بعد بيان حال المنافقين ، أي لا تتخذوهم  
أولياء فإن ذلك دينان فقيان ودينهم فلا تشبهوا بهم ، وقيل : المراد بالدين آمنوا المنافقون وبالمؤمنين المخلصون ،  
فالآية نهي للمنافقين عن موالات الكافرين دون المخلصين ؛ وقيل : المراد بالموصول المخلصون ، بالكفار  
المنافقون فكأنه قيل : قد بنت لكم أخلاق هؤلاء المنافقين فلا تتخذوا منهم أولياء ، وإلى ذلك ذهب الفعالي ،  
وفي كلا القولين بعد ( أَرِيدُونَ أَنْ تَحْمِلُوا ظَرَئَهُمْ عَلَيْكُمْ ) أي حجة ظاهرة في الذناب ، وفيه  
دلالة على أن الله تعالى لا يعذب أحداً بمقتضى حكمته إلا بعد قيام الحجة عليه ، ويشعر بذلك كثير من الآيات ،  
وقيل : أريدون بذلك أن يحملوا له تعالى حجة بيته على أنكم موافقون ( ١ ) فإن موالات الكافرين بأوضح أدلة النفاق .  
ومن الناس من أبغى السلطان على معناه المعروف ، لكن أخرج ابن المنذر ، وعنه عن ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما أنه قال : كل سلطان في القرآن فهو حجة ، وهو ما يجوز فيه التذكير والتأنيث إجماعاً ، وقد كره  
باعتبار البرهان أو باعتبار معناه المعروف ، والتأنيث باعتبار الحجة والتأنيث أكثر عند المصنفين على ما قاله الفراء  
إلا أنه لم يعتبر هنا ، واعتبر التذكير لتحسن الفاصلة ، ودعى ابن عطية أن التذكير أشهر وهي لغة لقرآن حيث  
وقع ( عليكم ) يجوز تلفظه بالجمع ويحذف موقع حالاً من ( سلطاناً ) ، وتوجيه الالتماس إلى الإرادة دون منعها  
بأن يقال : أتعملون الخ للمالفة في إنكاره ونهويل أمره بيان أنه مما لا يصدر عن العاقل إرادته فضلاً عن صدور  
نصه ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ أي في الطبقة السفلى منها وهو قعرها ، ولها طبقات سبع  
تسمى الأولى كاقيل : جهنم ، والثانية لطى ، والثالثة الخطة ، والرابعة السعير ، والخامسة صفر ، والسادسة الجحيم ،  
والسابعة الهاوية . وقد تسمى النار جميعاً باسم الطبقة الأولى ، وبعض الطبقات باسم بعض لأن لفظ النار يجمعها :  
وتسميه تلك الطبقات دركات لكونها متدركة متتابعة بعضها تحت بعض ، و ( الدرك ) بالدرج إلا أنه يقال  
باعتبار المصوطة ، والدرج باعتبار الصمود ، وفي كون المناق ( في الدرك الأسفل ) إشارته إلى شدة عذابه .  
وقد أخرج ابن أبي الدنيا عن الأحوص عن ابن مسعود - أن المناق يعمل في تابوت من حديد يصعد عليه ثم يعمل  
في الدرك الأسفل - وإما كان أشد عذاباً من غيره من الكفار لكونه صم إلى الكفر المشترك استنزاهاً بالاسلام

( ١ ) قوله : « موافقون » وقوله بعده في محبته ١٧٨ في الحديث : « وودوا وعدوهم » كذا بحقه .

وخداً لا اله ، وأما ما ورد في الصحيحين من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « أربع من كن به كان معافاً »  
 خاصاً ومن كانت فيه حصة معين كان فيه حصة من النفاق حتى يدعها ، إذا اتبع من ، وإذا حدث كتب ،  
 وإذا وعد غدر ، وإذا حاضم خثر » فقد قال المحدثون : « به » بمحصول ، بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا خلافه  
 بنور الوحي على بواطن المصنفين بهذه الحاصل وأعلم عليه « صلاة والسلام » أحسنه رضى الله تعالى عنهم بأمر الله  
 ليحبروا عنهم ، ولم يعينهم حذراً عن الفتنة وأرسلهم وخوفهم بالمخارص ، وقيل : ليس بمحصول وإنما  
 مؤل من استحل ذلك ، أو المراد من اتصف بهذه فهو شبه بالمؤمنين الحنص ، وأطلق تعالى ذلك شبهه بتلطف  
 وتهدئة له ، وهذا في حق من اعتاد ذلك لا من سره ، أو هو صدق في أمور الدين عرفاً والمصدق في العرف  
 يطلق على كل من أظن خلافه يظهر عما ينظر به وإن لم يكن إلا ما وكهراً ، وكأنه مأخوذ من النفاق ،  
 وليس المراد الحصر وهذا صدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم باقتضائه المقام ، ولهذا ورد في بعض الروايات  
 « ثلاث » وفي بعضها « أربع »

وقرأ الكوفيون (الدرك) بسكون الراء واداء كاسط . والسطر ، والفتح أكثر وأصح لأنه ورد  
 جمعه على أمثال ، وأفعال في فعل تحريك كثير متيسر ، ووروده في الدرك بدر كفرخ ، وأراخ ، ورد  
 وأراد . - وكونه اسعى بجمع أحدهما عن الآخر حذراً لكونه خلاف ظاهر ، فلا يدع به أثر جيب والكلام  
 محزج محرج خصبه ، ودعم أبو القاسم النخعي أن لا مذنب في النار ، وأن هذا إخبار عن بلوغ الغاية في العقاب  
 كما يقال : إن لسلطان مانع فلاناً الحضيض . وفلان العرش ، بدون ذلك يحصا طيرة وعنده لا المسافة ،  
 ولا يخفى أنه خلاف ما جدت به الآثار ، (ومن آثار) في عن النصب على الخالية في صاحبها وحجها : أحدهما  
 أنه (الدرك) والظاهر الاستفراء ، ولا يأتى أنه الصفة المستمرة في (الأسفل) لأنه صفة يتحمل الضمير أى حال  
 كونه ذلك من النار ﴿ وَأَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ قَصِيرًا ﴾ يخرجهم منه أو يحجب عنهم ما هم فيه يوم القيامة حين يكونون  
 في (الدرك الأسفل) وكون المراد (ولن يجعل لهم قصيراً) هي الدنيا بسكون الاية وصفاً لهم أنهم خسرو الدنيا  
 والآخرة ليس شئ مما لا يخفى ، والخصا بسكل من يصلح ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَأَوَّكُوا عَنْ النِّفَاقِ وَهُمْ سَدِيدٌ  
 مِنَ الْمَذْمُومِينَ ﴾ أو من ضميرهم في الخير . أو من الصغير المجرد في لهم وقيل هو في موضع رفع بلاشياء  
 والخير ما بعد العاء ، ودخلت طاء في الكلام من معنى الشرط ﴿ وَأَصْحُوا ﴾ ما أسندوا من بياتهم وأحوالهم  
 في حال النفاق ، وقيل : نشأوا على التوبة في المستقيم ، والاول أولى ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِاللَّهِ ﴾ أى تمسكوا بكتابه ،  
 أو وثقوا به ﴿ وَأَخْتَصِمُوا بِهِمْ ﴾ لا يريدون صدقهم إلا وجهه ورضاه سبحانه لا يريدون الدس ودفع الضرر  
 كما في النفاق ، وأخرج أحمد وأبو حمزة عن أنس قال : قال الخوارزمي ميسر عليه السلام :  
 يا روح الله من الخنص لله يقال : الذي يعمل لله أن لا يحب أن يحمد الناس عليه ﴿ قَالُوا أَيْدِيكَ ﴾ إشارة إلى الحصول  
 بأعمالهم ، مما في حيز الصفة وما فيه من معنى البعد من غير مره ﴿ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أى المؤمنين من  
 الدين لم يصدر منهم نفاق أصلاً منذ آوا ، وإراد أنهم معهم في الدرجات العالية من الجنة أو معدودون من  
 جهنم في الدنيا والآخرة ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ لا يقدر قدره فيساوونهم فيه ويقاسمونهم

وقرأ وحيداً الأجر العظيم بالخلود ، والنعم أول ، والمراد بالمؤمنين ههنا ما أريد به فيما قبله ، واعتبار المساهمة جري عليه غير واحد ، وبولا تفسير الآية بذلك لم يكن خافياً ذكر أحوال من تاب من الخلق معنى ظاهر .

وذهب بعضهم إلى عدم عتبارها ، والمراد بالإخبار زيادة ثواب من لم يسبق منه اتفاق أصلاً ، وعمد بعض المؤمنين ليشمل من لم يتقدم منه اتفاق ومن تقدم منه وثبات عنه ، والظاهر مدكرناه ، ورسم ( يؤت ) غير ياء ، وهو مصارع مرفوع شق يائه أن ثبت عطف وحطاً إلا أن حدثت في اللفظ لالغاة ساكنين ، وجاء الرسم تبعاً للفظ ، والقراء يعقرون عليه دونهما اتساعاً للرسم إلا يعقرون فانه يذهب بالياء نظراً إلى الأصل . وروى ذلك أيضاً عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع ، وحمزة . وادعى السمين أن الأولى اتباع الرسم لأن الأضراف قد كثر حذوها ( ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم أو كفرتم ) خطاب للمنافقين . وقيل للمؤمنين . وضعف مسوق سان أن مدار تعذيبهم وجوداً وعدمه ، إنما هو كفرهم لا شيء آخر ، فتكون لحنه مقررته لما قبلها من ثباتهم عدم توشهم : ( ما ) استفهامية مهيدة للثني على أبلغ وجه وأكده ، وقيل : نافذة والياء سببية ، وقيل : زائدة أي أي شيء يفعل الله سبحانه ، بسبب تعذيبكم أي يثني به من الفيط ؟ أم يدرك به النار ؟ أم يستجيب بها ؟ أو يستدفع به صراً ؟ هو شأن الملوك ، وهو المعنى المطلق المنعني عن أمثال ذلك ، وإنما هو أمر يقتضيه مرض كفركم ونفاقكم فاداً ، حثيتم عن الله قو نقيض نفوسكم بشربة الإيمان واشكر في الدنيا برثتم وستم ولاهكم هلاكاً لا يحصى عنه بالخلود في النار ، وإنما قدم اشكر مع أن الظاهر تأخيرها لانه لا يعتد به إلا بعد الإيمان له أنه طريق موصل إليه في أول درجته : وهو ذكر لعزوف أبو إسماعيل الانصاري أن الشكر في الأصل اسم لمعرفة النعمة لأنها السبيل إلى معرفة المعنى وله ثلاث درجات لا ، إذا نظر إلى النعمة كالرزق والخلق يبحث منه شوق إلى معرفة الشكر وهذه الحركة تسمى بالنية . والشكر اسم لأن معناه لم يتصح له نية ، وإنما عرف متعمداً فهو متعمد عابه فإذا تيقظ لهذا وقع لعمدة أكبر منها ، وهي المعرفة بأن المعنى عليه هو الصمد الواسع الرحمة الميثيب المعاقب فتتحرك جوارحه لتعظيمه ، ويصيف إلى شكر الجنان شكر الأركان ، ثم ينادي على ذلك الخليل باللسان ، ويقول :

أفادتكم النعماء متى ثلاثة بدى وإساق والضمير المحجيا

فالمذكور في الآية هو الشكر المهم وهو مقدم على الإيمان ، فلاحاجة إلى مراعته الامام من أن الكلام على التقديم والتأخير أي آمنتم وشكرتم ، وأم تقول . أن هذا السؤال إنما هو على تقدير أن يكون الواو للترتيب ، وأما إذا لم تكن للترتيب فلا سؤال فيما لا ينبغي أن يتصوره من أنه أدى دوق في عدم انفصاحه والالاعة لأن الواو وإن لم تعد انترقت لكن تقديم ما ليس مقدماً لا يليق بالكلام الفصح فصلاً عن المعجز ، ولذا تراهم يذكرون لما يحالفه وجهاً ونكتة ، وذكر الأيسابوري وجهاً آخر في التقديم لكنه يذهب على إفادة الواو للترتيب فقال : لعل الوجه في ذلك أن الآية مسوقة في شأن المنافقين ولا راع في إيمانهم ظاهراً وإنما النزاع في بواطنهم وأضاهم التي تصدر عنهم غير مطابقة للقول اللساني ، فكان تقديم الشكر هنا أهم لانه عبارة عن صرف جميع ما أعطاه الله تعالى بما خلق لأجله حتى تكون أضاه وأقواله على نهج السداد وسن الاستقامة انتهى ، ولا يخفى أنه لم يحتمل الشكر في الآية على الشكر المهم ، ولا يحلو عن حسه

وأوضح منه وأطيب ما حاك في صدرى ، ثم رأيت العلامة الطوى عليه الرحمة صرح به إن الذى يقضيه  
الطعم الفائق أن هذا الخطاب مع المنافقين ، وأن قوله سبحانه ( ما يعدل الله بذاكم ) متصل بقوله تعالى : ( إن  
المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن نجد لهم نصيراً ) الخ ، وتنبه لهم على أن الذى ورد لهم في تلك الورطة  
كفرانهم نعم الله تعالى وتهاونهم في شكر ما أوتوا وتغويتهم على أنفسهم بتفقههم بنية المعصية ، وهو الإسعاد  
بصحة أفضل الخلق صلى الله تعالى عليه وسلم والاختراط في ذمرة الدين ( مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل )  
فاذا تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله تعالى وأخلصوا دينهم له فأولئك حكمهم أن ينظّموا في سلك أولئك السعداء  
من المؤمنين بعد ما كانوا مستأهلين الدرجات السفلى من النيران ، ثم التفت تعربضاً لهم أن ذلك العذاب كان  
مهم وبسبب تقاعدهم وكفرانهم تلك النعمة الرفيعة وتقويتهم على أنفسهم تلك الفرصة السنية ، وإلا فإن الله  
تعالى غنى مطلق عن عدايتهم فضلاً على أن يوتئهم في تلك الورطات ، فقوله عز وجل : ( إن شكرتم ) فذلك  
لمعنى الرجوع عن الفساد في الأرض إلى الإصلاح فيها ، ومن الجأ إلى الخلق إلى الاعتصام بالله تعالى ، ومن  
الزبالة في الدين إلى الاخلاص به ، فقوله عز من قائل : ( وآمنتم ) تفسيره وتقرير لمعناه أى ( وآمنتم ) الايمان  
الذى هو سائر تلك الحلال الفواضل جامع لتلك الحاصل المكرام ، فتقديم الشكر على الايمان وحقه التأخير  
في الأصل لإعلام بأن الكلام فيه ، وأن الآية الساقطة مسوقة لبيان كفران نعمه الله تعالى العظيم والكفر تابع فاذا  
أخبر الشكر أخيراً بهذه الأسرار والطوائف ، ومن ثم ذيل سبحانه الآية على سبيل التعليل بقوله جل وعلا .

( وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا ) أى مثيباً على الشكر ( عَلياً ١٤٧ ) جميع الجزئيات والكميات فلا يعزب  
عن علمه شئ فيوصل الثواب ثاملاً إلى الشاكر ، وإلى هنا ذهب الامام ، وقال غير واحد : الشاكر وكنا  
الشكور من أسماء تعالى هو الذى يحصى بسير الطاعات كثير الدرجات ، ويدعى بالعمل في أيام معدودة نعماً  
في الآخرة غير معدودة ، وعلى التفسيرين يرجع إلى صفة فانية ، وقيل : معناه الخى على من تمسك بطاعته  
فيرجع إلى صفة كلامية •

هذا ( ومن باب الاشارة في الآيات ) : أما في قوله سبحانه : ( ويستغفرك في النساء ) إلى قوله عز وجل :  
( وكان الله واسعاً علياً ) فقد قال اليسابورى : إن النفس للروح كالمرأة للزوج ، ( ويتأذى النساء ) صفات  
النفس ، و ( ما كتب لها ) ما أرجب الله تعالى من الحقوق •

وحاصل المعنى إن نفسك مطبقك فانق بها ، وإليه الاشارة بقوله تعالى : ( والصلح خير ) ( وأحضرت  
الانفس الشرج ) فالروح تشع بترك حفرق الله تعالى ، والنفس تشع بترك حظوظها ( فلا تملوا كل الميل ) فيرفض  
حظوظ النفس ، وقد جاء في الخبر « إن لنفسك عليك حقاء » فتدروها كالمعلقة بين العالم العلوى والعالم السفلى  
( وإن يتفرقا ) أى الروح والنفس ( يمين الله كلام من سعت ) فالروح يجتذب بجذبة - خل نفسك واقفى إلى سعة غنى الله  
تعالى في عالم هويته - فيستثنى عن مركب النفس بالوصول إلى المقصود ، والنفس تجتذب بجذبة ( ارجعى إلى ربك )  
إلى سعة غنى الله تعالى في عالم ( فادخلنى في عبادى وادخلنى جنتى ) انتهى ولا يخفى أن باب التأويل واسع ، وما ذكره  
ليس بمتعين فيمكن أن تجعل الآية في شأن الشيخ والمريد ، وأما في قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا كونوا الخ  
فقول : إنه سبحانه أمر المؤمنين بالترحم على المريد في ثواب الدارين أن يكونوا ثابتين في مقام العدالة التى

هي أشرف التفاصيل (تزامين) محققوها بحيث تكون ملكة راسخة فيهم لا يمكن معها جور في شيء ولا ظهور صفة من لاتباع هوى في جلب نفع دنوى أو دفع ضرر كذلك، ثم قال جل وعلا: (يا أيها الذين آمنوا) من حيث البرهان (آمنوا) من حيث البيان إلى أن تؤمنوا من حيث العنان أو (يا أيها الذين آمنوا) لايمان التقليدي (آمنوا) بالإيمان العيني، أو المراد (يا أيها) المدعون بخبر لايمان من غير وساطة لاسيما لكم إلى الوصول إلى عين التجريد لا يقول الوسايط، فالآية إشارة إلى الفرق بعد الجمع (إن الذين آمنوا) بالتقليد (ثم كفروا) إذ لم يكن للتقليد أصل (ثم آمنوا) بالاستدلال العقلي (ثم كفروا) إذ لم تكن عقولهم مشرقة بالنور الإلهي (ثم ازدادوا كفراً) بالشبهات والاعتراضات، وقد يكون ذلك إشارة إلى وصف أهل الردد في سلوك سبيل أوليه الله تعالى والإيمان بأحوالهم حين حاجت رغبتهم إلى راحة القوم، فلما جرى عليهم ليس المجاهدات لم يتحملوا واکروا وجعوا إلى حظوظ أنفسهم يول رأوا نهاية الأكار وظنوا اللحق بهم لو استفادوا آمنوا قبل لم يصلوا إلى شيء من مقامات القوم وكراماتهم لعدم إحلاصهم وسوء استعدادهم ارتدوا وحصدوا منكرين عليهم وعلى مقامهم وازدادوا إنكاراً على إنكار حين رجعوا إلى الذات وشهواتها اختاروا الدنيا على الآخرة وجعلوا يقولون للحق: إن هؤلاء ليسوا على الحق فقد سلكوا سلكاً واحضنا ما حاضوا فلم ير إلا سراياً بقيقة، وهذا حال كثير من عداة أسوء المكرين على القوم قدس الله تعالى أسيارهم (ما كان الله ليغفر لهم) لمكان الريب الحاجب وفساد جوهر القلب وزوال الاستعداد (ولا ليدبرهم سيلاً) إلى الحق ولا إلى الكمال لعدم قبولهم ذلك (الذين يتخذون الكافرين أولياء) لمناسبتهم إياهم وشبه الشيء منجذب إليه (من دون المؤمنين) لعدم الجسدية (أيتقون العزة) أي يطلون التعرز بهم في الدنيا والتقوى بملهم جاههم (فإن العزة لله جميعاً) فلا دليل لهم إلا أنه سبحانه عز وجل ثم ذكر سبحانه من وصف المنافقين أنهم إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى لعدم شوقهم إلى الحضور وتعودهم عنه لعدم استعدادهم واستيلاء الهوى عليهم (يرامون الناس) لاحتج بهم بهم عن رؤية الله تعالى (ولا يذكرون الله إلا عيلاً) لأنهم لا يدكرونه إلا بالناس وعند حضورهم بين الناس بخلاف المؤمنين الصادقين بهم إذا قاموا إلى الصلاة بطيرون إليها بجناس الرغبة والرهبة بل يحنون إلى أوقاتها

حين أعرابه حنت إلى أطلال يجد فادته ومرخته

ومن هنا كان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ليلال: «أرحتنا ليلال» يريد عليه الصلاة والسلام أقم لنا الصلاة لصلي فنتريح بها لا منها، وظن الأخير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كفروا عباد الله تعالى وإذا عدوا لا يرون إلا الله تعالى، وما قدر سوى عدم لبراهمه؟ وإن كل جزء منهم يذكر الله تعالى نعمهم أنهم قد يشغلون به عنه فذلك لا يتأتى لهم الذكر، وقد عد العارفين الذكر لأهل لشهود دياً، ولهذا قال قائلهم:

بذكر الله تزداد الذنوب وتكشف الذات وانعوت  
وترك الذكر أفضل كل شيء وشمس النيات ليس لها مقب

لكن ذكر بعضهم أنه لا يصل العبد إلى ذلك المقام إلا بشرة الذكر، وأشار إلى مقام عال من قال:

لا يترك الذكر إلا من يشاهده وليس يشهده من ليس يذكره  
والذكر ستر على مذكوره ستر لحين أذكره في الحال يستره  
فلا أرال على الأحوال أشهد ولا أرال على الأهاس أذكره

( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولاء من دون المؤمنين ) ثلثا تتعدى إليكم ظلمة كفرهم ( أريدون أن يجعلوا الله عليكم سلطاناً مائتاً ) حجة ظاهرة في عقابكم برسوخ الهيئة التي بها تميلون إلى ولائهم ( إن المناقذين في الدرك الأسفل من النار ) لتجريمهم بضعف استعدادهم ( وإن تجد لهم نصيراً ) ينصرهم من عذاب الله تعالى لا تقطاع وصلاتهم وارتفاع محبتهم مع أهل الله تعالى ( إلا الذين تابوا ) رجعوا إلى الله تعالى ببقية نور الاستعداد وقبول مدد التوفيق ( وأصلحوا ) ما فسدوا من استعدادهم بقمع الهوى وكسر صفات النفس ورفع حجاب العوى ( واعتصموا بالله ) بالتمسك بأوامر والتوجه إليه سبحانه ( وأخلصوا دينهم لله ) بإزالة خمايا الشرك وتعلم النظر عن سوى ( فأولئك مع المؤمنين ) الصادقين ( وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً ) من مشاهدة تجليات الصفات وجات الأفعال ( ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم ) بالتوبة وإصلاح ما فسد والاعتصام بحل الأوامر والتوجه إلى الله عز وجل وإخلاص الدين له سبحانه ( وآمنتم ) الإيمان الحازل لذلك ( وكان الله شاكراً عليماً ) فيريب ويوصل الثواب كاملاً ، والله تعالى يقول الحق وهو يهدي السبيل •

( ثم والحمد لله الجزء الخامس من تفسير روح المعاني ، ويتلوه الجزء السادس إن شاء الله تعالى )

أوله ( لا يحب الله الجهر بالسوء من القول )

# فهرست

( الجزء الخامس من تفسير روح المعاني )

صفحة	صفحة
٢	بيان أن من المحرمات ذوات الأزواج الآلاف
٣	أخص من الزوج
٤	أحوال العتداء في معنى المحرمات والمثلك في
٥	الآية وبيان ما يترتب على هذا الاختلاف وتحقيق
٦	المقام
٧	الدليل على أنه يحل نكاح سوى ما تقدم من
٨	المحرمات ومن في معان أخر أدا و جمعا
٩	أحوال العتداء في المهر هل يشترط أن يكون مالا
١٠	أم لا
١١	رفع المهر عن الزوجين فيما تراضيا من الخط
١٢	من مهر أو الزيادة بعد القرينة
١٣	مداهب العتداء في نكاح المنة هل هو جائز
١٤	أم لا
١٥	بيان أن الآية لا تدل على حل المنة والقول
١٦	بأنها زلت فيها خطأ
١٧	جمهور العلماء على تحريم نكاح المنة وفي حد
١٨	من فعل ذلك قولان
١٩	مشروعية نكاح الأمة لمن لا يقدر على نكاح
٢٠	الحر
٢١	اختلاف الشافعية والحنفية في جواز نكاح
٢٢	الأمة
٢٣	بيان من ما ذهب إليه الشيعة في حل نكاح
٢٤	المنة وعتلاء
٢٥	مداهب العلماء فيما له ولاية تزويج الأمة
٢٦	وأقوالهم في نكاح العتداء
٢٧	اختلاف العلماء هل تحدد الأمة إذا زنت قبل
٢٨	الاحسان أم لا؟ والصحيح أنها تحدد الأمة
٢٩	إذا زنت وهي عتداء تخون بجلدة وليس
٣٠	عليها الرجم
٣١	بيان أن الترخيص في نكاح الأمة إنما شرع
٣٢	لدفع العتء مع أن العتء عن نكاح من أصل
٣٣	...
٣٤	( من باب الإشارة في لايات )
٣٥	بيان مداهب العلماء في قوله تعالى ( يريد الله
٣٦	ليبين لكم )
٣٧	تفسير ( يريد ) أنه أن يحلف عتء ) الآية
٣٨	النهي عن أكل الأموال بالباطل إلا إذا كان
٣٩	تجارة عن تراض وبيان المراد من التجارة
٤٠	تفسير ( ولا تأكلوا أموالكم ) وأقوال العلماء فيها
٤١	اختلاف العلماء في حد الكبيرة واختلافهم في
٤٢	الذنوب هل تنقسم إلى صغائر وكبائر أم لا
٤٣	النهي عن تضييع العتء وحده على ما فصله
٤٤	الله
٤٥	تفسير ( واسألوا الله من فضله )
٤٦	بيان وجوه التأويل في قوله تعالى ( ولكل جعلنا
٤٧	مولى مما ترك الوالدان والأقربون )
٤٨	اختلاف العلماء في ميراث مولى الموالاة من
٤٩	فمنح الآية الانتقال أم لا
٥٠	تفسير ( الرجال قوامون على النساء ) الآية
٥١	الدليل على أن خروج تأديب زوجته وصنها
٥٢	من الخروج وأن له فسخ النكاح عند الاعتسار
٥٣	وأن له الحجر عليها في نفسها ومالها
٥٤	الدليل على مشروعية ترك مضاجعة المرأة
٥٥	وصرفها طرفا غير صحيح إذا نشرت عن مطارعة
٥٦	الزوج ، والأصل أنت بصره على أداها

صفحة

- ٢٦ مشروعية تحكم الحكمة بين أهل الزوج والزوجة  
 ٢٦ اختلاف العلماء في الحكمين هل هما ولاية  
 الجرم والتعريف أم لا وأدلة على  
 ٢٧ احتجاج ابن عباس رضي الله عنهما على  
 الحوارج بهذه الآية في إسكاحهم التحكيم  
 في قصة علي كرم الله وجهه  
 ٢٨ الأمر بعبادة الله وتوحيده وعدم الشرك به  
 ٢٨ الأمر بالاحسان إلى الوالدين وذوي القربى  
 واليتامى والمساكين والمجانين والمجانين والمجانين  
 والرفيق في السفر وابن السبيل وما ملكت  
 اليد من العبيد والأماء  
 ٢٩ أوجه الأعراب في قوله: (الذين يخلون  
 وأمرؤن الناس بالخل)  
 ٣٠ ذم من أغفل رداء الناس ولم يؤمن بالله  
 ولا باليوم الآخر  
 ٣١ توبيخ من جعل مكان المذمة واجب في غير  
 محل الإباحة  
 ٣١ الرد على الجذرية الذين يدعون الاختيار  
 والتأثير  
 ٣١ بيان إيراد العظم الذي تمدح الله تعالى بنفسه  
 من نفسه  
 ٣٢ من فضل الله تعالى بعبادة تضيف الحسنة  
 أضعافاً كثيرة  
 ٣٣ بيان أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يشهد على صدق الأنبياء في شهادتهم  
 على أنفسهم  
 ٣٥ (ومن باب الإشارة في الآيات)  
 ٣٨ انتهى من القيام إلى الصلاة في حالة السرحى  
 يعلم قلبه ما يقوله  
 ٣٩ اختلاف العلماء هل يجوز للجنب عبور  
 المسجد أم لا؟  
 ٤١ اختلاف العلماء في لمس بشرة النساء هل  
 ينقض الوضوء أم لا ودليل على  
 ٤٢ مشروعية التيمم للمسافر والمختلط

صفحة

- ومن لابس النساء إذا لم يجد الماء  
 ٤٣ اختلاف العلماء هل استيداب المسح في التيمم  
 شرط أم لا  
 ٤٤ اختلاف العلماء في المسح هل هو إلى الأقدام  
 إلى المرفق والخصو على الثاني  
 ٤٤ من الناس من زعم أن التيمم ليس بطهارة للجنب  
 والمجانين والنساء وبيان الرد عليهم  
 ٤٥ التحذير عن والآلة أهل الكتاب لأنهم يشقرون  
 الضلالة ويريدون إضلال المسلمين  
 ٤٦ تسجيل الله على اليهود تحريف كتبهم  
 ٤٦ بيان أن تحريف اليهود لأدبهم كان على ضربين  
 إما بإزالة الكلم عن مواضعه وإما بالتأويل  
 الفاسد كما يفعله أرباب الأهواء والبدع لاجتماع  
 أهل زماننا الملحدين  
 ٤٨ بيان أن اليهود كانوا يقولون سمعنا وأطعنا  
 وأسمع غير مسمع وراعنا لئلا ننقض الأسماء  
 واللعن في الدين  
 ٤٩ تهديد اليهود بطمس الوجوه إن لم يؤمنوا  
 بالرسول ﷺ  
 ٤٩ اختلاف العلماء هل يقع ذلك العقاب في الدنيا  
 أم في الآخرة  
 ٥١ دليل على أن الله لا يغير الكرم مطلقاً  
 ٥٢ اختلاف أهل السنة والمعتزلة في عقوبة الذنوب  
 هل يشترط فيه التوبة أم لا وتحقيق المعاني ذلك  
 ٥٤ ذم اليهود والصاري على تركيبتهم أنفسهم  
 ٥٥ بيان أن اليهود والصاري أقرروا على الله الدخيل  
 في زعمهم أنهم أذكى من الله وأن ذنوبهم تغفر لهم  
 ٥٥ مخالف حتى نأخطب وكتب من الأشرار واليهود  
 مع أبي سفيان وكفار قريش على النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم وتفضيل اليهودين قريش على  
 دين رسول الله ﷺ  
 ٥٦ لعن اليهود على ما فعلوا وتهديدهم بدم من  
 ينصرهم في الدنيا والآخرة  
 ٥٦ جسد مادامه اليهود من أن الملك سيكون لهم  
 في آخر الزمان فلا يؤثرون الناس فقيراً منه  
 ٥٧ توبيخ اليهود على جسد رسول الله ﷺ على  
 النبوة وإباحة قسم من الفسادة



- ٥٧ بيان أن اليهود لا ينفعهم حسدهم إذا  
لا يضر الحمود
- ٥٨ بيان أن جلود الكفار إذا احترقوا بدنها الله  
جلوداً أخرى مغيرة للاول صورة وان كانت  
المادة الاصلية موجودة
- ٥٩ الدليل على أن عذاب الكفار في جهنم دائم  
لا يتقطع
- ٦٠ (ومن باب الاشارة في الآيات )
- ٦١ بيان السبب في نزول قوله تعالى: (إن الله يأمرم  
أن تردوا الامانات إلى أهلها) وأن الخطاب  
بها يعم كل أحد لما أن الامانات نعم الحقوق  
المتعاقبة بلهمهم من حقوق الله تعالى وحقوق  
المباد سواء كانت فعلية أو قولية أو اعتقادية
- ٦٢ الدليل على وجوب الحكم بين الناس بالعدل  
سواء كان على ولاية عامة أو خاصة ويدخل  
فيه التحكيم
- ٦٣ الدليل على وجوب طاعة الله ورسوله وأول  
الامر وبيان المراد بأول الامر
- ٦٤ الدليل على وجوب رد المتنازع فيه من أمور  
الدين الى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله  
عليه وسلم . وبيان أن الآية تدل على جميع  
الأدلة الشرعية .
- ٦٥ تفسير قوله تعالى ( ألم تر إلى الذين يزعمون  
أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك )  
الآية وبيان سبب نزولها
- ٦٦ بيان أن المنافقين هم الذين يصدون عن أحكام  
الله ورسوله
- ٦٧ الدليل على وجوب طاعة الرسل فيما يبلغونه  
من الأحكام
- ٦٨ الدليل على أن البعد لا يكون مؤثراً حتى يرضى  
بحكم الرسول صلى الله عليه وسلم ويؤمن له  
ويتقاه له ظاهراً وباطناً
- ٦٩ ذكر بعض أفضل الصحابة الذين رشحوا لإيمان  
في قلوبهم حتى لو كتب الله عليهم قتل  
أنفسهم لقتلوا رضى الله تعالى عنهم وخلقنا  
بأخلاقهم
- ٧٠ أقوال المفسرين في قوله (ولو أمانا كتبنا عليهم) الآية
- ٧١ بيان أن فعل ما أمروا به من طاعة الرسول غير  
عاجلاً وأجلاً وأشد تثبيتاً على الحق والصواب  
وامنع من الضلال واجد من الشهوات
- ٧٢ بيان أن منازل التسميم أربعة الاول منازل  
الأنبياء والثاني منازل الصديقين والثالث  
منازل الشهداء والرابع منازل الصالحين
- ٧٣ كلام المصنف في تعريف الأنبياء والصديقين  
والشهداء والصالحين
- ٧٤ كلام المصنف في تعريف الأنبياء والصديقين  
والشهداء والصالحين
- ٧٥ تفسير (وحسن لو أنك رفقا )
- ٧٦ الامر بالاستعداد للعدو واليقظ واتخذ الحذر  
والخروج لقتاله جماعات أو مجتمعين مرة واحدة
- ٧٧ بيان أن المنافقين كانوا يتبطون الناس عن الجهاد  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن  
أصاب المسلمين قتل فرحوا اذ لم يكونوا معه
- ٧٨ تحسر المنافقين على حطام الدنيا اذا ظفر المسلمون  
وتغلبهم ان لو كانوا معهم فيفوزون منهم
- ٧٩ امر المخلصين من المؤمنين بالثبات على القتال  
وعدم الالتفات الى تضييع المنافقين
- ٨٠ بيان انه لا عذر للمؤمنين في ترك القتال في سبيل  
الله ونصرة المستضعفين من الرجال والنساء  
والولدان
- ٨١ (ومن باب الاشارة في الآيات )
- ٨٢ تشجيع المؤمنين وترغيبهم في الجهاد بأنهم  
يقاتلون في سبيل الله وهو وليهم وناصرهم لا محالة
- ٨٣ تفسير قوله تعالى ( ألم تر إلى الذين قيل لهم  
كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة )  
الآية
- ٨٤ ترهيد القاعدين عن القتال فيما يؤملونه  
بالقعود وحشهم على القتال الذي يوجب جزيل  
الثواب
- ٨٥ بيان أن الموت لا بد منه سفراً أو حضراً لأن  
الإله لا يمدد ولا يمنع منه عدم الخروج الى القتال

صحيفة

- ٨٨ تشاور اليهود والمنافقين قبيحهم الله برسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة وقصروا وادعاهم أن القبط بسببه
- ٨٩ الرد على اليهود والمنافقين في زعمهم الباطل واعتقادهم الفاسد وأرشادهم إلى إسناده على من الحسنة والسبحة إلى الله تعالى خلقا وإيجادا
- ٨٩ بيان أن ما أصاب الإنسان من النعم فهو من الله تعالى تفضلا وإحسانا وما أصابه من بلية فهو بسبب ما اقترف من المعاصي وإن كانت من حيث الإيجاد، تنسبة إليه تعالى
- ٩١ الرد على من زعم اختصاص رسالة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمعرب
- ٩١ الدليل على أن طاعة الرسول طاعة لله
- ٩١ بيان تنبيه من قباح المنافقين وهو أنهم كانوا يظهرن الطاعة لكني فإذا خرجوا من عنده أضربوا خلافها
- ٩٢ الحث على تدبر القرآن
- ٩٢ من علامات صدق القرآن وكونه كلام الله لا كلام البشر عدم وقوع التناقض فيه
- ٩٣ ذكر ضرب آخر من جنائيات المنافقين وهو إذا عظمهم لأسرار المسلمين
- ٩٥ تفسير ( ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتيمتم الشيطان الاغتيال )
- ٩٦ تفسير ( فقاتل في سبيل الله لانهكف الا نضك ) الآية
- ٩٧ تفسير ( من يشفع شفاعة حسنة يذكره نصيب منها ) الآية
- ٩٧ بيان معنى التوبة وإلى أي حد ينتهي السلام
- ٩٩ والسلام المستنون واجب على الكفاية والدليل على ذلك
- ٩٩ أحكام تتعلق بسلام المرأة والحش والامرد والكافر
- ٩٠٠ أحكام تتعلق بسلام الاخرس والسلام بالكفاية والرسالة وسلام الفاسق والمبتدع إلى غير ذلك
- ١٠٠ الكلام على صيغة السلام ابتداء وجوابا

صحيفة

- ١٠١ بيان ما يست في السلام عند التلاقي
- ١٠٢ بيان المراضع التي يكره فيها السلام
- ١٠٣ ( من باب الاشارة في الآيات )
- ١٠٥ الدليل على استحالة الكذب على الله تعالى
- ١٠٥ للاشارة في بيان استحالة الكذب في كلامه تعالى القديم القديم مسلكا على وسمي
- ١٠٦ انكار اختلاف المؤمنين في شأن المنافقين وبيان وجوب القطع بغيرهم واجر انهم يحرم الجاهرين
- ١٠٧ بيان غلو المنافقين وتعاديبهم في الكفر وتهديبهم لاختلال مخبرهم وتخبهم ضلال المسلمين
- ١٠٩ النهي عن اتخاذ المنافقين أولياء حتى يتحقق ايمانهم ويهاجروا وبيان أن الهجرة كانت فرضا في ابتداء الاسلام
- ١٠٩ حكم المنافقين ان أعرضوا عن الهجرة حكم سائر المشركين أسرا وقتلا الا ما استثنى
- ١٠٩ بيان أن من استثنى من المأمور باخذهم وقتلهم فريقان من ترك المأخوذ ولحق بالمعاهد من
- آلى المؤمنين وكف عن قتال القرظين
- ١١١ تفسير قوله تعالى « سجدون آخرين يريدون أن يامنوك ويامنوا فومهم ، الآية »
- ١١٢ تعريف القتل خطأ
- ١١٣ الكلام على دية القتل خطأ
- ١١٤ أقوال العلماء في دية النسي
- ١١٥ الدليل على تحريم القتل عمدا وبيان ما ورد في عقاب القاتل
- ١١٦ كلام المعتزلة في خلود القاتل في النار والرد عليهم
- ١١٦ بيان ان الله تعالى له ان يخلف الوعيد كرامته واعتراض أبي علي الجبائي على ذلك والرد عليه
- ١١٧ بيان ان ظاهر الحال كاف في الايمان العاصم من القتل لبقاء التوبة فلا ينبغي ودعا بتهمة ان القاتل اراد الطعام من نفسه
- ١١٩ الاختلاف في سبب نزول قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتينوا ) الآية

صحيفة

- ١٢١ الدليل على أن القاعدین عن القتال لا یبلغون درجة المجاهدين
- ١٢٢ بیان فضل المجاهدين على القاعدین
- ١٢٤ بیان حال الذين طلبوا انفسهم بترك الهجرة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واظهار الاسلام
- ١٢٦ بیان ان اعتذار القاعدین عن الهجرة واظهار الاسلام بالاستصعاف والهجر عن الانبياء بموجب الدين لا بجهلهم فقام
- ١٢٦ يستثنى من خطاب القاعدین عن الهجرة المستضعفون من الرجال والنساء والولدان
- ١٢٧ الترغيب في الهجرة بان من هاجر بمسعدة من الرزق رغم بها انفس أعدائه
- ١٢٧ من مات قبل وصوله الى مهاجرة فاجره على الله بمقتضى ودهه وفضله
- ١٢٩ (ومن باب الإشارة في بعض ما تقدم من الآيات)
- ١٣١ اختلاف العلماء في السفر الذي يبيح قصر الصلاة
- ١٣٢ بيان مذاهب العلماء في أدنى مدة السفر الذي يتعلق به القصر وادلة كل وتحقيق المقام
- ١٣٣ الدليل على ان القصر مشروع في حالة الامن ايضا
- ١٣٤ بيان ما تقدم من النص المجهل في مشروعية القصر
- ١٣٥ مذاهب العلماء في كيفية صلاة اخوف
- ١٣٦ الترغيب للمقاتلة في وضع السلاح اذا قل عليهم حملها بسبب مطر أو مرض
- ١٣٧ الامر بترك الله تعالى على الدوام وانجام الصلاة عند الاستقرار والاقامة
- ١٣٨ حث المؤمنين على عدم التواني في طلب الكفار بالقتال
- ١٣٨ تفسير قوله تعالى (فما انزلنا اليك الكتاب بالحق) واقوال العلماء في سبب نزولها
- ١٤٠ الدليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحكم بالوحى لا بالهوى
- ١٤١ تفسير (يستخفون من الناس ولا يستخفون

صحيفة

- من الله وهو معهم) الآية
- ١٤٢ حث المؤمنين على التوبة
- ١٤٢ بيان أن ما يرتكبه الانسان من الذنوب فأثمه قاصر عليه
- ١٤٣ امتنان الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعصمة حتى لا يضل أحد في القضاء بالحق وتعليمه الكتاب والحكمة
- ١٤٤ تفسير (لاخير في كثير من نجواهم) الآية
- ١٤٦ استدلال الامام الشافعي رضي الله عنه بقوله (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الآية) على حجية الاجماع واعتراض الراغب عليه والجواب عنه
- ١٤٨ التنبيه على حفاقة المشركين بتركهم عبادة الله وعبادتهم للاصنام واتباعهم للشيطان
- ١٤٩ اضلال الشيطان لجن آدم حتى يغيروا خلق الله وبيان ما ورد في النبي عن خصمه البهائم
- ١٥٠ التنبيه على أن الشيطان يعد باهم النفع فيما فيه الضرر ليغر الناس بذلك
- ١٥١ تفسير (ومن اصدق من الله فيلا)
- ١٥٢ بيان أن دخول الجنة ليس بمجرد الاماني بل بالتصديق لامتثال الامر وفيه رد على اليهود
- ١٥٣ أجمع العلماء على أن الامراض والاستقام ومصابب الدنيا يكفر الله تعالى بها الخطيئات والا كثرون على أنه يرفع بها الدرجات
- ١٥٤ تفسير (واتخذ الله ابراهيم خليلا) وبيان معنى الخلّة واشتقاقها
- ١٥٥ بيان السبب في تسمية ابراهيم خليل الله والفرق بين الخلّة والمحبة
- ١٥٦ (ومن باب الإشارة في الآيات)
- ١٥٩ تفسير قوله تعالى: (ويستفتوك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) الآية وبيان أن أهل الجاهلية كانوا لا يودون النساء الخ
- ١٦٠ يشرع للمرأة التي تخاف فساد زوجها أن تتركه يوما أو تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقة أو كسوة أو ثوبه المهر أو تعطيه مالا لتستطيقه بذلك على سبيل الصلح

صفحة	صفحة
١٧١	١٦٢
المراد من نفي المنفرة والهداية في قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليعذبهم سيلاً) نفي ما يقتضيهما	بيان أن الإنسان لا يقدر على العدل البتة بين نفسه بحيث لا يقع ميل ما إلى جانب في شأن من الشئون كالقسمة والإنصاف والتعهد والنظر والإنزال والمفاكة الخ
١٧٣	١٦٣
تفسير قوله تعالى : (إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً)	تفسير ( ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله )
١٧٥	١٦٤
تفسير قوله تعالى ( ولئن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سيلاً) وأقوال العلماء في شراء الكافر العبد المسلم هل يصح أم لا	تفسير (إن يشاء يذهبكم أبهائكم وبات بآخريين) أي من جنسكم والكلام على آخريين وأقوال النحاة فيها
١٧٦	١٦٦
تفسير قوله تعالى ( مذبذبين بين ذلك)	الامر بالمواظبة على العدل في جميع الأمور
١٧٧	١٦٧
تفسير الدرك الأسفل من النار وبيان أسماء طبقات النار	الامر بإقامة الشهادة لوجه الله والهي عن اتباع الهوى والعدول عن الحق
١٧٨	١٦٩
الكلام على الاستثناء في قوله تعالى (إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله)	الامر بالإيمان بالله ورسوله والقرآن وما أنزل من قبل من الكتب
١٧٩	١٧٠
تفسير قوله تعالى ( ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم) وما المراد بالشكر	تفسير قوله تعالى (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسوله) الخ
١٨٠	
تفسير الآيات المقدمة من باب الإشارة	

( تمت الفهرست والحمد لله أولاً وآخراً )